

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي
- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998 - 2012) -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ الدكتور:

حدة رايس

إعداد الطالب:

عادل زقير

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	أ.د / صالح مفتاح
مشرفا ومقرا	جامعة بسكرة	أستاذ تعليم عالي	أ.د / حدة رايس
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ-	د / عزيزة بن سمينة
ممتحنا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر - أ-	د / نوال بن عمارة
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر - أ-	د / محمد الناصر حميداتو
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر - أ-	د / إلياس الشاهد

السنة الجامعية:

2015 - 2014



﴿... رَبَّنَا لَا تُؤَلِّخْنَا فِي نَسِينَا أَوْ أَنْخِصْنَا رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِيصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا لِهَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (286)

سورة البقرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَمَّا بَعْدُ فَعَسَىٰ أَعْزَمُ الْمَأْتِيَاتِ

أهري ثمرة هذا العمل إلى والري الكريمين
أبي الغالية و أبي العزيز
أطال الله عمرهما
إلى زوجتي الحبيبة
إلى جميع عائلتي
و إلى جميع الشرفاء
في أمتنا الإسلامية

سنة ٢٠٢٠
٢٠٢٠
٢٠٢٠
٢٠٢٠

أشكر المنعم عز وجل الذي وفقني إلى إتمام هذا البحث
هو الله ربي الذي ما أصبح بي وما أنسى بي من نعمة فمنه وجره فله الحمد والشكر
ثم ومصرافا لقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم ((من صنع إليه معروف فقال
لفاعله: جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء))
أخرجه الترمذي رقم (203/5) وانظر صحيح الجامع (6244) وصحيح الترمذي
(200/2).

أتقدم بالشكر الخالص إلى من تكبرت عناء التصحيح والتصويب
الأستاذ الدكتور المشرفة على هذا العمل
حرة رئيس - حفظها الله -
إلى الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة - كل باسمه -
الذين تكبروا عناء تقييم هذا العمل
إلى الدكتور الفاضل خالد محمد السواحلي من الأرواح
على تقويمه لنتائج الدراسة القياسية
إلى عمال وإداري المكتبات التي تمت زيارتها داخل وخارج الوطن
إلى كل من علمني علما
أساتذة (بتراثية عبر الرمان) بركات بسكرة
أساتذة متوسطة حسين خمري بسكرة
أساتذة ثانوية محمد خير الدين بسكرة
أساتذة كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

الفهارس

الصفحة	العنوان
i	الإهداء
ii	الشكر والعرفان
iii - ix	فهرس المحتويات
x	فهرس الجداول
xi - xii	فهرس الأشكال
xiii	فهرس الملاحق
xiv - xvii	ملخص البحث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية
أ - ح	المقدمة
ب	I. تحديد إشكالية البحث
ج	II. فرضيات البحث ؛
ج	III. تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث
ج	IV. أسباب اختيار موضوع البحث
ج	V. أهمية وأهداف البحث
د	VI. منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات
هـ	VII. موقع البحث من الدراسات السابقة
ز	VIII. هيكل البحث
ح	IX. التعريف بمتغيري الدراسة
1 - 195	الباب الأول: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي بين آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي واستراتيجيات المواجهة
2	تمهيد؛
3 - 53	الفصل الأول: النمو الاقتصادي (المفاهيم والقياس - المصادر والمحددات - النظريات والنماذج)
4	تمهيد؛
5	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وعودة إلى لبناته الأساسية في الفكر الاقتصادي
5	المطلب الأول: النمو الاقتصادي (المفهوم والأنواع - القياس)
5	الفرع الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي
7	الفرع الثاني: معدلات قياس النمو الاقتصادي
8	الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
9	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي (المصادر والمحددات - المنافع والتكاليف)
9	الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي
12	الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي
19	الفرع الثالث: منافع وتكاليف النمو
20	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ضوء أفكار وتحليلات قادة الفكر الاقتصادي
20	الفرع الأول: تحليلات قادة المدارس الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية حول النمو الاقتصادي
24	الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في ضوء التحليل الاقتصادي الكينزي
25	الفرع الثالث: النموذج النيوكينزي في النمو الاقتصادي - نموذج " Harrod-Domar "
31	المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي - النمو الخارجي المنشأ -
32	المطلب الأول: نموذج "Solow-Swan" في النمو الاقتصادي - بدون تقدم تكنولوجي -
32	الفرع الأول: التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج
35	الفرع الثاني: التوازن الديناميكي للنموذج
37	المطلب الثاني: نموذج "Solow-Swan" بوجود التقدم التكنولوجي

الصفحة	العنوان
37	الفرع الأول: التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج
42	الفرع الثاني: ديناميكية الانتقال لنموذج "Solow-Swan" مع وجود التقدم التكنولوجي
42	المطلب الثالث: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال
46	المبحث الثالث: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي - نماذج النمو الداخلي المنشأ -
46	المطلب الأول: نموذج AK
48	المطلب الثاني: نموذج "Lucas, 1988" في النمو الاقتصادي
50	المطلب الثالث: نموذج "Paul Romer, 1990" للنمو الاقتصادي
52	خلاصة الفصل الأول
101-54	الفصل الثاني: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي
55	تمهيد:
56	المبحث الأول: وظائف الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل الأدبيات الاقتصادية
56	المطلب الأول: وظائف الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي
59	المطلب الثاني: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين تطور النظام المالي، الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي
59	الفرع الأول: دراسة (Goldsmith, 1969)
60	الفرع الثاني: دراسة (McKinnon and Shaw, 1973)
60	الفرع الثالث: دراسة (King and Levine, 1993)
62	الفرع الرابع: دراسة (Levine and Beck and Looyza, 2000)
63	الفرع الخامس: دراسة (M. HAY, 2000)
64	الفرع السادس: دراسة (RIOJA and VALEV, 2004)
65	الفرع السابع: دراسة (خلف، 2011)
67	المبحث الثاني: آثار موجة تحرير النشاط المالي والمصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي
67	المطلب الأول: تكاليف قيود الكبح المالي كدافع لعملية تحرير النشاط المالي والمصرفي
67	الفرع الأول: مفهوم وصور الكبح المالي
68	الفرع الثاني: تكاليف الكبح المالي
69	المطلب الثاني: مفهوم وأشكال وطبيعة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي
72	الفرع الأول: مفهوم ظاهرة التحرير المالي والمصرفي
72	الفرع الثاني: أشكال ظاهرة التحرير المالي والمصرفي
73	الفرع الثالث: طبيعة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي
74	المطلب الرابع: سياسة التحرير المالي والمصرفي (شروط النجاح - المنافع والتكاليف المحتملة)
74	الفرع الأول: شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي
78	الفرع الثاني: المنافع والتكاليف المحتملة لسياسة التحرير المالي والمصرفي
82	المبحث الثالث: آثار عولمة النشاط المالي والمصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي
82	المطلب الأول: عولمة الإنتاج (أو "العولمة الاقتصادية بشقها الإنتاجي")
84	المطلب الثاني: العولمة المالية (أو "العولمة الاقتصادية بشقها المالي")
84	الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية وقياسها
85	الفرع الثاني: القوى الدافعة اتجاه العولمة المالية
89	الفرع الثالث: منافع وتكاليف العولمة المالية
91	الفرع الرابع: قنوات تأثير العولمة المالية على النمو الاقتصادي

الصفحة	العنوان
93	الفرع الخامس: شروط (عتبات) جعل آثار العولمة المالية أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي
94	المطلب الثالث: العولمة المصرفية (أو "العولمة الاقتصادية بشقها المصرفي")
94	الفرع الأول: العولمة المصرفية (المفهوم والمسببات)
96	الفرع الثاني: متطلبات العولمة المصرفية
97	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي
100	خلاصة الفصل الثاني
171 - 102	الفصل الثالث: التوجهات الجديدة نحو تطوير أداء الجهاز المصرفي وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي
103	تمهيد:
104	المبحث الأول: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي
104	المطلب الأول: البنوك الشاملة (التعريف والخصائص - دوافع القيام - الوظائف)
104	الفرع الأول: تعريف وخصائص البنوك الشاملة
105	الفرع الثاني: دوافع قيام البنوك الشاملة
106	الفرع الثالث: وظائف البنوك الشاملة
107	المطلب الثاني: النماذج المطبقة للبنوك الشاملة وآليات ومتطلبات وضوابط التحول
107	الفرع الأول: النماذج المطبقة للبنوك الشاملة
109	الفرع الثاني: آليات ومتطلبات وضوابط التحول إلى البنوك الشاملة
109	المطلب الثالث: منافع وتكاليف البنوك الشاملة
109	الفرع الأول: منافع البنوك الشاملة
111	الفرع الثاني: تكاليف البنوك الشاملة
112	المطلب الرابع: الانعكاسات المحتملة لتبني فلسفة العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي
112	الفرع الأول: تخفيض تكلفة المعلومات والمبادلات وتجميع المدخرات وتخصيص الموارد المالية
113	الفرع الثاني: تسهيل إدارة المخاطر والمساهمة في الاستقرار المالي
113	الفرع الثالث: مراقبة أداء الشركات وممارسة الحوكمة المؤسسية
115	المبحث الثاني: التوجه نحو تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصية البنوك وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي
115	المطلب الأول: التوجه نحو تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي
115	الفرع الأول: مفهوم وأنواع الاندماج المصرفي
117	الفرع الثاني: دوافع الاندماج المصرفي
119	الفرع الثالث: مراحل عملية الاندماج المصرفي
120	الفرع الرابع: منافع وتكاليف الاندماج المصرفي
124	الفرع الخامس: شروط وضوابط ومحددات إستراتيجية الاندماج المصرفي
128	المطلب الثاني: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية خصوصية البنوك
128	الفرع الأول: تعريف ودوافع خصوصية البنوك
129	الفرع الثاني: أبعاد خصوصية البنوك
131	الفرع الثالث: المراحل المقترحة لعمليات خصوصية البنوك العامة
133	الفرع الرابع: منافع وتكاليف إستراتيجية خصوصية البنوك
134	الفرع الخامس: شروط وضوابط نجاح خصوصية البنوك

الصفحة	العنوان
135	المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لتبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك على النمو الاقتصادي
135	الفرع الأول: تخفيض تكلفة المعاملات وتكلفة المبادلات وزيادة المدخرات وتخصيص أفضل للموارد المالية
137	الفرع الثاني: ممارسة مراقبة المنشآت وحوكمة الشركات وتسهيل إدارة المخاطر
139	المبحث الثالث: التوجه نحو تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي
139	المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية (النشأة والأهداف - الجوانب الأساسية للاتفاقية الأولى)
139	الفرع الأول: نشأة وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية
140	الفرع الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى
141	الفرع الثالث: جوانب القصور في اتفاقية بازل الأولى
142	المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية
142	الفرع الأول: اتفاقية بازل II للرقابة المصرفية
144	الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية وجوانب القصور في اتفاقية بازل II
146	المطلب الثالث: اتفاقية بازل III للرقابة المصرفية
146	الفرع الأول: تعريف وأهداف مقررات بازل III
146	الفرع الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III
157	المطلب الرابع: الانعكاسات المحتملة لاتفاقية بازل III على النمو الاقتصادي
160	المبحث الرابع: الاتجاه نحو تبني إستراتيجيتي الحوكمة المصرفية وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي
160	المطلب الأول: الحوكمة المصرفية (المفهوم ودواعي التطبيق)
160	الفرع الأول: مفهوم ودواعي تطبيق نظام الحوكمة في البنوك
160	الفرع الثاني: دواعي تطبيق نظام الحوكمة في البنوك
161	المطلب الثاني: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك ومتطلبات التعزيز
161	الفرع الأول: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك
163	الفرع الثاني: متطلبات تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك
164	المطلب الثالث: أهمية تطبيق نظام الحوكمة بالنسبة للجهاز المصرفي وانعكاساته المحتملة على النمو الاقتصادي
164	الفرع الأول: تعزيز الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتحقيق استقراره المالي
165	الفرع الثاني: زيادة فاعلية السياسة الإقراضية
166	الفرع الثالث: زيادة فاعلية إدارة المخاطر
167	الفرع الرابع: تعزيز الأداء المالي
169	خلاصة الفصل الثالث
171	خلاصة الباب الأول
295 - 172	الباب الثاني: تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر بين تداعيات مسار التطور والإصلاح ومحاولة النمذجة ومتطلبات التحديث
173	تمهيد:
242 - 174	الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري و الجهاز المصرفي - مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014) -
175	تمهيد:
176	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014)
176	المطلب الأول: مرحلة النمو الاقتصادي المستقر والمرتفع (1962-1985)

الصفحة	العنوان
180	المطلب الثاني: عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأزمة النفطية وضعف النمو الاقتصادي وتطبيق برامج التعديل الهيكلي الأولى خلال الفترة (1986-1988)
183	المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية واعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الثانية خلال الفترة (1989-1994)
186	المطلب الرابع: الانطلاقة الثانية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)
188	المطلب الخامس: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
188	الفرع الأول: أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي
188	الفرع الثاني: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)
195	الفرع الثالث: تقييم دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)
199	المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري-مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962-2014) -
201	المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-1989)
201	الفرع الأول: مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة (1962 - 1970)
202	الفرع الثاني: مرحلة تطبيق الإصلاحات المصرفية والمالية الأولى (1971-1985)
206	الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات المصرفية والمالية الثانية (1986-1989)
210	المطلب الثاني: تطور الاصطلاحات المصرفية وجهود العصرية خلال الفترة (1990 - 2014)
210	الفرع الأول: قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 الصادر في 14 أبريل 1990 وما عقبه من نصوص أوامر وأنظمة إلى غاية الأمر 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003
213	الفرع الثاني: دوافع إصدار ومضمون الأمر 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90 - 10
221	الفرع الثالث: أهم النصوص التنظيمية التي مسّت النشاط المصرفي منذ إصدار الأمر 03 - 11 في 26 أوت 2003 إلى غاية 2014
226	الفرع الرابع: أهمية الإصلاحات المصرفية المنتهجة خلال الفترة (1990 - 2014)
228	المطلب الثالث: تشخيص واقع النشاط المصرفي الجزائري في ضوء التحديات
228	الفرع الأول: التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري
234	الفرع الثاني: نظرة شاملة لأهم الأنشطة الحديثة للبنوك الجزائرية
241	خلاصة الفصل الأول
294-242	الفصل الثاني: العلاقة بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014) - بين النمذجة ومتطلبات التحديث -
243	تمهيد:
244	المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014)
244	المطلب الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
244	الفرع الأول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي
247	الفرع الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration)
250	الفرع الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
253	المطلب الثاني: تعريف المتغيرات ومصادر وتطور البيانات المستخدمة في الدراسة
253	الفرع الأول: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة
254	الفرع الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية
266	المطلب الثالث: نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) باستخدام نموذج ARDL

الصفحة	العنوان
266	الفرع الأول: المنهجية القياسية والنتائج
270	الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج
275	الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)
277	المبحث الثاني: متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر
277	المطلب الأول: المتطلبات المتعلقة بدور الدولة والبنك المركزي في عملية التحديث
277	الفرع الأول: تعزيز وتطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري
279	الفرع الثاني: تأهيل الموارد البشرية
279	الفرع الثالث: تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية
279	الفرع الرابع: الاهتمام بالتكنولوجيات الحديثة
280	الفرع الخامس: تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي
281	الفرع السادس: إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي
282	الفرع السابع: تطوير بيئة عمل البنوك الإسلامية
285	المطلب الثاني: المتطلبات المتعلقة بتحديث وتطوير إستراتيجية أداء البنوك الجزائرية
285	الفرع الأول: تحديث وتطوير عملية الاستثمار في الرأسمال البشري العامل في البنوك
286	الفرع الثاني: تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور
288	الفرع الثالث: تحديث وتطوير الإدارة التسويقية
289	الفرع الرابع: تحديث وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية
290	المطلب الثالث: المتطلبات المتعلقة بتفعيل وتطوير دور بورصة الجزائر
290	الفرع الأول: رفع الكفاءة المعلوماتية للبورصة
291	الفرع الثاني: توسيع عرض الأوراق المالية وتنوع أدوات الاستثمار
291	الفرع الثالث: إعطاء المبادرة للقطاع الخاص
292	الفرع الرابع: الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للأفراد
292	الفرع الخامس: تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي
294	خلاصة الفصل الثاني
295	خلاصة الباب الثاني
301-296	الخاتمة
297	I. الخلاصة العامة للبحث
298	II. نتائج اختبار فرضيات البحث
298	III. نتائج وتوصيات البحث
301	IV. آفاق البحث
313-302	قائمة الملاحق
326-314	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
9	الجدول رقم (1-I): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
71	الجدول رقم (1-II): معايير درجة تصنيف التحرير المالي والمصرفي
76	الجدول رقم (2-II): مراحل التحرير الاقتصادي والمالي
80	الجدول رقم (3-II): المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي
83	الجدول رقم (4-II): التغيير السنوي لمعدلات نمو حجم التجارة الخارجية العالمية للفترة (1996-2013)
84	الجدول رقم (5-II): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق في العالم للفترة (2010 - 2012)
87	الجدول رقم (6-II): تطور صافي التدفقات المالية الخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة (2003 - 2013)
106	الجدول رقم (1-III): خدمات البنوك الشاملة
151	الجدول رقم (2-III): معايرة إطار رأس المال
178	الجدول رقم (1-IV): بنية الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1967-1979)
179	الجدول رقم (2-IV): توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1980-1984)
180	الجدول رقم (3-IV): توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1985-1989)
181	الجدول رقم (4-IV): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 - 1988)
183	الجدول رقم (5-IV): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989 - 1994)
187	الجدول رقم (6-IV): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995 - 2000)
188	الجدول رقم (7-IV): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001 - 2004)
189	الجدول رقم (8-IV): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001 - 2004)
190	الجدول رقم (9-IV): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005 - 2009)
191	الجدول رقم (10-IV): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005 - 2009)
192	الجدول رقم (11-IV): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب (2010 - 2014)
194	الجدول رقم (12-IV): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 - 2014)
195	الجدول رقم (13-IV): متوسط التوزيع القطاعي للنتائج الداخلي الخام خلال الحقيقي خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)
227	الجدول رقم (14-IV): تطور رؤوس أموال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2013)
228	الشكل رقم (15-IV): تطور حصة تشكيلة بنوك الجهاز المصرفي من إجمالي الودائع وإجمالي القروض وإجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2014)
233	الجدول رقم (16-IV): معدل الكثافة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2004-2014)
235	الجدول رقم (17-IV): بعض مساهمات البنوك الجزائرية في نشاط التمويل الإيجاري
235	الجدول رقم (18-IV): بعض شركات البنوك الجزائرية في نشاط صيرفة التأمين
236	الجدول رقم (19-IV): توزيع معاملات الأوراق المالية (بيعا وشراء) لوسطاء بورصة الجزائر إلى غاية 2013/12/31
237	الجدول رقم (20-IV): تشكيلة خدمات صيرفة التجزئة في البنوك الجزائرية
253	الجدول رقم (1-V): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة
267	الجدول رقم (2-V): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فوللر المطور (ADF)
267	الجدول رقم (3-V): اختيار فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج
269	الجدول رقم (4-V): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL النموذج (1)
270	الجدول رقم (5-V): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL النموذج (2)

الصفحة	العنوان
11	الشكل رقم (1-I): مكونات تراكم رأس المال المتفاعلة مع بعضها البعض
12	الشكل رقم (2-I): مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي
34	الشكل رقم (3-I): التمثيل البياني لمخطط "Solow-Swan"
35	الشكل رقم (4-I): ديناميكية الانتقال في نموذج "Solow-Swan"
36	الشكل رقم (5-I): أثر زيادة معدل الادخار
36	الشكل رقم (6-I): أثر زيادة معدل النمو السكاني
41	الشكل رقم (7-I): التمثيل البياني لنموذج "Solow-Swan" مع التقدم التكنولوجي
42	الشكل رقم (8-I): ديناميكية الانتقال لنموذج "Solow-Swan" مع وجود التقدم التكنولوجي
43	الشكل رقم (9 - I): القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال
47	الشكل رقم (10 - I): التمثيل البياني لنموذج AK
56	الشكل رقم (1-II): المقاربة النظرية بين التمويل والنمو الاقتصادي
70	الشكل رقم (2-II): أشكال التحرير المالي
91	الشكل (3-II): القنوات التي يستطيع من خلالها التكامل المالي النهوض بالنمو الاقتصادي
93	الشكل رقم (4-II): الشروط الأولية (العتبات) التي من شأن توفرها أن يعكس إيجابا الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي.
107	الشكل رقم (1-III): النماذج المطبقة للبنوك الشاملة
114	الشكل رقم (2-III): المقاربة النظرية للأثر المحتمل لتبني فلسفة العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي
127	الشكل رقم (3-III): إطار علاقة محددات الاندماج بالأداء المصرفي
138	الشكل رقم (4-III): المقاربة النظرية للأثر المحتمل لتبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك على النمو الاقتصادي
144	الشكل رقم (5-III): الدعائم الثلاث لاتفاقية "بازل II" لكفاية رأس المال
158	الشكل رقم (6 - III): القنوات التي يؤثر الإصلاح التنظيمي من خلالها على القطاع الحقيقي
159	الشكل رقم (7 - III): الانعكاسات المحتملة للالتزام باتفاقية بازل III لكفاية رأس المال المصرفي على النمو الاقتصادي
161	الشكل رقم (8-III): الأطراف المشاركة في نظام الحوكمة في البنوك
168	الشكل رقم (9-III): الآثار المحتملة لتبني إستراتيجية الحوكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي
196	الشكل رقم (1 -IV): شكل توضيحي لمتوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الحقيقي باحتساب المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)
210	الشكل رقم (2 -IV): المبادئ الرئيسية لقانون النقد والقرض 90-10
215	الشكل رقم (3 -IV): المحاور الإصلاحية الرئيسية لمضمون الأمر 03-11 الصادر في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض
226	الشكل رقم (4 -IV): أهمية الإصلاحات المصرفية المنتهجة خلال الفترة (1990 - 2014)
229	الشكل رقم (5 -IV): تطور مؤشرات إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول للبنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير خلال الفترة (2002-2014)
229	الشكل رقم (6 -IV): تطور مؤشرات إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول للبنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط خلال الفترة (2002-2014)
229	الشكل رقم (7 -IV): متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي الودائع خلال الفترة (2002-2014)
229	الشكل رقم (8 -IV): متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي القروض خلال الفترة (2002-2014)
229	الشكل رقم (9 -IV): متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي القروض خلال الفترة (2002-2014)

الصفحة	العنوان
231	الشكل رقم (IV-10): تطور نسبة القروض المتعثرة (القروض المصرفية غير العاملة) إلى إجمالي مجموع القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2013)
254	الشكل رقم (V-1): تطور مؤشرات التطور المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)
255	الشكل رقم (V-2): ظاهرة التسرب النقدي (التداول النقدي) خارج البنوك في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)
258	الشكل رقم (V-3): تطور معدلات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1980-2014)
259	الشكل رقم (V-4): تطور فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (1980-2014)
260	الشكل رقم (V-5): تطور حصتي الجهاز العام والخاص من إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة (1992-2014)
261	الشكل رقم (V-6): تطور مؤشرات بعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)
276	الشكل (V-7): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومبيعات البواقي
289	الشكل (V-8): عناصر عملية إدارة المخاطر
293	الشكل رقم (V-9): متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر

الصفحة	العنوان
303	الملحق رقم (1): ملخص اتفاقية بازل III
304	الملحق رقم (2) : الترتيبات المرحلية لاتفاقية بازل III
305	الملحق رقم (3): بيانات الدراسة القياسية بالقيم اللوغاريتمية
306	الملحق رقم (4): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LY لوغاريتم حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام.
306	الملحق رقم (5): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LDB لوغاريتم مؤشر التطور المصرفي
307	الملحق رقم (6): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LINV لوغاريتم نسبة مجموع تراكم رؤوس الأموال الثابتة والتغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام.
307	الملحق رقم (7): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LGOV لوغاريتم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام.
308	الملحق رقم (8): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LOUV لوغاريتم نسبة الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام.
308	الملحق رقم (9): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LINF لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين.
309	الملحق رقم (10): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL النموذج (1)
309	الملحق رقم (11): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (1)
310	الملحق رقم (12): نتائج اختبار الارتباط الخطي نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (1)
310	الملحق رقم (13): اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL النموذج (1)
311	الملحق رقم (14): تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج (1)
311	الملحق رقم (15): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL النموذج (2)
312	الملحق رقم (16): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (2)
312	الملحق رقم (17): نتائج اختبار الارتباط الخطي نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (2)
313	الملحق رقم (18): اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL النموذج (2)
313	الملحق رقم (19): تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج (2)

الملخص:

تناول العديد من الاقتصاديين العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، والتي تتمثل في التراكم الرأسمالي ومستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، والسؤال الذي يطرح هنا: ما هو الدور الذي يقوم به تطور القطاع المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) في تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الدول؟ والإجابة على هذا السؤال هي: أن القطاع المالي والمصرفي يؤدي دورا جوهريا في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتصر من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر.

وفي الواقع، شهدت الأجهزة المصرفية موجة تحرير وعلومة النشاط المالي والمصرفي، والتي أُلقت بظلالها على أدوار هذه القطاعات في تمويل الأنشطة الاقتصادية، كما أصبحت تهدد أداء تلك الأدوار بالكفاءة المطلوبة التي تضمن التخصيص الأمثل للموارد. وهذا ما دفع الأجهزة المصرفية عبر العالم إلى تبني استراتيجيات تكفل لها تعظيم العائد وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء، ناهيك عن تعزيز الممارسات السليمة في أداء الأنشطة المصرفية. وتتجسد أهم هذه الاستراتيجيات في إستراتيجية تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، إستراتيجيتي اندماج وخصوصية البنوك، إستراتيجية تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإستراتيجية إرساء قواعد الحوكمة المصرفية.

وعندما كان من البديهي أن وجود قطاع مالي بما يتضمنه من قطاع مصرفي متطور يعد أمرا ضروريا لرفع معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة. تعين على الباحث فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد مكانة الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد الجزائري. وفي هذا السياق، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي ومرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، غير أنها لم تنجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات. كما سارعت بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، وقد تبنت جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز. ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90 - 10 وما تلاه من تعديلات. وقد اكتست هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعلومة النشاط المالي والمصرفي، ولتفي بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولتعزز من الممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي. لكن رغم ذلك، لا تزال هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية، كعدم فعالية النشاط المالي والمصرفي وغيرها. لكن هذا لم يمنع وجود بعض الأنشطة المصرفية الحديثة كتقديم القروض المشتركة وصيرفة التأمين.

وبالنسبة لعملية فحص أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 - 2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). حيث تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من مصفوفة التطور المصرفي ونسبة كل من تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون، والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على التضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذجين، حيث يأخذ ثانيها متغير وهمي يمثل ظاهرة التحرير المصرفي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها الأثر الايجابي للوغاريتم متغير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض متطلبات عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، والتي تستدعي تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك الجزائرية، وبورصة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، تطور الجهاز المصرفي، التحرير المصرفي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

Summary:

Many economists have dealt with the explanatory factors for economic growth, which is the capital accumulation and the level of user technology and the level of available knowledge that would raise the levels of investment in human capital, and the question that arises here: What is the role played by the development of the financial sector (banking sector as part of it) in the interpretation of the variation in economic growth rates between countries? The answer to this question is: that the financial and banking sector plays an essential role in the development process through the basic services rendered in economy, it is working as an accumulator of financial resources from the economic sectors of surplus and then convert them to finance its counterpart of deficit in a way that ensures the best allocation of resources, and an observer of the work of companies that borrow from banks, and facilitator of trading, and as a provider mechanism to hedge and diversify risks.

In fact, banking systems have witnessed a wave of liberalization and globalization of the financial and banking activity, which cast a shadow over the roles of these sectors in financing the economic activities, it has also become a threat to the performance of those roles required to ensure the best allocation of resources. And this is what led the banking systems around the world to adopt strategies to ensure maximizing incomes, reducing risks, increasing competitiveness and raising the efficiency of performance, not to mention the promotion of good practices in the performance of banking activities. The most important of these strategies is reflected in the strategy of adopting the philosophy of the comprehensive banking activity, the two strategies of the integration and privatization of banks, and the strategy of adopting the decisions of the Basel Committee for Banking Supervision, and the strategy of founding the bases for banking governance.

As it was axiomatic that the existence of a financial sector which involves a developed banking sector is essential to raise the economic growth rates of any country. The researcher has to examine the effect of the development of the banking system on economic growth in Algeria, and to determine the status of the banking system in financing the Algerian economy. In this context, Algeria has carried out several economic reforms and development programs during the period of planned economy of the socialist orientation and the transition to a market economy, but it did not succeed to free the Algerian economy from the state of chronic dependence on the hydrocarbon sector. As hurried after its independence to build a national banking system, it has adopted a series of successive banking reforms, with the aim of reforming the financing function of this device. Perhaps the most important of these reforms Code of Money and Loan 90-10 and subsequent modifications. These reforms have taken on great importance because they came to cope with liberalization and globalization of the financial and banking activity, and to fulfill the decisions of the Basel Committee for Banking Supervision, and to enhance the sound practices within the banking system. But nevertheless, there are still a number of internal and external challenges, such as the non-effectiveness of the financial and banking activity and others. However, this did not prevent the existence of some modern banking activities such as providing joint loans and banking insurance.

For the process of examining the impact of the development of the Algerian banking system on economic growth during the period (1980 - 2014) using a Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL). Six variables have been chosen, the dependent variable represents the per capita share of the real GDP, while The independent variables are represented in the banking development matrix and the ratio of fixed capital accumulation, besides to changes in stock, and the government spending as well as the commercial openness to the GDP, in addition to the inflation in consumers' prices. This is in order to try modeling the relationship between the development of the banking system and economic growth, and this is through two models, in which its second takes an imaginary variable that represents the phenomenon of banking liberalization. The results showed the existence of a long-run equilibrium relationship between these variables. It has reached several conclusions, most notably the positive impact of the logarithm of the banking development variable on the economic growth. In addition, the requirements of the updating process for the banking system and the economic activity in Algeria has been displayed. It calls for the cooperation of several requirements, including the role of the state, the Central Bank, the Algerian banks and the Algeria Stock Exchange. **Keywords:** economic growth, the development of the banking sector, banking liberalization, Algeria, Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL).

Résumé:

Beaucoup d'économistes prennent les facteurs explicatifs de la croissance économique, qui est l'accumulation de capital et le niveau de la technologie de l'utilisateur et le niveau de connaissances disponibles qui ferait passer les niveaux d'investissement dans le capital humain, et la question qui se pose ici: Quel est le rôle joué par le développement du secteur financier (du secteur bancaire dans le cadre de celui-ci) dans l'interprétation de la variation des taux de croissance économique entre les pays? La réponse à cette question est: que le secteur financier et bancaire joue un rôle essentiel dans le processus de développement à travers les services de base rendus dans l'économie, il travaille comme le bassin de ressources financières provenant des secteurs économiques excédentaires et ensuite les convertir pour financer son déficit de contrepartie qui assurera une allocation optimale des ressources, et un observateur du travail des entreprises qui empruntent auprès des banques, et purgatif pour le commerce, et comme un mécanisme de fournisseur de couvrir et de diversifier les risques.

En fait, les systèmes bancaires ont vu une vague de libéralisation et de la mondialisation de l'activité financière et bancaire, ce qui jette une ombre sur les rôles de ces secteurs dans le financement des activités économiques, il est également devenu menaçant la performance de ces rôles nécessaires pour assurer l'efficacité allocation optimale des ressources. Et voilà pourquoi les systèmes bancaires du monde entier à adopter des stratégies pour assurer maximiser les rendements et réduire les risques et accroître la compétitivité et augmenter l'efficacité de la performance, sans parler de la promotion des bonnes pratiques dans l'exercice des activités bancaires. Le plus important de ces stratégies se reflète dans l'adoption de la philosophie bancaire complète de la stratégie, et les stratégies d'intégration de la privatisation des banques, en adoptant les décisions du Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, une stratégie, une stratégie et jeter les bases de la gouvernance bancaire.

Quand il était évident que l'existence d'un secteur financier qui implique d'un secteur bancaire sophistiquée est essentiel de relever les taux de croissance économique de tout pays. Le chercheur a eu à examiner l'effet de développement du système bancaire sur la croissance économique en Algérie, algérien et déterminer l'état du système bancaire dans le financement de l'économie algérienne. Dans ce contexte, l'Algérie a réalisé plusieurs réformes économiques et les programmes de développement au cours de l'économie planifiée à une phase d'orientation socialiste et la transition vers une économie de marché, mais ils n'a pas réussi à la sortie de l'économie algérienne de l'état de dépendance chronique sur le secteur des hydrocarbures. Aussi rapidement après l'indépendance pour construire un système bancaire national, il a adopté une série de réformes bancaires successives, avec l'objectif de la réforme de la fonction de financement de ce dispositif. Peut-être le plus important de ces réformes Code de la Monnaie et de prêt 90-10 et ses modifications ultérieures. Ces réformes ont pris une grande importance, car il est venu de faire face à la mondialisation et de la libéralisation de l'activité financière et bancaire, et de remplir les décisions du Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, et de renforcer les bonnes pratiques au sein du système bancaire. Mais néanmoins, il ya encore un certain nombre de défis internes et externes, tels que le manque d'efficacité de l'activité financière et bancaire et d'autres. Mais cela n'a pas empêché l'existence de certaines activités bancaires modernes tels que l'octroi de prêts syndiqués et des Assurances.

Pour le processus d'examen de l'impact de développement du système bancaire algérien sur la croissance économique au cours de la période (1980 - 2014) en utilisant le modèle autorégressif à retards échelonnés (ARDL). A été choisi comme les six variables qui représente la part du PIB réelle par habitant, tandis que les variables indépendantes dans chacun de le développement matrice de la banque et la ratio de chacun de l'accumulation du capital, plus les variations de stocks fixe, les dépenses du gouvernement et de l'ouverture du commerce au PIB, ainsi que prix à la consommation de l'inflation. Ceci est dans le but d'essayer de la relation entre développement du système bancaire et de la modélisation de la croissance économique, et à travers les deux modèles, qui prennent une seconde variable imaginaire représente le phénomène de la libéralisation du secteur bancaire. Les résultats ont montré l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre ces variables, il a été atteint plusieurs conclusions, notamment l'impact positif du logarithme du développement bancaire variable sur la croissance économique. En outre, il a été le processus de mise à jour du système bancaire et l'activité économique en Algérie, qui appelle à concertés à plusieurs exigences, y compris le rôle des exigences de l'Etat, la banque centrale, les banques algériennes, la bourse et l'Algérie.

Mots-clés: la croissance économique, le développement du système bancaire, libéralisation du secteur bancaire, l'Algérie, le modèle autorégressif à retards échelonnés (ARDL).

المقدمة

تمهيد

يعتبر تكوين رأس المال شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذا الشرط لابد من توافر قطاع مالي ومصرفي متطور قادر على حشد المدخرات وتخصيصها بشكل أمثل من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. ومن هذا المنطلق، اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن هذا القطاع يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد. ومن وجهة نظر (ROSS LIVINE) يعمل القطاع المالي والمصرفي كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع وتقسيم المخاطر. وهي الأدوار التي ينتظر منها تعظيم العائد الاقتصادي متمثلا في ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. ولهذا، فإن وجود قطاع مالي ومصرفي متطور في أي بلد يعد مطلباً ضروريا لرفع معدلات نموه اقتصاده. وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين بالقيام بعدة دراسات نظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور القطاع المالي والمصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر (J. SCHUMPETER) رائدا لها. علاوة على عدة دراسات تجريبية، والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي.

هذا، وفي سبيل دعم تطور القطاع المالي والمصرفي المحلي لتعزيز دوره التمويلي، سارعت العديد من الدول من بينها الدول النامية إلى تحرير هذا القطاع والانخراط في ظاهرة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، وذلك من أجل الاستفادة من المنافع المترتبة على ظاهرة التحرير المالي، خاصة فيما يتعلق بزيادة كفاءة حشد المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية، وهذا من شأنه تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

I. تحديد إشكالية البحث :

وعلى أساس الطرح الوارد أعلاه، وفي ظل ارتكاز تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر على الجهاز المصرفي، وذلك نظرا لهشاشة وضعف دور بورصة الجزائر، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم فحص الأثر المحتمل لتطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي. خاصة، أن هذا الجهاز كان عرضة للعديد من الإصلاحات المصرفية، والتي كان الغرض منها تطوير الوظيفة التمويلية للبنوك الجزائرية وتعزيز بيئة عملها، ولعل قانون النقد والقرض 90-10 هو أبرز تلك الإصلاحات. الذي أعلن بداية تحرير الجهاز المصرفي أمام الاستثمار الأجنبي المالي والمصرفي.

وهكذا، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1980-2014)؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟، وما هي أهم مصادره ومحدداته؟، وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- 2) ما هي العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي؟ وما هي قنوات انتقال أثر التمويل إلى النمو الاقتصادي؟ وهل يؤثر التحرير المالي والمصرفي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي؟ وما هي أهم الاستراتيجيات المعتمدة لتطوير أداء الجهاز المصرفي؟
- 3) ما هي أهم تداعيات مسار التطور والإصلاح الذي انتهجته الجزائر على كل من الاقتصاد والجهاز المصرفي؟
- 4) ما هي المنهجية القياسية التي يمكن اعتمادها لمعرفة ما إذا كان الجهاز المصرفي يشكل قائدا لعملية تحقيق النمو الاقتصادي؟
- 5) ما هي أبرز متطلبات تحديث النشاط الاقتصادي والجهاز المصرفي في الجزائر؟

II. فرضيات البحث:

بعد القيام بتحديد إشكالية البحث يتم صياغة الفرضيات الخاصة به على النحو التالي:

- لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر
- لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

III. تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث:

في هذا الإطار، يتضمن الإطار المكاني للبحث، دولة الجزائر كدراسة حالة. بينما، يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2014.

IV. أسباب اختيار الموضوع :

يرجع انتقاء الباحث لهذه الإشكالية إلى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو النقود والتمويل.
- الأثر البالغ الذي يحمله تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.
- الرغبة في البحث في سبل تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر.

V. أهمية وأهداف البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الدور الكبير الذي يلعبه وجود جهاز مصرفي متطور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ذلك الدور الذي وقع تحت تأثير إفرزات ظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المصرفي، والتي أجبرت الأجهزة المصرفية عبر العالم على تبني جملة من الاستراتيجيات الكفيلة بتطوير أدائها. ومن بين هذه الأجهزة نجد

الجهاز المصرفي الجزائري. وعلى هذا الأساس، يسعى الباحث إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- الإحاطة بالإطار النظري للنمو الاقتصادي.
- التأصيل النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.
- حصر أهم الآثار المترتبة لإفرازات ظاهرية تحرير وعولمة النشاط المصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.
- حصر أهم الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لتطوير أداء الجهاز المصرفي، ناهيك عن تحديد أهم الآثار المحتملة لهذه الاستراتيجيات على النمو الاقتصادي.
- عرض مسار تطور وإصلاح الاقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي.
- محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحديد أهم المتطلبات الكفيلة بتحديث الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

VI. منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات؛

- تبعاً للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:
- **المنهج التاريخي (الإستردادي):** والذي تم الاستعانة به لتتبع مسار تطور وإصلاح الاقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي خلال الفترة (1962-2014)، ناهيك عن تتبع تطور السلاسل الزمنية المشكلة للمتغيرات الداخلة في النمذجة القياسية خلال الفترة (1980-2014). وذلك من خلال دراسة المعلومات التي تتضمنها الوثائق والنشرات الإحصائية للفترات الماضية، والهدف من ذلك فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل بالاستناد إلى أحداث الماضي.
 - **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرية تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، والتعبير عنهما كفيما ونوعاً، حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفاً رقمياً لكل ظاهرة موضحاً مقدارها ودرجة ارتباطها بعضها ببعض.
 - **منهج دراسة الحالة:** وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، ويعزى استخدامه إلى محاولة الوقوف على مدى تطور الجهاز المصرفي الجزائري، ومدى مساهمة هذا التطور في تحقيق النمو الاقتصادي.
 - **المنهج القياسي:** وتم الاستعانة به من أجل فحص ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟. وقد تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ويستند هذا النموذج إلى معادلة تتضمن متغيرات أحدها متغير تابع، والذي يتمثل في حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة، يأتي من ضمنها مؤشر التطور المصرفي. وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية تم ترتيبها تصاعدياً بدءاً من سنة 1980 إلى غاية سنة 2014.

- أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:
- المسح المكتبي من خلال الكتب، والرسائل والأطروحات والدوريات والأبحاث والتقارير الورقية والالكترونية والمتوفرة باللغة العربية والانجليزية والفرنسية، والمتعلقة بالموضوع.
 - بالنسبة للإحصائيات، فقد تم إجراء مسح رقمي لكل من بنك الجزائر، الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات، وبيانات البنك الدولي.

VII. موقع البحث من الدراسات السابقة :

احتل موضوع العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات، ومن بين تلك الأبحاث والدراسات وقع اختيار الباحث على ما يلي:

1) دراسة (King and Levine, 1993 , PP: 717-736):

حاول كل من (King and Levine, 1993) تقديم أدلة عبر عدة دول تتوافق مع رؤية (J. SCHUMPETER, 1911) والتي مفادها أن: النظام المالي يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك ضمن دراسة بعنوان "التمويل والنمو: ربما يكون شومبيتر على حق". وقد استخدمنا بيانات 85 دولة خلال الفترة (1960-1989). وقد بحثنا ما إذا كانت المستويات الأعلى للتطور المالي ترتبط بشكل ملحوظ وقوي مع سرعة المعدلات الحالية والمستقبلية للنمو الاقتصادي، تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة الاقتصاد. ولتحقيق هذا، قاما ببناء مقاييس (مؤشرات) للتطور المالي، والتي تجسدت في أربعة مؤشرات مصممة لقياس الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين. وقد تضمنت نتائج بيانات الدراسة التي قام بها كل من (King and Levine, 1993) حقيقة أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال. كما لم يجدا، بأي حال، رابطة بين سياسات مالية معينة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، ومن خلال تدابير السياسات الحكومية القابلة للتنفيذ يمكن التأثير على النمو. وفي الأخير من خلال الأدلة التطبيقية التي تحصلا عليها، استخلصا أن (J. SCHUMPETER, 1911) كان محقا بشأن أهمية التمويل بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

2) دراسة (ROSS LIVINE et al, 2000, PP: 31-77):

أعد كل من (ROSS LIVINE et al, 2000) ورقة بحثية بعنوان: "الوساطة المالية والنمو: السببية والأسباب". والتي تدرس بدقة ما إذا كانت المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي؟. كما تقدم الدليل على أن النظم القانونية، والتنظيمية، والمحاسبية تحدد التطور المالي. وذلك من خلال دراسة بيانات 71 دولة خلال الفترة 1960-1995، وقد تم بناء مؤشرات للوساطة المالية وفحص أثرها على النمو الاقتصادي من النمذجة القياسية، وقد أشارت نتائج الانحدار إلى وجود علاقة قوية جدا بين المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي الأخير، قد فحص الباحثون القنوات التي تؤثر من خلالها مؤشرات تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، والتي تتضمن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل وليس من خلال الادخار وتراكم رأس المال. كما كشفوا دور الاختلافات في

النظام القانوني لحقوق الدائنين، كفاءة إنفاذ العقود، ومعايير النظام المحاسبي في تفسير الاختلافات في تطور الوساطة المالية عبر الدول.

(3) دراسة (M . HAY, 2000, PP : 01-30):

أعد (M . HAY, 2000) ورقة بحثية بعنوان: "البنوك والنمو: استعراض نقدي وتحليل لوحدة البيانات"، والتي حاولت التشكيك في أهمية البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي حسب ما أقرت به نماذج النمو الداخلي، من خلال استعراض نقدي لتحليل العلاقة بين البنوك والنمو، خاصة فيما يتعلق بوظائف البنوك. ويعتقد الباحث بأن البنوك يمكن أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وذلك لعدة أسباب، يذكر منها: سياسات "الكبح المالي"، التي من شأنها أن تساهم في انخفاض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض كمية المدخرات المجمعة من قبل البنوك، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي. وبالتالي يقلل الكبح المالي من أهمية الخدمات المقدمة من قبل البنوك. ومن خلال هذه الورقة البحثية، وجد (M . HAY, 2000) أنه يمكن للبنوك أن تؤثر سلباً على النمو، وذلك بسبب خصوصية أعمالها، خاصة فيما يتعلق بالائتمان وخلق النقود، غير المراقبة.

(4) دراسة (خلف، 2011، ص ص: 179 - 194):

أعد (خلف، 2011) ورقة بحثية بعنوان: "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"، والتي تهدف تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق في الفترة (1970-2007) وقد استخدم الباحث 6 مؤشرات بهدف قياس التطور المصرفي. وقد استنتج الباحث أن الجهاز المصرفي العراقي غير متطور، كما أنه لم يتمكن من لعب دور مؤثر وفعال في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1970-2007).

وبالنسبة لهذه الدراسة أو البحث، فيسعى الباحث من خلالها محاولة فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، والذي يستند إلى وصف وتحليل السلاسل الزمنية الداخلة في النمذجة القياسية، ناهيك عن التطرق إلى أبرز متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر.

VIII. هيكل البحث :

بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، وبابين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وخاتمة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

– **الباب الأول: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي بين آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي واستراتيجيات المواجهة**، ويضم هذا الباب الأول (النظري) ثلاثة فصول، والتي تتضمن عرض الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى المفهوم ومؤشرات القياس، ناهيك عن أهم المصادر والمحددات. ومن ثم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى التأصيل النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، بما يحويه من دراسات نظرية وتجريبية. ناهيك عن عرض أهم الآثار المحتملة لظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي. وفي الأخير، عرض أهم الاستراتيجيات المنتهجة لتطوير أداء الجهاز المصرفي لتعظيم منافع وتخفيض تكاليف الآثار المحتملة لظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي.

– **الباب الثاني: تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر بين تداعيات مسار التطور والإصلاح ومحاولة النمذجة ومتطلبات التحديث**، ويضم هذا الباب الثاني (التطبيقي) فصلين اثنين، واللذان يتضمنان تحديد أبرز محطات مسار التطور والإصلاح للاقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي خلال الفترة (1962 - 2014)، بهدف الوقوف على نتائج الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري وأهدافها، وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز هذا الجهاز. علاوة على، تقديم منهجية قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014)، وذلك بهدف فحص ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟. ناهيك عن تقديم جملة من المتطلبات التي تكفل تحديث هذا الجهاز وتعزيز دوره التنموي.

IX. **التعريف بمتغيري الدراسة:**

يقصد بمتغير الدراسة المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث:

– **بالنسبة للمتغير التابع**، والذي يتجسد في **التطور المصرفي**، فيقصد به درجة تطور قدرة وحدات الجهاز المصرفي على حشد المدخرات، تخصيص الموارد المالية بشكل أمثل، ممارسة مراقبة الشراكات، تسهيل إدارة المخاطر، وتسهيل تبادل السلع والخدمات والعقود.

– **بالنسبة للمتغير المستقل**، والذي يتجسد في **النمو الاقتصادي**، فيقصد به النمو الاقتصادي يمثل: الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني، والتي ينجم عنها زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وبمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان، بالشكل الذي يضمن زيادات مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

الباب الأول:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي
والنمو الاقتصادي بين آثار موجة
تحرير وعولمة النشاط المالي
والمصرفي واستراتيجيات المواجهة

تمهيد:

يهدف الباحث من خلال هذا الباب إلى عرض ما يلي:

- الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى المفهوم ومؤشرات القياس، ناهيك عن أهم المصادر والمحددات. ومن ثم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي؛
- التأصيل النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، بما يحويه من دراسات نظرية وتجريبية. بالإضافة إلى عرض أهم الآثار المحتملة لظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي؛
- الاستراتيجيات المنتهجة لتطوير أداء الجهاز المصرفي لتعظيم منافع وتخفيض تكاليف الآثار المحتملة لظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي.

وعلى هذا الأساس، يضم هذا الباب الأول (النظري) ثلاثة فصول، وهي:

- الفصل الأول: النمو الاقتصادي (المفاهيم والقياس - المصادر والمحددات - النظريات والنماذج).
- الفصل الثاني: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي.
- الفصل الثالث: التوجهات الجديدة نحو تطوير أداء الجهاز المصرفي وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي.

الباب الأول:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي
بين آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي
واستراتيجيات المواجهة

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي

(المفاهيم والقياس - المصادر والمحددات - النظريات والنماذج)

الفصل الثاني:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل
آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي

الفصل الثالث:

التوجهات الجديدة نحو تطوير أداء الجهاز المصرفي
وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات، من أبرز الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو. وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانيات المتاحة والتي تعتبر مصادر للنمو الاقتصادي بالشكل الأمثل، ويدعم ذلك قدرة عالية في التعامل مع المحددات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها أن تتحكم في تباين درجات النمو بين الدول وتجعلها إما متخلفة أو نامية أو متقدمة.

وقد اهتم المفكرون الاقتصاديون على اختلاف أطيافهم وانتماياتهم الفكرية بموضوع النمو الاقتصادي، أنت عدة محاولات لإيجاد نماذج مفسرة للنمو الاقتصادي بداية من أعمال "Harrod-Domar"، ومرورا بأعمال "Solow-Swan" التي أعطت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي واعتبرت أن التقدم التكنولوجي خارجي المنشأ هو العامل الأساسي في تفسير اختلاف درجة الفقر والغنى بين الدول، ووصولاً عند نماذج النمو الداخلي المنشأ التي حاولت إيجاد عوامل داخلية لعنصر التقدم التكنولوجي والتي يأتي على رأسها رأس المال البشري والمعرفة، وهي العوامل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتحد من العوائد المتناقصة لرأس المال لضمان استمرار النمو على المدى الطويل.

وفي هذا الصدد، سيتم عرض من خلال هذا الفصل مفهوم النمو الاقتصادي، وإبراز مصادره ومحدداته، بالإضافة إلى عرض أهم الأفكار والنظريات والنماذج المفسرة للنمو. وذلك، من خلال ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وعودة إلى لبناته الأساسية في أدبيات الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي - النمو الخارجي المنشأ -
- المبحث الثالث: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي - نماذج النمو الداخلي المنشأ -

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وعودة إلى لبناته الأساسية

في الفكر الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي هدفا جوهريا للسياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة، والتي تعنى أساسا برفاهية الإنسان وتحسين مستويات معيشتة، ولا يتأتى ذلك إلى من خلال زيادة الدخل الفردي الحقيقي والذي يعتبر أهم مؤشر على مدى نمو اقتصاد أي دولة، ومقياسا للحكم على نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة خاصة فيما يتعلق بمجال الاستثمار والتوظيف. ولذلك عنيت أدبيات الفكر الاقتصادي بدراسة هذا المفهوم، وذلك ما تؤكد عليه محاولات تفسير ظاهرة النمو، والتي قام بها المفكرون الاقتصاديون. وعلى هذا الأساس، في هذا المبحث سيتم عرض مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه، ومعدلات قياسه، ومصادره ومحدداته، ناهيك عن التطرق إلى الأساس الفكري لظاهرة النمو.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي (المفهوم والأنواع - القياس)

يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير لتحديد مفهومه، كما تتعدد أنواع النمو الاقتصادي، ومعدلات قياسه، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

الفرع الأول : مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي

في هذا السياق، يتم عرض مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي:

أولاً- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد مفهوم النمو الاقتصادي من أكثر المصطلحات الاقتصادية تداولاً في أوساط المنظرين والمفكرين الاقتصاديين وحتى السياسيين، وهناك العديد من المفاهيم وضعت له لكن أكثرها شمولاً يتمثل فيما يلي:

- يمكن النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه: يتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقاً لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:

(1) تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل نمو السكان}$$

(2) أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث إن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي} - \text{معدل التضخم}$$

(3) أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وبالتالي، فالنمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.⁽¹⁾

(1) السيد محمد السريتي - علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:339.

• يعرف "Simon Kuznets" النمو الاقتصادي على أنه: "زيادة قدرة الدولة في الأجل الطويل على عرض مجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتعتمد الزيادة في القدرة الإنتاجية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الأيديولوجية التي يحتاج الوضع إليها". ويحتوي هذا المفهوم على ثلاث مكونات تعد هامة وتتمثل في: (1) أن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، أما القدرة على توفير القدر الوفير من السلع فهي إشارة للنضج الاقتصادي، و(2) أن الإمداد بالتكنولوجيا المتقدمة هو الشرط الرئيسي لاستمرارية النمو الاقتصادي، وهذا كشرط ضروري وليس كافياً، و(3) لتحقيق إمكانية النمو المصاحب للتكنولوجيا الجديدة، لا بد من إجراء تعديلات مؤسسية وأيديولوجية، حيث أن التكنولوجيا بدون الابتكارات الاجتماعية الملازمة لن تصبح ذات جدوى، كما ينبغي ضرورة تحقيق التكامل بين المدخلات. (1)

وهكذا، يمثل النمو الاقتصادي: الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصادي الوطني، والتي ينجم عنها زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وبمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان، بالشكل الذي يضمن زيادات مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. وتعتمد الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة على التقدم التكنولوجي الذي يدعمه ويكمّله تنمية البيئة المؤسسية والاجتماعية، التي تعزز وتوفر المناخ الملائم الذي يساعد على العمل والابتكار من أجل تحسين وسائل الإنتاج.

ثانياً - أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

- (1) **النمو الاقتصادي الطبيعي:** الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، عبر مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق.
- (2) **النمو الاقتصادي العابر (غير المستقر):** أي الذي لا يملك صفة الاستمرارية، لأنه ناتج عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، ويزول بزواله. كما يناسب حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة للتحسن في تجارتها الخارجية، كما يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.
- (3) **النمو الاقتصادي المخطط:** وهو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته. غير أن فعاليته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضع عقود يتحول إلى نمو مضطرب، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية. (2)
- (4) **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتسم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.
- (5) **النمو الاقتصادي المكثف:** ويتسم بنمو الدخل بقدر يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

(1) علي إبراهيم علي عطا، الحكومة الالكترونية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة إلى مصر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص: 44.

(2) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص: 08-09.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن. (1)

الفرع الثاني: معدلات قياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها: (2)

1) المعدلات النقدية للنمو: والتي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية. ويتم التمييز بين:

أ. معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، وتنتشر البيانات الخاصة به سنويا، والتي تمكن من قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة. وهذا الأسلوب يصح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة زمنية قصيرة. ومن أهم معدلات النمو المستخدمة معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: مع ظهور ظاهرة التضخم وأصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار. حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل. ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم (عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة). ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج. معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لا يتم استخدام العملات المحلية، نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويلها إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دولياً بعد إزالة أثر التضخم. ويتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها. ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في مجال التجارة الخارجية.

2) المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من المناسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني. ومنها على سبيل المثال: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما في مجال الخدمات ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية... الخ.

(1) صدر الدين صوابلي، النمو والتنمية والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص: 27-28

(2) محمد مدحت مصطفى - سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص: 118 - 120.

3) مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية في ترتيبها الدول حسب درجة التقدم مقياس الناتج الوطني مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، ومن عيوب هذا المقياس ربطه بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، في الوقت الذي تضطرب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية. وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصادات الدول النامية، ولذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في الدول الأخرى).

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

بعد التطرق إلى مفهوم ومعدلات قياس النمو الاقتصادي في المقام الأول، نأتي في المقام الثاني لإيضاح أهم جوانب التفرقة بين النمو والتنمية. حيث يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مصطلح النمو الاقتصادي، "عملية التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد، حيث تتضمن: تغييرات رئيسية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وأساليب الحياة، إضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتخفيض مستويات عدم المساواة، والقضاء على الفقر، وتوفير مستويات أعلى في التغذية والصحة والتعليم، أي أن التنمية تمثل سلسلة من التغييرات التي تدفع النظام الاجتماعي بأكمله ليتوافق مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات داخل النظام"⁽¹⁾. ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية أنها تشمل: تغييرات في كل من الهيكل والبنية الاقتصادية، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان، وكذلك تغييرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأدواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.⁽²⁾

كما تتمثل الأهداف الجوهرية لعملية التنمية الاقتصادية فيما يلي:⁽³⁾

- زيادة إتاحة وتوسعة السلع الأساسية المقومة في الحياة مثل: الغذاء والسكن والحماية؛
- رفع مستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل أكثر، وتعليم أفضل، كذلك الاهتمام بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، مما يؤدي إلى تحسين الرفاهية المادية، حيث تولد عزة النفس على المستوى الفردي؛
- توسعة نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من الاعتمادية، ومساعدتهم على التحرر من قيود الجهل.

وبعد هذا العرض الموجز حول ماهية التنمية الاقتصادية نأتي الآن إلى تحديد أوجه الاختلاف بينها

وبين النمو الاقتصادي، والتي يتم إيجازها في الجدول التالي:

(1) علي إبراهيم على عطا، مرجع سابق، ص: 45.

(2) صدر الدين صوابلي، مرجع سابق، ص: 28.

(3) ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني - محمود حامد محمود، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية، 2006، ص: 58 - 59.

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضامين	يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الدولة.	التنمية الاقتصادية تعني التغيرات في الدخل والإدخار والاستثمار جنباً إلى جنب مع تغييرات تدريجية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدولة (التغييرات المؤسسية والتكنولوجية).
العوامل	يرتبط النمو بزيادة تدريجية في واحدة من مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك، والإنفاق الحكومي والاستثمار وصافي الصادرات.	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، انخفاض في إحصائيات عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تعمل على تحسين جودة حياة عموم السكان.
القياسات	الكمية: الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	النوعية: مؤشر التنمية البشرية (HDI)، دليل التنمية المتصل بالنوع الاجتماعي (GDI)، ومؤشر الفقر البشري (HPI)، ووفيات الرضع، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ... الخ
الآثار	يجلب التغيرات الكمية في الاقتصاد.	يجلب التغيرات النوعية والكمية في الاقتصاد.
الملائمة	النمو الاقتصادي هو مقياس للتقدم أكثر أهمية في الدول المتقدمة. بل أنه يستخدم على نطاق واسع في جميع الدول بسبب أن النمو شرط ضروري للتنمية.	التنمية الاقتصادية هي أكثر ملائمة لقياس التقدم ونوعية الحياة في الدول النامية.
النطاق	يهتم النمو بزيادة في الناتج الاقتصادي	يهتم بالتغييرات الهيكلية في الاقتصاد

Source : http://www.diffen.com/difference/Economic_Development_vs_Economic_Growth (29/08/2014)

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي (المصادر والمحددات - المنافع والتكاليف)

في هذا الصدد، سيتم التطرق إلى مصادر (عوامل) النمو الاقتصادي ومحدداته الرئيسية، ناهيك عن منافعه وتكاليفه، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي

تحدث عملية النمو الاقتصادي نتيجة تفاعل مصادرها مع بعضها البعض في عملية إنتاج العديد من السلع والخدمات من قبل الاقتصاد، ويرتفع بسببها الدخل الوطني. وفيما يلي عرض لهذه المصادر:

أولاً - النمو السكاني ونمو القوى العاملة:

يعتبر النمو السكاني أو الزيادة النهائية في قوة العمل عاملاً موجباً تقليدياً في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين. ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية. ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سلبي على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل. حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم. هذا، وتستطيع أشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية التأثير على العملية الإنتاجية، وكذلك أيضاً الاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات والأدوات (مثل الكتب، وسائل العرض، الحاسب الشخصي، الأدوات العلمية والمهنية، وكذلك الآلات مثل المخارط)، وكذلك التدريب المتقدم والمناسب للمدرسين

... الخ. كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الاختلاف في إنتاجية القوى العاملة. وعلى هذا فإن الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأسمال بشري مشابه لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية.⁽¹⁾

ثانياً - الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية كلا من: (أ) سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة وما يحتويه من غابات ومراعي، (ب) باطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة ومصادر الطاقة كالنفط والفحم، (ج) الموارد المائية كالأنهار والبحار والمحيطات وما تحتويه من أحياء مائية، و(د) الهواء والغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات. وحتى تكون الموارد سالفة الذكر موارد اقتصادية، يجب أن تدخل دائرة الاستغلال الاقتصادي، وحتى يتسنى ذلك، يجب توفر شرطين هامين الأول المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراج المورد واستخدامه، والثاني وجود الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها. هذا وتصنف الموارد الطبيعية إلى نوعين وهما: (1) **الموارد غير المتجددة (الأرصدة)**، وهي الموارد ذات الرصيد الثابت وتنفى باستعمالها كالبتترول والغاز الطبيعي والفحم، كما تشمل هذه الموارد مواد قابلة لإعادة التدوير كالمعادن. و(2) **الموارد المتجددة (التيارات)**: وهي الموارد القابلة للتجدد بصورة طبيعية مثل: الأراضي الزراعية، الغابات والمراعي، والحيوانات والأسماك وغيرها. لكن تغير الظروف الطبيعية المواتية لاستمرار تجدد هذه الموارد، عن طريق التلوث مثلاً أو إساءة الاستغلال والإفراط في الاستخدام، من شأنه أن يؤثر على استمرار تجددها⁽²⁾. هذا، وتمثل الموارد الطبيعية مدخلات لعملية الإنتاج، كما يمثل العرض الوافر والمتعدد للموارد المحلية منها عاملاً مساعداً ومحفزاً للنمو الاقتصادي، وعلى العكس فإن ندرتها تؤدي إلى خفض معدلات النمو. لكن، وعلى الرغم من ذلك فهي ليست ضرورية للاقتصاد ليكون ذو قدرة عالية على إنتاج السلع والخدمات. فهناك العديد من الدول تعتبر من أغنى الدول في العالم، وذلك على الرغم من افتقارها للموارد الطبيعية، والتي عوضها نجاح الانفتاح الاقتصادي ومنافع التجارة الدولية. حيث تستورد هذه الدول ما تحتاجه من موارد، مثل النفط، وتصدر السلع المصنعة إلى الاقتصادات الغنية بتلك الموارد.

ثانياً - تراكم رأس المال:

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، فالمصانع والعتاد والآلات تزيد من رصيد المال المادي للدولة. وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية (التمثلة في رصف الطرق، توفير الكهرباء، والمياه والصرف الصحي... الخ) والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية⁽³⁾. ويتعاظم تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار الصافي الذي يمثل الفرق بين صافي دخل الدولة (الدخل الاجتماعي ناقصاً الاندثار) وبين ما يستهلك من ذلك الدخل خلال فترة محاسبية محددة. كما أن مصطلح رأس المال أوسع من مصطلح السلع الرأسمالية التقليدي،

(1) ميشال تودارو، مرجع سابق، ص: 168.

(2) صالح الصغور، الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها، مجلة جسر التنمية، المجلد: 01، العدد: 05، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2002، ص: 02 - 07.

(3) ميشال تودارو، مرجع سابق، ص: 168.

بعبارة أخرى هو السلع التي لا تعطي منفعة آنية لكنها تنتج سلعا تحقق هذه المنفعة. وإذا ما تم تعريف رأس المال بأنه الموجودات التي تخلق قناة إضافية في المستقبل للدخل القابل للقياس في المجتمع، فإن سلعا وخدمات عديدة جرى العرف على اعتبارها سلعا استهلاكية يجب أن تصنف تحديدا باعتبارها جزءا من التراكم الرأسمالي للدولة مثلها النفقات على التعليم التي تعزز باستمرار القدرة الذهنية للأفراد فضلا على أنه تعطي اكتفاء مباشرا، هذه النفقات يجب أن تعد جزئيا نفقات استثمارية، والشيء نفسه بالنسبة لبعض سلع الاستهلاك مثل الملابس، سلع الاستهلاك المعمرة وما شابه، تعد ضرورية لتحفيز المنتج الزراعي لزيادة الإنتاجية ومن الضروري أن تصنف كتراكم رأسمالي. وعليه فإن الطريقة الوحيدة لبناء طاقات الدولة الإنتاجية ورفع مستوى دخل الفرد هي توسيع الطاقات الإنتاجية للسلع ولا حاجة للإنتاج المادي لرأس المال وإنما إلى إنتاج أنماط أخرى من رأس المال مثل سلع الاستهلاك (المحفزة) وتوسيع المجال للاستثمار في رأس المال البشري وهذه جميعها تساهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة.⁽¹⁾

وهكذا يمكن القول بأن تراكم رأس المال ينطوي على أربعة أنواع من رأس المال، أنظر الشكل رقم (1-I):
الشكل رقم (1-I): مكونات تراكم رأس المال المتفاعلة مع بعضها البعض



Source: Jean-François Freu, **QUELS SONT LES FACTEURS QUI CONTRIBUENT A LA CROISSANCE?**, P: 16
[http://sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP%201%20-%202011%20-%20La%20mesure%20de%20la%20croissance%20C3%A9conomique%20\(Cours%20Ter\)%20\(2012-2013\).pdf](http://sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP%201%20-%202011%20-%20La%20mesure%20de%20la%20croissance%20C3%A9conomique%20(Cours%20Ter)%20(2012-2013).pdf) (22 / 08 / 2014)

وبالنسبة لمحتويات تراكم رأس المال فهي تشمل:

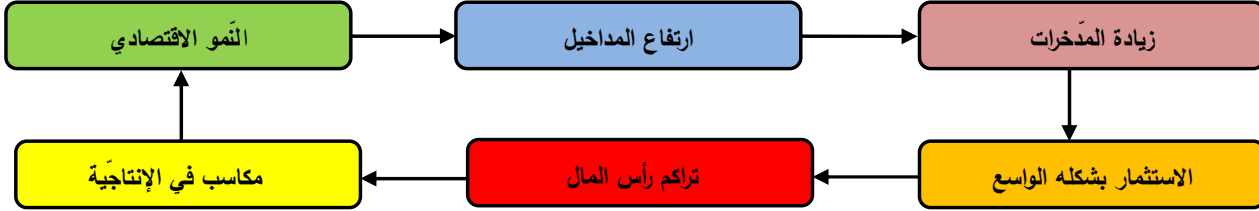
- (1) **الرأسمال المادي:** ويشمل رأس المال الثابت ورأس المال المدور في الشركات الخاصة.
- (2) **الرأسمال البشري:** والذي يتكون من مجموعة من القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد عن طريق تراكم المعرفة الخاصة أو العامة. وقد تم تطوير هذا المفهوم ليشمل جميع المميزات الرئيسية في مستوى التدريب والمؤهلات، والصحة... الخ.
- (3) **الرأسمال العام:** والذي يشمل البنية العامة للدولة والمجتمعات المحلية (المدارس، الطرق، والمطارات...).
- (4) **الرأسمال التكنولوجي:** وهو مخزون من المعرفة العلمية والتقنية التي تستغل في زيادة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج أو خلق منتجات جديدة. وتدمج في هذا النوع من رأس المال براءات الاختراع والأسرار التجارية وثمار البحث ونظام تقاسم المعرفة.

⁽¹⁾ محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي - المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970 - 2008) - ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد: 27 ، العراق، 2011 ، ص: 61.

وهكذا، نجد أن مصدر النمو الاقتصادي يتجسد في تراكم الأشكال المختلفة من رأس المال (التكنولوجيا والخبرة والدراية، والتعليم والتدريب المهني، والبنية التحتية العامة... الخ) المستخدمة من قبل ومختلف الأعوان الاقتصاديين لذلك يعتمد النمو على تراكم رأس المال.⁽¹⁾

ويظهر الشكل (2-I) مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (2-I): مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي



Source : Jean-François Freu, op-cit, p :16

رابعاً - التقدم التكنولوجي:

إذا عرفت التكنولوجيا على أنها: "مخزون المعرفة المتاحة لمجتمع ما في لحظة معينة في مجال الفنون الصناعية والتنظيم الاجتماعي، والتي تتجسد في الأساليب الإنتاجية والإدارية عند المؤسسات والأفراد والدولة"، فإن التغيير أو التقدم التكنولوجي يتمثل في: "تحسن مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة، كإكتشاف أساليب إنتاجية جديدة وسلع غير معروفة سابقاً وتصاميم هندسية مبتكرة". وهناك اليوم شبه إجماع بأن: "التقدم التكنولوجي يشكل واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق". وهكذا فإن الاقتصادي "Simon Kuznets" يرى "أن النتيجة التي لا مفر منها هي أن الإسهام المباشر في لساعات العمل البشري وتراكم رأس المال يكاد لا يزيد عن عشر معدل النمو في حصة الفرد من الناتج القومي، أو أقل من ذلك".⁽²⁾

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة. وسيتم عرض أهم متغيرات الإطار الاقتصادي والمؤسسي التي تعتبر بمثابة محددات للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

أولاً- معدل الاستثمار:

يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل "Solow - Swan" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة، وبالتالي

(1) Jean-François Freu, QUELS SONT LES FACTEURS QUI CONTRIBUENT A LA CROISSANCE?, P:16
[http://sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP%201%20-%202011%20%20La%20mesure%20de%20la%20croissance%20C3%A9conomique%20\(Cours%20Ter\)%20\(2012-2013\).pdf](http://sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP%201%20-%202011%20%20La%20mesure%20de%20la%20croissance%20C3%A9conomique%20(Cours%20Ter)%20(2012-2013).pdf) . (22 / 08 / 2014)

(2) أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1982، ص ص: 41-42.

هناك معدلات استثمارية كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة. أم عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فقد توصلت عدة الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنه يشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين الدخل الوطني لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت، ويقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، فضلا عن تأثيره على عناصر الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمار الخاص وميزان المدفوعات وسوق العمل.

ثانيا - الادخار المحلي الإجمالي:

يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية. فالادخار يعتبر محدد هاما للنمو، وزيادته من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مقبول من النمو⁽¹⁾.

ثالثا - القطاع المالي:

يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة. ويعني وجود نظام مالي متطور:

- ☑ تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة؛
- ☑ يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنوع الاستثمار؛
- ☑ يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة؛
- ☑ يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي. ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي. على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنوع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى⁽²⁾.

رابعا - التضخم:

نظريا، قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد. عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر. أيضا، يثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن المال يستحق اليوم قبل الغد. وبالتالي، في المدى الطويل، يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز

(1) تغريد محمد الغندور، المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2013، ص ص: 30 - 31.

(2) Jean-Philippe Cotis, *Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique - sectoriel - de l'entreprise)*, Éditions de l'OCDE, France, 2004, p :45

النمو. والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم، وخاصة فيما يتعلق بكم الإنتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الإنتاج. وعلاوة على ذلك، قد يضعف ارتفاع معدلات التضخم أيضا فعالية أداء المؤسسات المالية والأسواق وكذلك يثبط تكاملها مع الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، عادة ما يبلغ ارتفاع معدلات التضخم ذروته عند زيادة مستوى عدم اليقين فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وهذا بدوره يزيد المخاطر بين الشركاء التجاريين المحتملين، وبالتالي يثبط كل من التجارة الداخلية والخارجية. فيما يتعلق النشاط المصرفي، يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل قيمة مدخرات المودعين وكذلك قيمة القروض المصرفية والائتمانات المالية الأخرى، وبالتالي، فإن الميل نحو حفظ وإقراض المال ينخفض إلى حد كبير. ووفقا لذلك، يزيد عدم اليقين المرتبط بالتضخم من المخاطر المرتبطة بالاستثمار والإنتاج وكفاءة أداء الأسواق.⁽¹⁾

خامسا - الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي. هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: الأول، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة. الثاني، الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجابا على المقدرة الإنتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري. كما تؤدي إعانات الدولة التي تمنح للمشروعات إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في قدراتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءا من مكونات الطلب الفعلي وهذا ما يؤثر مباشرة في حجم الإنتاج، وذلك شريطة أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.⁽²⁾

وفي هذا السياق، قامت الأدبيات التجريبية على نطاق واسع بفحص انعكاس مستويات الإنفاق العمومي الجاري والاستثماري وتركيبية هذه النفقات على النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام كل من "Devarajan, Swaroop and Zou 1996" ببحث الشروط التي تقود فيها تغيير تركيبة الإنفاق إلى حالة مستقرة أعلى لمعدل النمو. وهذه الشروط لا تعتمد فقط على الإنتاجية المادية للمكونات المختلفة من الإنفاق

⁽¹⁾ CHRISTIAN REGOBETH KOFI AHORTOR - DEODAT EMILSON ADENUTSI, INFLATION, CAPITAL ACCUMULATION AND ECONOMIC GROWTH IN IMPORTDEPENDENT DEVELOPING ECONOMIES, A Paper Prepared for the 14th Annual Conference on Econometric Modelling for Africa, Abuja, Nigeria , 8-10 July 2009, p: 07

⁽²⁾ علي سيف علي المزروعى - إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات (1990 - 2009) - ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد: 01، سوريا، 2012 ، ص: 621.

العام ولكن أيضا على مشاركته المبدئية. فمن خلال استخدام بيانات أكثر من 43 دولة نامية لمدة 20 سنة، تبين أن أي زيادة في حصة النفقات الجارية لها آثار إيجابية وذات دلالة إحصائية على النمو. على النقيض من ذلك، توجد علاقة سالبة بين عنصر مركبات رأس المال للإنفاق العام ونمو نصيب الفرد. وهكذا، يبدو أنه لما تستخدم النفقات الإنتاجية بشكل زائد عن الحاجة يمكن أن تصبح غير منتجة. (1)

سادسا - سعر الصرف:

يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف سينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات. وتبعاً لأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثارا توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ووفقا لفكر الهيكلين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي. وهذا التأثير الانكماشى للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي أو من خلال زيادة تكاليف الإنتاج (جانب العرض). وبالنسبة لهذا الأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الإنتاج. فإذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج ولا تستطيع العناصر المتوافرة محليا أن تحل محل الواردات منها (وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول النامية)، ينتج عن تخفيض العملة المحلية زيادة حادة في تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلبا على الناتج الحقيقي. (2)

سابعا - التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي:

يمكن للدول النامية أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها يسهل الولوج إلى التكنولوجيات والمعارف الجديدة. ومن الواضح، أن إمكانيات الإبداع، والتكنولوجيا، والمنتجات الجديدة عالية الجودة ومستويات البحث والتطوير هي أكثر توفرا في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وتبعاً لذلك، ومن منطلق نقل التكنولوجيا يمكن التحسين من نوعية وجودة منتجات الدول النامية، مما يسمح لها بتطوير هياكل الإنتاج، واكتساب الميزة النسبية، وقد ترتقي المنتجات إلى الأسواق العالمية، وبهذا يمكن معرفة أدائها الاقتصادي. أما فيما يتعلق بعنصر الانفتاح الاقتصادي، فإن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد، رأته أنه كلما زاد الانفتاح على التجارة، وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو. وفي نفس الإطار، يقاس مستوى التحرير التجاري من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام:

$$\text{Openness to trade ratio} = \frac{\text{Exports}}{\text{GDP}}$$

كما يدعم الانفتاح على التجارة كفاءة تخصيص الموارد، ومنه على المدى القصير، تتم عملية تحفيز النمو. وهذا ما أكدت عليه البحوث الحديثة، حيث تبين دراسة لـ " Sachs & Warner 1997 " أن

(1) Shantayanan Devarajan et al, *The Composition of Public Expenditures and Economic Growth*, Journal of Monetary Economics, Vol 37, Issue 02, Elsevier, USA, April 1996, p:313

(2) تغريد محمد الغندور، مرجع سابق، ص: 27.

الاقتصادات الأكثر انفتاحا تنمو بـ 2% و 2.5% نسبة إلى دول أخرى حيث يتم قياس الانفتاح التجاري من خلال مؤشر أعد باعتماد على شروط هي: (أ) مستويات الرسوم، والحواجز غير الجمركية، (ب) معدل الصرف في السوق الموازي، (ج) وجود الاحتكار العمومي من عدمه للسلع الموجهة للتصدير. وفي هذا السياق، تقوم الصادرات باعتبارها أحد مركبات الطلب الكلي ولها أثر المضاعف على الإنتاج الوطني بتحفيز النمو الاقتصادي، كما أن نموها يخفض من قيود الصرف، ويدعم الخزينة العامة مما يمكنها من تمويل الاستثمارات وتوسيع الإنتاج، واستغلال اقتصاديات الحجم وزيادة العائد، وهذا يحسن عبر عدة قنوات التقدم التكنولوجي المرتبط فعليا بالنمو الاقتصادي من منطلق هذه الحجة النظرية عمدت عدة دول إلى صناعة مستقبلها من الثروة البترولية والفرص المتاحة من ذلك. (1)

ثامنا - رأس المال البشري:

ركزت الدراسات على أهمية تراكم رأس المال البشري بصورة مشابهة لتراكم رأس المال المادي، إضافة إلى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري (التعليم والمهارات) أو التي ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات). وفي هذا السياق، قد تم تحليل دور التعليم (أو بصفة عامة، تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي، على نطاق واسع في الأدبيات النظرية (أنظر Nelson and Phelps 1966، Lucas 1988، Romer 1990، وآخرين)، وقد حددت هذه الدراسات طريقتين يستطيع من خلالهما الاستثمار التعليمي المساهمة في النمو. الأولى، يستطيع رأس المال البشري المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي. بهذا المعنى، يستطيع تراكم رأس المال البشري مباشرة توليد نمو الناتج. الثانية، يستطيع رأس المال البشري المساهمة في زيادة التقدم التقني حينما يسهل التعليم الابتكارات، نشر واعتماد تكنولوجيات جديدة. وفي هذه الطريقة، يؤثر مستوى رأس المال البشري على الإنتاجية. (2)

تاسعا - الاستقرار الاقتصادي الكلي:

في الوقت الحاضر، يسود الافتراض القائل بأن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب النمو والاستثمار والإنتاجية في الاقتصاد، بحيث يرتبط الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يعتبر هذا الأخير ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، لأنه يزيد الادخار الوطني والاستثمار الخاص ويحسن الصادرات وميزان المدفوعات، وأيضا يحسن القدرة التنافسية. كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام وظيفة حرة وتنافسية للأسعار، وإقامة بيئة اقتصادية آمنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون لاستقرار الاقتصاد الكلي دور جد فعال. ومن جهة أخرى، يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي مطلباً ضرورياً لنجاح التحرر وسياسات الإصلاح المالي والتعديل. وهناك العديد من العوامل التي توصف على أنها المحددات المحتملة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل عدم الاستقرار في معدلات التضخم، والسياسة المالية غير

(1) حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا - دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970 - 2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص ص: 18-20.

(2) María Jesús Freire-Serén, **Human capital accumulation and economic growth**, Investigaciones Economicas, Fundación SEPI Quintana, Spanish Economic Association, Vol 25, Issue 03, Spain, September 2001, p :585 -586.

الصحيحة، وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي وعلاقة الصرف. إن العوامل المذكورة هي عقبات خطيرة أمام النمو الاقتصادي⁽¹⁾. وفي نفس السياق، قامت الأدبيات الاقتصادية بتوثيق تحليل التكاليف أو النتائج المترتبة على عدم استقرار الاقتصاد الكلي بشكل جيد. فعلى الرغم من أن العلاقة الإيجابية بين المخاطر والعائد على رأس المال في ظل ظروف معينة يمكن أن تفسر وجود علاقة إيجابية بين عدم الاستقرار الاقتصادي والنمو، تتفق معظم الدراسات على الأثر السلبي لهذه الظاهرة على النمو طويل الأجل والرعاية الاجتماعية. في الواقع، في نهاية المطاف يؤدي عدم الاستقرار إلى تخفيض مستوى الاستهلاك والاستثمار ونتاجية عوامل الإنتاج، وزيادة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية والتدهور في البيئة المؤسسية. وتكون هذه النتائج أعظم أثرا على الأداء الاقتصادي للدول النامية، التي تواجه في كثير من الأحيان مزيد من الصدمات الخارجية دون أن تكون الظروف الداخلية مواتية لاستيعاب آثارها.⁽²⁾

عاشرا- الاستقرار السياسي:

يعتقد العديد من الكتاب بغموض مفهوم الاستقرار السياسي، ولكن قد استشف "Hurwit" خمسة مفاهيم والتي يشيع استخدامها للاستقرار السياسي: (1) غياب العنف، (2) مدة الحكم، (3) وجود نظام دستوري شرعي، (4) غياب التغيير الهيكلي، و(5) سمة اجتماعية متعددة الأوجه. كما اقترح "Gur" تعريف إضافي على أساس استمرار النظام والقدرة على التكيف⁽³⁾. بينما يقصد بـ "الاستقرار السياسي" على أنه الميل لحدوث تغيير في السلطة التنفيذية، إما عن طريق وسيلة "دستورية" أو "غير دستورية". وبالتالي، يجب دراسة ما إذا كان الميل المرتفع للانهايار التنفيذي يؤدي إلى الحد من النمو. وتقوم هنا حجة قوية تتعلق بهذه النظرية الكامنة وراء هذه العلاقة، وذلك على أساس آثار عدم اليقين على القرارات الاقتصادية الإنتاجية، مثل الاستثمار، والإنتاج أو توريد العمالة؟ ويرتبط الميل العالي لتغيير الحكومة مع عدم اليقين بشأن السياسات المحتملة للحكومة الجديدة، وقد يتردد الأعوان الاقتصاديون الأكثر نفورا من المخاطر في اتخاذ المبادرات الاقتصادية أو ربما يقررون "الخروج" من الاقتصاد، من خلال الاستثمار في الخارج. كما يفضل المستثمرين الأجانب بيئة سياسية مستقرة أقل غموضا ومع انخفاض في سياسة عدم اليقين بشأن حقوق الملكية⁽⁴⁾.

وهكذا، لا بد من توفر الحد الكافي واللازم من الاستقرار السياسي الذي يحفز الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، ويدفع معدلاته نحو الارتفاع. فمن المعلوم، أن الاضطرابات والحروب والأزمات وكثرة الانقلابات على أنظمة الحكم، تشكل عوامل مثبطة لعملية خلق المناخ الاستثماري المناسب الذي يمكن أن يساعد على النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي.

(1) Hassan Karnameh Haghghi et al, **The Effect of Macroeconomic Instability on Economic Growth in Iran**, Research in Applied Economics, Vol 04, Issue 03, USA, 2012, p :40

(2) Alberto Alesina et al, **POLITICAL INSTABILITY AND ECONOMIC GROWTH**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (NBER), Cambridge, USA, Working Paper No. 4173, September 1992, p :03

(3) Arthur A. Goldsmith, **Does Political Stability Hinder Economic Development? Mancur Olson's Theory and the Third World**, Comparative Politics, Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, USA, Vol. 19, No. 4, July 1987, p :472

(4) Joël Cariolle, **Mesurer l'instabilité macroéconomique Applications aux données de recettes d'exportation 1970-2005**, fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI), Document de travail, France , Mars 2012, p :03

إحدى عشر - الإطار المؤسسي:

على صعيد الأدبيات الاقتصادية، فعلى الرغم من أن المؤسسات تلعب دوراً هاماً في تشكيل الأداء الاقتصادي، وهذا ما قد أقر به "Lewis 1955, Ayres 1962". إلا أنه لم يتم حتى إلى وقت قريب فحص بعض العوامل تجريبياً بطريقة أكثر اتساقاً. في هذا الإطار، قد قام "Rodrik 1999" بتسليط الضوء على خمسة مفاتيح مؤسسية رئيسية (حقوق الملكية، المؤسسات التنظيمية، مؤسسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤسسات التأمين الاجتماعي ومؤسسات إدارة المنازعات)*، والتي لا تمارس التأثير المباشر على النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً تؤثر في المحددات الأخرى للنمو مثل: رأس المال المادي والبشري، والاستثمار، والتغيرات التقنية وعمليات النمو الاقتصادي. وعلى هذه الأسس، أقر "Easterly 2001" بأنه لن يكون أي تأثير لأي من العوامل التقليدية على الأداء الاقتصادي إذا لم يكن هناك تطوير بيئة مؤسسية مستقرة وجديرة بالثقة. وتشمل التدابير الأكثر استخداماً في الأدب التجريبي ومنها نوعية المؤسسات، تنصل الحكومة من العقود ومخاطر نزع الملكية والفساد، وحقوق الملكية، وسيادة القانون ونوعية البيروقراطية.⁽¹⁾

وهكذا، يصبح من الواضح أن وجود إطار مؤسسي يحتوي على بيئة قانونية تستطيع حماية حقوق الملكية وحل المنازعات بين المتقاضين أمر مشجع على تطور بيئة الأعمال والابتكار، لأن هذا من شأنه زرع الثقة في أنفس المستثمرين المحليين والأجانب فيما يتعلق بالقيام باستثمارات ذات جدوى اقتصادية ومرحة وذلك دون وجود مخاطر قانونية تعرض ممتلكاتهم من الأصول المادية لمخاطر نزعها من غير وجه حق. كما يدعم هذا وجود قوانين تحمي براءات الاختراع وتحارب التقليد وهذا الأمر من شأنه تعزيز الابتكار والتطورات التكنولوجية المعززة للنمو الاقتصادي هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يحتوي كذلك مؤسسات قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والذي يشمل السياسات النقدية والمالية الصحيحة والمعتدلة التي تحارب التضخم وتشجع الادخار والاستثمار وقادرة على توليد مناصب العمل، وأنظمة صرف مستقرة تعزز منافع الانفتاح التجاري، وأنظمة قادرة على إعادة التوزيع الدخل بين فئات المجتمع بصفة أكثر عدالة والتي تشمل مؤسسات التأمين على البطالة والتأمين الاجتماعي، ومن الضروري أن تتوفر البنية التحتية التي تشمل النقل والاتصالات والتي تعزز الأنشطة الاستثمارية والتجارية. فكل ما ذكر يعد محفزاً لعملية النمو الاقتصادي.

* يمكن أن تقوم هذه العوامل المؤسسية بالمهام التالية: (1) تنظيم السوق، أي التعامل مع العوامل الخارجية، وفورات الحجم، والمعلومات الناقصة. وتشمل الأمثلة: الأعراف التنظيمية في مجال الاتصالات، والنقل، والخدمات المالية. (2) تحقيق استقرار السوق، أي تضمن انخفاض معدلات التضخم، والحد من تقلبات الاقتصاد الكلي، وتجنب الأزمة المالية. وتشمل الأمثلة: البنوك المركزية، نظم أسعار الصرف، والقواعد الميزانية والمالية. و (3) إضفاء الشرعية في السوق، أي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين، تنطوي على إعادة التوزيع، وإدارة المنازعات. وتشمل الأمثلة: أنظمة التقاعد، وخطط التأمين ضد البطالة، والصناديق الاجتماعية الأخرى. أنظر في ذلك:

Dani Rodrik - Arvind Subramanian, **The Primacy of Institutions (and what this does and does not mean)**, Finance & Development, a quarterly magazine of the of International Monetary Fund, Vol 40, N°: 02 , U.S.A, June 2003.

⁽¹⁾ George Petrakos et al, **Determinants of Economic Growth: The Experts' View** , DYNREG Research Project – Dnamic Regions in a Knowledge-Driven Global Economy: Lessons and Policy Implications for the European Union, WORKING PAPERS , N°: 20, 2007, pp :09-10

الفرع الثالث: منافع وتكاليف النمو الاقتصادي

يرافق عملية النمو الاقتصادي جملة من المنافع والتكاليف. والتي يتم ذكرها فيما يلي: (1)

❖ **فالنسبة للمنافع تتجسد فيما يلي:**

☑ تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات الموفرة من قبل الجهاز الإنتاجي، بالتالي زيادة الدخل الذي سيمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الرفاهية التي يربونها.

☑ زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال توفير الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة عملهم، وأيضا مكافحة الفقر بواسطة اتخاذ تدابير حكومية مختلفة كزيادة الدخل والأرباح، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدولة من توفير مناصب العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية التي تستهدف الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا.

❖ **وبالنسبة للتكاليف تتجسد فيما يلي:**

⊗ الإضرار بالمحيط جراء التلوث، الازدحام، الضجة، تشويه المناظر الطبيعية، والإخلال بالتوازن البيئي... الخ، ناهيك عن التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير العقلاني.

⊗ زيادة الفوارق الطبقيّة في أغلب الدول بحيث تتحمل بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا تطاق.

⊗ النفائات المتعلقة بعملية النمو مكلفة سواء عند تخزينها أو التخلص منها.

⊗ ظهور الرأسمالية الصناعية التي تولد عدة تكاليف منها: زيادة معدلات تشغيل الأطفال، غياب الحماية الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل، والتي قد تصل إلى 16 ساعة في بعض الدول.

وتجدر الإشارة، أن الحاجة إلى النمو يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة الدول المتقدمة أكثر منها في حالة الدول النامية، ففي حالة الدول المتقدمة هناك مستوى معيشي جيد كما يمكن التفكير جديا في منافع وتكاليف النمو الاقتصادي خاصة في ظل التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الذي هدفه الحفاظ على البيئة. أما في حالة الدول النامية فيعتبر مطلب تحقيق النمو الاقتصادي ملحا وضروريا بغض النظر عن تكاليفه ووجود الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي.

(1) طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة (1970 - 2012) - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2014، ص ص: 97- 98.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ضوء أفكار وتحليلات قادة الفكر الاقتصادي

شغل موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا ضمن أفكار وكتابات المنظرين الاقتصاديين الأوائل على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم الفكرية، كما حاول كل واحد من هؤلاء تحليل وتفسير ظاهرة النمو حسب معطيات المرحلة التي عايشها وتأثيراتها على منهجه الفكري. وفي هذا السياق، يتم التطرق إلى رؤى وأفكار رواد الفكر الاقتصادي حول النمو، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تحليلات قادة المدارس الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية حول النمو الاقتصادي

في هذا الصدد، يتم التطرق إلى:

أولاً- أفكار "Adam Smith" حول النمو الاقتصادي

يعتبر "A. Smith" من رواد المدرسة الكلاسيكية، وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة النمو الاقتصادي، وقد اعتقد بأن هناك يد خفية ترشد آلية السوق، وكان ضد تدخل الحكومة في الصناعة والتجارة. وأقر بأن أساس التنمية الاقتصادية هو التراكم الرأسمالي الناتج عن فائض الإنتاج (أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية) والذي يستعمل في استثمارات جديدة، فإذا ما توفر السوق الكافي، فإن تقسيم العمل والتخصص يساهمان في تزايد الدخل، وذلك ما ينجر عنه توسع في حجم السوق، وزيادة في الادخار والاستثمار. كما شجع المبادلات التجارية ورأى أن التجارة الخارجية تعد مصدراً مهماً للتقدم الاقتصادي⁽¹⁾. كما رأى بأن عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال والذين تدفعهم حرية التجارة والعمل والمنافسة إلى توسيع النشاط الاقتصادي، كما يتمثل المحدد لتنفيذ الاستثمارات في التوقعات حول تحقيق الأرباح المستقبلية من طرف الرأسماليين، والمتوقف بدوره على مناخ الاستثمار في الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

كما اعتبر "A. Smith" عملية النمو عملية داخلية، يؤثر فيها تراكم رأس المال على إنتاجية العمل، وهذا ما دفعه إلى البحث في نمو الدخل الفردي بدرجة أولى، ومن ثم البحث في أسباب تحسن هذه الإنتاجية، واعتبر تقسيم العمل أكبر مساهم في زيادتها، ولهذا شدد على أهميته وحل بشكل مفصل خصائصه الرئيسية والمتمثلة في: التحسن في براعة العاملين، والادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل والتحول من نوع من العمل إلى آخر، وابتكار آلات محددة أو وسائل وأنظمة يدار بها العمل. وقد اهتم بمساهمة التقدم التكنولوجي والبحث والتطوير في النمو الاقتصادي، من خلال التصميمات الصناعية الجديدة. وفي الأخير، اعتقد "A. Smith" بوجود ثلاثة قيود محتملة أو ممكنة تقيد النمو، وهي: (العرض غير الكافي من العمال - شح الطبيعة - تآكل حوافز التراكم)⁽³⁾.

(1) رايح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص: 08.

(2) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، دار أيلة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص: 63-64.

(3) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إنترناشنال للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص: 77 - 79.

ثانياً - أفكار " Robert Malthus " حول النمو الاقتصادي

يعتبر "R. Malthus" أيضاً من رواد المدرسة الكلاسيكية، وكان لـ "R. Malthus"، باعتباره زعيماً للمدرسة التثاؤمية، نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان" التي تنص على: "إن عدد السكان - إذا لم يضبط - فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة." وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحاً إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرصاً ربحية للاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه العلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويشدد "R. Malthus" على أهمية تقدم القطاعين معاً، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر. (1)

ثالثاً - أفكار " David Ricardo " حول النمو الاقتصادي

لكي يوضح "D. Ricardo" أفكاره، افترض ما يلي: (أ) أن عرض الأرض ثابت، وكل الأرض تزرع محصولاً واحداً في ظل سريان قانون تناقص الغلة، كما أن الطلب على الذرة عديم المرونة مع سيادة ظروف المنافسة الكاملة في السوق، (ب) ثبات المعاملات الفنية، مع اعتبار كل من العمل ورأس المال مدخلات متغيرة. (ج) أن الربح هو مصدر تراكم رأس المال، كما أن كل العمال يتقاضون أجور الكفاف (2)، (د) يوزع إجمالي عائد المحصول على شكل: ربح وأجور على ملاك الأراضي والرأسماليين والعمال على الترتيب. وبالنسبة للفرضية الأخيرة فقد قسم المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. حيث يقود الرأسماليون النمو الاقتصادي من خلال قيامهم بتشديد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح... الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. كما أعطى "D. Ricardo" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل (3). كما سعى "D. Ricardo" إلى توضيح كيفية ظهور وانتشار ظاهرة الركود أي النمو الصفري، وذلك بالاستناد إلى أفكار "A. Smith"، حيث اعتقد أن منشأ هذه الظاهرة ليس القطاع الصناعي بل القطاع الزراعي الذي يتميز بالعوائد المتناقصة. حيث أن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، الجزء الثالث - التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص: 32. أنظر:

www.kau.edu.saFiles0002132SubjectsED3.pdf 17/06/2012

(2) محمد مدحت مصطفى - سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص: 63 - 64.

(3) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 32

إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود⁽¹⁾. وللحيلولة دون الوصول إلى حالة الركود هذه - أو تأجيلها على الأقل - فإن "D. Ricardo" يرى نقادي قيد ندرة الموارد الطبيعية في إطار التجارة الخارجية، إضافة إلى أنه حينما يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح، فإن اليد الخفية لجهاز الثمن - في ظل غياب أية أوضاع احتكارية - تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة ومن ثم فإنها تؤخر الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى حد ممكن⁽²⁾.

رابعا- النمو الاقتصادي في ضوء أفكار قائد المدرسة الماركسية "Karl Marx"

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "A. Smith" أن السبب يعزى إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "D. Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة "K. Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر إلى الأبد. فحسب هذا الاقتصادي تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون تناقص القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى أعلى والأرباح إلى أسفل، وكل محاولة للرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتظهر الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية. كما إن تحليلات "K. Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العمل، كما يمكن تحقيق ذلك باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "K. Marx"⁽³⁾.

خامسا- النمو الاقتصادي تحليلات أبرز قادة المدرسة النيوكلاسيكية "J. SCHUMPETER"

قدم "J. SCHUMPETER" كتابا ذي تأثير كبير بعنوان (نظرية التطور الاقتصادي) في سنة 1911، والذي تطرق فيه إلى موضوعين رئيسيين: أولا، الابتكار بما فيه من طرح لمنتجات وطرق إنتاج جديدة، وفتح أسواق أخرى وتطوير موارد جديدة، وإيجاد أشكال تنظيمية جديدة في الصناعة. ثانيا، لا تأتي الابتكارات لوحدها لكن تتطلب مجهودا رائدا من أصحاب المشاريع وهو مجهود ضروري للتخلص من رتابة القواعد الاقتصادية.

(1) صدر الدين صوابلي، مرجع سابق، ص: 32-33

(2) رايح حمدي باشا، مرجع سابق، ص: 09.

(3) سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص: 36 - 37.

كما تطرق إلى ما يعرف بـ (عملية الهدم الخلاق) والتي مفادها أن المبتكرات الناجحة تطيح بالتقنيات الأدنى مستوى وتتوزع من خلال التقليد والنشر في كل النظام الاقتصادي⁽¹⁾. وقد رأى أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع وتيرة النمو. ويتوقف هذا الأخير على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار. وفي هذا السياق، أعطى المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية، واعتبر التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي تأخذ بعض الصور التالية: (استغلال موارد جديدة - استحداث سلع جديدة - استحداث أساليب إنتاج جديدة - فتح أسواق جديدة - إعادة تنظيم بعض الصناعات). كما اعتقد أن انهيار قد يحدث الرأسمالية نتيجة الأسباب التالية: بوار وظيفة المنظم نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها، زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي نتيجة الاحتكار والكارتلات، انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها. وأخيراً، العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

كما افترض "J. SCHUMPETER" سيادة المنافسة والتوظيف الكامل لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية⁽²⁾، حيث لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق⁽³⁾. فتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج⁽⁴⁾. ويحدث العكس لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد، والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج ونتاج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى منخفض للأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حسب "J. SCHUMPETER" فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ولا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا. إن التطورات التي قدمها "J. SCHUMPETER" فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر؛ حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات الدورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين⁽⁵⁾.

(1) فريديريك م. شرر، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: على أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص ص: 45 - 47.

(2) عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص: 35 - 37

(3) صدر الدين صوابلي، مرجع سابق، ص: 33

(4) عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص: 37 - 38

(5) صدر الدين صوابلي، مرجع سابق، ص ص: 33-35

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في ضوء التحليل الاقتصادي الكينزي

ظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بالتوازن والاستقرار الاقتصادي. ويوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من التشغيل التام، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتوازن الاستثمار المخطط بالادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير، هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العمل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل. وإذا كان الدخل عبارة عن الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "Keynes" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة: (1)

(أ) يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لا بد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخل المتولدة من هذه العملية، لهذا، فإنه لتبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصنع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

(ب) غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك لا يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما يشكل تراجعا في الإنفاق. (ج) يمكن أن يقابل التسريبات (الادخار - الضرائب - الواردات) ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقا لتيار الإنفاق، مثل: الافتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال، والإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب المحصلة سابقا، والصادرات التي يطلبها الأجانب من السلع الوطنية. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق مساويا للإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن يكون الطلب مساويا للعرض في كل صناعة مما يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة ويتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في النشاط ولا يعاودون نشاطهم إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد

(1) سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص: 39 - 41.

العاطلة. (د) وأخيراً، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس التام، مما يحقق النمو الاقتصادي في إحدى مراحلها في الدول الرأسمالية.

الفرع الثالث: النموذج النيوكينزي في النمو الاقتصادي - نموذج "Harrod-Domar"

جاء نموذج "Harrod-Domar" ليجري تعديلات على النموذج الكينزي الذي عانى قصوراً في تفسير ظاهرة النمو. واستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة، وبيحث في متطلبات النمو المستقر في هذه الدول. وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو. وقد طرح "Roy Harrod" التساؤل التالي: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك لاقتصاد ينمو مع الزمن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر للأبد؟. ومن جهة أخرى بحث "Evesy Domar" في الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام التام⁽¹⁾.

ويفترض هذا النموذج أولاً أن مستوى الدخل متناسب مع التشغيل التام، فإن الحفاظ على التوازن من سنة إلى أخرى، يتطلب أن يكون حجم الإنفاق الذي يولده الاستثمار كافياً لامتصاص الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار، فإذا كان الميل الحدي للادخار معطى، فإنه كلما ازداد تجميع رأس المال، وكلما ارتفع الدخل الوطني، كان من الضروري تزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي باستمرار، وهذا ما يتطلب بدوره نمواً مستمراً في الدخل الحقيقي. ويمكن عرض ذلك من خلال تصور وضع لا ينمو فيه الدخل الوطني الحقيقي، بل يظل ثابتاً، والبحث عن أثر الاستثمار الصافي عندئذ، وبما أن الاستثمار الصافي هو تكوين لرأس المال، وبما أن رأس المال يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فإن خلق المعدات الرأسمالية العديدة يؤدي إذا ظل الدخل الحقيقي ثابتاً يؤدي إلى أحد النتائج التالية (أن يظل رأس المال الجديد بدون استخدام - أن يتم استخدام رأس المال الجديد على حساب رأس المال القديم - أن يستخدم رأس المال الجديد محل العمل "أن يقل استخدام العمل"). وهكذا فإن تكوين رأس المال إن لم يرافقه ارتفاع في مستوى الدخل أدى إلى بطالة في رأس المال والعمل، أي أن نمو الدخل ضروري لتلافي فائض سلع رأس المال وبطالة في العمل⁽²⁾.

وهكذا، يوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أنه اتخذ بشكل مكثف في الدول النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال. ويؤكد النموذج على أنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن من سنة إلى أخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين رأس المال⁽³⁾. كما يهدف النموذج إلى تعيين الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام التام في الأمد الطويل، أي تعيين معدل النمو في الدخل الذي يتطلبه ذلك. وقام نموذج "Domar" على أساس افتراضات وهي أن: (أ) الاقتصاد يبدأ بمستوى دخل يتناسب ودخل التشغيل التام، وليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية. (ب) الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار متساويان.

(1) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 74.

(2) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص: 147 - 148.

(3) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 74.

والميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان. (ج) ليس هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات. وتستعمل مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار على أنها صافية أي بعد حسم الاندثار (الاهتلاك) (1). وأخيرا (د) أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا، وكذلك أسعار الفائدة تبقى ثابتة. (2)

كما هدف نموذج "Domar" إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل الاستخدام تاما باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويولد الدخل (3). وإذا عرفنا معدل رأس المال الناتج بـ k وافترضنا أن معدل الادخار الوطني s يكون ثابتا عند مستوى الناتج (الدخل) الوطني تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الوطني S . نستطيع أن نكون النموذج البسيط التالي للنمو الاقتصادي (4):

1. يكون الادخار الوطني S نسبة s من الدخل الوطني Y ، وبالتالي نكتب المعادلة البسيطة التالية:

$$S = s Y \quad (I - 1)$$

2. يعرف الاستثمار الوطني I بأنه التغير الحاصل في رصيد رأس المال ΔK أي أن:

$$I = \Delta K \quad (I - 2)$$

ولأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل (الناتج) الوطني الإجمالي Y وفقا لمعامل رأس المال / الناتج k ، فهذا الأخير يكون:

$$\Delta K = k \Delta Y \quad (1 - 5) \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k \quad (1 - 4) \quad \text{أو} \quad \frac{K}{Y} = k \quad (I - 3)$$

3. أخيرا لأن الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يتساوى مع الاستثمار الوطني الإجمالي I يمكننا كتابة هذه المتساوية على النحو التالي:

$$I = S \quad (I - 6)$$

ولكن من خلال المعادلتين $(I - 2)$ و $(I - 5)$ يمكن أن نعرف أن:

$$\Delta K = I = k \Delta Y \quad (I - 7)$$

ومن خلال المعادلتين $(I - 1)$ و $(I - 7)$ يمكن كتابة المعادلة $(I - 6)$ كما يلي:

$$S = s Y = \Delta K = k \Delta Y = I \quad (I - 8)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$s Y = k \Delta Y \quad (1 - 9)$$

وبقسمة جانبي المعادلة $(I - 9)$ على Y ثم على k فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta Y / Y = s / k \quad (I - 10)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج $(\Delta Y / Y)$ يساوي معدل الادخار s مقسوما على معامل رأس المال

/ الناتج k . وإذا رمزنا معدل النمو في الناتج $(\Delta Y / Y)$ بـ g ، فإننا نستطيع أن نكتب المعادلة $(I - 10)$ كما يلي:

$$g = s / k \quad (I - 11)$$

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 148 .

(2) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص: 75 .

(3) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 148 .

(4) ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص: 126-127 .

تمثل المعادلة (11 - I) ترجمة بسيطة لمعادلة "Harrod-Domar" المشهورة في النمو الاقتصادي، فهي تقرّر ببساطة أن معدل النمو في الناتج الوطني (g) يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار (s) ومعامل رأس المال / الناتج (k)، وبشكل أكثر تحديدا فإنها تقول أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني سوف يرتبط بعلاقة موجبة (طردية) مع معدل الادخار (s) (كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الدخل الوطني زاد بالتالي نمو هذا الأخير) ويرتبط كذلك بعلاقة سالبة (عكسية) مع معامل رأس المال / الناتج (فالارتفاع في k سوف يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الدخل الوطني) ⁽¹⁾. وبناء على ذلك، فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة المدخارات في الدخل الوطني، أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال) ⁽²⁾. كما أن المنطق الاقتصادي في المعادلة (11 - I) بسيط جدا والذي يقر بأنه لكي يحدث النمو ينبغي على الاقتصادات أن تدخر وتستهثمر نسبة معينة من ناتجها الوطني الإجمالي فزيادة ما يمكنهم ادخاره واستثماره يسرع النمو، حيث أن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند أي مستوى من الادخار والاستثمار - أي الكمية المضافة إلى الناتج التي يمكن أن تأتي من وحدة استثمارية مضافة - يمكن أن تقاس بمقلوب معامل رأس المال / الناتج ($1/k$) ⁽³⁾.

ويمكن أن نستنتج من المعادلة (11 - I) أن معدل الادخار - أو الميل الحدي للادخار - (s) يساوي معامل رأس المال / الناتج (k) مضروبا في معدل النمو في الناتج (g)، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا ⁽⁴⁾. وهو الشرط الذي يكفل المحافظة على حالة الاستخدام التام ⁽⁵⁾.

ومن خلال المعادلتين (3 - I) و (4 - I) والمعادلة (10 - I) نستطيع أن نكتب: ⁽⁶⁾

$$\Delta Y/Y = (\Delta K/k)/(K/k) = \Delta K/K \quad (I - 12)$$

بالتالي نستطيع أن نكتب المعادلة (12 - I) على النحو التالي:

$$g = \Delta Y/Y = \Delta K/K = s/k \quad (I - 13)$$

وهكذا يتضح من المعادلة (13 - 1) أن معدل النمو في الناتج الوطني (g) يساوي معدل النمو في رصيد رأس المال الكلي ($\Delta K/K$). أو بعبارة أخرى، هناك علاقة تناسبية 1 إلى 1 بين الإنتاج ورأس المال، فإذا زادت استثماراتك الرأسمالية بـ 10%، فإنك تتحصل على معدل نمو في الإنتاج مقدر بـ 10%. ومنه يتبين من تحليل "Domar" أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا فان البطالة سوف تظهر، وإذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لكي يتزايد الطلب، وبحيث تستعمل القدرة الإنتاجية التي جرى توسيعها لنفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فان الفائض سيؤدي إلى هبوط

(1) ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص: 127.

(2) مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 76.

(3) ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص: 128.

(4) مدحت القريشي، مرجع سابق، ص: 76.

(5) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 150.

(6) Introduction to Economic development , Basic Growth Models: Harrod-Domar (HD) Model, P:07

www.pauldeng.comteachingdevelopmentlectnotes_4_econ175a.pdf (22 / 01 / 2012)

الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي⁽¹⁾. وتجدر الإشارة أنه إذا أخذنا إهلاك رأس المال بالحسبان، يمكن أن نحصل على عبارة معدل النمو في الناتج الوطني (g) في هذه الحالة على النحو التالي:⁽²⁾

- فبالتعريف لدينا التغير الصافي في مدخلة الرأسمال (ΔK) يساوي الاستثمار (I) منقوصاً منه إهلاك رأس المال (dK)، حيث (d : معدل إهلاك رأس المال)، وبذلك فإننا نحصل على:

$$\Delta K = I - dK \quad (I - 14)$$

وبافتراض تحول جميع المدخرات إلى استثمارات، وذلك من خلال المعادلة ($6 - I$) حيث ($S = I$)، وبما أن الادخار (S) يكون نسبة (s) من الدخل (Y) وذلك ما تدل عليه المعادلة ($1 - I$) حيث ($S = sY$)، بالإضافة إلى أننا نستنتج من المعادلة (3) ($K/Y = k$) أن ($K = kY$)، وهكذا فإننا نستطيع كتابة المعادلة ($14 - I$) كما يلي:

$$\Delta K = sY - dK = sY - dkY = (s - dk)Y \quad (I - 15)$$

ولإيجاد معدل النمو (g) في هذه الحالة، فإننا نستطيع كتابة المعادلة ($13 - I$) باستخدام المعادلة ($15 - I$) كما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{(s - dk)Y}{kY} = \frac{s}{k} - d \quad (I - 16)$$

وتشير المعادلة ($16 - I$) أن معدل النمو في الناتج الوطني (g) يساوي معدل الادخار (s) مقسوماً على معامل رأس المال / الناتج (k) ومنقوصاً من الكسر معدل إهلاك رأس المال (d)، وبالتالي فإنه للحفاظ على نمو مستقر يتعين استبدال المهلك من رأس المال.

أما "Harrod" فإنه يشبه "Domar" في بحثه للشروط اللازمة لتوفر معدل مستمر في النمو وبيبين السبل المختلفة التي يرجح أن يسير الاقتصاد فيها ولكنه يقيم تحليله على أسس تجاوب الإنفاق الاستثماري الجاري مع التغير الذي يطرأ على الإنتاج أو على مستوى الدخل الحقيقي، وهو يسعى ليحدد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعاً بالقدر الجاري للدخل. كما أن المعجل هو الأداة التحليلية الأساسية الذي يستعملها "Harrod"، ويعرف المعجل بأنه نسبة التغير التي تطرأ على الموجودات الرأسمالية (ΔK) إلى نسبة التغير في الناتج (ΔY) وبما أن التغير في الموجودات الرأسمالية هو الاستثمار الصافي، فإن ($\Delta K / \Delta Y$) عندما تعرف بأنها المعجل تمثل معاملاً سلوكياً، وبما أنها تعبر في صورة معامل تجاوب الاستثمار لدى رجال الأعمال مع التغير في مستوى الإنتاج في مستوى الإنتاج ويذهب أسلوب المعجل إلى اعتبار الاستثمار الجاري أو جزء منه دالة لمعدل التغير في الناتج⁽³⁾. كما يفترض "Harrod" سلسلة من المعدلات الأساسية، والتي يمثل كل واحد منها معدلاً للنمو معرفاً ومحددًا بدقة، وعن طريق المقارنة بين هذه المعدلات يمكن تحديد الشروط التي يمكن معها تحقيق معدل ثابت ومستقر من التقدم في الاقتصاد وهذه المعدلات هي:⁽⁴⁾

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 148 .

(2) Introduction to Economic development , Basic Growth Models: Harrod-Domar (HD) Model, OP cit, P:08

(3) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 150-151 .

(4) صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص: 36 - 38.

1. **معدل النمو الفعلي:** يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج). أي هو ذلك المعدل المشار إليه آنفا في المعادلة $(I - 11)$ ، والذي نذكر بعبارته التالية: $g = s/k$.

2. **معدل النمو المرغوب:** ويعبر عن المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و k المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل. ومع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل على:

$$s Y_0 = k (Y_1 - Y_0) Y \quad (I - 17)$$

حيث $k (Y_1 - Y_0)$ يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة، و $s Y_0$ يمثل الادخار المحقق.

ومن المعادلة السابقة $(I - 17)$ نحصل على:

$$g_w = \frac{(Y_1 - Y_0)}{Y_0} = \frac{s}{k} \quad (1 - 18)$$

يتبين من المعادلة $(I - 18)$ أن معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي، و k يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

3. **معدل النمو الطبيعي:** ويتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة a ، ويرمز له بـ g_n ، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

والأدق أن نصف معدل النمو هذا بأنه المعدل الممكن أو أقصى معدل ممكن للنمو، لأن "Harrod" يتكلم في الحقيقة عن معدل النمو اللازم لتوظيف قوة عاملة متزايدة توظيفا كاملا، ويتوقف معدل النمو هذا على كل من: (أ) متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة: الذي يبين زيادة العمل، و (ب) متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل: الذي يعكس الثاني التحسينات التقنية، مثاله إذا تزايد السكان والقوى العاملة بمعدل سنوي متوسط يبلغ 2% بينما تزايد ناتج كل عامل يبلغ في المتوسط 3% سنويا يكون معدل النمو اللازم للحفاظ على الاستخدام التام 5%⁽¹⁾. كما يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n ، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمن $(g_w = s/k)$ ومعدل النمو الطبيعي، مادام أن المعاملات الثلاث a ، n ، c خارجية ومستقلة، فإن المساواة بين g_n و g_w هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة. ونواجه في هذا الصدد حالتين:

- في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمن، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمن أكبر من معدل النمو الفعلي $g < g_w$ ، ومن أجل تفادي ظهور فائض،

(1) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص: 150 - 151.

فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل من g_w ، حيث التوازن بين معدلي النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s ، ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب.

- عكس ذلك إذا كان $g_w < g_n$ فإن قوى السوق تؤدي إلى أخذ g قيم أكبر من g_w ، وبالتالي نقص في رأس المال، بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم، هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.⁽¹⁾

وفي الأخير، نشير إلى أنه قد وجهت عدة انتقادات لنموذج "Harrod-Domar" نذكر من بينها:⁽²⁾

1. افتراض أن الادخار نسبة ثابتة من الدخل، وإغفال أن الدخل نفسه متفاوت، بالإضافة إلى أن الادخار يتوقف على عوامل غير دخلية، وذلك لاختلاف دوافع تفضيل الادخار عن السيولة النقدية.
2. افتراض أن نسبة كل من رأس المال والعمل إلى الناتج ثابتين، وإهمال تأثير التقدم التكنولوجي على هذين النسبتين من خلال تأثيره على الإنتاجية، علاوة على افتراض أن دالة الإنتاج وحيدة ومتجانسة والذي يعني أن أي زيادة مستهدفة لدالة الإنتاج ستؤدي إلى زيادة مكوناتها بنفس النسب، وهذا أمر افتراضي لا يمكن تحقيقه في الواقع.
3. إغفال وجود القطاع الخارجي بسبب الأخذ بفرضية الاقتصاد المغلق، إذ أنه لو كان الاقتصاد مفتوحا على العالم الخارجي، سيؤدي نقل التكنولوجيا من هذا الأخير إلى تغيير تركيبات عناصر الإنتاج وكذلك الإنتاجية. كما أن اقتصادات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً، والذي كلما ارتفع، ارتفع معه الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي. وهذا ما يجعل الاقتصاد المفتوح هو الفرضية الأصح والأكثر واقعية.

هذا، ويعاب على نموذج "Harrod-Domar" عدم استقرار النمو المتوازن بمعنى أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد سوف يؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل عن المسار الصحيح. وقد أخذ هذه النتيجة كل من "Robert Solow" و "Trevor Swan"، واللذين افترضا بأن معدل رأس المال - الناتج ليس خارجيا. كما اقترحا نموذاً يعتبر معدل رأس المال - الناتج على أنه معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي وأصبح هذا النموذج يعرف بنموذج "Solow-Swan" وذلك بعد أبحاثهما التي نشرت سنة 1956.

(1) صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص: 37 .

(2) يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص: 23

المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي - النمو الخارجي المنشأ -

كان هدف "Solow" تقديم حل للمشكلة التي واجهت "Harrod-Domar"، إذ يقول: في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة "Harrod-Domar"، وقد شعرت بعدم الارتياح في هذا شأن هذا الخط فقد بدا على كل من "Harrod-Domar" أنهما يجيبان بشكل مباشر: متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن: معدل النمو الادخار الوطني = معدل رأس المال الناتج × معدل نمو القوة العاملة⁽¹⁾. كما هدف نموذج "Solow-Swan" إلى تحديد الأثر الذي يتركه التطور التقني في معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، ويحاول هذا النموذج قياس معدل النمو في التطور التقني، حيث يعرف التطور التقني على أنه: "التغير في حجم الإنتاج الكلي مطروحا منه مجموع مساهمة كل من العمل، ورأس المال، مرجحة بأوزان معينة". ويقاس الفرق الناتج عن عملية الطرح هذه ما يشير إليه النموذج بتعبير "المتبقي" الحسابي، وعليه فإن المقدار المتبقي هذا يقيس التغير في حجم الإنتاج الكلي، الذي لا يمكن تفسيره على أساس التغير في المقدار المستخدم من العمل، أو من رأس المال⁽²⁾. كما بني النموذج على أساس عدة فرضيات وهي: (أ) أن الدول تنتج وتستهلك سلعة متجانسة وحيدة. كما أن الإنتاج يتم في ظل المنافسة التامة. (ب) التغير التكنولوجي عنصر خارجي يتغير بمعدل ثابت، كما أن لعنصر التكنولوجي يمكن تمثيله بدالة إنتاج نيوكلاسيكية بدلالة رأس المال المادي والعمل. (ج) مستوى التشغيل في الاقتصاد ثابت، وهذا يعني أنه إذا زاد عدد السكان بنسبة n فإن عرض العمل سيزداد بنفس النسبة. (د) الادخار الصافي (S) والاستثمار الصافي (I) يمثلان جزءا ثابتا من الإنتاج الصافي (Y)، أي أن الادخار متغير سلوكي يستخدم في السياسة الاقتصادية بوصفه متغير خارجي⁽³⁾. وتعتمد عملية النمو الاقتصادي في نموذج "Solow-Swan" على شكل دالة الإنتاج النيوكلاسيكية $F(L, K, T)$ ، والتي تلي الخصائص التالية: (4)

1. ثبات العوائد بالقياس إلى الحجم، هنا تعريف الحجم يتضمن فقط المدخلتين المتنافستين رأس المال والعمل،

كما أن الدالة F متجانسة من درجة واحدة في L و K ، لذا فإنها تعطي عوائد ثابتة بالقياس إلى الحجم، فإذا ضربنا رأس المال والعمل في نفس القيمة الموجبة λ ، سنحصل على كمية λ من الناتج:

$$F(\lambda L, \lambda K, T) = \lambda F(L, K, T) \quad (I - 19)$$

2. العوائد المتناقصة والموجبة للمدخلات الخاصة، فكل ($K > 0$) و ($L > 0$) تعرض الدالة F عوائد ذات إنتاجية حدية متناقصة وموجبة فيما يتعلق بكل مدخل:

$$\frac{\partial F}{\partial K} > 0 ; \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 ; \frac{\partial F}{\partial L} > 0 ; \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \quad (I - 20)$$

(1) طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص ص: 108 - 109.

(2) أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 371.

(3) محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009 - 2010، ص ص: 210 - 211.

(4) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin, **Economic Growth**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2nd edition, 2004, p p: 26 - 27

وهكذا، يفترض النموذج النيوكلاسيكي أنه عند أرصدة ثابتة من مستويات التكنولوجيا والعمل، فإن كل وحدة إضافية من رأس المال تقدم إضافات إيجابية للإنتاج، ولكن هذه الإضافات تنخفض عند ارتفاع عدد الآلات. ويفترض نفس الخاصية بالنسبة للعمل.

3. شروط **Inada**: السمة المميزة الثالثة لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، هو أن الناتج الحدي لرأس المال (أو العمل) يقترب من ما لا نهاية لما يؤول رأس المال (أو العمل) إلى 0، كما يؤول إلى 0 لما يقترب رأس المال (أو العمل) يذهب إلى ما لا نهاية:

$$\lim_{K \rightarrow 0} \left(\frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow 0} \left(\frac{\partial F}{\partial L} \right) = \infty ; \lim_{K \rightarrow \infty} \left(\frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left(\frac{\partial F}{\partial L} \right) = 0 \quad (I - 21)$$

4. الاستخدامات الأساسية، بعض الاقتصاديين يضيف افتراض الاستخدامات الأساسية لتعريف دالة الإنتاج النيوكلاسيكية. فتكون المدخلة أساسية إذا كان هناك حاجة إلى مقدار موجب منها لإنتاج كمية من الناتج الموجب. فالخصائص الثلاثة الكلاسيكية لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية والموضحة في المعادلتين (19 - I) و (20 - I) تعني أن كل المدخلات ضرورية للإنتاج، والتي هي $F(0, L) = F(K, 0) = 0$ ، كما تعني أيضا أن الناتج يؤول إلى ما لا نهاية عندما تؤول المدخلة إلى ما لا نهاية. هذا، وسيتم التطرق إلى نموذج Solow-Swan في النمو الاقتصادي على النحو التالي:

المطلب الأول: نموذج "Solow-Swan" في النمو الاقتصادي - بدون تقدم تكنولوجي - :

ويتم التطرق إلى هذا الشأن على النحو التالي:

الفرع الأول: التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج

وفي البداية لابد من توضيح نقاط وهي:

➤ بالنسبة لدالة الاستثمار، ولتبسيط التحليل يتم الافتراض أن الاقتصاد مغلق وأن الإنفاق الحكومي يبقى مستقرا عند الصفر. وباستخدام المصطلحات لكل عامل واحد هذا يعني الطلب الإجمالي على الإنتاج يساوي الاستهلاك زائد الاستثمار للعامل الواحد:

$$y = c + i \quad (I - 22)$$

بافتراض أن المستهلكين يدخرون نسبة ثابتة من دخلهم s خلال كل سنة، وبالتالي ادخار العامل الواحد هو:

$$y - c = s y \quad (I - 23)$$

ومن المعادلة رقم (22 - I) لدينا $y - c = i$ أي أن:

$$i = s y \quad (I - 24)$$

وهي معادلة مألوفة تفيد بأن الادخار يساوي الاستثمار في الاقتصاد المغلق.

➤ بالنسبة لتراكم رأس المال - أي التغير في مخزون رأس المال - للعامل الواحد $k = k_1 - k_0$ ، فهو يساوي رأس المال المستثمر الجديد (i) مطروحا منه الخسارة في رأس المال القديم، أو الاهتلاك (δk)، وبالتالي:

$$\dot{k} = i - \delta k \quad (I - 25)$$

وهكذا فإن تراكم رأس المال للعامل الواحد يساوي النسبة المستثمرة من الدخل مطروحا منها الاهتلاك.⁽¹⁾

(1) S. Mishkin, **MACROECONOMICS (POLICY AND PRACTICE)**, Pearson Education, Inc., publishing as Addison-Wesley, Boston, United States of America, 2012, p: 152.

➤ بالنسبة لتغيرات نصيب الفرد، فإنه عند القول أن الدولة غنية أو فقيرة، هناك من يميل إلى الاعتقاد أن ذلك من حيث الناتج أو الاستهلاك للشخص الواحد. وبعبارة أخرى، فإنه لا يعتقد أن الهند هي أغنى من هولندا، على الرغم من الهند تنتج أكثر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لأنه يقسم مرة واحدة على عدد المواطنين، ويحصل كل شخص على مقدار متوسط من الدخل أصغر كثيرا في الهند مما كان عليه في هولندا. لالتقاط هذه الخاصية، يمكن بناء نموذج من حيث نصيب الفرد ودراسة السلوك الديناميكي لكميات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، ورأس المال. وبما أن تعريف ثبات عوائد الحجم ينطبق على جميع قيم λ ، فإنه ينطبق أيضا على $\lambda = 1/L$. ومن هنا، يمكن كتابة دالة الإنتاج بالشكل التالي: (1)

$$Y = F(K, L, T) = L \cdot F\left(\frac{K}{L}, 1, T\right) = L \cdot f(k) \quad (I - 26)$$

وهكذا، فإنه على اعتبار أن حصة العامل من رأس المال ($k = K/L$) وحصته من الإنتاج العيني ($y = Y/L$)، وعلى اعتبار أن $f(k) = F(k, 1, T)$ ، وبأخذ دالة الإنتاج Cobb-Douglas الشكل التالي: $Y = K^\alpha L^{1-\alpha}$ حيث $0 < \alpha < 1$ يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج المشار إليها أعلاه بالشكل المكثف وذلك على أساس حصة العامل من رأس المال بحيث تصبح كالتالي:

$$y = f(k) = k^\alpha \quad (I - 27)$$

إن أي زيادة في معدل الادخار سترفع قيمة رأس المال الفردي (k) هي زيادة في معدل الادخار الفردي ($s y$)، كما أن أي اهتلاك سيتسبب في انخفاض قيمة (k) هو ارتفاع نسبة اهتلاك رأس المال الفردي (δk). بالإضافة إلى ذلك، وفقا لكون الزيادة في معدل النمو السكاني ستخفض قيمة (k) بمعدل سنوي ($n k$). يكون بذلك مقدار معدل الزيادة الصافية في رأس المال الفردي محصلة ثلاثة قوى، والذي يعطى بالمعادلة التالية:

$$\dot{k} = s f(k) - (\delta + n) k \quad (I - 28)$$

تمثل المعادلة (I - 28) معادلة تراكم رأس المال بدلالة رأس المال لكل فرد (عامل)، وتعني أن تغير رأس المال لكل فرد يتحدد بثلاثة متغيرات هي: النسبة المستثمرة من الدخل ($s Y$)، النسبة المستهلكة (المتناقصة) من رأس المال (δK)، ومعدل النمو السكاني (n). (2)

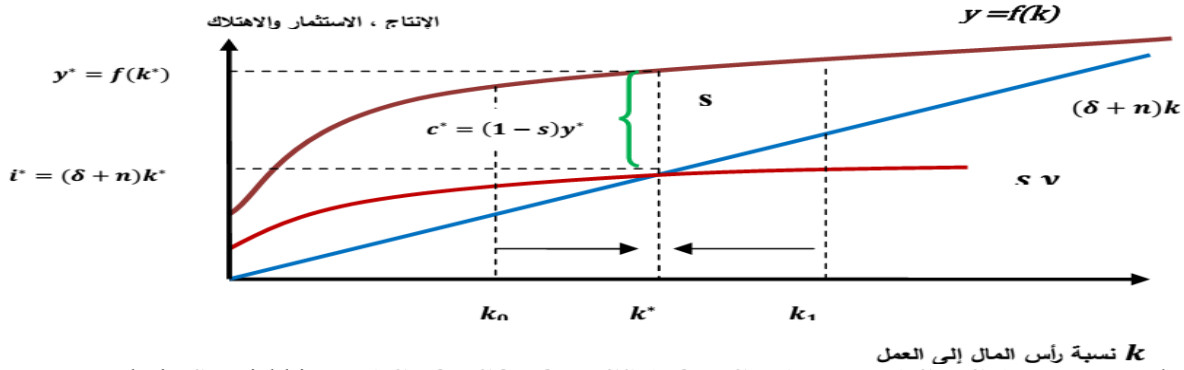
كما أن المعادلتين الأساسيتين لنموذج "Solow-Swan" هما (I - 27) و (I - 28) واللتين تسمحان لنا بتفسير وتحليل نمو وتطور الناتج الداخلي الخام لكل فرد (عامل) من فترة زمنية إلى أخرى. ولتفسير ذلك نستعين بمخطط "Solow-Swan" - أنظر الشكل رقم (I-3) -، والذي يتكون من ثلاثة منحنيات بيانية، وهي: منحنى دالة الإنتاج المكثفة ($y = f(k)$)؛ منحنى دالة الاستثمار لكل فرد ($s y$)، وهو منحنى له نفس شكل دالة الإنتاج المكثفة، لكنه مسحوب نحو الأسفل بفعل معدل الادخار (s)؛ منحنى الكمية اللازمة من الاستثمار ليبقى الرأسمال ثابتا لكل فرد ($(\delta + n) k$). (3)

(1) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin, op.cit, p: 28.

(2) Philippe Aghion - Peter Howitt; ENDOGENOUS GROWTH THEORY ;The MIT Press; Cambridge, Massachusetts, England ,1997, P: 13

(3) محمد دهان، مرجع سابق، ص ص: 213 - 214.

الشكل رقم (3-I): التمثيل البياني لمخطط "Solow-Swan"



k نسبة رأس المال إلى العمل

Source: Frederic S. Mishkin, **MACROECONOMICS (POLICY AND PRACTICE)**, Pearson Education, Inc., publishing as Addison-Wesley, Boston, United States of America, 2012, p: 153.

(مع أخذ معدل النمو السكاني بعين الاعتبار).

قبل تفسير المخطط أعلاه لا بد من الإشارة إلى نقطة أساسية وهي: «الحالة المستقرة»، والتي تعرف على أنها الوضعية الذي تنمو فيها الكميات المختلفة بمعدل ثابت (أو ربما صفري). وفي النموذج تعرف الحالة المستقرة التي يكون عندها رأس المال الفردي ثابتاً أي أن $(\dot{k} = 0)$ ، وهي نقطة تقاطع المنحنى $sf(k)$ مع الخط $(\delta + n)k$ ، ويتم الرمز بـ (k^*) لمخزون رأس المال الفردي (ويجب التركيز هنا بشأن قيمة k عند التقاطع على أنها أكبر من الصفر وإهمال الواحد عند $k = 0$)، وجبرياً تقي k^* بالشرط:

$$sf(k^*) = (\delta + n)k^* \quad (I - 29)$$

عند ثبات k في الحالة المستقرة فإن كل من y و c ثابتين عند القيمتين $y^* = f(k^*)$ و $c^* = (1 - s)f(k^*)$ على التوالي. وهكذا في هذا النموذج فإن كميات نصيب الفرد k ، y و c لا تنمو في هذه الحالة، ويعني ثبات هذه المقادير أن مستوى المتغيرات K ، Y و C ينمو في الحالة المستقرة بسبب معدل نمو السكان n .⁽¹⁾

وهكذا يمكن تفسير المخطط أعلاه على النحو التالي: لو ينطلق اقتصاد دولة ما من مخزون رأس مال أولي (k_0) أقل من المستوى التوازني (الاستقراري) (k^*) ، كما هو موضح على محور الفواصل، فعند هذه النقطة نلاحظ الاستثمار لكل $sY = sf(k_0)$ ، أكبر من الكمية اللازمة من الاستثمار ليبقى الرأسمال ثابتاً لكل فرد $(\delta + n)k$ ، وأن استهلاك كل فرد في هذه النقطة هو الفرق العمودي بين المنحنيين $(\delta + n)k_0$ و $sf(k_0)$ ، ومع مرور الزمن يزداد (k_0) إلى أن يصل إلى المستوى التوازني (الاستقراري) (k^*) . ويحصل العكس في الحالة المعاكسة أي لما ينطلق اقتصاد هذه الدولة من (k_0) أكبر من (k^*) . وبعبارة أخرى، يبين نموذج "Solow-Swan" القاعدي أن نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد في أي اقتصاد مهما كان مخزون رأس المال الأولي الذي ينطلق منه يتقارب مع الحالة المستقرة، كما يبين كذلك على أن معدل النمو يتقارب مع الحالة المستقرة، حتى ولو تغير معدل النمو السكاني (n) أو تغير كذلك معدل الادخار (s) .

– وهكذا، فإنه للحصول على مستوى عنصر رأس المال لكل فرد يكفي حل المعادلة التفاضلية $(\dot{k} = 0)$ ، والتي تعبر عن التوازن في النموذج كالتالي:

$$\dot{k} = s k^\alpha - (\delta + n)k = 0 \Leftrightarrow s k^\alpha = (\delta + n)k$$

⁽¹⁾Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin,; op. cit, p: 33-34

$$\Leftrightarrow \frac{s}{\delta+n} = k^{1-\alpha}$$

$$\Leftrightarrow k^* = \left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad (I-30)$$

- وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كما يلي:

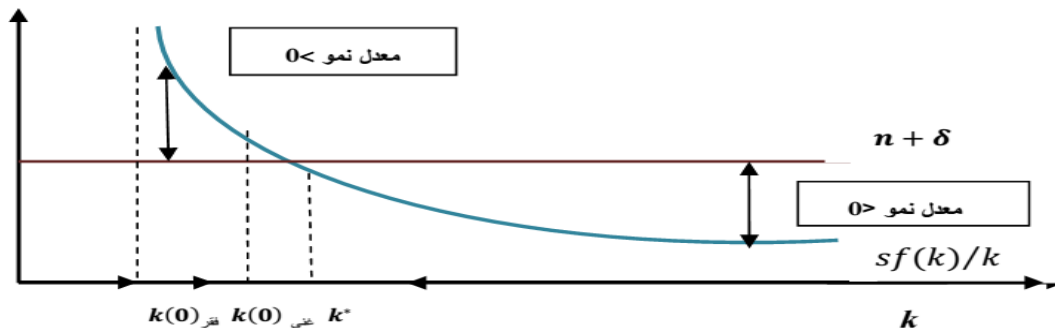
$$y^* = f(k^*) = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad (I-31)$$

ويستخدم الاقتصاديون المعادلة الأخيرة في تفسير سبب فقر أو غنى الدول، وفي الغالب الدول الغنية هي الدول التي يكون لديها مستوى استثمار أكبر من غيرها، والدول الفقيرة التي لديها معدل سكان مرتفع. (1)

الفرع الثاني: التوازن الديناميكي للنموذج

يظهر الشكل رقم (4-I) ديناميكية نموذج "Solow-Swan":

الشكل رقم (4-I): ديناميكية الانتقال في نموذج "Solow-Swan"



Source: Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin, *Economic Growth*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, 2nd edition, pp: 26 - 27

حيث يعطى معدل نمو رأس المال الفردي k بالمسافة العمودية بين منحنى الادخار $sf(k)/k$ وخط الاهتلاك الفعلي $n + \delta$ ، وهكذا فإنه إذا كان $k < k^*$ فإن معدل نمو الرأسمال الفردي k موجب، وسترتفع k باتجاه الرأسمال الفردي للحالة المستقرة k^* . بينما إذا كان $k > k^*$ فإن معدل نمو الرأسمال الفردي k سالب، وستتخفض k باتجاه الرأسمال الفردي للحالة المستقرة k^* . وهكذا، فإن الحالة المستقرة للرأسمال الفردي k ثابتة، ويمكن ملاحظة أن الانتقال في المدى الطويل يتم حسب رأس مال فردي مبدئي منخفض، وانخفاض معدل نمو k باتجاه الصفر. والأسهم الموجودة على المحور الأفقي تدل على اتجاه k . (2)

وفي هذا الإطار، فإن نموذج "Solow-Swan" يطرح تساؤلين مهمين، وهما: ماذا يحدث لنصيب الفرد من رأس المال والناتج حينما تحدث زيادة مفاجئة في معدل الادخار؟ (وذلك إذا ما قرر الأفراد زيادة النسبة المقتطعة من دخولهم بغرض الادخار). وماذا يحدث لنصيب الفرد من رأس المال والناتج حينما تحدث زيادة مفاجئة في معدل النمو السكاني؟. والإجابة عن هذين السؤالين تتم من خلال الفقرتين التاليتين: (3)

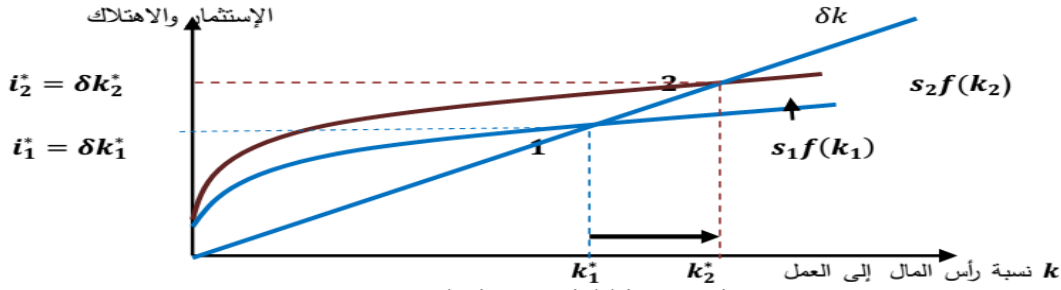
(1) محمد دهان، مرجع سابق، ص ص: 215 - 216.

(2) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin,; op. cit, p: 38.

(3) S. Mishkin, op.cit , pp: 157-158 .

➤ بالنسبة لأثر زيادة معدل الادخار: أقر نموذج "Solow-Swan" بوجود أثر لزيادة معدل الادخار على تراكم رأس المال ومستوى الإنتاج، حيث ينتج عن زيادة معدل الادخار ارتفاع في مستوى الحالة المستقرة لنصيب الفرد من رأس المال والناتج. والشكل رقم (5-I) يوضح ذلك:

الشكل رقم (5-I): أثر زيادة معدل الادخار

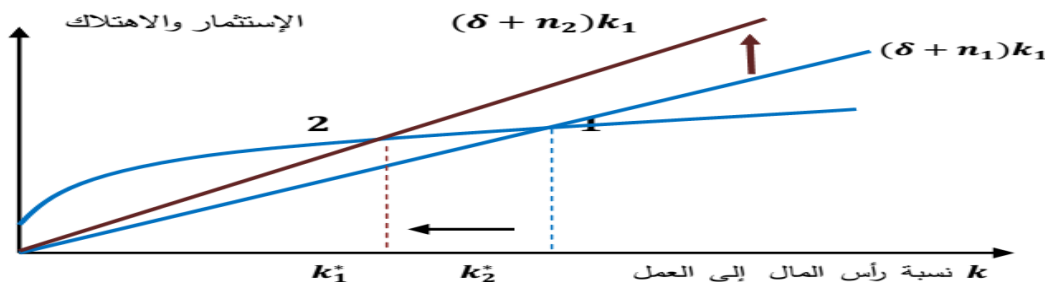


Source : Frederic S. Mishkin ,op.cit, p: 157.

تؤدي زيادة معدل الادخار إلى ارتفاع دالة الاستثمار كخطوة أولى، وإلى ارتفاع نصيب الفرد من الرأسمال من الحالة المستقرة k_1^* إلى الحالة المستقرة k_2^* كخطوة ثانية. ويظهر من الشكل رقم (5-I) أن الزيادة في معدل الادخار من s_1 إلى s_2 تنقل دالة الاستثمار إلى أعلى وذلك من $s_1f(k_1)$ إلى $s_2f(k_2)$. عند رأس المال مبدئي k_1^* ، الاستثمار أكبر من الاهتلاك وهكذا يرتفع نصيب الفرد من رأس المال من k_1^* حتى يصل k_2^* أين يكون الاستثمار مساويا للاهتلاك وبالتالي يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة. وبالرغم من أن تحليل النموذج يشير إلى ارتفاع نصيب الفرد من الرأسمال والناتج أثناء الانتقال إلى الحالة المستقرة، لكنه لم يشر إلى أن هذا النمو يرتفع بشكل مستمر. حالما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة يعود معدل نمو نصيب الفرد من الرأسمال والناتج إلى الصفر، فالتغير في معدل الادخار أثر على نصيب الفرد من الرأسمال والناتج، لكنه لم يؤثر نمو هذه المتغيرات في الأمد البعيد. بعبارة أخرى، للنموذج مفعول تأثير وليس مفعول نمو، هذه الخاصية تعود إلى الإنتاجية الحدية المتناقصة لرأس المال. مع ارتفاع رأس المال، يصبح أقل إنتاجية: بعد تغير معدل الادخار، يثبت الاقتصاد في حالة مستقرة حيث نسبة رأس المال إلى العمل لا تزال ثابتة. وعلى افتراض أن نسبة العمال إلى السكان متشابهة عبر الدول، يمكن توقع ارتفاع معدل الادخار الوطني للبلد، ومن ثم ارتفاع في مستوى الاستثمار نسبة إلى الدخل، وارتفاع في دخل الفرد.

➤ بالنسبة لأثر زيادة النمو السكاني: تعني هذه الزيادة زيادة في عرض قوة العمل، وكل عامل لديه رأس مال أقل يستخدمه في العملية الإنتاجية، وبالتالي ينخفض إنتاج كل عامل. ويشير النموذج إلى أن ارتفاع معدل النمو السكاني يقلل المستوى المعيشي الأشخاص، ويظهر الشكل رقم (6-I) هذه النتيجة :

الشكل رقم (6-I): أثر زيادة معدل النمو السكاني



Source : Frederic S. Mishkin ,op.cit, p :161.

عندما يرتفع معدل النمو السكاني من n_1 إلى n_2 ، يتأرجح خط الاهتلاك نحو الأعلى من $(\delta + n_1)k_1$ إلى $(\delta + n_2)k_1$ ، عند k_1^* الاستثمار أقل من الاهتلاك ومخفف رأس المال وهكذا تنخفض نسبة رأس المال إلى العمل لتنتقل في نهاية المطاف إلى k_2^* .

المطلب الثاني: نموذج "Solow-Swan" بوجود التقدم التكنولوجي

وعلى نفس المنوال، يتم توضيح هذا الشأن على النحو التالي:

الفرع الأول: التحليل الرياضي والتمثيل البياني للنموذج

يتضح من التحليل السابق أن النموذج - بدون الأخذ بعين الاعتبار التغير التكنولوجي - يقود الاقتصاد تدريجياً لحالة التوازن المستقر على المدى الطويل حيث لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتاً عند مستوى الحالة المستقرة. والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف يفسر الارتفاع الكبير في الإنتاجية وفي متوسط دخل الفرد عبر الدول المتقدمة؟! إن التحليل السابق اعتبر أن التقدم التكنولوجي $dA/A = 0$ بهدف تبسيط فهم سلوك الحالة المستقرة للاقتصاد، حيث استبعد ذلك الجزء من النمو المتعلق بالأجل الطويل. إلا أنه من المعلوم إدخال التقدم التكنولوجي في النموذج يؤدي إلى زيادة نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل. ولذلك فإن الإجابة على السؤال السابق تكمن في إدخال مفهوم التقدم التكنولوجي في النموذج. (1)

ويتم إدخال التقدم التكنولوجي والعمل في دالة الإنتاج تفاعلياً (أو ما يطلق عليه تفعيل مدخلة العمل أو زيادة فعالية العمل) وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي: (2)

$$Y = f(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} \quad (I - 32)$$

وعلى فرض أن $g = dA/A$ ، يطلق على (g) اسم بواقي "Solow-Swan"، ويشير إلى أن عامل الإنتاجية الكلية (TFP) - والمشار له بـ (A) في دالة الإنتاج - يقيس في الواقع جميع التغيرات في المخرجات (الناتج) التي لا نستطيع حسابها من خلال التغيرات في المدخلات الإنتاجية (3). ويقر النموذج مع وجود التقدم التكنولوجي أن دالة الإنتاج سترتفع بمعدل (g) كل سنة، ونتيجة لذلك سينمو كل من الناتج ورأس المال لكل فرد (Y) و (k) على التوالي بنفس النسبة (g) ، والتي نعود ونذكر بأنها تلك النسبة التي تقيس التغير في حجم الإنتاج الكلي، الذي لا يمكن تفسيره على أساس التغير في المقدار المستخدم من العمل ورأس المال.

- والآن يتم الافتراض أن دالة الإنتاج تشمل العمل والذي تزيد فعاليته عن طريق التقدم التكنولوجي A ، كما

هو موضح في المعادلة التالية:

$$Y = F(K, A \cdot L) \quad (I - 33)$$

أين يمثل K إجمالي المخزون من رأس المال المادي، و A هو مؤشر التكنولوجيا، و L هو مدخلة قوة العمل.

(1) بدر شحادة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011/2012، ص: 35.

(2) أحمد الكواز، نظرية سولو، بحث منشور في الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للتخطيط، ص: 09، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:

www.arab-api.orgcourse34pdfp34-3.pdf (2012/03/10)

(3) بدر شحادة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص: 35.

وفي الإطار النيوكلاسيكي، تتسم قوة العمل L بالسمات المادية (الفيزيولوجية) للعمل الإنساني، في حين تشمل التكنولوجيا على المهارات والقدرات والمعرفة، وهكذا دواليك التي تعزز من قدرة العمل على الإنتاج.⁽¹⁾

كما أن شرط التغير في مخزون رأس المال (معادلة تراكم رأس المال) هي:

$$\dot{K} = s \cdot F(K, A \cdot L) - \delta K \quad (\text{I} - 34)$$

وفي المعادلة (34 - I) تنمو قوة العمل كعنصر خارجي بمعدل $g_L = \dot{L}/L$ ، كما أن التقدم التكنولوجي يعد أيضا عنصر خارجي المنشأ نمو بمعدل $g_A = \dot{A}/A$.

✓ وبقسمة طرفي المعادلة (34 - I) على L ، يمكن أن يستمد التعبير عن التغير في k على مر الزمن:

$$\dot{k} = s \cdot F(k, A) - (n + \delta)k \quad (\text{I} - 35)$$

يتمثل الفرق الوحيد بين المعادلتين (35 - I) و (28 - I) هو أن الناتج بالنسبة للفرد يعتمد الآن على مستوى التكنولوجيا A .

✓ وبقسمة طرفي المعادلة (35 - I) على k لحساب معدل النمو:

$$\dot{k}/k = s \cdot F(k, A)/k - (n + \delta) \quad (\text{I} - 36)$$

حيث يزيد متوسط الناتج لرأس المال $F(k, A)/k$ عبر الزمن نتيجة نمو التقدم التكنولوجي بمعدل g ، ويتحول المنحنى المنحدر نحو الانخفاض $s \cdot F(k, A)/k$ باستمرار إلى جهة اليمين من الشكل رقم (3-I). وبالتالي، فإن مستوى k ، الذي يتوافق مع التقاطع بين هذا المنحنى والخط $n + \delta$ ، يتحول باستمرار نحو اليمين. ويتم الآن حساب معدل نمو k إلى الحالة المستقرة. كما تشير المعادلة (36 - I) إلى أن الناتج المتوسط لرأس المال $F(k, A)/k$ ثابت في الحالة المستقرة وذلك بسبب ثبات عوائد الحجم، إذا نمت كل من k و A بنفس المعدل، أي أن: $\dot{k}/k = g$.

✓ يعطى نصيب الفرد من الناتج بواسطة المعادلة التالية:

$$y = F(k, A) = k [F(k, A)/k] \quad (\text{I} - 37)$$

حينما ينمو k و A إلى الحالة المستقرة بمعدل $g_A = g_k = g$ ، فإن معدل نمو الحالة المستقرة لـ y كذلك يساوي $g = g_k = g_y = g_A$.⁽²⁾ ويمكن إثبات هذا على النحو التالي:

✓ لدينا معادلة تراكم رأس المال التالية:

$$\dot{k} = [sy - (\delta + n)k] \quad (\text{I} - 38)$$

✓ لدينا:

$$g_k = \frac{\dot{k}}{k} \Leftrightarrow g_k = s \frac{y}{k} - (\delta + n) \quad (\text{I} - 39)$$

✓ بقسمة طرفي المعادلة (32 - I) على L نجد معادلة دالة الإنتاج المكثفة لكل فرد:

$$y = k^\alpha \cdot A^{1-\alpha} \quad (\text{I} - 40)$$

✓ بإدخال اللوغاريتم على المعادلة (40 - I)، نجد:

$$\frac{\dot{y}}{y} = \alpha \frac{\dot{k}}{k} + (1 - \alpha) \frac{\dot{A}}{A} \quad (\text{I} - 41)$$

⁽¹⁾ Andreas Savvides - Thanasis Stengos, HUMAN CAPITAL AND ECONOMIC GROWTH, Stanford University Press, USA, 2009, p: 33

⁽²⁾ Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin,; op. cit, p: 54.

✓ تكتب المعادلة (I - 41) بدلالة معدلات النمو (g) كالتالي:

$$g_y = \frac{\dot{y}}{y} \Leftrightarrow g_y = \alpha g_k + (1 - \alpha)g \quad (I - 42)$$

تعني المعادلة (I - 42) أن معدل نمو رأس مال لكل فرد لا يكون ثابتاً إلا إذا كانت النسبة (y/k) ثابتة لأن (δ) ثابت، وعندها يصبح:

$$g_y = g_k \quad (I - 43)$$

✓ وبتعويض المعادلة (I - 42) في المعادلة (I - 43) نجد:

$$\begin{aligned} g_y = g_k &\Rightarrow g_k = \alpha g_k + (1 - \alpha)g \\ &\Rightarrow (1 - \alpha)g_k = (1 - \alpha)g \\ &\Rightarrow g = g_k = g_y = g_A \end{aligned} \quad (I - 44)$$

أي أن الناتج لكل فرد يزداد في المدى الطويل بنفس زيادة معدل نمو التقدم التكنولوجي للاقتصاد، وقد رأينا في النموذج القاعدي بدون تقدم تكنولوجي أن نمو الناتج يؤول إلى الصفر ($g_y = g_k = 0$) في المدى الطويل.⁽¹⁾

وهكذا، يتم تحليل ديناميكية النمو للنموذج مع التقدم التكنولوجي، كما يلي:⁽²⁾

سيكون من الملائم إعادة كتابة النظام فيما يتعلق بالمتغيرات التي تظل ثابتة في الحالة المستقرة. عندما ينمو كل من k و A في الحالة المستقرة بنفس المعدل، يمكن العمل مع النسبة $\hat{k} = k/A = K/L.A$ والمتغير $\hat{L} = L.A$ غالباً ما يسمى كمية العمل الفعال - الكمية المادية للعمل L مضروبة في كفاءتها A (العمل الفعال هو المصطلح المناسب لأن الاقتصاد يعمل كما لو كانت مدخلته العمل \hat{L}). ومن ثم المتغيرة \hat{k} هي كمية من رأس المال لكل وحدة من العمل الفعال. وتعطى كمية الناتج لكل وحدة من العمل الفعال بالمعادلة التالية:

$$\hat{y} = F(\hat{k}, 1) \equiv f(\hat{k}) \quad (I - 45)$$

وبالتالي، تكتب مرة أخرى دالة الإنتاج في شكل مكثف إذا ما تم استبدال y و k بـ \hat{y} و \hat{k} على التوالي، يتم الانطلاق كما فعل من قبل للحصول على المعادلتين (I - 30) و (I - 31)، ولكن يتم الآن استخدام شرط نمو التقدم التكنولوجي A بمعدل g ، ومن خلال القسمة على \hat{k} يمكن اشتقاق المعادلة الديناميكية التالية:

$$\dot{\hat{k}}/\hat{k} = sf(\hat{k})/\hat{k} - (g + n + \delta) \Rightarrow \dot{\hat{k}} = sf(\hat{k}) - (g + n + \delta) \hat{k} \quad (I - 46)$$

"وتمثل المعادلة (I - 46) معادلة تراكم رأس المال لكل فرد التي يضاف فيها معدل نمو التقدم التكنولوجي g مثله مثل معدل النمو السكاني n ومعدل اهتلاك رأس المال δ . كما ينقص التقدم التكنولوجي طبيعياً كمية رأس المال عن العمال. فهو بكل تأكيد يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة لكل وحدة منتج. كما تمثل δk اهتلاك رأس المال الضروري لاستقرار رأس المال في قيمته العظمى، nk تمثل رأس المال الضروري لاستيعاب السكان الجدد، gk حجم رأس المال الإضافي المرصود لزيادة فعالية العمال، والتي تعتمد على حجم

(1) محمد دهان، مرجع سابق، ص ص: 220 - 221.

(2) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin,; op. cit, pp: 54 - 55 .

النفقات على التعليم والصحة⁽¹⁾. كما أن الفرق الوحيد بين المعادلتين (I - 46) و (I - 28) - وبصرف النظر عن القبعات $\hat{\ } -$ هو أن العبارة التي في الجانب الأيمن تتضمن g ، والآن العبارة $g + n + \delta$ معدل الإهلاك الفعال لـ $\hat{k} = K/\hat{L}$ ، إذا كان معدل الادخار s يساوي صفر، سوف تنخفض \hat{k} ويرجع ذلك جزئياً إلى اهتلاك K بمعدل δ ويرجع ذلك جزئياً إلى نمو \hat{L} بمعدل $g + n$. وعن طريق حجة مماثلة لما تم رؤيته في النموذج بدون تقدم تكنولوجي، يمكن تبين أن معدل نمو الحالة المستقرة لـ \hat{k} هو صفر، وقيمة الحالة المستقرة \hat{k}^* هي التي تفي بالشرط التالي:

$$sf(\hat{k}^*) = (g + n + \delta) \cdot \hat{k}^* \quad (I - 47)$$

ويمكن من خلال المعادلة (I - 47) تحديد قيم الحالة المستقرة لكل من \hat{y} و \hat{k} أي \hat{y}^* و \hat{k}^* ⁽²⁾، كما يلي: ✓ بتعويض $L \cdot A$ بالقيمة K / \hat{k} في دالة الإنتاج الممثلة في المعادلة (I - 26) نجد ما يلي:

$$Y = K^\alpha (AL)^{1-\alpha} \Rightarrow Y = K^\alpha \cdot \left(\frac{K}{\hat{k}}\right)^{1-\alpha} \\ \Rightarrow Y = \frac{K}{\hat{k}^{1-\alpha}} \quad (I - 48)$$

✓ نقسم طرفي المعادلة (I - 48) على كمية العمل الفعال $L \cdot A$ نجد ما يلي:

$$\frac{Y}{AL} = \frac{K}{AL} \cdot \frac{1}{\hat{k}^{1-\alpha}} \Rightarrow \hat{y} = \frac{\hat{k}}{\hat{k}^{1-\alpha}} = \hat{k} \cdot \hat{k}^{\alpha-1} \\ \Rightarrow \hat{y} = \hat{k}^\alpha \quad (I - 49)$$

✓ تمثل المعادلة (I - 49) دالة الإنتاج لكل فرد بالشكل المكثف، وفي الحالة المستقرة نستطيع أن نكتب:

$$\hat{y}^* = f(\hat{k}^*) = \hat{k}^{\alpha} \quad (I - 50)$$

✓ بتعويض (\hat{k}^{α}) عوضاً عن (\hat{y}^*) في المعادلة (I - 47) للحصول على قيمة الحالة المستقرة لـ \hat{k} نجد:

$$sf(\hat{k}^*) = (g + n + \delta) \cdot \hat{k}^* \Rightarrow s \cdot \hat{k}^{\alpha} = (g + n + \delta) \cdot \hat{k} \\ \Rightarrow \frac{s}{g+n+\delta} = \hat{k}^{1-\alpha} \\ \Rightarrow \hat{k}^* = \left[\frac{s}{\delta+n+g}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad (I - 51)$$

✓ وهكذا أصبح بإمكاننا أن نستنتج قيمة الحالة المستقرة لـ \hat{y} حيث:

$$\hat{k}^* = \left[\frac{s}{\delta+n+g}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \Rightarrow \hat{y}^{\frac{1}{\alpha}} = \left[\frac{s}{\delta+n+g}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \\ \Rightarrow \hat{y}^* = \left[\frac{s}{\delta+n+g}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad (I - 52)$$

قد صيغت المناقشة الواردة أعلاه من حيث فعالية الوحدات. حيث \hat{y}^* هو مستوى الحالة المستقرة لدخل العامل الواحد الفعال، في حين \hat{k}^* هو مستوى الحالة المستقرة لنسبة رأس المال إلى العمل الفعال، كما أن متغيرة الدخل للعامل الواحد y قابلة للقياس بواسطة حسابات الدخل الوطني، أو $y = Y/L$ ، يمكن أيضاً إيجادها بواسطة تبين أن $y = A \hat{k}^\alpha$.

(1) René Teboul, *Macroéconomie*, enseignement supérieur Fouccher, France, 2006, p : 268

(2) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin,; *op. cit*, p: 54 -55 .

ومن خلال المعادلتين (51 - I) و (52 - I)، دخل الحالة المستقرة للعامل الواحد (باللوغاريتم) هو: ⁽¹⁾

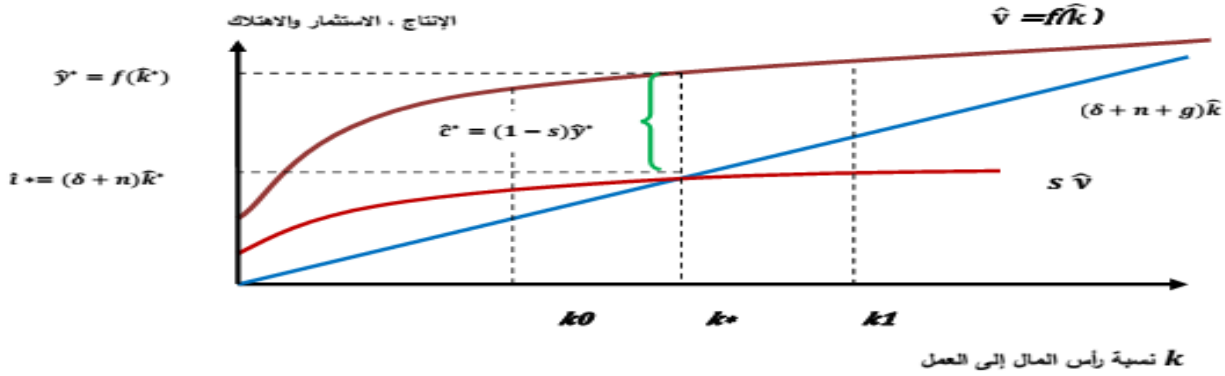
$$\ln y^* = \ln A^* + \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \ln s - \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \ln (\delta + n + g) \quad (I - 53)$$

وتجدر الإشارة هنا إلى تعقيبين مهمين على كل من المعادلتين (51 - I) و (52 - I)، حيث: ⁽²⁾

تقدم المعادلة (51 - I) تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التكنولوجي (\hat{k}) في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة في النموذج البسيط إذا كان معدل نمو التقدم التكنولوجي $g = 0$ ، كما نلاحظ \hat{k}^* ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة. بينما تعطي المعادلة (52 - I) تفسيراً أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقير بين الدول، إذ تعطي نتيجة مفادها أن بعض الدول متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو تقدم تكنولوجي قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التكنولوجي.

الآن يتم إدراج التمثيل البياني لنموذج "Solow-Swan" مع التقدم التكنولوجي:

الشكل رقم (7-I): التمثيل البياني لنموذج "Solow-Swan" مع التقدم التكنولوجي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مصدر الشكل رقم (3-I) مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في معادلات النموذج.

لا يتغير الشكل رقم (7-I) مقارنة بالتمثيل البياني في الشكل رقم (3-I). الذي يتغير هو ميل محدد الاستثمار الموازن الذي يصبح $(\delta + n + g)$ ، إضافة عن إحلال كل من (\hat{y}) و (\hat{k}) عوضاً عن (y) و (k) على التوالي، وذلك نظراً للاعتبارات المذكورة أعلاه.

وإذا افترضنا أن اقتصاد دولة ما ينطلق من معدل (رأس المال/التقدم التكنولوجي) أولي (\hat{k}_0) أقل من قيمة الحالة المستقرة (\hat{k}^*) - كما هو موضح على محور الفواصل في الشكل رقم (7-I) -، وبعبارة أخرى ينطلق من مستوى استثمار $(s \hat{y}) = (\delta + n + g) \hat{k}_0$ أكبر من مستوى الاستثمار الضروري لجعل رأس المال لكل فرد ثابت، ولهذا فإن (\hat{k}_0) يرتفع إلى أن يصل مستوى الحالة الاستقرائية (\hat{k}^*) ، وبعدها يدخل الاقتصاد في نمو متوازن. ⁽³⁾

⁽¹⁾ Andreas Savvides - Thanasis Stengos, op.cit, p: 35

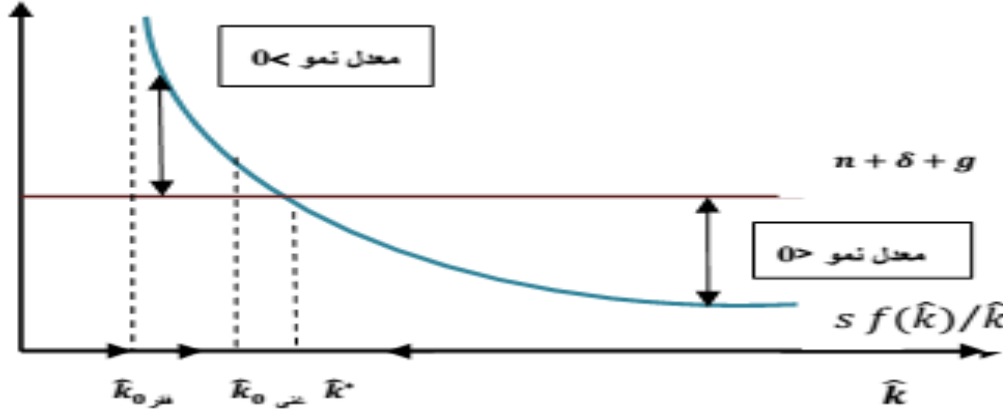
⁽²⁾ البشير عبد الكريم - دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري-، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، ص ص: 04 - 05،

⁽³⁾ محمد دهان، مرجع سابق، ص: 222

الفرع الثاني: ديناميكية الانتقال لنموذج "Solow-Swan" مع وجود التقدم التكنولوجي:

- تتشابه ديناميكية الانتقال لـ \hat{k} كيفيا لتلك التي تتعلق بـ k في النموذج السابق. يمكن تكوين شكل - مثل الشكل رقم (8-I) - :

الشكل رقم (8-I): ديناميكية الانتقال لنموذج "Solow-Swan" مع وجود التقدم التكنولوجي



Source : Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin, op.cit, p : 56

يتضمن محوره الأفقي قيم \hat{k} ، والمنحنى المائل نحو الانخفاض هو الآن $s f(\hat{k})/\hat{k}$ ، والخط الأفقي هو المستوى $\delta + n + g$ بدلا من $\delta + n$ ، يظهر البناء الجديد في الشكل رقم (4-I) والذي يمكن استخدامه لتقدير العلاقة بين القيمة الأولية \hat{k}_0 ومعدل النمو \hat{k}/\hat{k} . وفي الحالة المستقرة، المتغيرات \hat{k} ، \hat{y} و \hat{c} هي ثابتة الآن. ولذلك، فإن المتغيرات لكل فرد k ، y و c تنمو الآن في الحالة المستقرة بمعدل نمو التقدم التكنولوجي الخارجي g . ووفقا لذلك ينمو مستوى المتغيرات K ، Y و C في الحالة المستقرة بالمعدل $n + g$. نلاحظ أنه، كما هو الحال في التحليل لما أهمل التقدم التكنولوجي، تؤثر التحولات في معدل الادخار أو مستوى دالة الإنتاج في المدى الطويل على مستويات \hat{k}^* ، \hat{y}^* و \hat{c}^* ولكن ليس على الحالة المستقرة لمعدل النمو. وكما في السابق، هذه الأنواع من الاضطرابات تؤثر على معدلات النمو خلال الانتقال من الوضع الأولي \hat{k}_0 إلى وضع الحالة المستقرة \hat{k}^* . حيث يعطى معدل نمو رأس المال لكل عامل فعال $\hat{k} = K/L \cdot A$ بواسطة المسافة العمودية بين المنحنى $s f(\hat{k})/\hat{k}$ وخط الإهلاك $\delta + n + g$ ، والاقتصاد في حالة مستقرة حينما يكون \hat{k} ثابتا، حينما ينمو A بمعدل ثابت g فإن معدل رأس المال لكل شخص ينمو بمعدل يساوي أيضا g .⁽¹⁾

المطلب الثالث: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات⁽²⁾ - أنظر الشكل رقم (9-I) -، وعلى اعتبار أن معدلات نمو الادخار المختلفة تؤدي إلى حالات مستقرة مختلفة. كيف يتم تحديد الحالة المستقرة الأفضل؟ فيما أن يعتمد الرفاه الاقتصادي على الاستهلاك. لذلك فإن أفضل حالة مستقرة هي التي تتحدد مع أكبر حصة للفرد من الاستهلاك (C^*).

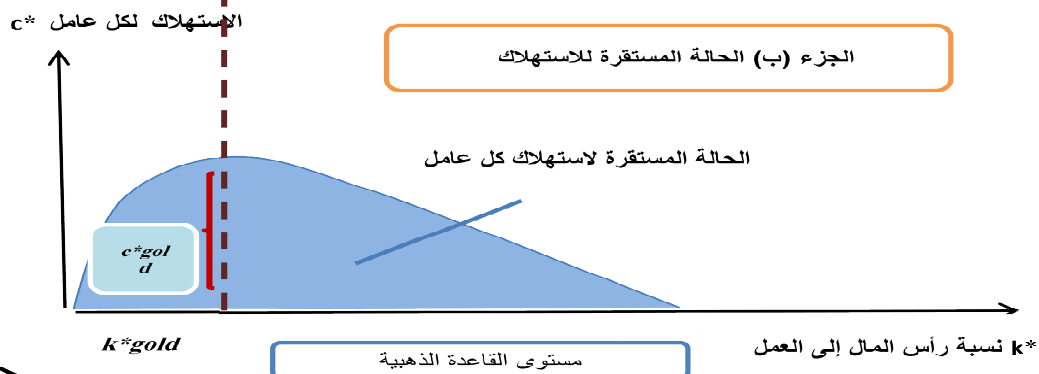
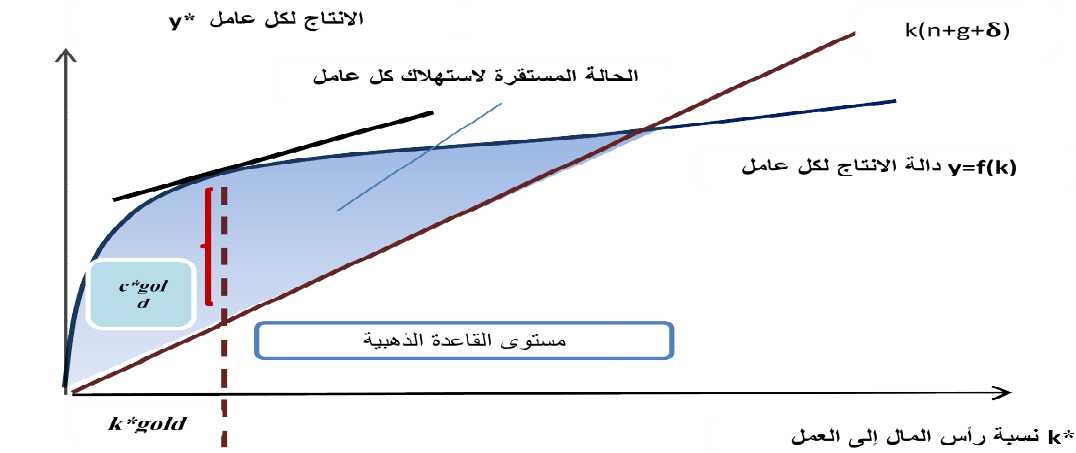
$$C^* = (1 - s)f(k^*) \quad (I - 54)$$

⁽¹⁾Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin,; op. cit, p: 55 - 56.

⁽²⁾صوالبي صدر الدين، مرجع سابق، ص : 09 .

الشكل رقم (I - 9): القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

الجزء (أ) مخطط "سولو - صوان"



Source : S. Mishkin, op.cit , p: 154 (مع أخذ بعين الاعتبار وجود التقدم التكنولوجي)

وتؤدي الزيادة في (s) إلى: مستوى مرتفع من (k^*) و (y^*) والتي يمكن أن ترفع من قيمة (C^*) . وخفض حصة الاستهلاك في الدخل، والتي $(1 - s)$ يمكن أن تخفض من قيمة (C^*) .⁽¹⁾

والآن، كيف يتم تحديد قيمة (s) و (k^*) التي تعظم من قيمة (C^*) ؟ لتحديد القاعدة الذهبية نسبة رأس المال إلى العمل، سيرمز لها بـ k^*_{gold} ، نحن في حاجة إلى المقارنة بين مستويات الحالة المستقرة لاستهلاك العامل الواحد c^* ، لمختلف نسب رأس المال إلى العمل k^* ، يتم البدء من خلال التسليم بأنه نظراً لأن $y = c + i$ ، يمكن أن تكتب دالة استهلاك لكل عامل على الشكل التالي:

$$c^* = y^* - i^* \quad (I - 55)$$

يساوي الفرق بين y^* و i^* مستوى الحالة المستقرة لاستهلاك العامل الواحد c^* ، والذي يظهر في المنطقة الملونة بين دالة الإنتاج لكل عامل $y = f(k)$ وخط الاهتلاك الفعلي $(\delta + n + g)k$ في الجزء (أ) في الشكل رقم (I-9) كما يظهر أيضاً في الجزء (ب). ونلاحظ في الجزء (أ) أن c^* تأخذ أقصى قيمة لها وهي c^*_{gold} عند نقطة المماس مع منحنى الدالة $y = f(k)$ ، والتي تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال التي تساوي $\delta + n + g$.⁽²⁾

$$MPK = \delta + n + g \quad (I - 56)$$

(1) أحمد الكواز، مرجع سابق، ص : 09 .

(2) S. Mishkin, op.cit , p: 154.

وتفيد المعادلة (I - 56) في مناقشة الحالة التي يكون عندها المستوى الجديد k^* أكثر انخفاضا، بالفقر ذاته الأكثر انخفاض لمستوى الحالة المستقرة التي تحدد التوازن في الفترة الطويلة، والتي توافق الوضعية $\delta > (n + g) > (\delta + n + g)$. حينئذ: كيف نعرف إذا كان التقدم التكنولوجي يرفع الاستهلاك من قبل العمال؟ وتعتمد الإجابة عن هذا السؤال كليا على الإنتاجية الحدية لرأس المال (MPK). حيث تكتب دالة الاستهلاك في الحالة المستقرة كالتالي: (1)

$$c^* = f(k^*) - (\delta + n + g)k^* \quad (I - 57)$$

يبلغ الاستهلاك قيمته العظمى عندما:

$$MPK = \delta + n + g \Rightarrow MPK - \delta = n + g \quad (I - 58)$$

بمعنى أدق عندما ارتفاع MPK يقلل تغطية الاهتلاك في كل مرة للنمو السكاني وزيادة فعالية العمال، نستطيع افتراض هذه الحالة متى يزيد التقدم التكنولوجي في كل مرة إنتاجية العمال وحجم الإنتاج. وذاك يظهر بشكل واضح في الفترة الطويلة.

➤ وبالنسبة إلى قضية الانتقال إلى القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال، كما هو معلوم من نموذج "Solow-Swan"، يمكن أن نرى أن معدل الادخار هو الذي يحدد الحالة المستقرة لرأس المال والإنتاج. والتي تحقق مستوى معدل الادخار الذي يعظم منفعة ذات أهمية للسكان والتي تمثل بأعظم استهلاك. والتي يطلق عليها «القاعدة الذهبية»، واستنادا لهذا، وليس في المطلق أن معدل الادخار سيحكم بشكل كافي أو مهم أكثر من اللازم أو كذلك غير كاف. وتكون العتبة محددة بالإنتاجية الحدية لرأس المال منقوصا منها معدل الاهتلاك. ونكون في صدد حالتين، وهما: (2)

• إذا كان $MPK - \delta \geq n + g$ ، ذلك يشير إلى كون مخزون رأس المال أقل من مستواه عند الحالة المستقرة. وفي هذه الحالة، سيجذب ارتفاع في معدل الادخار استثمار إضافي الذي يقود الاقتصاد إلى حالة مستقرة جديدة، بمعنى إلى أقصى استهلاك.

• إذا كان $MPK - \delta \leq n + g$ ، العكس، يجب تخفيض معدل الادخار المحصل عليه لأجل تدعيم زيادة الاستهلاك واستعمال رأس المال الفائض.

وهكذا، أثبت نموذج "Solow-Swan" أنه أحد النماذج المعمرة والأكثر استعمالا في الاقتصاد الكلي، وسيتم الآن عرض نتائج هذا النموذج وأهم الانتقادات التي وجهت له:

❖ بالنسبة لنتائج النموذج:

☑ يوضح النموذج الحالة المستقرة للمتغيرات k^* و y^* التي يتحرك نحوها الاقتصاد في الأمد الطويل، وهناك أربعة نتائج رئيسية للتحليل، وهي:

- الاقتصادات التي لديها دالة إنتاج ومعدل ادخار ونصيب منخفض للفرد من الدخل متماثلة ستملك أكبر معدل نمو، في حين تلك التي لديها نصيب مرتفع للفرد من الدخل متماثلة ستملك أقل معدل نمو.

(1) René Teboul, op.cit, p : 269

(2) Ibid, p : 271

- معدل ادخار مرتفع، ومن ثم معدل استثمار مرتفع نسبة للدخل سيقود إلى رأسمال وناتج لكل عامل مرتفعين، ولكن لا تؤثر على معدل نمو هذه المتغيرات في المدى الطويل.
- يقلل النمو السكاني المرتفع من مستوى نصيب الفرد من الناتج.
- قد ضاعفت الزيادة في الإنتاجية الآثار على الدخل الفردي بسبب وجود تأثير مباشر من خلال دالة الإنتاج وتأثير إيجابي إضافي من خلال نسبة رأس المال إلى العمل مرتفعة. (1)

☑ يتنبأ النموذج بأن التحسينات الطويلة الأجل في مستويات المعيشة تعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد وهي شاملة معدلات كل من: النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التغيير التكنولوجي، ومعدل الاهتلاك. وبناءً على ذلك فإن تطبيق النموذج هيكلياً من الاقتصادية يتطلب: خفض معدل النمو السكاني، تشجيع الادخار، تحفيز التقدم التكنولوجي، وخفض معدل اهتلاك (اندثار) رأس المال. (2)

❖ بالنسبة للانتقادات الموجهة للنموذج:

رغم فائدة هذا النموذج التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي حيث ساعدت نتائج تحليل النموذج على فهم لماذا بعض الدول غنية والأخرى فقيرة؟. ومع ذلك، فإنه قد وجهت له انتقادات نذكر منها:

1. يقوم بعمل ضعيف في شرح الزيادات مستمرة في مستوى المعيشة، وهي السمة الأساسية للاقتصادات الحديثة. ونمو الإنتاجية هو الذي يشرح النمو المستدام لمستويات المعيشة في النموذج. ولكن نمو الإنتاجية، هو عامل خارجي، التي تحدد خارج النموذج. وبصراحة، نمو الإنتاجية في نموذج "Solow-Swan" أت من العدم. (3)

2. في النموذج النيوكلاسيكي "Solow-Swan"، يعزى تراجع النمو الاقتصادي إلى قانون تناقص الغلة عن طريق تكرار المدخلات. وهذا ما دفع بالاقتصاديين، في محاولة لمواجهة تناقص الغلة، إلى تحويل انتباههم إلى النماذج التي فيها محددات النمو داخلية المنشأ، وحيث يمكن أن يستمر النمو على المدى الطويل، حتى في حالة عدم وجود التقدم التكنولوجي خارجي المنشأ الضروري للنمو المطرد في النموذج النيوكلاسيكي. (4)

في الأخير، تجدر الإشارة إلى إن اعتبار التقدم التكنولوجي خارجي المنشأ ربما كان الجانب الأكثر تدقيقاً في نموذج "Solow-Swan". والذي مثل نقطة انطلاق خط البحوث بأكملها. الهدف النهائي من هذه البحوث هو النظر في القوى التي تحدد التقدم التكنولوجي على المدى الطويل، وهذا الخط من التحقيقات أدى إلى تطوير نوع من النماذج يمكن أن يشار إليها كلها باسم نماذج النمو الداخلي المنشأ. والتي يتم التطرق إليها في المبحث الموالي. والذي سوف نستكشف فيه نظريات إضافية للنمو الاقتصادي التي تحاول تفسير كل من مستوى ومعدل نمو الإنتاجية. والقدرة على القيام بذلك أمر بالغ الأهمية، كما رأينا بالفعل أن نمو الإنتاجية هو أكثر أهمية من تراكم عامل كمصدر للاختلاف في معدلات النمو فيما بين الدول.

(1) S. Mishkin, op.cit , pp: 163 -164.

(2) أحمد الكواز، مرجع سابق، ص ص : 11 - 12 .

(3) S. Mishkin, op.cit , pp: 163 -164.

(4) Andreas Savvides - Thanasis Stengos, op.cit ,p: 45.

المبحث الثالث: النظريات الجديدة في النمو الاقتصادي

- نماذج النمو الداخلي المنشأ -

بدأت تتشكل منذ أواسط الثمانينات من القرن العشرين نظريات النمو الحديثة بهدف معالجة القيود على النموذج النيوكلاسيكي. وقد تم من خلال إبراز دور قناتين رئيسيتين للنمو، وهما: (رأس المال البشري - المعرفة) والتي يتم من خلالها توليد النمو طويل الأجل. وفي هذا السياق، تتمثل أهم الفروض العامة لنظرية النمو الداخلي فيما يلي: (أ) ثبات كل من عدد السكان وعرض العمل (L)؛ (ب) وضع التقدم التكنولوجي على أنه متغير داخلي بالنموذج، وينتج عن إنتاج المعارف الجديدة بالاقتصاد والتي يتم توليدها من خلال أنشطة البحث والتطوير؛ (ج) تسعى المنشآت من خلال إنتاج المعرفة والابتكارات الجديدة إلى تحقيق الاحتكار وزيادة فعاليتها السوقية، وهو ما يؤدي إلى تعظيم أرباحها؛ (د) تتميز دالة إنتاج السلع والمنتجات بثبات الغلة مع الحجم، بينما تتميز دالة إنتاج المعرفة بع ثبات الغلة مع الحجم؛ (هـ) لا يحدث التقدم التكنولوجي والابتكارات تناقصاً بالعائد الحي لرأس المال في الأجل الطويل وذلك لأن التراكم الرأسمالي يؤثر دائماً بالشكل الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي ويؤدي إلى استمرار زيادة الناتج بالنسبة للعمل في الأجل الطويل⁽¹⁾. علاوة على، (و) وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار؛ (ي) إن تحقيق معدلات أعلى (من خلال التعليم والتدريب) ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد؛ (ب) إن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل حافزاً على البحث للتطوير⁽²⁾. هذا، وسيتم التطرق إلى أهم نماذج النمو الداخلي فيما يلي:

المطلب الأول: نموذج AK

يعتبر نموذج AK أكثر نماذج النمو الداخلي بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل. وينظر إلى هذا النموذج باعتباره بديلاً للنموذج النيوكلاسيكي "Solow-Swan" لأنه لا يفترض خضوع دالة الإنتاج النيوكلاسيكية لتناقص الغلة. ويعرف النموذج باسم AK لأنه يفترض أن الناتج هو دالة خطية من رأس المال المادي. والاقتصاد الذي يتميز بدالة الإنتاج هذه يتراكم رأس المال المادي فيه بشكل مستمر دون معاناة من تناقص عوائد رأس المال⁽³⁾. وأبسط نسخة من دالة الإنتاج دون تناقص الغلة هي الدالة AK :

$$Y = AK \quad (I - 59)$$

حيث A هو ثابت موجب يعكس مستوى من التكنولوجيا. وقد يبدو غياب مبدأ تناقص الغلة غير واقعي، ولكن الفكرة تصبح أكثر قبولاً إذا كنا نعتقد أن K يشمل رأس المال البشري بمعنى واسع. كما أن نصيب الفرد من الناتج هو $y = Ak$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة على المستوى $A > 0$.

- وبالرجوع إلى المعادلة (I - 38) نجد:

$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k \Rightarrow \dot{k}/k = sf(k)/k - (\delta + n) \quad (I - 60)$$

(1) هاني إبراهيم علي عطا، مرجع سابق، ص: 62 - 63.

(2) طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص: 120.

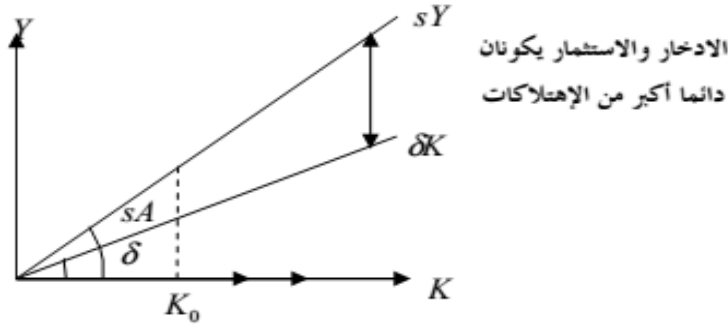
(3) Andreas Savvides - Thanasis Stengos, op.cit, p: 45.

- وإذا تم وضع $sf(k)/k = A$ نحصل على:

$$\dot{k}/k = s.A - (\delta + n) \quad (I - 61)$$

تعتبر المعادلة (61 - I) عن تراكم رأس المال لكل فرد في نموذج AK⁽¹⁾. حيث يتحدد معدل النمو بـ δ و n ، وهذا يعني أنه عندما يكون $0 < sA - \delta$ ، فإن النمو موجب وغير محدود نفسه بدون فرضية التقدم التكنولوجي الخارجي. كما أن إعادة كتابة دالة الإنتاج هذه سمحت بأفضل تمثيل لحركة النمو في الأجل الطويل. في نموذج "Solow-Swan"، وبسبب نقصان مردودية رأس المال، حينما يصبح معدل الادخار أقل من مردودية رأس المال فإن النمو يتوقف. ويقتضي هذا تصور الصدمة الخارجية لأجل تدوير محرك النمو⁽²⁾. وفي المعادلة (61 - I) تمثل (Y) حجم الإنتاج، أما (K) فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني - الآلات والمعدات - ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر (s) عن معدل الادخار، أما (A) فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة إلى نموذج "Solow-Swan" مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (10 - I): التمثيل البياني لنموذج AK



المصدر: البشير عبد الكريم - دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري-، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، ص: 15.

يبين الخط (δK) مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، أما المنحنى (sY) فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن في هذا النموذج (Y) خطي في (K) فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK. ولنفترض أن اقتصاداً ما يبدأ من رأس مال أولي (K_0)، ففي حالة نموذج "Solow-Swan" الذي رأيناه سابقاً كان تراكم رأس المال خاضعاً للمردودات المتناقصة $\alpha < 1$. أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى مع توقف تراكم رأس المال الفردي (k)، أما في نموذج AK فيتميز تراكم رأس المال بمردوديات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائماً مساوية لـ (A) حيث $A = Y/K$ وبالتالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g_y \quad (I - 62)$$

(1) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin, op.cit., p: 63 - 64.

(2) René Teboul, Op.cit. P : 278

ومنه نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و (g_y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار - الادخار - ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: نموذج "Lucas, 1988" في النمو الاقتصادي

قام "Lucas" بتطوير نموذج بواسطة عوائد ثابتة بالقياس إلى الحجم بواسطة المدخلات التي تستطيع أن تكون متراكمة كلها. وقد أدخل رأس المال البشري في دالة الإنتاج مفضلاً ذلك على العمل المادي (الفيزيائي). والأفراد يستثمرون في رأس المال البشري من خلال دراساتهم، كما أن دالة الإنتاج تتضمن مفهوم موسع لرأس المال ذو شقين بشري ومادي. فيتولد إذاً النمو بافتراض أن الحافز نحو الاستثمار في رأس المال البشري غير متناقص في رأس المال البشري⁽²⁾. وفي هذه النقطة، يرى "Lucas" أنه على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد ثابتة على الأقل عوض تناقصها، مما يسمح للنمو الاقتصادي أن ينمو دون توقف. كما اعتبر أن الاختلافات في معدلات النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها⁽³⁾.

إذاً يمكن إضافة رأس المال البشري كمدخل إنتاج إضافي حيث يمكن أن يتراكم شأنه شأن رأس المال. حيث يتم استثمار سنويا حصة من الناتج في تعليم وتدريب قوة العمل (رأس المال البشري)، ومن أهم فرضيات نموذج "Lucas" هو أن: (أ) دالة رأس المال البشري تختلف عن بقية السلع (الاختلاف بين رأس المال المادي والبشري). (ب) السلع الاستهلاكية تنتج بنفس التكنولوجيات⁽⁴⁾. (ج) الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط احدهم مكرس في إنتاج السلع والخدمات انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، والآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، كما يفترض "Lucas" أن تراكم رأس المال يكون بإنتاجية حدية ثابتة. (د) رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة هما الذين يحددان وتيرة تراكم رأس المال، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متمثلين في المستوى التعليمي⁽⁵⁾. ولنرمز بـ (μ) للجزء من الوقت الذي يكون الأفراد فيه مشغولين بقضاء وقتهم في العمل (مثل إنتاج السلع (Y))، ولنرمز بـ (h) لمقياس لمعدل جودة العمال و (L) لعدد الأفراد، ومن ثم (uhL) تمثل القوة العاملة الفعالة. وينمو السكان بمعدل (n) وبوضع $(n = 1)$ يصبح هذا غير مهماً، وتكتب دالة الإنتاج كما يلي:

$$y = A k^\alpha (\mu h)^{1-\alpha} \quad (I - 63)$$

كثيراً ما يطلق على (uh) رأس المال البشري، وبذلك تعطي دالة الإنتاج بوضوح عوائد ثابتة بالقياس إلى الحجم بواسطة المدخلات رأس المال البشري (uh) ورأس المال الفردي من الإنتاج العيني (k) - عند

(1) البشير عبد الكريم - دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص: 16

(2) Barry W. Ickes, **Endogenous Growth Models**, Department of Economics Penn State University Park, PA 16802, Spring 1996, essay publication on the site web: <http://econ.la.psu.edu/~bickes/endogrow.pdf> (12 / 07/ 2012)

(3) فريديريك م شرر، مرجع سابق، ص: 55

(4) أحمد الكواز، مرجع سابق، ص: 41

(5) حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص: 59 - 60.

مضاعفة المدخلات تتضاعف المخرجات- ونلاحظ ذلك إذا فسرنا $[k^\alpha (\mu h)^{1-\alpha}]$ بوصفه مقياس موسع لرأس المال. ويشترط أن الحافز على تراكم رأس المال البشري غير متناقص طوال الوقت، بعبارة أخرى لا ينقطع عن التراكم. وبناء على ذلك، هذا كاف لتوليد النمو الداخلي⁽¹⁾. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر إلا أنه يسمح بزيادته في المستقبل.⁽²⁾

كما اختار "Lucas" أن يدخل، مع ذلك، الوفورات الخارجية في رأس المال البشري ليعكس حقيقة أن الأشخاص يكونون أكثر إنتاجية عندما يكون من حولهم أذكىاء. ليكون h_a مستوى متوسط رأس المال البشري في القوة العاملة. ومنه يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = A k^\alpha (\mu h)^{1-\alpha} h_a^\omega \quad (I - 64)$$

حيث يمثل (h_a^ω) الوفورات الخارجية لمتوسط رأس المال البشري. هذه الوفورات الخارجية لم يتم إدخالها للحصول على النمو الداخلي، ولكن للحصول على بعض النتائج الإضافية بشأن الهجرة بين الدول. وعلى أية حال، يختار الأفراد تعظيم منفعتهم الحدية القياسية لتابع الإنتاج بالقياس إلى تراكم رأس المال المقيد:

$$\dot{k} = A k^\alpha (\mu h)^{1-\alpha} h_a^\omega - c \quad (I - 65)$$

لاستكمال النموذج نحن بحاجة لتحديد كيفية تراكم المعرفة، هناك طريقتان للتفكير في ذلك: الأولى، يتعلم الأفراد عندما يدرسون. وبالتالي فإننا نربط تراكم رأس المال البشري بالوقت الذي يقضونه دون عمل. الثانية، تراكم رأس المال البشري للأفراد من خلال التدريب على العمل، وبهذا سيربط بوقت العمل⁽³⁾.

وهنا يقدم نموذج "Lucas" بدون فراغ أي أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل وتراكم رأس المال البشري ولا وجود لوقت آخر، ومنه يكون تراكم رأس المال البشري على الشكل الخطي التالي:

$$\dot{h} = \beta h (1 - \mu) \quad (I - 66)$$

في المعادلة (66 - I) يمثل (\dot{h}) التغير في تراكم الرأس المال البشري، و (β) هو مقدار فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري، و (h) تراكم رأس المال البشري، و $(1 - \mu)$ هو الزمن المسخر للتعليم وللحصول على المعارف المتعلقة بتراكم رأس المال البشري⁽⁴⁾. وتشرح لنا هذه المعادلة كيفية تراكم المعارف لدى الفرد، وهنا طريقتين للتفكير حول هذا. الأول: العمال يتعلمون عندما يدرسون، إذا نستطيع ربط تراكم رأس المال البشري بقضاء الوقت دون عمل، أما الثاني: العمال يراكمون رأس المال البشري من خلال التدريب المهني، وهذا يمكن من ربط رأس المال البشري بوقت العمل. علاوة على ذلك، تتضمن عوائد ثابتة بالقياس إلى الحجم في تراكم رأس المال البشري. وبما أن (\dot{h}/h) تتناسب مع وقت الدراسة. فهذا الافتراض حاسم، هو يشكل قوة محركة وراء النمو المستمر في النموذج⁽⁵⁾. وكلما زاد تسخير وقت كافي للتكوين $(1 - \mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم. وهكذا نلمس في هذا النموذج أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقير بين مختلف الدول يرجع في

(1) Barry W. Ickes , op.cit, p:20

(2) حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص : 60

(3) Barry W. Ickes , op.cit, pp:20 -21

(4) حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص : 60

(5) Barry W. Ickes , op.cit, pp:20 -21

الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم - تفضيل تراكم المعارف - سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: نموذج "Paul Romer, 1990" للنمو الاقتصادي

ينطلق نموذج "P. Romer 1990" من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، الذي اعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع⁽²⁾. كما تعتبر الأفكار والمعارف غير قابلة للتنافس، حيث يمكن استخدامها عدة مرات من عدة أطراف في الوقت نفسه دون أن تتدهور، كما يتم انتقال المعلومات والمعارف بتكلفة مباشرة شبه معدومة - التكلفة الحدية للمعلومة معدومة - وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئياً لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئياً، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعضواً عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما هو عليه الحال في النظرية النيوكلاسيكية. ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جداً ولكن الوحدات التالية يحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمرودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة⁽³⁾. وقد تناول "P. Romer" نموذجه في ورقته البحثية التي جاءت بعنوان: "التغير التكنولوجي داخلي المنشأ"، حيث أشار إلى ما يلي:⁽⁴⁾

☑ تتمثل المدخلات الأربعة الأساسية لهذا النموذج في رأس المال والعمل ورأس المال البشري، ومؤشر لمستوى من التكنولوجيا. يتم قياس رأس المال بوحدة من السلع الاستهلاكية. كما تتمثل خدمات العمل L في المهارات ويتم قياسها بواسطة عدد الأفراد. كما يستخدم هنا، رأس المال البشري H كمقياس واضح للتأثير التراكمي للأنشطة مثل التعليم النظامي والتدريب على الوظيفة. كما يفصل النموذج المستخدم المكون المنافس من المعرفة H عن العنصر التكنولوجي A . وقد قسم "P. Romer" الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات أساسية هي: (1) قطاع الأبحاث والتطوير (إنتاج المعرفة): والذي يستخدم رأس المال البشري ورصيد المعرفة أي التكنولوجيا الحالية لإنتاج معرفة جديدة وبصورة خاصة إنتاج تصاميم لمنتجات الآلات الرأسمالية الإنتاجية الجديدة. (2) قطاع إنتاج السلع أو الآلات الرأسمالية الإنتاجية: والذي يستخدم التصاميم التي أنتجها قطاع الأبحاث والتطوير لإنتاج عدد كبير من السلع (الآلات) الرأسمالية الإنتاجية الجديدة، والتي تم بيعها إلى قطاع السلع النهائية. (3) قطاع السلع النهائية: والذي يستخدم العمل ورأس المال البشري والآلات الرأسمالية بغرض إنتاج السلع النهائية.

(1) البشير عبد الكريم - دحمان بو اعلي سمير، مرجع سابق، ص: 16

(2) تغريد محمد الغندور، مرجع سابق، ص: 25.

(3) البشير عبد الكريم - دحمان بو اعلي سمير، مرجع سابق، ص: 17

(4) Paul Michael Romer, **Endogenous Technological Change**, University of Chicago Press, Journal of Political Economy, Issue 5, Vol 98, USA, October, 1990, pp: S71-93

✓ يمثل الناتج النهائي Y دالة في العمل المادي L ، ورأس المال البشري المكرس للإنتاج النهائي H_y ، ورأس المال المادي حيث: ويقسم رأس المال إلى عدد لا حصر له من أنواع مميزة من السلع المعمرة المنتجة. كما تتم فهرسة هذه السلع المعمرة بواسطة عدد صحيح i . ودائماً فإن عدد محدود من هذه المدخلات المحتملة، هي تلك التي سبق أن اخترعت وصممت، وهي متاحة للاستخدام في أي وقت. وبالتالي $x = \{x_i\}_i^\infty$ لائحة المدخلات المستخدمة من قبل الشركة التي تنتج الناتج النهائي، وهناك بعض القيم A بحيث $x_i = 0$ لأجل كل $i \geq A$ لأن A تغييرات كالسلع المعمرة الإنتاجية الجديدة التي اخترعت، ومن المهم أن تتوفر القدرة على وصف الإنتاج النهائي كدالة مستقرة لجميع قوائم المدخلات التي يمكن تصورها. وفي هذا النوع من البيئة، يكون الشكل البسيط لدالة الإنتاج هو امتداد لدالة الإنتاج Cobb-Douglas التالية:

$$Y(H_y, L, x) = H_y^\alpha L^\beta \sum_{i=1}^{\infty} x_i^{1-\alpha-\beta} \quad (I - 67)$$

وبالنسبة لجوهر النموذج فهو يتلخص في آثار الجانب التكنولوجي، بما في ذلك آثار المنافسة غير الكاملة في سوق السلع المعمرة، وتتجسد هنا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال البشري وهي الدخل من الأجور التي يمكن الحصول عليها على الفور في قطاع التصنيع. وبالرجوع إلى استثمار رأس المال البشري في قطاع البحوث فهو يولد تيار من صافي إيرادات التصاميم في المستقبل. فإذا كان سعر الفائدة أكبر، فإن القيمة المخصومة الحالية للتيار من صافي الإيرادات ستكون أقل. وسيتم تخصيص رأس المال البشري أقل للبحث، وسوف يكون معدل النمو أقل. وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال البشري المكرس في قطاع البحث إلى زيادة مستحثة في معدلات النمو وذلك نتيجة لزيادة حجم المعرفة والأبحاث المستمرة. ويبدو جلياً أن الدول الأكثر تطوراً تكرس حجم أكبر من رأس المال البشري في قطاع البحوث.

وفي الأخير، تجدر الإشارة أنه قد وجهت عدة انتقادات لنماذج النمو الداخلي المنشأ والتي تتجسد في النقاط التالية: (1)

- ⊗ إهمال تحليل العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط، وركزت بشكل كبير على تفسير أسباب النمو في الأجل الطويل.
- ⊗ انخفاض القدرة على تفسير أسباب تطور النمو الاقتصادي بالدول النامية بالاعتماد على التقدم التكنولوجي، ومن ثم فإنه يمكن النظر إلى هذه النماذج باعتبارها إطاراً لتحليل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.
- ⊗ الحاجة إلى الاكتشاف المستمر للتكنولوجيا الجديدة التي تؤدي إلى إنتاج أنواع جديدة من السلع أو الخدمات، وذلك حتى يمكن تحقيق النمو المستدام.
- ⊗ قامت النماذج بالاعتماد على فرض أن رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي هما المؤثران الرئيسيان على النمو الاقتصادي واتجاهه، ولم تدرس دور التشريعات والمؤسسات المختلفة (مثل المؤسسات المالية والجامعات وأساليب التنظيم الصناعي والتطبيقات الإدارية المختلفة) في أسواق المنافسة الاحتكارية.

(1) هاني إبراهيم علي عطا، مرجع سابق، ص: 72.

خلاصة الفصل الأول:

بعد هذا العرض لبعض المضامين المتعلقة بالنمو الاقتصادي من حيث مفهومه ومعدلات قياسه ومصادره ومحدداته، وكذلك عرض النظريات والنماذج المفسرة للنمو، يلخص الباحث ما جاء في هذا الفصل فيما يلي:

➤ **بالنسبة للمبحث الأول**، يعد مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فإذا كان النمو الاقتصادي يعني ببساطة زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، فهو لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة، وهو أحد معاني التنمية الاقتصادية. كما أن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، يتم من خلال ثلاثة وسائل، وهي: المعدلات النقدية للنمو، المعدلات العينية للنمو، ومقارنة القوى الشرائية. كما تتبع ظاهرة النمو الاقتصادي من أربعة مصادر أساسية، وهي: **النمو السكاني** (الذي يحقق النمو الفعلي في قوة العمل)؛ **الموارد الطبيعية** (التي تعبر عن ضرورة للعملية الإنتاجية)؛ **تراكم رأس المال** (والذي يشمل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية ورأس المال البشري من خلال تحسين مستوى الصحة والتعليم ومهارات العمل)؛ **التقدم التكنولوجي** (والذي يتولد عنه طرق إنتاج جديدة). كما تم التطرق إلى العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة. والتي تعتبر بمثابة محددات للنمو الاقتصادي وهي شاملة لمتغيرات الإطار الاقتصادي والمؤسسي يذكر من بينها: معدل الادخار المحلي، معدل الاستثمار، التضخم، سعر الصرف، القطاع المالي، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الاستقرار السياسي. وكل العوامل سالفة الذكر ترتبط إما في علاقة موجبة أو سالبة بالنمو الاقتصادي وذلك حسب خصوصية العلاقة والتأثير. علاوة على ذلك، تم التطرق إلى منافع وتكاليف النمو الاقتصادي.

كما تم التطرق إلى تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي في إطار تحليلات رواد المدارس الفكرية الاقتصادية، وذلك من خلال إبراز أهم الأفكار والفرضيات المتعلقة بتحليل وتفسير ظاهرة النمو، وذلك، عند كل من "A. Smith" الذي أقر بضرورة تقسيم العمل، وأهمية تراكم رأس المال بالنسبة لعملية النمو؛ و"R. Malthus" صاحب النظرة التشاؤمية، والذي أقر بضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الصناعي والزراعي لدفع وتيرة النمو؛ و"D. Ricardo" الذي بحث في تناقص العوائد في القطاع الزراعي، واعتقد بأهمية حرية التجارة بالنسبة لعملية النمو؛ و"K. Marx" الذي بحث في انخفاض معدلات الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد والذي أرجعه إلى تنافس الرأسماليين؛ و"J. SCHUMPETER" الذي اهتم بموضوع الابتكار، والذي اعتقد بأهميته بالنسبة لعملية النمو. كما تطرق الباحث إلى النظرية النيوكينزية حول النمو الاقتصادي وذلك من خلال عرض أحد نماذجها وهو نموذج "Harrod-Domar" والذي بحث في متطلبات النمو المستقر، وفي الظروف التي من شأنها أن تجعل الاقتصاد ينمو ليحافظ على الاستخدام التام في الدول المتقدمة. وقد أعطى أهمية كبيرة لعامل الادخار في عملية تراكم رأس المال. كما أعطى أهمية لمعامل رأس المال والذي يرتبط بعلاقة سلبية مع الدخل الوطني. وأقد أقر النموذج أنه ليكون الاقتصاد مستقرًا يجب أن تتحقق المساواة بين معدل الادخار - أو الميل الحدي للادخار - (s) ومعامل رأس المال / الناتج (k) مضروبًا

في معدل النمو في الناتج (g). هذا، وقد تعرض النموذج لجملة من الانتقادات كافتراضه س الثبات نسبة الادخار، واغفال وجود القطاع الخارجي.

➤ بالنسبة للمبحث الثاني، والذي تطرق فيه الباحث إلى النظرية النيوكلاسيكية حول النمو الاقتصادي من خلال تقديم نموذج "Solow-Swan"، والذي سلط الضوء على أهمية التقدم التكنولوجي (التحول التقني) في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إدخال التقدم التكنولوجي في النموذج إلى زيادة نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل. ويتم ذلك عن طريق إدخال التقدم التكنولوجي والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا (أو ما يطلق عليه تفعيل مدخلة العمل أو زيادة فعالية العمل). كما حاول النموذج إعطاء تفسيراً أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقير بين الدول، إذ يعطي نتيجة مفادها أن بعض الدول متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو تقدم تكنولوجي قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التكنولوجي. ورغم الأهمية العلمية والاقتصادية للنموذج فإنه تعرض بدوره إلى جملة من الانتقادات خاصة فيما تعلق باعتباره أن التقدم التكنولوجي خارجي المنشأ.

➤ بالنسبة للمبحث الثالث، تم التطرق إلى نماذج النمو الداخلي المنشأ قامت بإبراز دور قناتين رئيسيتين للنمو، وهما: (رأس المال البشري - المعرفة) والتي يتم من خلالها توليد النمو طويل الأجل. وفي سياق هذه النماذج تطرق الباحث إلى:

- نموذج AK الذي اهتم بدور تراكم رأس المال المادي في عملية النمو.
- نموذج "Lucas, 1988" الذي أقر بأهمية تسخير الوقت للتكوين والتعليم في دعم النمو.
- نموذج "Paul Romer, 1990" الذي اعتقد بأهمية تكريس نسبة عالية من رأس المال البشري في قطاع البحث، والذي سيولد المزيد من الأفكار والمعارف والتكنولوجيات التي تسهم في زيادة معدلات النمو.

وفي ختام هذا الفصل، يلاحظ الباحث أنه هناك العديد من العوامل المضرة للنمو الاقتصادي كمستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو الدور الذي يقوم به تطور القطاع المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) في تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الدول؟. وقد استدعت الإجابة على هذا السؤال قيام العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة الأثر الذي يمكن أن يخلفه تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي. وهذا، ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل لكون هذا الموضوع محورا مفضليا في هذا البحث، وذلك في الفصل الموالي.

الباب الأول:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي
بين آثار موجة تحرير وعودة النشاط المالي والمصرفي
واستراتيجيات المواجهة

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي

(المفاهيم والقياس - المصادر والمحددات - النظريات والنماذج)

الفصل الثاني:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل
آثار موجة تحرير وعودة النشاط المالي والمصرفي

الفصل الثالث:

التوجهات الجديدة نحو تطوير أداء الجهاز المصرفي
وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي

تمهيد:

اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن هذا القطاع يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر. وهي الأدوار التي ينتظر منها تعظيم العائد الاقتصادي متمثلاً في ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وفي الواقع، شهدت القطاعات المالية وبصورة خاصة الأجهزة المصرفية موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، والتي ألفت بظلالها على أدوار هذه القطاعات في تمويل الأنشطة الاقتصادية، كما أصبحت تهدد أداء تلك الأدوار بالكفاءة المطلوبة التي تضمن التخصيص الأمثل للموارد.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم تسليط الضوء على الوظائف التي يؤديها النظام المالي - وبصورة خاصة النظام المصرفي - وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، ناهيك عن التطرق إلى التأسيس النظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي. وفي الأخير، نخرج على موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي وتحديد أهم آثارها على هذه العلاقة. وفي سبيل تحقيق ذلك قسم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: آثار موجة تحرير النشاط المالي والمصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: آثار عولمة النشاط المالي والمصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.**

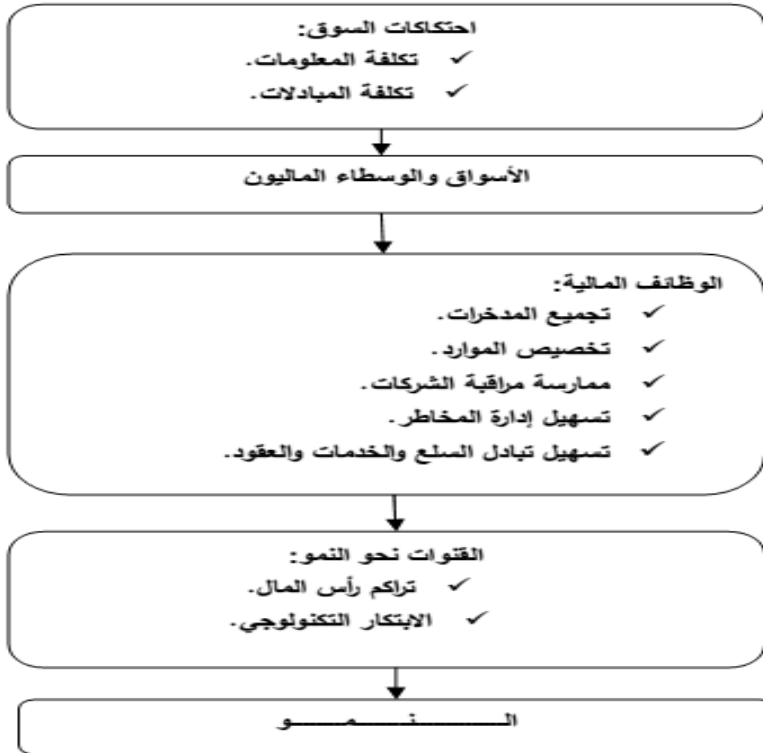
المبحث الأول: وظائف الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل الأدبيات الاقتصادية

يهدف هذا المبحث إلى حصر أهم وظائف الجهاز المصرفي والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وكما يراها (ROSS LIVINE)، ناهيك عن حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر (J. SCHUMPETER) رائدا لها، علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات العملية (التجريبية)، والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك مع إبراز أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات.

المطلب الأول: وظائف الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي

يرى (ROSS LIVINE, 1997) بأنه يمكن للتمويل أن يؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك حسب المقاربة النظرية التي وضعها، والتي تظهر في الشكل رقم (1-II):

الشكل رقم (1-II): المقاربة النظرية بين التمويل والنمو الاقتصادي



Source: ROSS LIVINE, **Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda**, Journal of Economic Literature, American Economic Association, USA ,Vol. XXXV; (June 1997) , p :691

ويوضح الشكل رقم (1-II) أنه يمكن للنظام المالي - البنوك كجزء منه - أن يؤثر على النمو من خلال قيامه بخمسة وظائف أساسية وهي: تجميع المدخرات، تخصيص الموارد، ممارسة الرقابة على الشركات، تسهيل إدارة المخاطر، و، تسهيل تبادل السلع والخدمات والعقود. وبالنسبة لذلك التأثير فهو يتم عبر قناتين وهما: (أ) تراكم رأس المال: وذلك إما عن طريق تعديل معدل الادخار أو عن طريق إعادة تخصيص المدخرات فيما بين

التكنولوجيات المختلفة المنتجة لرأس المال. (ب) **الابتكار التكنولوجي**: وذلك من خلال اكتشاف طرق جديدة للإنتاج بالاعتماد على معدل الابتكار التكنولوجي. كما يظهر الشكل الدور الذي تقوم به البنوك وباقي الوسطاء الماليين في تعبئة المدخرات وتخصيصها بالطريقة المثلى لصالح الشركات التي تسعى إلى تمويل مشاريعها الاستثمارية وما يتبع ذلك من خفض لتكاليف المعاملات والمعلومات في إطار احتكاكات السوق. كما أن فالوسطاء الماليون قادرون على ممارسة الرقابة على هذه الشركات، والغرض من ذلك ضمان حسن سير المستفيدين من القروض لضمان عملية السداد، وهو يتبع تشكيل الرأسمال المعرفي في شكل قواعد بيانات المعلومات حول المقترضين. وإقامة علاقات طويلة الأمد بين البنوك وعملائها، وتسهيل إدارة مخاطر الائتمان. وعلاوة على ذلك، تطوير وسائل الدفع، والتي من شأنها تسهيل تبادل السلع والخدمات. كما أن وظيفة التمويل والإشراف على الشركات تسمح بإتاحة معرفة حول القطاعات التي تنشط فيها، وبالتالي تصبح على علم جيد بالفرص الجديدة وبالطرق الأكثر إنتاجية وإبداعية. ولذلك، فإن الوسطاء الماليين يشجعون الشركات على الاستثمار في القطاعات ذات الصلة بالاستثمار، وبالتالي تحسين معدل الابتكار التكنولوجي هذا من جهة. كما تشجع مركزية جمع المدخرات وتخصيصها الأمثل بين المشروعات الأكثر ربحية وابتكاراً على زيادة الاستثمار ومن ثم تراكم رأس المال من جهة أخرى.⁽¹⁾

وقد بين (ROSS LIVINE, 1997) بالتفصيل وظائف الجهاز المصرفي (الوسطاء الماليين بصفة عامة)، والتي تسهم في النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:⁽²⁾

1. إنتاج المعلومات وتخصيص رأس المال: هناك تكاليف كبيرة ترتبط بتقييم الشركات، المديرين، وظروف السوق تأتي قبل اتخاذ قرارات الاستثمار. وقد لا يملك الأفراد المدخرون القدرة على عملية تجميع ومعالجة وإنتاج معلومات عن الاستثمارات المحتملة حيث لا يكونون راغبين في الاستثمار في الأنشطة التي يوجد حولها معلومات موثوق بها قليلاً. كما أن التكاليف العالية للمعلومات قد تبقى تدفق رأس المال نحو لأوجه الاستخدام الأعلى قيمة. وهكذا، تفترض العديد من النماذج أن رأس المال يتدفق باتجاه الشركات أكثر ربحية، وهذا يتطلب أن يكون لدى المستثمرين معلومات جيدة عن الشركات، المديرين، وظروف السوق. وبالنظر إلى البنوك كوسيط مالي يقبل الودائع ويمنح القروض يمكن اعتبارها منتج للمعلومات حول الشركات وبائع لهذه المعلومات للمدخرين. والمسألة المهمة هنا، هي أن البنوك كوسطاء ماليين، ومن خلال ترشيد تكاليف الحصول على المعلومات، تحسن التقييم المسبق للفرص الاستثمارية مع تداعيات إيجابية على تخصيص الموارد وعلى وتيرة النمو الاقتصادي.

2. مراقبة المنشآت وممارسة حوكمة الشركات: تعتبر حوكمة الشركات أمر أساسي للنمو الاقتصادي بصفة عامة، ولدور العوامل المالية بصفة خاصة. وللمستوى الذي يستطيع فيه مزودو المنشآت برأس المال مراقبة كيفية استخدام المنشآت لرأس المال والتأثير عليها، تداعيات على كل من الادخار وقرارات التخصيص، إلى حد أن المراقبة الفعالة من طرف المساهمين والدائنين تحت المدراء على تعظيم قيمة الشركة، وهذا سيؤدي إلى

(1) ROSS LIVINE, **Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda**, Journal of Economic Literature, American Economic Association, USA ,Vol. XXXV; (June 1997) , p :691

(2) Ibid ,PP :691-700

تحسين كفاءة المنشآت فيما يتعلق بتخصيص الموارد وجعل المدخرين أكثر استعدادا لتمويل الإنتاج والابتكار. في المقابل، قد يؤدي غياب الترتيبات المالية التي تعزز حوكمة الشركات إلى إعاقة تعبئة المدخرات من عملاء مختلفين وأيضا الحفاظ على تدفق رأس المال إلى استثمارات مربحة. وهكذا، فإن فعالية حوكمة الشركات تؤثر مباشرة في أداء المنشآت مع تداعيات كبيرة محتملة على معدلات النمو الوطنية.

3. تخفيض المخاطر: فمع تكاليف المعلومات والمعاملات والعقود المالية، قد تنشأ البنوك لتسهيل التداول، التحوط، وتجميع المخاطر التي لها انعكاسات على تخصيص الموارد والنمو. وفي هذا الإطار يمكن للبنوك:

✓ **توفير خدمات تنويع المخاطر:** فنظرا لكون المدخرين عموما يكرهون المخاطرة، وباعتبار أن المشاريع ذات العوائد المرتفعة تكون أكثر خطورة من المشاريع ذات العوائد المنخفضة. تستطيع البنوك من خلال تنويع المخاطر أن تحت الأفراد على الاستثمار في المشاريع المبتكرة ذات العوائد المرتفعة والمتوقعة، مما يساعد على إعادة توزيع المدخرات مع انعكاسات إيجابية على تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

✓ **تقاسم المخاطر عبر الزمان:** قد تكون المخاطر غير متنوعة في نقطة زمنية معينة مثل الصدمات الاقتصادية الكلية. لكنها قد تكون متنوعة عبر الأجيال. وتستطيع البنوك تسهيل تقاسم المخاطر عبر الأجيال من منظور الاستثمار على المدى الطويل، وتوفير العوائد التي تكون منخفضة نسبيا في أوقات الازدهار ومرتفعة نسبيا في أوقات الركود.

✓ **مخاطر السيولة:** والتي تنشأ بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بتحويل الأصول إلى وسيلة للتبادل. كما أن عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعلومات قد يمنعان السيولة ويكتفان مخاطرها. وهذا ما خلق الحافز على إيجاد أسواق ومؤسسات - من بينها البنوك - التي تزيد السيولة المالية.

4. تجميع المدخرات: وهي تلك العملية المكلفة التي تهدف إلى تكتيل رأس المال من مدخرين مختلفين، وتشمل: التغلب على كل من تكاليف المعاملات المرتبطة بجمع المدخرات من مختلف الأفراد، وعلى عدم تماثل المعلومات المرتبطة بجعل المدخرين يشعرون بالراحة عند التخلي عن السيطرة على مدخراتهم. وفي هذا الإطار، تعد الأنظمة المالية - من بينها البنوك - أكثر فعالية في تجميع المدخرات التي يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الادخار، استغلال وفورات الحجم، والتغلب على مشكلة تجزئة الاستثمار. وإلى جانب التأثير المباشر لعملية تعبئة المدخرات على تراكم رأس المال، يمكن للتعبئة الجيدة للمدخرات أن تحسن تخصيص الموارد وتعزز الابتكار التكنولوجي، وبفرض وصول الأموال المدخرة إلى محافظ استثمارات مرتفعة العائد وفعالة اقتصاديا، سيكون لتعبئة المدخرات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

5. تسهيل التبادل: حيث تستطيع الترتيبات المالية التي تخفض تكلفة المعاملات أن تسهل التبادل، وتعزز الابتكار التكنولوجي، التخصص، والنمو الاقتصادي. فقدرة النظام المالي - البنوك كجزء منه - على خلق أدوات مالية تساعد على خفض تكلفة المعاملات من شأنها أن تساعد على التوجه إلى عمليات إنتاجية أكثر تخصصا، بالشكل الذي يعزز الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإطار النظري والتجريبي للعلاقة بين تطور النظام المالي، الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي

يعد (J. SCHUMPETER, 1911)، أول من قدم بيان مفصلي حول كيف تأخذ المعاملات المالية دورا مركزيا في النمو الاقتصادي. وهو لم يستعمل لهجة حديثة (المعاملات المالية) غير أنه استعمل المصرفي كمثال على ذلك. وبدلا من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي استخدم مصطلح التنمية الاقتصادية. وقد كتب قائلا "يقف المصرفي بين أولئك الذين يرغبون في تشكيل تركيبات جديدة وأصحاب الوسائل الإنتاجية، فهو أساسي لظاهرة التنمية..."⁽¹⁾. وقد أقر (J. SCHUMPETER, 1911) بأهمية الخدمات المالية بالنسبة للنمو الاقتصادي طالما أنها تحسن الإنتاجية من خلال تعزيز تكنولوجيا الابتكار ومساعدة أصحاب المشاريع للحصول على أفضل فرص النجاح في عملية الابتكار. كما أقر أن من شأن التطور المالي أن يسهل تعبئة الادخار المنتج، وتخصيص المواد بكفاءة، والحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات وتحسين إدارة المخاطر. وأكد كذلك أن هذه الآثار يمكن أن تخلق إطارا اقتصاديا كليا موافقا للنمو الاقتصادي القوي⁽²⁾. وفي هذا السياق، يتم عرض أهم الدراسات النظرية والتجريبية التي تمحورت لعلاقة بين تطور النظام المالي، الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في هذا الشأن، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: دراسة (Goldsmith, 1969)

سعى (Goldsmith, 1969) في ورقته البحثية التي جاءت بعنوان: "الهيكل المالي والتنمية" إلى بلوغ ثلاثة أهداف وهي: (أ) توثيق كيفية عمل الهيكل المالي (خليط الأدوات المالية، الأسواق، والوسطاء الماليين) في التغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي. ومن ثم تتبع أثر تطور هيكل النظم المالية الوطنية في التطور الاقتصادي؛ (ب) تقييم أثر التطور المالي الإجمالي - الكمية الإجمالية ونوعية الأدوات المالية، الأسواق، والوسطاء الماليين - على النمو الاقتصادي. ومن ثم، محاولة الإجابة على السؤال: هل يمارس التمويل تأثيرا سببيا على النمو الاقتصادي؟؛ و(ج) تقييم ما إذا كان الهيكل المالي يؤثر على سرعة النمو الاقتصادي؟ هل تؤثر وظائف خليط الأسواق والوسطاء الماليين في الاقتصاد على التنمية الاقتصادية؟⁽³⁾. وفي هذا الإطار، قام (Goldsmith, 1969) بجمع بيانات من 35 دولة خلال الفترة 1960-1963، وتشمل هذه البيانات قيمة أصول الوسطاء الماليين كحصة من الناتج الوطني. وقد افترض أن قطاع الوسطاء الماليين يرتبط ارتباطا إيجابيا مع وفرة ونوعية الوظائف المالية التي يعرضها القطاع المالي نسبة لباقي الاقتصاد. وقد توصل إلى توثيق الارتباط الإيجابي بين التطور المالي ومستوى النشاط الاقتصادي. ومع ذلك كان (Goldsmith, 1969) غير قادر على تقديم المزيد من الأدلة عبر الدول بسبب عدم وجود بيانات حول تطور سوق القيم لمختلف دول العينة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد وجهت العديد من الانتقادات لهذه الدراسة، والتي تعرض في النقاط التالية:

(1) TAPEN SINHA, *The Role of Final Intermediation in Economic Growth: SCHUMPETER REVISITED*, Spellbound Publishers, Rohtak, India, 2001, P:65.

(2) Simplice A, Asongu, *Finance and growth: Schumpeter might be wrong in our era New evidence from Meta-analysis*, working paper, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2011, P : 14.

(3) Asli Demirguc - Kunt , Ross Livine, *FINANCIAL Structure and Economic Growth (ACROSS-COUNTRY COMPARISON OF BANK, and DEVELOPMENT)*, First Mit press edition, USA, 2004, P: 03.

- أ. صغر حجم العينة (35 دولة فقط) التي أجريت عليها الأبحاث.
- ب. غياب التحكم المنهجي في العوامل المحتملة التي يمكن أن تفسر النمو الاقتصادي.
- ج. غياب أي تقدير لتأثير التطور المالي على تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية.
- د. حجم الوسطاء الماليين كمقياس للتطور المالي ليس مؤشرا جيدا بما يكفي على وظائف النظام المالي.
- هـ. لم يتم تحديد اتجاه السببية عن طريق ارتباط النظام المالي مع النمو الاقتصادي.
- و. وأخيرا، لم يسلط الضوء على مسألة ما إذا كان أو لم يكن لدى الرابطة بين المؤسسات المصرفية والأسواق المالية العاملة في الاقتصاد أثر على النمو الاقتصادي.
- وبالتأكيد، فإن مساهمة (Goldsmith, 1969) مهمة غير أنها ليست كاملة، وهذا أمر مفهوم لأن في ذلك الوقت كان الوضع لا يساعد على دراسة وافية (الأساليب الإحصائية، البيانات، التطورات النظرية).⁽¹⁾

الفرع الثاني: دراسة (McKinnon and Shaw, 1973)

أكد (McKinnon and Shaw, 1973) في ورقتهما البحثية التي جاءت بعنوان: "العمق المالي في التنمية الاقتصادية" على الدور الحاسم للسياسات الحكومية في تعبئة المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمار. وهما يعتقدان أن كل أشكال الرقابة العامة على السوق المالية، والمحقة عبر الأدوات الكمية (الائتمان الموجه للقطاعات الإستراتيجية، نسب الاحتياطي المرتفعة) أو عبر الأدوات السعرية (تسقيف أسعار الفائدة)، تولد حالة من "الكبح المالي" تتميز بمعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو⁽²⁾. وفي هذا السياق، فقد حاول الباحثان تحليل أثر "الكبح المالي"، والذي يعني الحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة والتدخل الحكومي في أنشطة البنوك، في مجال الادخار والاستثمار، فالكبح المالي يقلل الحافز على الادخار مما يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو. وهكذا قد فضلا التحرير المالي الذي يسمح بارتفاع أسعار الفائدة مما يشجع الأسر على زيادة مدخراتهم.⁽³⁾

الفرع الثالث: دراسة (King and Levine, 1993)⁽⁴⁾

حاول كل من (King and Levine, 1993) تقديم أدلة عبر عدة دول تتوافق مع رؤية (J. SCHUMPETER, 1911) والتي مفادها أن: النظام المالي يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك ضمن دراسة بعنوان "التمويل والنمو: ربما يكون شومبيتر على حق". وقد استخدمنا بيانات 85 دولة خلال الفترة (1960-1989). وقد بحثا ما إذا كانت المستويات الأعلى للتطور المالي ترتبط بشكل ملحوظ وقوي مع سرعة المعدلات الحالية والمستقبلية للنمو الاقتصادي، تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة الاقتصاد.

⁽¹⁾ MOEZ OUNI, OP. Cit, PP : 14-15.

⁽²⁾ ROMANA JIMBOREAN, *La croissance économique et le développement financier; le cas de pays d'Europe Centrale et Orientale*, septembre, 2004, P : 04. Essay publier en web site, <http://www.nelutu.net/~moni/ramonasept2004.pdf> (consulted in: 15-09-2011)

⁽³⁾ AKA BROU EMMANUEL, *LE ROLE DES MARCHÉS DECAPITAUX DANS LA CROISSANCE ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES*, Thèse Doctorat non publier, la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion; Université d'Auvergne, France, 2005, P : 15.

⁽⁴⁾ King, R. G et R. Livine, *Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right*, The Quarterly Journal of Economics, Oxford University, England, Volume 108, Issue 3, August 1993, PP: 717-736.

ولتحقيق هذا، قاما ببناء مقاييس (مؤشرات) للتطور المالي، والتي تجسدت في أربعة مؤشرات مصممة لقياس الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين، وذلك على النحو التالي:

- **LLI**: المطلوبات السائلة كنسبة من الناتج الداخلي الخام (كمقياس تقليدي للعمق المالي، الذي يساوي الحجم الإجمالي لنظام الوساطة المالية الرسمي).
 - **BANK**: مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بالأصول المحلية لبنوك الودائع / الأصول المحلية لبنوك الودائع + الأصول المحلية للبنك المركزي. (وعلى الأرجح، أن البنوك تعرض أفضل إدارة للمخاطر وخدمات معلوماتية عن الاستثمارات مقارنة بالبنك المركزي).
 - **PRIVATE**: نسبة المطلوبات من القطاع الخاص غير المالي إلى الائتمان المحلي الإجمالي (باستثناء القروض المقدمة إلى بنوك خلق النقود).
 - **PRIVY**: نسبة المطلوبات من القطاع الخاص غير المالي إلى الناتج الداخلي الخام. أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي (قياس النمو ومصادر النمو)، فهي:
 - ✓ **GYP**: معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد على المدى الطويل.
 - ✓ **GK**: معدل نمو مخزون رأس المال الداخلي.
 - ✓ **EFF**: معدل نمو العوامل الأخرى. (التقدم التكنولوجي، تراكم رأس المال البشري، زيادة عدد ساعات العمل للعامل الواحد... الخ). كإشارة إلى التحسين في الكفاءة.
- كما قسم الباحثان النمو إلى مكونين معدل تراكم رأس المال المادي وكل شيء آخر. واعتمدا دالة الإنتاج التالية:

$$Y = k^{\alpha} x \quad (II - 1)$$

Y : الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

k : حصة الفرد من المخزون الحقيقي رأس المال.

x : المحددات الأخرى لنمو الناتج الفردي.

α : معلمة دالة الإنتاج.

وبأخذ لوغاريتم دالة الإنتاج السابقة وفرق الغلة:

$$GYP = \alpha(GK) + EFF \quad (II - 2)$$

✓ **INV**: نسبة الاستثمار الداخلي/ الناتج الداخلي الخام.

وقد قام الباحثان بدراسة العلاقة بين أربعة مؤشرات مالية وأربعة مؤشرات نمو، وخلاصة النتائج هي وجود ارتباط قوي وملحوظ بين مؤشرات التطور المالي - حجم قطاع الوساطة المالية الرسمي نسبة للنتائج الداخلي الإجمالي، أهمية البنوك نسبة إلى البنك المركزي، النسبة المئوية لتخصيص الائتمان للقطاع الخاص، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي، مع النمو، معدل تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال. كما يمكن التنبؤ بتأثير مؤشرات التطور المالي المحددة سابقا على القيم اللاحقة لمؤشرات النمو الاقتصادي (فحسب الباحثين: عندما تملك الدول مؤشرات تطور مالي مرتفعة نسبيا، سيميل النمو الاقتصادي إلى أن يكون سريعا نسبيا طيلة 10 إلى 30 سنة مقبلة).

كما تتضمن نتائج بيانات الدراسة التي قام بها كل من (King and Levine, 1993) حقيقة أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال. كما لم يجدا، بأي حال، رابطة بين سياسات مالية معينة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، ومن خلال تدابير السياسات الحكومية القابلة للتنفيذ يمكن التأثير على النمو. وفي الأخير من خلال الأدلة التطبيقية التي تحسلا عليها، استخلصا أن (J. SCHUMPETER, 1911) كان محقا بشأن أهمية التمويل بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: دراسة (Levine and Beck and Looyza, 2000) ⁽¹⁾

أعد كل من (Levine and Beck and Looyza, 2000) ورقة بحثية بعنوان: "الوساطة المالية والنمو: السببية والأسباب". والتي تدرس بدقة ما إذا كانت المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي؟. كما تقدم الدليل على أن النظم القانونية، والتنظيمية، والمحاسبية تحدد التطور المالي. وذلك من خلال دراسة بيانات 71 دولة خلال الفترة 1960-1995، وقد تم بناء مؤشرات للوساطة المالية، وهي:

- أ. نسبة المطلوبات السائلة للنظام المالي إلى الناتج الداخلي الخام، وهو مقياس نموذجي للتطور المالي وبالتالي الحجم المالي لقطاع الوساطة المالية.
- ب. نسبة موجودات البنوك التجارية إلى مجموع موجودات البنوك التجارية إلى مجموع موجودات البنوك التجارية والبنك المركزي، وهو يقيس مدى تخصيص مدخرات المجتمع من طرف البنوك التجارية مقابل البنك المركزي.
- ج. نسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام. وهو مقياس يعزل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص عن الائتمان المقدم للحكومات والمؤسسات العامة، كما يستبعد الائتمان الصادر من البنك المركزي.

وقد استخدمت الورقة البحثية تقنيات الاقتصاد القياسي، باعتمادها على معادلة الانحدار الأساسية التالية:

$$GROWTH_i = \alpha + \beta FINANCE_i + \gamma [CONDITIONING SET]_i + \varepsilon_i \quad (II - 3)$$

حيث:

- أ. $GROWTH$: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- ب. $FINANCE$: تتضمن مؤشرات التطور المالي سابقة الذكر.
- ج. $CONDITIONING SET$: عامل شرطي للمعلومات، والذي يتحكم في العوامل الأخرى التي ترتبط مع النمو. (على سبيل المثال: حجم الحكومة، التضخم، سوق الصرف السوداء، الانفتاح على التجارة الدولية، الاستقرار السياسي، التحصيل العلمي).

وقد أشارت نتائج الانحدار إلى وجود علاقة قوية جدا بين المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي الأخير، قد فحص الباحثون القنوات التي تؤثر من خلالها مؤشرات

⁽¹⁾ROSS LIVINE et al, **Financial intermediation and growth Causality and causes**, Journal of Monetary Economics 46 (2000), Elsevier Publisher, USA ,PP: 31-77.

تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، والتي تتضمن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل وليس من خلال الادخار وتراكم رأس المال. كما كشفوا دور الاختلافات في النظام القانوني لحقوق الدائنين، كفاءة إنفاذ العقود، ومعايير النظام المحاسبي في تفسير الاختلافات في تطور الوساطة المالية عبر الدول.

الفرع الخامس: دراسة (M. HAY, 2000) ⁽¹⁾

أعد (M. HAY, 2000) ورقة بحثية بعنوان: "البنوك والنمو: استعراض نقدي وتحليل لوحدة البيانات"، والتي حاولت التشكيك في أهمية البنوك في تحقيق النمو الاقتصادي حسب ما أقرت به نماذج النمو الداخلي، من خلال استعراض نقدي لتحليل العلاقة بين البنوك والنمو، خاصة فيما يتعلق بوظائف البنوك.

ويعتقد الباحث بأن البنوك يمكن أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وذلك لعدة أسباب، نذكر منها:
 أ. سياسات "الكبح المالي"، التي من شأنها أن تساهم في انخفاض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض كمية المدخرات المجمعة من قبل البنوك، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي. وبالتالي يقلل الكبح المالي من أهمية الخدمات المقدمة من قبل البنوك.
 ب. عدم وجود تدابير تنظيمية تتعلق بالسياسة الإقراضية للبنوك، قد تؤدي إلى تعرضها إلى الإعسار المالي، ومن بين تلك التدابير احترام مبدأ اختيار المقترضين على أساس السمعة والمقدرة على السداد، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الائتمان إلى عامل مزعزع للاستقرار الاقتصادي بدلاً من كونه عامل محفز للنمو الاقتصادي.

ج. سياسات التحرير المصرفي تزيد من هشاشة البنوك، نتيجة المنافسة المصرفية التي تدفع بالبنوك إلى منح قروض أكثر من مواردها المالية الذاتية.

وقام الباحث بدراسة عينة مكونة من 12 دولة (6 دول متقدمة + 6 دول نامية) خلال الفترة (1970-1996)، ولتقدير أثر البنوك على النمو في المدى الطويل، اعتمد الباحث على النموذج القياسي التالي:

$$L_n Y_{i,t} - L_n Y_{i,t-1} = aX_{i,t} + bZ_{i,t} + \varepsilon_i + \gamma_t + \delta_{i,t} \quad (II - 4)$$

حيث:

أ. $Y_{i,t}$: الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

ب. $X_{i,t}$: مصفوفة المتغيرات المستخدمة في دراسة المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي. وتشمل:

- $LINV$: لوغاريتم نسبة (إجمالي تكوين رأس المال الثابت "FBCF" + التغير في المخزون) إلى الناتج الداخلي الخام، وهو متغير رئيسي للنمو ويجب أن يكون قوي وذو تأثير إيجابي.

- $LINF$: لوغاريتم معدل التضخم كمتغير تفسيري للنمو ومفهوم الكبح المالي. حيث واقع الاقتصادات التي تشهد ارتفاع معدلات التضخم يميزه كبح مالي قوي من حيث أسعار فائدة حقيقية سالبة، وأيضا انخفاض في عبء الدين الحكومي. بالإضافة إلى مساوئ التضخم على الاستثمارات طويلة الأجل.

فالتضخم عامل معيق للنمو.

⁽¹⁾ MARC HAY, *Banques et croissance : examen critique et analyse en données de panel*, Papier présenté aux 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire et bancaire, LISBONNE, Portugal, 7, 8, et 9 JUIN 2000, PP : 01-30.

- $LOUV$: لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري، نسبة (الصادرات+الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام.
- POP : لوغاريتم مجموع معدل النمو السكاني (n) ومعدل النمو التقني (g) ومعدل اهتلاك رأس المال (δ) مع ($\delta + g = 0,05$).
- ج. $Z_{i,t}$: مصفوفة المتغيرات البنكية لكل دولة، وتشتمل:
 - $LDEP$: لوغاريتم خصوم البنك، والذي يعكس حجم الجهاز المصرفي، وهو لوغاريتم نسبة (إجمالي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) إلى الناتج الداخلي الخام.
 - $LMASS$: لوغاريتم ($M2 / PIB$)، والذي يعكس سيولة الاقتصاد.
 - LCI : لوغاريتم نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج الداخلي الخام.
 - $LLIQ$: لوغاريتم نسبة الائتمان المحلي إلى إجمالي الودائع. والذي يعكس السيولة المصرفية وبالتالي قدرة البنوك على التعامل مع السحوبات من الودائع. كما يأخذ أيضا بعين الاعتبار التفاعل مع المطلوبات والموجودات في البنك.
 - ε_i : تأثير محدد للتحكم في الاختلافات غير الملاحظة بين الوحدات الإحصائية.
 - γ_t : تأثير التزامن للتحكم في الدورات التي تضرب الاقتصاد.
 - $\delta_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي.
- ومن خلال هذه الورقة البحثية، وجد (M. HAY, 2000) أنه يمكن للبنوك أثر سلبي على النمو، وذلك بسبب خصوصية أعمالها، خاصة فيما يتعلق بالائتمان وخلق النقود، غير المراقبة.

الفرع السادس: دراسة (RIOJA and VALEV, 2004) ⁽¹⁾

قدم كل من (RIOJA and VALEV, 2004) ورقة بحثية بعنوان: "التمويل ومصادر النمو عند مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية"، والتي تدرس أثر التطور المالي على مصادر النمو في مجموعات مختلفة من الدول. وذلك من خلال الاعتماد على بيانات عينة ضمت 74 دولة خلال الفترة (1961-1995). وتعتبر هذه الورقة البحثية امتدادا للدراسة التي قام بها كل من (Levine and Beck and Looyza, 2000) سألقة الذكر، وذلك بسبب اعتمادها على نفس البيانات، بالإضافة إلى نفس مؤشرات التطور المالي سألقة الذكر. أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي فهي تشتمل:

- نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد.
- نمو مخزون رأس المال.
- نمو الإنتاجية.

وقد طبقت دراسة كل من (RIOJA and VALEV, 2004) طريقة التعميم اللحظي (generalized method of moment, GMM) وأسلوب اللوحة الديناميكية، وذلك بهدف التعامل مع التزامن المحتمل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ورصد آثار معينة عبر الدول.

⁽¹⁾FELIX RIOJA – NEVEN VALEV, *Finance and the Sources of Growth at Various Stages of Economic Development*, Economic Inquiry, Vol 4, Issue 1, January 2004, University of Oregon, USA, PP : 127-140.

ولقياس الإنتاجية، تم اشتقاق دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التالية:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} \quad (\text{II} - 5)$$

حيث Y الناتج، K الرأسمال المادي، و L هي مدخلة العمل، و A هي الإنتاجية.

كما اعتمدت هذه الدراسة على معادلة الانحدار التالية:

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \alpha (y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + \beta' (X_{i,t} - X_{i,t-1}) + (\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1}) \quad (\text{II} - 6)$$

حيث $y_{i,t} - y_{i,t-1}$ هو معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي و $X_{i,t} - X_{i,t-1}$ هو تغير مجموعة المتغيرات المفسرة، والتي تتضمن مقاييس الدراسة للتطور المالي، و $\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1}$ هو التغير في حد الخطأ العشوائي.

وقد قام الباحثان بتقسيم دول العينة من حيث الدخل إلى ثلاثة مجموعات منخفضة، متوسطة ومرتفعة الدخل. ومن ثم تتبعا أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في هذه المجموعات ليصلا إلى النتائج التالية:

- يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول متوسطة ومرتفعة الدخل؛
- التأثير على الإنتاجية يكون أوضح في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض؛

- يتأثر معدل نمو رأس المال بقوة بالتطور المالي في الدول ذات الدخل المنخفض. على الرغم من أن هذا الأثر يكون محدودا في الدول ذات الدخل المرتفع.

وقد استخلص كل من (RIOJA and VALEV, 2004) أن التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل من خلال تراكم رأس المال، في حين أنه في الدول مرتفعة الدخل فإن نمو الإنتاجية يعمل كقناة تأثير، يؤثر عبرها التطور المالي على النمو الاقتصادي.

الفرع السابع: دراسة (خلف، 2011) (1)

أعد "خلف" ورقة بحثية بعنوان: "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"، خلال الفترة (1970-2007) وقد استخدم الباحث 6 مؤشرات بهدف قياس التطور المصرفي، وهي:

- نسبة عرض النقود بالمعنى الأوسع إلى الناتج الداخلي الإجمالي (M_3 or M_2/GDP).
 - نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الإجمالي.
 - نسبة أشباه النقود إلى الناتج الداخلي الإجمالي.
 - نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي.
 - أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافا لها أصول البنك المركزي.
- وقد استخدم الباحث النموذج القياسي التالي:

$$EG = f(BD, INV, INF) \quad (\text{II} - 7)$$

- EG : يشير إلى النمو الاقتصادي، والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

(1) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 17، العدد: 64، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص ص: 179-194.

- BD : يشير إلى متغير التطور المصرفي، والذي يعبر عن مجموع كل من إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الخام والائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.
- INV : يمثل الاستثمار، وهو عبارة عن إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج الداخلي الخام.
- INF : يمثل التضخم والمقاس عن طريق التغيرات في الرقم القياسي للأسعار.

كما تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع $ARDL$ ، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta LEG = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LEG_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta LBD_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta LINV_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta LINF_{t-1} + \lambda_1 LEG_{t-1} + \lambda_2 LBD_{t-1} + \lambda_3 LINV_{t-1} + \lambda_4 LINF_{t-1} + \mu_t \quad (II - 8).$$

- Δ : يشير إلى الفرق الأول.
- α_0 : الحد الثابت.
- P : الحد العلى لفترات التخلف الزمني.
- β_1, \dots, β_4 : معاملات الفترة القصيرة (تصحيح الخطأ).
- $\lambda_1, \dots, \lambda_4$: تمثل العلاقة طويلة الأمد.
- i : اتجاه الزمن.
- μ_t : حد الخطأ العشوائي.

وقد استنتج الباحث أن الجهاز المصرفي العراقي غير متطور، كما أنه لم يتمكن من لعب دور مؤثر وفعال في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1970-2007).

وفي الأخير، نلاحظ أن أغلب الدراسات التي تم تناولها تؤكد على دور القطاع المالي، وبصورة خاصة الجهاز المصرفي، في تحقيق النمو الاقتصادي. غير أن هذا الدور أصبح عرضة إلى عدة تهديدات فرضتها مستجدات البيئة المصرفية والمالية العالمية، ولعل في مقدمتها موجة التحرير المالي والمصرفي، والعولمة الاقتصادية بشقيها: العولمة المالية والعولمة المصرفية. وهذا ما يستدعي أن نخرج على هذه المستجدات في المبحثين المواليين.

المبحث الثاني: آثار موجة تحرير النشاط المالي والمصرفي

على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي

خضع القطاع المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) إلى محاولات إحكام الرقابة على القطاع المالي والمصرفي تحت مسمى ما يعرف بـ "سياسات الكبح المالي"، والتي تثبط عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم تخفض معدلات النمو الاقتصادي. وهذا الأمر غير الصحي استدعى القيام بجهود للتخلص من القيود المفروضة على الأنظمة المالية والمصرفية. وهذا بغرض الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية، ولعل من أبرزها الحصول على رأس المال بأقل تكلفة. وهذا من شأنه رفع كفاءة القطاعات المالية والمصرفية فيما يتعلق بتمويل الاقتصادات، وهذا ما سينعكس بصورة إيجابية على معدلات النمو. غير أنه توجد عدة محاذير تتطوي عليها ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نذكر منها زيادة عدوى انتشار الأزمات. وسنتطرق في هذا المبحث إلى أضرار الكبح المالي بالنسبة لعملية تمويل النشاط الاقتصادي، ناهيك عن عرض بعض الجوانب الرئيسية لظاهرة التحرير المالي والمصرفي، وأيضا منافعها وتكاليفها المحتملة على الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تكاليف قيود الكبح المالي كدافع لعملية تحرير النشاط المالي والمصرفي

إذا كان التحرير المالي هو محاولة لرفع قيود الكبح المالي، والذي تم التطرق إليه سالفًا، وذلك عندما تم عرض دراسة (McKinnon and Shaw, 1973)، والذين اعتقدا كل أشكال الرقابة العامة على السوق المالية، والمحقة عبر الأدوات الكمية (الائتمان الموجه للقطاعات الإستراتيجية، نسب الاحتياطي المرتفعة) أو عبر الأدوات السعرية (تسقيف أسعار الفائدة)، تولد حالة من "الكبح المالي" تتميز بمعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. وهكذا، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم التطرق إلى مفهوم الكبح المالي وصوره وتكاليفه، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم وصور الكبح المالي

تطرقت الدراسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي إلى مفهوم إحكام التدخل الحكومي في الأسواق المالية أو ما يطلق عليه "الكبح المالي". وقد عرفه "McKinnon, 1989" على أنه "التدخل الحكومي عن طريق فرض ضرائب في أسواق رؤوس الأموال الرئيسية المتوافرة محليا لتعمل بعيدا عن آليات السوق". وتتخذ الضرائب التي تفرضها الدولة في هذا المجال صورتين أساسيتين، وهما: (1)

1. الرقابة على معدلات الفائدة: وتطبق عادة على معدلات الفائدة لكل من الإيداعات والقروض. وغالبا ما تكون أسعار الفائدة على القروض منخفضة بغية تشجيع الاستثمار. وإذا كانت أسعار الفائدة على القروض منخفضة، فلا بد أن تكون أسعار الفائدة المحددة على الإيداعات منخفضة أيضا ما لم تكن الحكومة قادرة

(1) كريمة محمّد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص ص: 20 - 21.

على دعم أجهزة الائتمان دعماً مالياً. ويترتب على انخفاض معدل الفائدة في الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية سالبة.

2. برامج الائتمان الموجه: والتي تسعى إلى ضمان توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل قطاعات الصناعات التي حددت الحكومة أولويتها وقطاعات التصدير، أو حتى توجيه الائتمان للحكومة ذاتها. عند حدوث عجز مالي على البنك المركزي تدبير موارد التمويل مباشرة بما للدولة من سلطة سيادية أو تقرير حوافز خاصة للمؤسسات المالية لإقراض الحكومة، وتأخذ هذه الحوافز عادة شكل الإعفاءات الضريبية. وعادة ما يستجيب البنك المركزي للضغوط المتزايدة من الحكومة نتيجة الأهداف السياسية للتنمية. وهي ضغوط تؤدي لا محالة للتضخم. كما أن البنك المركزي عادة ما يلجأ إلى وضع ضوابط كمية لإقراض القطاع الخاص. ويفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدلات عالية من الاحتياطي القانوني. وتؤدي تلك الضوابط إلى ترشيح نصيب القطاع الخاص من الائتمان.

الفرع الثاني: تكاليف الكبح المالي

إذا كانت الحجج التي تسوغ إحكام التدخل الحكومي في القطاع المالي والمصرفي، هي حماية المنظومة المالية والمصرفية من الأزمات والهزات التي يمكن أن تؤدي إلى انهيارها أو إضعاف قدرتها على تمويل الاقتصادات الوطنية مما يؤدي بدوره إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي. وهذا الأخير يعد مطلباً ضرورياً للسياسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ودافعا لإتباع صور "الكبح المالي" المشار إليها سابقاً. لكن على الرغم من ذلك، تؤكد أغلبية الدراسات على أنه هناك تكاليف لعملية إحكام التدخل الحكومي أي ظاهرة "الكبح المالي"، والتي تتضمن ما يلي:

1. سوء تعبئة الموارد: حيث اتخذت الرقابة اللائحية ذريعة للتدخل الحكومي بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض، مما أدى إلى انخفاض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك، وبالتالي تراجع المدخرات إلى ما دون المستويات المطلوبة وزيادة اعتماد المؤسسات المالية على الحكومة.

2. سوء تخصيص الائتمان وتوجيهه: حيث أن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليس اقتصادية. كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للشركات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد الحافز لدى تلك الشركات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى إساءة تخصيص الموارد. وفي المقابل نجد أن شركات القطاع الخاص تتسم بانخفاض وعدم مرونة موارد الائتمان المتاحة لها، مما يؤدي إلى عدم كفاءة الاستثمارات التي تقوم بها نظراً لأنها تحقق معدلات ربحية أقل من تلك السائدة في السوق، ويعني ذلك بوضوح سوء تخصيص الموارد بالنسبة للمشروعات التي تنفذها شركات تخضع لتقنين وترشيح الائتمان دون غيرها.

3. عدم كفاءة الجهاز المصرفي: ترتب على زيادة التدخل الحكومي في الأسواق المالية قيام البنوك بإعطاء الأولوية للأهداف السياسية دون الأهداف الاقتصادية. وبالتالي لم تعد البنوك مطالبة بتوفير مهارات لتقني منح القروض طالما أنها تعتمد على الضمانات التي تقدمها الحكومة عند إصدار القروض.

4. الإضرار بنوعية وكمية التراكم الرأسمالي، والذي نجم عن عدة عوامل، وهي:

- أ. محدودية وارتفاع تكلفة الأموال المتاحة للإقراض والمتدفقة من النظام المصرفي، والذي يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاعتماد أساساً على التمويل الذاتي لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ب. تغير أسعار الفائدة على القروض، لصالح فئات معينة من المقترضين على حساب الفئات الأخرى.
- ج. صعوبة تراكم الأصول النقدية السائلة بسبب معدلات الفائدة الحقيقية السلبية على الودائع، والذي حد من التدفق النقدي المحتمل وبالتالي محدودة عمليات التنفيذ للمشاريع الاستثمارية.
- د. عدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد المحلي نتيجة لعدم توفر السيولة في الشركات وارتفاع مستوى التضخم الذي يتسبب في تشدد شروط الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية من جهة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، من جهة أخرى.⁽¹⁾
- وهكذا، نلاحظ أن تكاليف قيود الكبح المالي تضعف القطاعات المالية والمصرفية، وتحد من قدراتها التمويلية، وهذا ما زاد من دعوات تحرير هذه القطاعات، وهذا ما سنركز عليه فيما تبقى من هذا المبحث.

المطلب الثاني: مفهوم وأشكال وطبيعة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي

في هذا الصدد، يتم التطرق إلى:

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة التحرير المالي والمصرفي

يشير مصطلح التحرير المالي إلى محاولة الحكومة من تخفيف القيود على النظام بما فيه من مؤسسات وأسواق وأدوات مالية بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي⁽²⁾.

كما ينظر للتحرير على أنه عملية تنطوي على مجموعة واسعة من التدابير الموجهة نحو القضاء على مختلف القيود المفروضة على القطاع المالي، مثل إزالة القيود المفروضة على محفظة خدمات القطاع المصرفي، وإصلاح القطاع الخارجي، فضلاً عن التغييرات في الإطار المؤسسي للسياسة النقدية.⁽³⁾

بالنسبة لمفهوم التحرير المصرفي، فهو يعرف على أنه: "ذلك التحرير الذي ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحها أمام المنافسة. أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية"⁽⁴⁾. كما تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق بتحريرها

⁽¹⁾ Nacer Bernou - Marcelline Grondin, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Économique (G.A.T.E), Université Lumière LYON 2, France, DOCUMENTS DE TRAVAIL No. 01-12, 2001, P: 04 - 05

⁽²⁾ زهراء صالح الخياط، دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية)، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعية، المجلد: 04، العدد: 29-30، العراق، 2010، ص: 43.

⁽³⁾ E. Murat Ucer, **Notes on Financial Liberalization**, P :01. an article published on the following website: http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization_1.pdf (18/07/2013)

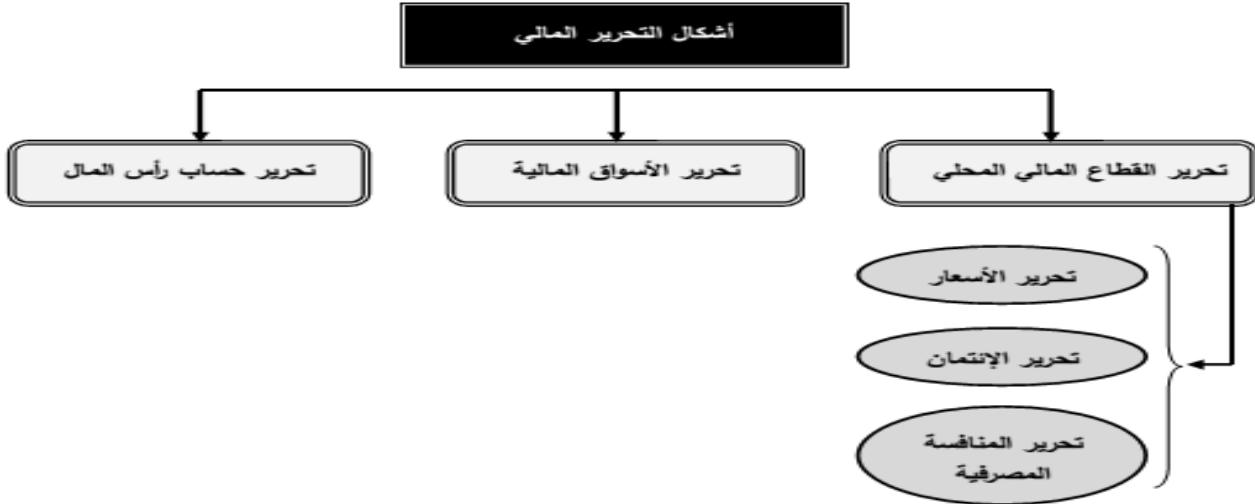
⁽⁴⁾ عبد القادر بربيش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006، ص: 37.

من المعوقات الإدارية، وترك قوى السوق تعمل بحرية لتحرير معدل الفائدة وعدم وضع حدود قصوى لها لكي تصل إلى المستوى الذي يفرضه السوق، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها وتلافي العراقيل التي كانت تعرقل العمل في الأسواق.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أشكال ظاهرة التحرير المالي والمصرفي

يعتبر متغير التحرير المالي مؤشرا مكونا من ثلاثة جوانب أساسية والتي تمثل أشكال التحرر المالي، وهذا ما يوضحه الشكل (II-2):

الشكل رقم (II-2): أشكال التحرير المالي



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

Saoussen Ben Gamra, **Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents**, P : 05. Un article publié sur le site Web suivant : <http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (20/07/2013)

وسيتم توضيح أشكال التحرير المالي فيما يلي:⁽²⁾

1. تحرير القطاع المالي المحلي: ويشمل ثلاثة متغيرات أساسية، وهي:

- أ. تحرير الأسعار: وتشمل إلغاء السيطرة المتمثلة في تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- ب. تحرير الائتمان: وتشمل إلغاء السيطرة، والتوجه نحو القطاعات ذات الأولوية، ووضع سقف للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وتخفيض أو إلغاء متطلبات الاحتياطي الإجمالي.
- ج. تحرير المنافسة المصرفية: ويشمل إزالة القيود إنشاء ومشاركة البنوك الأجنبية، في السوق المصرفية المحلية، مع إلغاء القيود المفروضة على تخصص البنوك وإنشاء بنوك شاملة.

2. تحرير الأسواق المالية: ويشمل إزالة القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المملوكة للشركات المحلية والمدرجة في السوق المالي المحلي، وإلغاء القيود على إعادة رؤوس الأموال إلى الدول الأم وعلى تحويلات أرباح الأسهم، والفوائد، والأرباح.

(1) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 10.

(2) Saoussen Ben Gamra, **Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents**, P : 05.

Un article publié sur le site Web suivant :

<http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (Surfer sur: 20/07/2013)

3. تحرير حساب رأس المال: ويتضمن إزالة الحواجز التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بعملية الاقتراض من الخارج، والقضاء على السيطرة على سعر الصرف، والتي تطبق على معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال، بالإضافة إلى تحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء الصندوق الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين: (1)

- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

وبناء على درجة تحرير كل من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير القطاع المالي المحلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال) يمكن أن يتم الحكم على درجة التحرير المالي سواء كان تحريراً جزئياً أو كلياً، وهذا ما يبيئه الجدول التالي:

الجدول رقم (II-1): معايير درجة تصنيف التحرير المالي والمصرفي

تحرير كلي (Libéralisation brutale)	تحرير جزئي (Libéralisation graduelle)	قيود سياسة الكبح المالي (Restrictions)	
عدم وجود رقابة وتدخّل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	عدم وجود رقابة وتدخّل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	النظام المصرفي الداخلي (Système Bancaire Interne)
- عدم وجود رقابة على الفروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول إلى القطاع البنكي. - نسبة الإحتياطي الإلزامي لا تتجاوز 10 % لمدة تقل عن سنتين.	- عدم وجود رقابة على الفروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول إلى القطاع البنكي. - نسبة الإحتياطي الإلزامي بين 10 و 50 % لمدة تفوق 5 سنوات.	الفروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول الخاص المحلي والأجنبي إلى قطاع البنوك.	
المستثمرين الأجانب مصرح لهم بتملك أصول مالية محلية دون شروط.	- المستثمرين الأجانب غير مصرح لهم بتملك أكثر من 49 % من الأصول المالية المحلية. - يوجد قيود على المساهمة في بعض القطاعات الإقتصادية.	الإستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية.	الأسواق المالية (Marchés Financiers)
توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات يتم في السنتين الأوليتين من الإستثمار.	توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات لا يتم قبل 5 سنوات الأولى من الإستثمار.	توزيع رأس المال المستثمر، وأرباح الأسهم وفوائد السندات.	
البنوك والمؤسسات المالية المحلية تقترض بكل حرية من الخارج، بشرط أن تعلم السلطات النقدية.	البنوك والمؤسسات المالية المحلية مصرح لهم بالإقتراض من الخارج لكن في وجود بعض القيود.	إقتراضات البنوك المحلية من الخارج.	حساب رأس المال (Compte de Capital)
عدم وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للعملة)، ولا وجود للقيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.	وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للعملة)، ووجود قيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.	سعر الصرف متعدد وقيود أخرى.	

المصدر: بلقاسم بن علال، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010/1970): دراسة

قياسية باستعمال طريقة التكامل الزمني، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf> (2013/07/25)

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص: 53.

الفرع الثالث: طبيعة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي

بالنسبة لطبيعة التحرير المالي، فهي تشير إلى التدابير التي تستهدف تفكيك السيطرة التنظيمية على الهياكل المؤسسية والأدوات والأنشطة للوسطاء في مختلف شرائح القطاع المالي. ويمكن لهذه التدابير أن تتعلق باللوائح الداخلية أو الخارجية.

أولاً- تدابير (إجراءات) التحرير المالي الداخلي

ويشمل التحرير المالي الداخلي عادة بعض أو كل التدابير التالية، بدرجات متفاوتة:⁽¹⁾

1. خفض أو إزالة السيطرة والرقابة على أسعار الفائدة أو معدلات العائد التي يتقاضاها الوسطاء الماليون. بطبيعة الحال، لا يزال البنك المركزي يؤثر أو يدير بشكل تلقائي هيكل هذه المعدلات عن طريق تعديلات سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. ولكن رفع القيود عادة يزيل سقف أسعار الفائدة ويشجع المنافسة بين الشركات المالية التي تعمل على نحو مماثل وتستهدف جذب المودعين من ناحية وإغراء المقترضين المحتملين لتولي الديون من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، تضغط المنافسة السعرية على الشركات المالية (بما في ذلك البنوك) وتفرض عليها الاعتماد على الحجم لضمان العوائد.
2. انسحاب الدولة من نشاط الوساطة المالية مع تحويل "بنوك التنمية" إلى بنوك نظامية، وخصخصة النظام المصرفي المملوك للقطاع العام، على اعتبار أن وجوده لا يفضي إلى هيمنة مؤشرات السوق في تخصيص رأس المال. وعادة ما يرافق هذا تراجع الائتمان الموجه وإزالة متطلبات مخصصات الائتمان الخاصة إلى القطاعات ذات الأولوية، سواء كانوا من الحكومة، صغار المنتجين والزراعة أو القطاعات الأخرى، والتي ينظر إليها على أنها أولويات لأسباب إستراتيجية أو تنموية.
3. تسهيل دخول الشركات والمستثمرين إلى سوق الأسهم وتسجيلهم فيها، من خلال منحهم الحرية في تسعير الأدوات المالية الجديدة التي يقومون بإصدارها. والسماح بحريات أكبر للوسطاء مثل: السماسرة والمضاربيين. وتخفيف الشروط فيما يتعلق بالافتراض مقابل أسهم واستثمار الأموال المقترضة في السوق.
4. تخفيض الرقابة على الاستثمارات التي يمكن يقوم بها الوسطاء الماليون. وعلى وجه التحديد، وكسر الحاجز بين الأنشطة المصرفية وغير المصرفية. وقد سعت القطاعات المالية الأكثر تنظيماً للحفاظ على فصل قطاعات مختلفة من القطاع المالي مثل: البنوك والخدمات المصرفية التجارية، وصناديق الاستثمار المشترك والتأمين. ولم يسمح للوسطاء في قطاع واحد بالاستثمار خوفاً من تضارب المصالح الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الممارسات التجارية. وبالتالي، فإن إزالة القيود التنظيمية التي تفصل هذه القطاعات يؤدي إلى ظهور "البنوك الشاملة" أو السوبرماركت المالي. وهذا يزيد من الترابط بين التركيب الهرمي للهياكل المالية.

⁽¹⁾ Jayati Ghosh, **The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries**, Department of Economic and Social Affairs ,DESA Working Paper No. 4, United Nations , New York, October 2005, pp: 02-03

5. التوسع والتنوع في مصادر الأدوات المالية التي من خلالها يمكن للوسطاء الماليين الحصول على الأموال. وهذا يؤدي إلى انتشار الصكوك مثل: الأوراق التجارية وشهادات الإيداع الصادرة في السوق المحلية، والسماح لمنتجات السوق الثانوية بالتداول في الخارج على شكل شهادات إيداع دولية.
6. تحرير القواعد التي تحكم أنواع الأدوات المالية التي يمكن أن يصدرها ويكتسبها النظام المالي. وبهذا يتحول الدور التقليدي للنظام المصرفي بكونه الوسيط الرئيسي في تحمل المخاطر في النظام، من اتجاه قبول المطلوبات الفردية الصغيرة نسبياً وذات آجال استحقاق قصيرة وعالية السيولة، إلى اتجاه قبول انخفاض الدخل وتشارك مخاطر رأس المال، والاستثمارات الكبيرة غير سائلة نسبياً والمحفوظة بالمخاطر وذات آجال الاستحقاق الأطول. وتعد الحماية الممنوحة للنظام المصرفي والقيود التنظيمية قوية في هذا الشأن وكانت مفروضة لحماية قدرته على البقاء نظراً للدور الذي لعبه. ومع التحرير، ينتقل التركيز إلى توليد الأصول المالية التي تحول مخاطر المحفظة المالية إلى للمؤسسات التي هي على استعداد لتحملها.

ثانياً - تدابير (إجراءات) التحرير المالي الخارجي

- بالنسبة للتحرير المالي الخارجي، فهو ينطوي عادة على التغييرات في نظام الرقابة على الصرف. وبشكل عام، تكون قابلية التحويل الكامل لمعاملات الحساب الجاري المصاحبة لتحرير التجارة سابقة أو مترافقة مع الإصلاحات، والتي يتم بعد ذلك استكمالها مع درجات متفاوتة من تحويل حساب رأس المال. وتشمل تدابير تحرير حساب رأس المال على نطاق واسع يشمل أنماط التنفيذ التالية:⁽¹⁾
- 1) التدابير التي تسمح للمقيمين الأجانب بتملك الأصول المالية المحلية، إما في شكل ديون أو حقوق المساهمين. وهذا يمكن أن تترافق مع مزيد من الحرية للشركات المحلية والمتعلقة بالقيام بعمليات الاقتراض التجاري الخارجي، وغالباً من دون ضمانات حكومية، أو حتى الإشراف عليها. ويمكن أن تنطوي أيضاً على تخفيف أو إزالة الضوابط على دخول شركات مالية جديدة، تخضع مجتمعة إلى المعايير المحددة من قبل فيما يتعلق باستثمارات رأس المال. هذا لا يزيد بالضرورة المنافسة، لأنه عادة ما يرتبط مع الحرية في اكتساب الشركات المالية لنشاط محليين وأجانب، ويمتد إلى الأدوات المقدمة للمستثمرين من المؤسسات الأجنبية، وصناديق التقاعد وصناديق التحوط للاستثمار في أسواق الأسهم والديون.
- 2) التدابير التي تسمح للمقيمين المحليين بحيازة الأصول المالية الأجنبية. وعادة ما ينظر إلى هذا باعتباره أشد درجات التحرير، لأنه يخفف من إمكانية هروب رؤوس الأموال من قبل المقيمين المحليين في فترات الأزمات. ومع ذلك، فإن عدداً من الدول التي تتلقى الحجم "المفرط" من تدفقات رأس المال التي لا تضيق إلى صافي الاستثمار المحلي وترد في التراكم الذي لا لزوم له من احتياطات النقد الأجنبي، قد تحولت إلى مثل هذه التدابير كوسيلة لتخفيف الضغط على سعر الصرف.

(1) Jayati Ghosh, *op-cit*, p: 03

3) التدابير التي تسمح للأصول بالعملة الأجنبية بأن تمتلك وتتداول بحرية داخل الاقتصاد المحلي ("دولة" الحسابات). هذا هو الشكل الأكثر تطرفاً من التحرير المالي الخارجي، والذي لم يتم تنفيذه إلا في عدد قليل جداً من الدول.

بعد التطرق إلى إجراءات التحرير المالي والمصرفي سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي الشروط الذي يجب توفرها لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي؟ وفي حالة تطبيق هذه السياسة، فما هي المنافع والتكاليف التي قد تترتب عن هذا التطبيق؟. وهذا ما سيتم الإجابة عليه في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: سياسة التحرير المالي والمصرفي (شروط النجاح - المنافع والتكاليف المحتملة)

للسماح بالتخلص من قيود الكبح المالي وتعزيز القدرات التمويلية للقطاع المالي والمصرفي مما ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما قد ينجم عن تبني سياسة التحرير المالي والمصرفي لابد من توافر شروط معينة للنجاح. وفي حالة تطبيق هذه السياسة، فقد يترتب عليها جملة من المنافع والتكاليف المحتملة، والتي تتوقف بدورها على مدى نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي.

الفرع الأول: شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي

في هذا الإطار، يفترض العديد من الباحثين الاقتصاديين وجود مجموعة من الشروط المسبقة التي يستطيع من خلالها التحرير المالي والمصرفي النجاح وتحقيق الأهداف المحددة، ووفقاً لـ (McKinnon and Shaw) يعتمد نجاح عملية التحرير المالي والمصرفي على فحص الفرضيات الثلاثة التالية: (أ) العمق الفعال للقطاع المالي؛ (ب) إقامة علاقة إيجابية بين معدلات الفائدة والادخار؛ (ج) التكامل المثالي بين الصناديق النقدية والاستثمارات. وقد أشار نفس الباحث (McKinnon)، في سنة 1991، إلى ضرورة تدخل الانضباط النقدي والمالي قبل البدء في سياسات التحرير المالي. وأيضاً، وفقاً لـ (Fry, 1997) تشير التجربة الدولية إلى وجود خمسة شروط قبلية لنجاح سياسات التحرير المالي، وهي:

- د. التنظيم التحوي الكافي والرقابة على البنوك التجارية؛
- هـ. درجة معقولة من استقرار الأسعار؛
- و. الانضباط الضريبي الذي يضمن تخفيف الدين الحكومي ويسمح بتقليل الضغوط التضخمية الناجمة عن تمويل العجز الموازني؛
- ز. تعظيم ربحية البنوك التجارية واعتماد السلوك التنافسي؛
- ح. نظام ضريبي لا يفرض تدابير تمييزية صريحة أو ضمنية على أنشطة الوساطة المالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Soumia Zenasni, *Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises*, Thèse Doctorat non publier, la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques, Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p : 35.

وبصورة إجمالية، تتمثل أهم شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي فيما يلي:

(1) ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

يعد شرط الاستقرار الاقتصادي العام مطلباً ضرورياً لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي، حيث تؤدي معدلات التضخم المرتفع غالباً إلى تراجع النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تبديد الموارد، وإذا رافق معدلات التضخم المرتفعة تخفيض في قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، فعندئذ قد تلحق خسارة كبيرة بالاقتصاد مما يؤدي إلى إشاعة عدم الاستقرار الاقتصادي العام. فلا بد لنجاح التحرير المالي والمصرفي من توافر سياسات اقتصادية عامة مناسبة، والمدعومة بالانضباط المالي والضريبي، والتي تكفل إلى عدم تأثير الاقتراض الحكومي على تمويل استثمارات القطاع الخاص. ناهيك عن الإدارة السليمة للدين الداخلي والخارجي التي تقوي من فعالية الرقابة النقدية، كما أن سلامة سوق رأس المال تقلل من الضغوط التضخمية⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المالي والمصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي. أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم⁽²⁾.

(2) ضرورة توافر المعلومات والتنسيق بينها:

في هذا الإطار، يوجد نوعين من المعلومات المطلوبة للأسواق المالية، الأول: معلومات عن سياسة عن سيولة المؤسسات المالية، وهذه المعلومات على جانب كبير من الأهمية للمستثمرين والمودعين ولمن يرغبون في إيداع أموالهم أو سحبها من مؤسسات مالية معينة. الثاني: معلومات عن إدارة المؤسسات المالية للمساعدة على تفادي المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ومعرفة العائد المتوقع منها⁽³⁾. وعلى هذا الأساس، يتطلب نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي توافر المعلومات الكافية عن الأسواق المالية والمصرفية وإتاحتها أمام كل المتدخلين في هذه الأسواق، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية. كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخالٍ من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية⁽⁴⁾.

(1) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 57.

(2) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 41.

(3) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 63.

(4) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 42.

3) ضرورة إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

يشترط التسلسل والترتيب في مراحل تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي للنجاح. وقد ثار التساؤل عن أيهما يجب أن تكون له الأولوية، التحرير على المستوى المحلي، أم التحرير على المستوى الخارجي؟. وللاجابة على هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى قضيتين أساسيتين، هما:

1. ضرورة استقرار الاختيار على السياسة المثلى للتحرير المالي والمصرفي سواء على المستوى المحلي أم المستوى الخارجي، وما إذا كانت عناصر سياسة التحرير المالي والمصرفي يتم تنفيذها في وقت واحد أم يتم ترتيب عناصر تلك السياسة والاختيار بينها وفقا لأولويات المستوى الذي تم اختياره.

2. ضرورة التنسيق بين عناصر سياسة التحرير المالي والمصرفي طبقا للمستوى الذي تم اختياره ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي بمفهومه الشامل. (1)

ويرى الاقتصاديون وجود أربعة مراحل متسلسلة لعملية التحرير المالي والمصرفي - أنظر الجدول رقم (2-II)، الأولى والثانية: تشير إلى تحرير القطاع الحقيقي المحلي وتحرير القطاع المالي المحلي على التوالي. بينما الثالثة والرابعة، من جانبهما، تتصل بتحرير عمليات الحساب الجاري وتحرير حركة رؤوس الأموال على التوالي. (2)

الجدول رقم (2-II): مراحل التحرير الاقتصادي والمالي

القطاع	الداخلي	الخارجي
الحقيقي	<p>المرحلة الأولى</p> <p>ط. الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ ي. تحرير الأسعار؛ ك. رفع الضرائب الضمنية والصريحة وكذلك المنح، ل. الخوصصة.</p>	<p>المرحلة الثالثة</p> <p>- تحرير عمليات الحساب الجاري (إزالة الحواجز التجارية)؛ - إنشاء سوق للصرف وتحويل العملة خارجيا.</p>
المالي	<p>المرحلة الثانية</p> <p>- إعادة هيكلة وخصوصية النظام المصرفي المحلي؛ - إنشاء أو تفعيل السوق النقدية.</p>	<p>المرحلة الرابعة</p> <p>- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛ - التحويل الكامل للعملة.</p>

La source : Soumia Zenasni, *Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises*, Thèse Doctorat non publier, la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques, Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p : 35

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن (McKinnon) يرى بأن تسبق عملية التحرير المالي والمصرفي على المستوى المحلي نظيرتها على المستوى الخارجي، وأما إذا حدث العكس وتم تحرير على المستوى الخارجي في وقت ظلت فيه معدلات الفائدة المحلية أقل من مثيلاتها على المستوى العالمي، يكون احتمال هروب رؤوس الأموال المحلية إلى البنوك الخارجية، بسبب خضوع تلك الأموال للعديد من أنواع الرقابة واللوائح على المستوى المحلي لعدم التحرير بعد، وهذا من شأنه أن يرفع تكاليف الوساطة المالية. ويمكن أن

(1) كريمة محمّد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 69.

(2) Soumia Zenasni, Op cit, p : 35.

يستنتج من رأي (McKinnon) بأنه يجب أن يأتي التحرير المالي والمصرفي على المستوى الخارجي بعد إتمام الإصلاح الاقتصادي الشامل على المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي.⁽¹⁾

4) ضرورة الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

لنتجح سياسة التحرير المالي والمصرفي، لا بد أن يكون للدولة دور في الأسواق المالية، عن طريق التدخل الحكومي الرشيد. ويتم هذا التدخل عن طريق تبني فلسفة الإشراف الحذر على الأسواق المالية، والتي تنظر إلى المستقبل، وتضع في اعتبارها المخاطر المحتملة وتحرص على ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي وسلامته، وتعتمد أكثر على عناصر النشاط المالي، والمشاركة في السوق، وعلى القوى السائدة فيه لتحقيق هذا الاستقرار. وفي هذا الإطار، يحرص المديرين ومديري الأعمال أمام المؤسسة المالية على ضمان الشفافية وتقليل المخاطر وضمان رأس المال كما يخضعون للمساءلة عن تقاريرهم المالية. كما يطلب الإشراف الحذر نصوص تشريعية أو لوائح أو قواعد أو معايير أخرى واجبة التطبيق. وتستخدم سلطات الرقابة والإشراف الحذر أربعة معايير أساسية في تعامله مع المؤسسات المالية، وهي:⁽²⁾

أ. **معيار التفويض بالسلطة:** ويتضمن هذا المعيار عدة معايير فرعية يتم تطبيقاً إزاء حملة الأسهم الرئيسيين وكبار المديرين العاملين ومديري الإدارات ومراجعي الحسابات من خارج المؤسسة المالية. كما يتضمن هذا المعيار أيضاً تخويل المشرفين سلطة عدم إدماج المؤسسة والهياكل التنظيمية فيها والتي يخشى معها عرقلة الإشراف الفعال.

ب. **معيار اللوائح الحذرة:** ويمكن تطبيق هذا المعيار على المؤسسات المالية عن طريق تعديل اللوائح القائمة التي تطبق على مختلف أنواع هذه المؤسسات. وتعتبر الحكومة المسؤول الأول عن إصدار تلك اللوائح، كما يجب عليها متابعة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بتنفيذه، وهذا بهدف زيادة فعالية تلك اللوائح والمساواة في المعاملة بين المؤسسات المالية بشكل يضمن المنافسة داخل القطاع المالي والمصرفي.

ج. **معيار توحيد النظام المحاسبي:** ويهدف هذا المعيار إلى تحسين شفافية المركز المالي للمؤسسات المالية من خلال تقارير إشرافية عن طريق النشر والإعلان بصفة عامة.

د. **معيار الإشراف الموحد:** ويهدف هذا المعيار إلى الاستفادة من اللوائح الرشيدة، وتحليل الحسابات الموحدة، وتوسيع نطاق الإشراف الحذر لضمان موضوعية التقييم للمخاطر، بما في ذلك مخاطر التسبب والانحراف لدى كيانات خارج نطاق اللوائح والحسابات الموحدة، مثل هيئات التمويل التي لا تخضع للوائح ذات أغراض تجارية وصناعية.

ومما سبق ذكره، يتم استخلاص أنه هناك العديد من شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي،

ومن بين الشروط الأولية، يمكن ذكر ما يلي:⁽³⁾

- قطاعا اقتصاديا كلياً مستقرا ومتسماً بانخفاض كل من معدلات التضخم والعجز الموازني للدول؛
- بنية مؤسسية منظمة ذات نظام قانوني كافي؛

(1) كريمة محمّد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 71.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 72 - 74.

(3) Soumia Zenasni, Op cit, pp : 35 - 36.

- تحرير جزئي للقطاع المالي المحلي والأجنبي والمصحوب برقابة الدولة.

الفرع الثاني: المنافع والتكاليف المحتملة لسياسة التحرير المالي والمصرفي

وفي هذا الصدد، سنتطرق إلى المنافع والتكاليف المحتملة، والتي يمكن أن تتجم عن سياسة التحرير المالي والمصرفي. وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بتطور القطاع المصرفي (القطاع المالي بصفة عامة) والنمو الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

أولاً- المنافع المحتملة (الآثار الإيجابية):

كثيرة هي الآراء التي تدعم التحرير المالي والمصرفي والانفتاح، نظراً للمنافع المحتملة التالية:

1. تزايد كفاءة القطاع المصرفي والاستقرار المالي:

يمكن أن يزيد التحرير المالي والمصرفي عمق وعرض الأسواق المالية المحلية، ويسهم في زيادة درجة كفاءة الوساطة المالية، وذلك بتخفيض التكاليف والأرباح المرتبطة بالأسواق الاحتكارية وأسواق الكارتلات، ومن ثم تخفيض تكلفة الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد⁽¹⁾. أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، في يمكن تحديد المنافع المحتملة من عملية التحرير المالي والمصرفي والانفتاح، فيما يلي:

أ. تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية، وتحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية والذي ينعكس على تحسين نوعية الخدمات المالية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلاً عن توفير خيارات أفضل للعملاء. ناهيك عن تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد⁽²⁾. إمكانية تطبيق الوسائل المصرفية الأكثر تعقيداً مثل (أنظمة إدارة الخطر) والذي من شأنه العمل على استيعاب الصدمات.

ب. تخدم لتحفيز التطوير والإشراف على المؤسسات المالية المحلية.

ج. المساهمة في استقرار النظام المالي المحلي وتخفيض التذبذبات في تدفقات رأس المال، إذ قد يلجأ المودعون إلى تحويل أموالهم إلى المؤسسات الأجنبية وتحديد البنوك التي عدت أكثر أمناً بدلاً من تحويلها وتهريبها إلى الخارج.

د. الإسهام في إصلاح القطاع المصرفي، وذلك نتيجة لإمكانية قيام البنوك الأجنبية بعملية إصلاح على المستوى الجزئي من خلال حيابة البنوك الشاملة أو المختلفة، وغالباً ما تبدأ عملية التحول بأن يقوم البنك الأجنبي (الحائز) بإعادة رسملة الحيازة، وتضم كل من غلق الفروع غير المرحة، وإدخال أنظمة وعمليات ومنتجات مصرفية جديدة، تساهم في تعزيز ثقافة الائتمان وتعزز من الربحية⁽³⁾.

(1) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرير المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الراقدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد:30، العدد: 91، العراق، 2008، ص:184.

(2) عبد الله فاضل الحياي، الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي: دراسات حالة، مجلة دراسات إقليمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد: 06، العدد: 18، العراق، 2008، ص: 59.

(3) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 184.

2. الوصول إلى الأسواق المالية العالمية:

يساعد التحرير المالي والمصرفي والانفتاح الاقتصادي على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وذلك بالسماح للدولة المعنية بالافتراض في الأوقات السيئة كأوقات الكساد أو الانحراف الحاد في البنود التجارية. والافتراض في الأوقات الجيدة كما هو الحال في حالة النمو الاقتصادي أو بعد التحسن في البنوك التجارية، وفي مقابل ذلك، فإن الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية من شأنه أن يسمح بمشاركة الخطر، والتي تكون مبررة كلياً، وتكون عندها الهزات مؤقتة بطبيعتها⁽¹⁾. وهذا ما قد ينعكس بصورة إيجابية على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، نتيجة توفر الموارد المالية وتنوع آجالها وانخفاض تكاليفها.

3. ضبط السياسات الاقتصادية الكلية وتحفيز الاستثمار والنمو:

فضل زيادة المكافآت للسياسات الجيدة والجزاءات على السياسات الرديئة، فإن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد تشجع الدول على إتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطاً، ومن ثم تخفيض تكرار أخطاء السياسة الاقتصادية⁽²⁾. كما تتحفز الحكومات لتحسين إدارات السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الرقابة على القطاع المالي وإنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في الأسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، وإتباع سياسات اقتصادية من شأنها جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج، وما يعقبها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدمتها بأقل تكاليف ممكنة، ناهيك عن تحسين نوعية الخدمات المالية، مما قد يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعني منها أغلب الدول النامية⁽³⁾.

علاوة على ذلك، تكون القدرة على الادخار في الدول النامية مقيدة بالمستوى المنخفض للدخل. فطالما أن العائد الحدي من الاستثمار يكون مساوياً على الأقل لتكلفة رأس المال، فإن صافي تدفقات الموارد الأجنبية إلى الداخل يمكن أن يكمل الادخار المحلي ويزيد مستويات رأس المال للعامل الواحد. كما تساعد الدولة المتلقية على رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. ويمكن أن تكون المنافع والكلف المحتملة كبيرة على نحو خاص بالنسبة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال إلى الداخل والأكثر وضوحاً، هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سهل تمويل أو نشر الأساليب الإدارية، والتكنولوجية، ولاسيما من خلال أشكال محددة من مدخلات رأس المال وتحسين تركيب مهارات القوى العاملة نتيجة تأثيرات التعلم بالممارسة والاستثمار في التعلم الرسمي والتدريب في الوظيفة. كما أنه من حيث المبدأ، فإن تحرير تدفقات رأس المال المخفضة المالية العالمية قد يقود إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، لأنه قد يميل إلى تسريع أسواق الأسهم العالمية، وتلك تقود بدورها إلى إنتاجية متزايدة للعامل المحلي⁽⁴⁾. والجدول رقم (3-II) يوضح المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي:

(1) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 182 - 183.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 184.

(3) عبد الله فاضل الحياي، مرجع سابق، ص: 59.

(4) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، ص: 183.

الجدول رقم (II-3): المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي

الكلف		المنافع			أنواع تدفقات رأس المال الأجنبي
درجة عالية من الانعكاسية	يعظم الانحرافات	يسهل الاستهلاك	يحفز الكفاءة	يضيف إلى الاستثمار الأجنبي	
	(x)	x	x	x	الاستثمار الأجنبي المباشر
x	(x)		x	(x)	استثمار أسهم المحفظة
x	(x)	x	x		تدفقات سند المحفظة
	x		(x)	x	إقراض الدين طويل الأجل
x	x	(x)	(x)		إقراض الدين قصير الأجل

(x) تعنى الضعف

x : تعنى القوة

المصدر: بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد:30، العدد: 91، العراق، 2008، ص:183

ثانيا- التكاليف المحتملة (الآثار السلبية)

توجد العديد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نوجزها في النقاط التالية: (1)

1. تركيز تدفقات رأس المال:

يميل الاندفاع المتزايد في تدفقات رأس المال عبر الحدود إلى أن يكون متركزا بدرجة عالية في عدد قليل من الدول المتلقية، والزيادة الكبيرة في تلك التدفقات الوافدة إلى الداخل مثلا كانت موجهة إلى عدد قليل من الدول الكبيرة (متوسطة الدخل) في أمريكا اللاتينية. كما شهد إجمالي حصة تدفقات رأس المال تدفقات رأس المال إلى الدول منخفضة الدخل انخفاضا حقيقيا خلال التسعينيات من القرن العشرين أقل من المستويات التي كانت منخفضة أصلا.

2. سوء التخصيص المحلي لتدفقات رأس المال:

على الرغم من أن تدفقات رأس المال إلى الداخل والتي تكون مرتبطة بحساب رأس المال المفتوح قد تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي، إلا أن تأثيرها في النمو طويل الأجل قد يكون محدودا ما لم يكون قابلا للإهمال في حالة استخدام مثل هذه التدفقات الوافدة إلى الداخل كاستثمارات (مضاربة) محلية متدنية النوعية مثل الاستثمارات في قطاع العقارات.

3. العدوى والأزمات المالية:

لقد قادت سياسات التحرر المالي النظام المالي للدولة إلى التأثير بأنظمة الدول الأخرى من تدفقات رأس المال والعلاقات التجارية. فقد يؤدي حدوث الأزمات المالية في الدول الأخرى إلى حدوث أزمة وكساد على المستوى المحلي داخل الدولة التي حصلت فيها الأزمة، فيحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهذا يترك الأثر السلبي في الدول الأخرى في جانب التجارة، وذلك بسبب تنافسية الأسعار للدولة التي تعاني من الأزمة المالية. وتزداد خطورة ذلك عندما تكون هناك سمات اقتصادية كلية مشتركة وروابط مالية بين الدولة التي

(1) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 184 - 187.

حصلت فيه الأزمة ودول أخرى من خلال القطاع المصرفي وتدفقات رؤوس الأموال، وذلك من خلال الترابط بين أسعار الأسهم وسعر الصرف وأسعار الفائدة في دول مختلفة فتظهر خطورة العدوى، وتنتقل الأزمة المالية من الدولة المصابة إلى الدول الأخرى التي ترتبط معها علاقات تجارية ومالية.

4. خطر حضور البنوك الأجنبية:

على الرغم من أن تغلغ البنوك الأجنبية الناجم عن عملية التحرير المالي والمصرفي في الدولة المعنية قد ينمخض عنه العديد من المنافع، إلا أنه هناك بعض التكاليف والإخفاقات المحتملة، والتي تتجسد فيما يلي:

- أ. قد تزيد البنوك الأجنبية الاضطراب المالي بالانسحاب المفاجئ أو العدوى المالية من الدولة الأم.
- ب. تتبع البنوك الأجنبية إستراتيجية تركز عملياتها إقراضها على المؤسسات الأكثر متانة في المركز الائتماني في المقترضين. لذا فوجودها سيكون أقل احتمالا بالزيادة الشاملة في كفاءة القطاع المالي، وقد يكون لها تأثيرا معاكسا على الإنتاج، التوظيف وتوزيع الدخل. بما أن للبنوك الأجنبية أولويات وأسبقيات عمل مختلفة عن نظيرتها المحلية، فإن نموذجها في الإقراض يميل إلى تجاهل الأسبقيات المحلية مما يعيق وصول الائتمان إلى بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية.
- ج. يمكن أن تخلق البنوك الأجنبية ضغوطا تنافسية على البنوك المحلية مما يجعلها أمام خيارات عديدة (الانسحاب من السوق، المشاركة والاندماج).

وبناء على ذلك يمكن القول، بأنه في ظل غياب التكافؤ في القدرات التنافسية بين البنوك الأجنبية والبنوك المحلية، فهذا يعني هيمنة البنوك الأجنبية على حصة سوقية أكبر في الدولة المضيفة، وتقدم تلك البنوك خدماتها وفق أولويات محددة في مقدمتها تحقيق الأرباح، وقد كون آخرها خدمة الاقتصاد الذي تعمل في ظله.

وعلى هذا الأساس، من الضروري على الدول إذا ما أرادت أن تعظم منافع التحرير المالي والمصرفي وتخفف تكاليفها أن تحسن من أداء سياساتها الاقتصادية الكلية وأن تحرص على مرونة سياساتها الرقابية على قطاعاتها المالية، بالشكل الذي يسمح لها من الاستفادة من التدفقات المالية الوافدة إليها والناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي سمحت بها سياسات التحرير المالي والتجاري. وذلك دون إغفال أمر ضروري وهو أن تكون سياسة التحرير المالي والمصرفي ممنهجة وغير متسرعة وذات طابع وقائي، مما يكسب القدرة على تجنب عدوى الأزمات المالية.

المبحث الثالث: آثار عولمة النشاط المالي والمصرفي على تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي

برز مصطلح "العولمة الاقتصادية" وهو الكلمة الطنانة لسنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وتعرف العولمة الاقتصادية عموماً بأنها انكماش المسافات الاقتصادية (على سبيل المثال: تكاليف ممارسة العمليات التجارية بين الدول)، وينظر لها بشكل أكثر دقة باعتبارها مجموعة من العمليات المتعلقة بـ: (أ) الإنتاج وتدفقات المبادلات التجارية؛ (ب) التمويل وتدفقات رأس المال. وكل جوانب العولمة كانت بتحريض من ثلاثة عوامل أساسية: الأول، الابتكارات والتطورات في وسائل النقل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الإنترنت، والتي أثرت بشكل كبير في تخفيض تكاليف ممارسة العمال التجارية عبر الحدود. أما الثاني: الدفع من قبل مختلف المؤسسات الدولية باتجاه التحرير الاقتصادي العالمي على سبيل المثال: سياسة تخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمار من خلال الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، وخلفتها، منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبدرجة أقل في حركة الأشخاص الطبيعيين. وصندوق النقد الدولي (IMF) في حالة تدفقات رأس المال العالمي والدولي. بينما الثالث: التحول في التصورات بشأن الدول المناسب للحكومة وبالقريب من التوافق العالمي بشأن الحاجة الواسعة لاستخدام حوافز السوق لتحقيق النجاح الاقتصادي. ومما سبق يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى قسمين أساسيين هما: **عولمة الإنتاج والعولمة المالية⁽¹⁾**.

المطلب الأول: عولمة الإنتاج (أو "العولمة الاقتصادية بشقها الإنتاجي")

تعني عولمة الإنتاج أن العالم أصبح قرية كونية حيث يمكن للمنتجين الحصول على منافع من ثقافة مختلفة وعمالة رخيصة في جميع أنحاء العالم، كما يمكن للشركات الانتقال إلى أجزاء أخرى من العالم أين تحصل على المنتجات بأقل تكلفة. وهناك سبب آخر، وهو الموارد الطبيعية للدول المالكة لها ومدى تسهيل الاستثمار الأجنبي واستثمار الأموال في هذه الدول. وعن طريق الحفاظ على الإجراءات المختلفة يمكن للشركة التقليل من تكلفة الإنتاج، كما يمكن لها أن تنتج منتجات مبتكرة وقادرة على المنافسة وبأفضل طريقة.⁽²⁾ كما أن عولمة الإنتاج مدفوعة بعاملين: هما التجارة الخارجية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- الاتجاه الخاص بالتجارة الخارجية العالمية:

والذي ازداد تسارعا، وذلك نتيجة عمليات التحرير التجاري من سنة لأخرى كما تلعب الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية دورا رئيسيا في تعميق هذا الاتجاه. وفي هذا الإطار، يعكس الجدول رقم (4-II) التغيير السنوي لمعدلات نمو حجم التجارة الخارجية العالمية.

(1) RAMKISHEN. S. Rajan, *Economic Globalisation and Asia (Essays on Finance, Trade and Taxation)*, Word Scientific Publishing, United Kingdom, 2003, P: 03.

(2) NOUMAN UMAR, *What is Globazation of Production ?*, article available at the following web site:

www. blurtit.com/q339850.html (10/ 07/ 2013).

الجدول رقم (II-4): التغير السنوي لمعدلات نمو حجم التجارة الخارجية العالمية للفترة (1996-2013)
(الوحدة نسبة مئوية)

2013	2012	متوسطات		
		2011-2004	2003-1996	
3.0	2.8	5.6	6.1	حجم التجارة العالمية
				الواردات
1.4	1.1	4.0	6.1	الاقتصادات المتقدمة
5.6	5.8	9.6	6.5	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
				الصادرات
2.3	2.1	4.8	5.5	الاقتصادات المتقدمة
4.4	4.2	7.6	7.8	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

Source: International Monetary Fund, WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS, World Economic Outlook, U.S.A, April 2014, P: 207.

يظهر الجدول رقم (II-4) انخفاض معدل نمو حجم التجارة الخارجية العالمية من 6.1% في المتوسط وذلك خلال الفترة (2003-1996) إلى 3.0% سنة 2013. وعلى مستوى الدول المتقدمة كمجموعة، انخفض معدل نمو صادراتها ليلعب 2.3% سنة 2013 مقابل 5.5% في المتوسط وذلك خلال الفترة (2003-1996)، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليلعب 1.4% سنة 2013 مقابل 6.1% في المتوسط وذلك خلال الفترة (2003-1996)، ونظرا لكون الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الشريك التجاري الرئيسي للدول المتقدمة، وكون هذه الأخيرة المستقبل الرئيسي لصادرات تلك الأسواق والدول فقد أثر معدل نمو اقتصادات وتجارة الدول المتقدمة على تجارة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث انخفض معدل نمو صادراتها ليلعب 4.4% سنة 2013 مقابل 7.8% في المتوسط وذلك خلال الفترة (2003-1996)، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليلعب 5.6% سنة 2013 مقابل 6.5% في المتوسط وذلك خلال الفترة (2003 - 1996).

ويعزى تراجع معدلات نمو حجم التجارة العالمية، لتأثر هذا القطاع بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كان لظروف تراجع معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة أثرا سلبيا على التجارة الدولية نظرا للأهمية الكبيرة للإتحاد الأوروبي في هيكل التجارة الدولية، ومن ثم فإن تداعيات السياسات التقشفية المتبعة كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي، ومن ثم على التجارة الخارجية العالمية. ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية انتعشت التجارة الدولية، لتتخفف بعد ذلك بسبب أزمة الديون الأوروبية التي ألقت بظلالها على التجارة الدولية في السلع والخدمات⁽¹⁾.

ثانيا- الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

والذي زادت معدلاته وذلك بفضل تبني مختلف دول العالم لسياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي بمختلف جوانبه. ويعكس الجدول رقم (II-5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق في العالم.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 (الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية)، الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 09-10.

الجدول رقم (II-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق في العالم للفترة (2010 - 2012) (الوحدة بمليارات الدولارات).

تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة			تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة			المناطق
2012	2011	2010	2012	2011	2010	
1390	1678	1505	1351	1651	1408	العالم
909	1183	1030	561	820	696	الاقتصادات المتقدمة
426	422	413	703	735	637	الاقتصادات النامية
55	73	62	87	96	75	الاقتصادات الناشئة

Source: United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Word Investment Report 2013**, United Nations, 2013, P: XIII.

يظهر الجدول انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة 18% ليصل إلى 1,35 تريليون دولار في عام 2012. وسيستغرق الانتعاش وقتاً أطول أكثر مما كان متوقعا، وذلك بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي وسياسة عدم اليقين. ويعزى ذلك لاستعادة المستثمرين الثقة في المدى المتوسط. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر كبيرة أمام سيناريو النمو هذا. كما أخذت البلدان النامية زمام المبادرة في عام 2012 - وذلك للمرة الأولى على الإطلاق - فقد استوعبت الاقتصادات النامية نسبة 52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 42% فقط لصالح الدول المتقدمة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: العولمة المالية (أو "العولمة الاقتصادية بشقها المالي")

شهدت الساحة المالية العالمية عدة تطورات ومستجدات زاد تفاعلها بعد زيادة درجات التحرير المالي، والذي من أبرز إفرازاته هو الانفتاح المالي أو بما يسمى بالعولمة المالية، فبعد إزالة القيود تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي والمتقدم بمعدلات كبيرة وذلك في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا مما قد يخلق فرصا جديدة للمنفعة الاقتصادية على الدول النامية، إلا أنه في المقابل قد يحدث مخاطر وتحديات وآثار سلبية على أوضاع اقتصادات الدول النامية ومعدلات نموها. وسنسعى إلى إبراز أهم القنوات التي يؤثر من خلالها الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، إعطاء لمحة عن الشروط التي من شأنها إذا توافرت أن تجعل من انعكاسات التكامل المالي أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية وقياسها

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا⁽²⁾. ويمكن التنويه بأن مفهومي العولمة المالية والاندماج المالي مختلفين من حيث المبدأ، فالأول هو مفهوم شامل والذي يشير إلى ارتفاع الروابط العالمية من خلال التدفقات المالية عبر الحدود، بينما

⁽¹⁾ United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Word Investment Report 2013**, United Nations, 2013, P: IX.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 49.

يشير الثاني إلى رابطة بلد بعينه مع أسواق المال الدولية. ومن الواضح أن هذين المفهومين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فعلى سبيل المثال، تزايد العولمة المالية هو مرتبط بارتفاع الاندماج المالي في المتوسط.⁽¹⁾

وهكذا يمكن القول أنه من الضروري لمعرفة درجة تطور العولمة المالية أن تتم عملية قياس درجة الاندماج المالي. وفي هذا الإطار هناك مقياسين وهما:⁽²⁾

(1) القيود على رأس المال (تدابير القيود القانونية): والتي تتعلق بالقيود على تدفقات رأس المال عبر الحدود، وتشمل هذه القيود: القيود على التدفقات الواردة والصادرة لرأس المال، ضوابط الكمية مقابل السعر، القيود على حيازة الأسهم الأجنبية. وتستخدم مجموعة تدابير القيود القانونية بغرض تقييم درجة الانفتاح المالي، وذلك من خلال الثنائية (1/0) مقياساً لانفتاح حساب رأس المال^(*). وتشير البيانات إلى لجوء دول العالم إلى تحرير حسابات رأسمالها وانفتاحها على الأسواق المالية العالمية، ولو بدرجات متفاوتة، ففي الفترة (1970-2004) - بداية ونهاية الفترة -، فقد تراوحت درجة الانفتاح بين: (0.3 و 0.9) بالنسبة للدول المتقدمة - 0.18 و 0.19 بالنسبة للأسواق الناشئة - 0.16 و 0.4 بالنسبة للاقتصادات النامية الأخرى).

(2) التدفقات المالية/ الرصيد (المقاييس الفعلية): وتقيس هذه النسبة درجة الاندماج المالي فهو نسبة رصيد الأصول والخصوم الأجنبية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB). ويعتبر هذا الرصيد حصيلة التدفقات الحالية لرأس المال عبر الحدود، والتي تعكس درجة اندماج دولة ما في الأسواق المالية العالمية. وتشير البيانات إلى أن نسبة رصيد الأصول والخصوم الأجنبية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000-2007) فقد قدرت بحوالي 300% في الدول المتقدمة، في حين استقرت هذه النسبة عند أقل من نصف هذه القيمة في الأسواق الناشئة وحوالي 130% في آسيا، أوروبا الغربية ودول أمريكا اللاتينية.

الفرع الثاني: القوى الدافعة اتجاه العولمة

في هذا الإطار، سنتطرق إلى أهم العوامل القوى الدافعة اتجاه العولمة المالية:

أولاً - التقدم التكنولوجي وانخفاض التكاليف في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

خلال النصف الثاني من السبعينات والثمانينات شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة والتي تولدت عنها ثورة أخرى في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والبرمجيات، وهو الأمر الذي يساعد على زيادة اندماج الأسواق المالية الدولية وتسارع حركة العولمة، كما حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات، كما كان لظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر المساهمة في تذليل عقبة الحدود الجغرافية، فأصبح بإمكان الملايير من الدولارات الأمريكية أو أي من العملات الأخرى أن تتجاوز الحدود في دقائق معدودة. وهكذا ساهم التقدم التكنولوجي في رفع سيولة الأسواق المالية وسهولة تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة⁽³⁾.

(1) Esward Prasade et al, **Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence**, working paper series of International Monetary Fund, U.S.A, March 17, 2003, P : 07.

(2) Ayhan Kose et al, **Financial globalization and Economic Policies**, Handbook of Development Economics, Elsevier Publisher, USA, March 2009, P: 4288-4291.

(*) تدل الثنائية (1/0) على المجال الذي تنتمي إلى درجة الانفتاح المالي، فالواحد الصحيح (1) دلالة على انفتاح حساب رأس المال لدولة ما بالكامل، بينما الصفر (0) تدل على انغلاق حساب رأس المال، ويتم بناء هذا المقياس من خلال معلومات التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن ترتيبات الصرف وقيود التبادل.

(3) مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص: 211

ثانيا - عولمة الاقتصادات الوطنية:

حيث تطورت أنشطة الاقتصاد الحقيقي - الإنتاج، الاستهلاك، والاستثمارات المادية - بشكل ملحوظ، كما توزعت هذه الأخيرة على بلدان ومناطق مختلفة. كما تم إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات الجديدة، وأصبحت السلع والخدمات تنتزع عبر العالم من خلال شبكات هذه الشركات، والتي توسعت عن طريق الدمج والاستحواذ. كما خفض العديد من الدول الحواجز أمام التجارة الدولية، وزادت تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود. وقد حفزت هذه التغيرات الطلب على التمويل عبر الحدود، مع الترافف مع التحرير المالي، كما شجعت على التدفق الدولي لرأس المال والسيولة⁽¹⁾.

ثالثا- تحرير أسواق المال الوطنية:

فإلى جانب التحسينات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الاقتصادات الوطنية وتحفيز الابتكارات المالية وحركة رأس المال عبر الحدود، نجد أن عولمة الوساطة المالية، كجزء من آليات الطلب على التدفقات عبر الحدود وكجزء أيضا من تخفيف الحواجز أمام تجارة الخدمات المالية وتحرير القواعد التي تحكم دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية⁽²⁾. وقد ساهمت في تطور العولمة المالية وذلك من زيادتها لتدفق رؤوس الأموال عبر الدول، وذلك بهدف فرصة تحقيق أرباح أكبر لا توفرها أسواق المال المحلية.

رابعا- صعود الرأسمالية العالمية:

لا يمكن للعولمة المالية أن تنمو وتتسارع دون الرأسمالية المالية العالمية المتنامية، حيث نمت هذه الأخيرة من خلال تطور الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار... الخ، وأيضا أصبحت ذات طابع رأسمالي وغلة للتبادل. ويتجلى ذلك من خلال توظيف رؤوس الأموال غير المستثمرة، وارتفاع إيرادات الأوراق المالية أكثر من جني الأرباح في المشاريع الإنتاجية. وهذا يشير إلى أن حركة رؤوس الأموال في العالم لم تعد مرتبطة مع حركة التجارة الدولية، ولكن لديها الآن كيانها الخاص وآلياتها الخاصة، ويمكن ربط نمو الرأسمالية المالية بالاقتصاد الرمزي مدفوعا بمؤشرات أسواق المال العالمية، كما يتأثر بأسعار الفائدة وأسعار الصرف، المستوى العام للأسعار، ومعدلات البطالة⁽³⁾.

خامسا - تزايد الفوائض الكبيرة نسبيا في رأس المال:

أدى تزايد المدخرات المالية العالمية والفوائض الرأسمالية وعدم قدرة الأسواق المحلية على استيعابها إلى البحث عن فرص استثمار في الخارج بغرض تحقيق معدلات أرباح أكبر، هذا وتعكس تدفقات المال إلى الخارج انخفاض معدلات الأرباح في الدول التي تخرج منها هذه الأموال⁽⁴⁾. وأدى هذا العامل - المحفز بأثر التحرير المالي- إلى زيادة الاندماج المالي العالمي مع ملاحظة أن أداء أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من

(1) Gerd Häusler, **The Globalization of finance**, Finance & Development, a quarterly magazine of the of International Monetary Fund, Vol 39, N°: 01, , U.S.A, March 2002.

(2) Ibid,

(3) Abdalla Ab Sinusi Saiah et al, **The Future Direction for the Globalization of Financial Markets and the Impact of that of Financial Markets in the Arab Developing Countries**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, Vol: 02, N°: 01, 2012 ، P:665.

(4) Abdalla Ab Sinusi Saiah et al, OP.cit-، P :665.

الاقتصادات المتقدمة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين⁽¹⁾. وفي نفس السياق، يشير الجدول رقم (6-II) تطور صافي التدفقات المالية الخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة:

الجدول رقم (6-II): تطور صافي التدفقات المالية الخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة (2003 - 2013)
(الوحدة بمليارات الدولارات)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
419.9	228.7	479.6	557.8	263.8	182.6	714.5	321.3	صافي التدفقات المالية الخاصة
475.6	471.4	520.1	409.9	332.2	468.8	442.9	301.6	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص
186.5	234.8	86.8	193.4	57.6	-81.6	108.2	-37.2	صافي تدفقات المحفظة المالية الخاصة
-242.1	-477.6	-127.4	-45.5	-126.0	-204.5	163.4	56.9	صافي التدفقات المالية الخاصة الأخرى

Source: International Monetary Fund. WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS, OP,cit, P: 207.

ويظهر الجدول ارتفاع مبلغ صافي التدفقات المالية الخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة من 321,3 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى 419,9 مليار دولار سنة 2013، أي بمعدل نمو 30,69%، هذا وقد بلغ سنة 2007 أقصاه مسجلا مبلغ قدره 714,5 مليار دولار. كما عرف هذا المبلغ على طول الفترة تأرجحا بين الزيادة والنقصان شأنه شأن مبالغ مكوناته. حيث شمل الارتفاع جميع مكونات هذا الصافي باستثناء صافي التدفقات المالية الخاصة الأخرى حيث ارتفع مبلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص من 301,6 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى 475,6 مليار دولار سنة 2013. وبالنسبة لمبلغ صافي تدفقات المحفظة المالية الخاصة فقد ارتفع من عجز قدره 37,2 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى فائض قدره 186,5 مليار دولار سنة 2013. في حين عرف مبلغ صافي التدفقات المالية الخاصة الأخرى انخفاضا من فائض قدره 56,9 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى عجز قدره 242,1 مليار دولار سنة 2013.

وتعزى أسباب التأرجح (التذبذب) إلى ما يلي: (أ) الأزمة المالية العالمية وتراجع التدفقات المالية الوافدة من الدول المتقدمة وهذا ما يبرر التراجع الحاد سنة 2008؛ (ب) تسارع النشاط الاقتصادي الدول النامية ودول الأسواق الناشئة، حيث زادت التدفقات المالية الوافدة من الدول المتقدمة لتبلغ أقصاها سنة 2010 بعد ذلك المسجل سنة 2007، وذلك في ظل البحث على عن العوائد المرتفعة؛ و(ج) أزمة الديون السيادية وتزايد أزمة السيولة في الأسواق البنكية للبنوك الأوروبية، والتي أدت إلى زيادة التوجه نحو تقادي مخاطر الأزمات وتزايد تقلبات تدفقات رأس المال الخاص. حيث توقفت الانتعاشة التي شهدتها هذه الأخيرة في سنة 2010.⁽²⁾

سادسا - نمو سوق السندات الدولية:

يعزى شارع العولمة المالية إلى النمو الكبير الذي شهده السوق العالمية للسندات، والتي أضحت تحتل مكانة بارزة في الاستثمارات المالية الدولية خاصة طويلة الأجل منها. وتعود أهمية هذه السوق إلى كونها أداة استثمارية طويلة الجمل لمساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوافرة عالميا على جميع المقترضين في العالم، وتتطوي هذه السوق على نوعين من السندات هما سندات الأورو والسندات الأجنبية.⁽³⁾

(1) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 208.

(2) بناء على التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات 2009، 2010، والصادرة عن صندوق النقد العربي.

(3) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 210.

- ويعزى النمو المتسارع لسوق السندات العالمية إلى مجموعة مختلفة من العوامل من بينها⁽¹⁾:
- محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العديد من الدول، وجعل أسعار الفائدة الحقيقية موجبة؛
 - السماح لغير المقيمين بالتعامل في الأسواق المالية المحلية؛
 - استدامة عجز الميزانية والتمويل العام لهذا العجز من خلال إصدار السندات الحكومية؛
 - تفضيل المؤسسات للتمويل عن طريق السندات بدلا من السهم لأسباب ضريبية من جهة وإمكانية السيطرة على الإدارة من جهة أخرى؛
 - الالتزام بمقررات لجنة بازل للبنوك، والذي يحد من قدرتها على تمويل الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص، وهذا ما دفعها إلى اللجوء إلى سوق السندات؛
 - مجموعة متنوعة من السندات، وبالتالي تلبية احتياجات المقترضين والمستثمرين المختلفة.

سابعاً- ظهور الابتكارات المالية واستخدامها كأداة للوقاية من المخاطر:

عرفت سنوات السبعينات والثمانينات ظهور العديد من الأدوات الاستثمارية (والتي يطلق عليها المشتقات المالية) التي تمنح مستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو حق إجراء تغيير تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار الصرف الرئيسية⁽²⁾. وتقدم هذه الأدوات للمستثمرين العديد من المزايا، بما في ذلك⁽³⁾:

- توفير الحماية ضد المخاطر مع حد أدنى من الاستثمارات الأولية واستهلاك رأس المال؛
 - السماح للمستثمرين بالتداول على توقعات الأسعار في المستقبل وبالتالي تحسين كفاءة اكتشاف الأسعار؛
 - التكلفة الإجمالية للاستثمار في المشتقات المالية أقل بكثير من تكلفة الاستثمار في الأصول الأساسية؛
 - السرعة في ابتكار المنتجات بسبب سرعة إدخال عقود جديدة؛
 - إمكانية تخصيصها لحاجيات أي مستخدم.
- هذا وتعتبر الميزة الأولى من أهم ميزات التعامل بالمشتقات المالية. إذ تسمح هذه الأخيرة بالتحوط من المخاطر وحماية الشركات والمؤسسات المالية من تحركات الأسعار غير المرغوب فيها كما تعمل على الحد من التقلبات في التدفقات النقدية للشركات وهذا ما يؤدي إلى تنبؤ أكثر موثوقية وتكاليف رأس مال أقل وإنتاجية أعلى، وكلها تسهم في النمو الاقتصادي.

ثامناً- تطبيق الاتفاقية العامة بشأن تحرير الخدمات المالية (GATS) وما تولد عنها من احتدام المنافسة في سوق الخدمات المالية وإعادة هيكلة صناعاتها:

أدت مفاوضات جولة الأوروغواي إلى تكريس مزيد من التحرير في القطاع المصرفي والتأمين، وتعزيز التزامات الوجود التجاري لموردي الخدمات المالية الأجانب، كما ركزت على تخفيف القيود من خلال:

⁽¹⁾ Abdallah Ab Sinusi Saiah, OP, cit, P : 665.

⁽²⁾ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 210.

⁽³⁾ The Global Derivatives Market – A Blueprint for Market Safety and Integrity, Working paper of Deutsche Börse Group, P: 09, Is available on the following website:

https://wwz.unibas.ch/fileadmin/wwz/redaktion/finance/FS_2010/Market_Microstructure_II/White_Paper.pdf

(10/07/2013)

- توسيع التجارة القائمة في الخدمات المالية؛
 - تعديل الشكل القانوني للحضور التجاري؛
 - التعديل القانوني لملكية الأجانب في المستويات المالية المحلية.
- كما تلتزم الدول المتوقعة على الاتفاق المتعلق بتحرير أسواق الخدمات المالية بما يلي:
- إزالة تدريجية للاحتكاكات في قطاع الخدمات المالية؛
 - عدم وضع قيود على نقل المعلومات؛
 - المعاملة الوطنية للوسطاء الماليين الأجانب الذين كانوا داخل الدولة؛
 - حرية وصول مقدمي الخدمات المالية الخارجية للمنتجات المالية إن وجدت؛
 - لا يمكن التراجع عن الالتزامات التجارية المقدمة.

وهكذا، فإن تطبيق هذه الاتفاقية يزيد من وتيرة العولمة المالية لأنه يساهم في توسيع دائرة تواجد البنوك محليا ودوليا، خاصة بعد التحرير المالي، كما أنه يمكن المؤسسات المالية من النفاذ إلى أسواق لم تكن متاحة من قبل. وقد تم تسجيل دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال صناعة الخدمات المالية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك... الخ، وبالإضافة إلى انتشار عمليات الاندماج والاستحواذ بين المؤسسات المالية⁽¹⁾.

تاسعا- تطبيق برامج الخصوصية كأحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي:

وفي هذا الإطار، تلعب عمليات خصوصية شركات ومؤسسات القطاع العام دورا في توسيع العولمة المالية، خاصة مع زيادة تدابير التحرير على المستويين المحلي والدولي في البلدان التي اعتمدت برامج الخصوصية، لاسيما في البلدان النامية، مما يسمح للمستثمرين الأجانب بالحصول على الملكية.⁽²⁾ وقد ساهمت هذه القوى الدافعة اتجاه الاندماج والتكامل المالي العالمي، في ترسيخ ظاهرة العولمة المالية، والتي تترتب عليها جملة من المنافع والتكاليف يتم التطرق إليه في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: منافع وتكاليف العولمة المالية

يثور جدل بين الاقتصاديين حول منافع وتكاليف العولمة المالية، خاصة في ظل حدوث الأزمات المالية من حين لآخر، وهنا تتجلى أهمية تعظيم منافع عولمة أسواق المال وتدنية تكاليفها، وسيتم عرض مبسط لبعض المنافع والتكاليف المصاحبة للعولمة المالية. وذلك فيما يلي:⁽³⁾

أولا- منافع العولمة المالية:

وتشمل المنافع ما يلي:

1) تنوع مصادر التمويل: حيث تؤدي زيادة درجة عولمة الأسواق المالية المحلية إلى ازدياد قدرة الدولة والمستثمرين على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، كما يؤدي تنوع الأدوات المالية بما يتفق مع

(1) Abdallah Ab Sinusi Saiah, OP, cit, P : 666.

(2) Ibid, P : 666.

(3) مَحَد عفيفي محمود، عولمة الأسواق المالية وأثرها على الأداء الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص: 31 - 32.

- الاحتياجات المختلفة لكل من المستثمرين أو المقترضين، بحيث يؤدي التنوع في المصادر التمويلية إلى التغلب على نقص المدخرات المحلية وانخفاض تكلفة الحصول على التمويل.
- (2) **زيادة كفاءة أداء الأسواق المالية:** حيث تتطلب عملية عولمة الأسواق المالية سرعة استجابة الأسواق للتغيرات الاقتصادية سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى الكلي، الأمر الذي ينعكس على كفاءة تسعير الأصول المالية المتداولة داخل الأسواق، وانخفاض درجة تركيز المعاملات داخلها، وزيادة قدرتها على استيعاب حجم أكبر من التعاملات، ومن ثم جذب المدخرات وتخصيصها.
- (3) **انخفاض المخاطر وارتفاع العائد:** تسهم عولمة الأسواق المالية المحلية وما توفره من قدرة على العبور إلى الأسواق المالية الدولية في زيادة قدرة المستثمرين على تنويع المحافظ الاستثمارية، مما يؤدي إلى خفض درجة المخاطر المصاحبة لتلك المحافظ - سواء ما تعلق منها بعملة الاستثمار أو الدولة المستثمر فيها، وغي نفس الوقت يزيد من معدل العائد المتوقع على هذه المحافظ.
- (4) **زيادة معدلات النمو الاقتصادي:** حيث تسهم عولمة الأسواق المالية في التغلب على نقص المدخرات المحلية، وزيادة كفاءة الأسواق المحلية، مما سينعكس على كفاءة تخصيص المدخرات، ومن زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

ثانياً- تكاليف العولمة المالية:

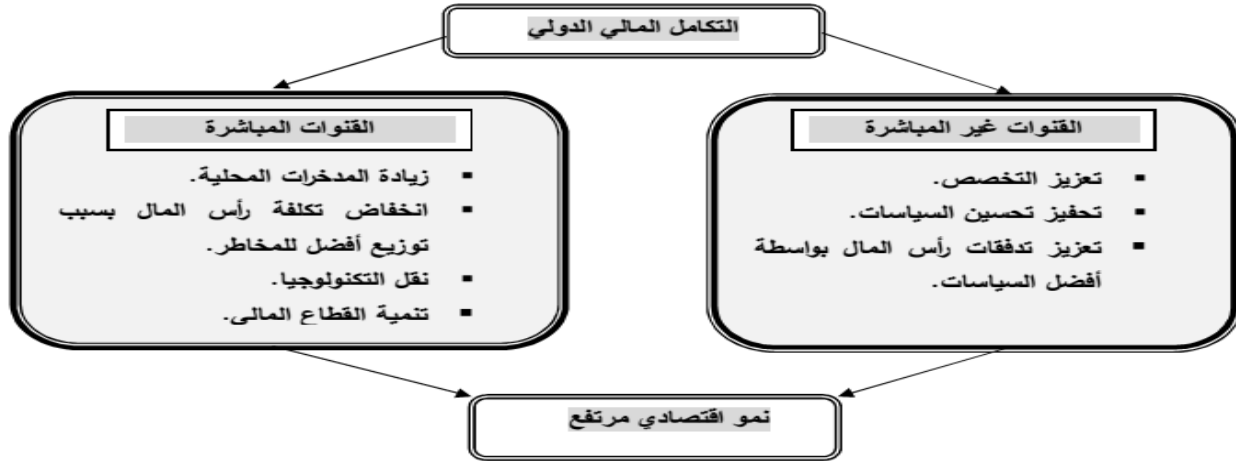
بينما تشمل التكاليف ما يلي:

- (1) **زيادة درجة الحساسية للصدمات:** زيادة درجة الارتباط بين الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية العالمية تؤدي إلى التعرض تلك الأسواق إلى موجات الارتفاع والانخفاض المستمرة الفرضي التي تتصف بها الأسواق المالية العالمية، ويدعم تلك الفرضية ما شهدته فترة التسعينات من امتداد للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الأسواق المالية إلى أسواق أخرى، تتصف بزيادة درجة عولمتها المالية، بينما لم تمتد إلى دول أخرى تتصف بانخفاض درجة عولمتها.
- (2) **البطالة المرتفعة والأجور المنخفضة:** تسهم العولمة المالية في التحول من العمالة العادية إلى العمالة الماهرة، والتي تتسم بانخفاض وزنها النسبي على المستوى الكلي مما يعني ارتفاع معدلات البطالة في العمالة العادية وهذا ما ينتج عن عملية العولمة من زيادة درجة المنافسة في القطاعات الصناعية بالسوق المحلي، الأمر الذي ينعكس في الضغط على معدلات الأجور وحجم العمالة للتقليل من تكلفة الخدمة المقدمة من أجل الاستمرار في السوق.
- (3) **تقييد قدرة صانعي السياسة الاقتصادية:** حيث تشكل إعادة صياغة التشريعات المحلية بما يتفق والمعايير العالمية، وزيادة حرية انتقال تدفقات رؤوس الأموال قيوداً على مرونة صانعي السياسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات.

ويرى الباحث أن ما تم ذكره من منافع العولمة المالية خاصة فيما تعلق بدورها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بحاجة إلى تفصيل أكثر وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: قنوات تأثير العولمة المالية على النمو الاقتصادي

من الناحية النظرية، هناك عدد من القنوات المباشرة وغير المباشرة، والتي من خلالها يمكن أن يساعد تبني العولمة المالية على تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3-II).
الشكل (3-II): القنوات التي يستطيع من خلالها التكامل المالي النهوض بالنمو الاقتصادي.



Source: Eswar Prasad et al, **Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence**, working paper series of International Monetary Fund, U.S.A, March 17, 2003, P :24.

وفيما يلي عرض لمضمون هذه القنوات: (1)

أولاً- القنوات المباشرة:

تتضمن القنوات المباشرة ما يلي:

1. **زيادة المدخرات المالية المحلية:** من حيث المبدأ، إن تدفقات رأس المال شمال جنوب في صالح كلا المجموعتين، لأنها تسمح بزيادة الاستثمار، في الدول صاحبة رؤوس الأموال الفقيرة في حين أنها توفر أعلى عائد على رأس المال مما هو متاح في الدول الغنية. وهذا بشكل فعلي يقلل من المخاطر في الدول النامية.
2. **انخفاض في تكلفة رأس المال من خلال أفضل توزيع عالمي للمخاطر:** حيث تتوقع نماذج تسعير الأصول أن تحرير أسواق رأس المال يحسن تخصيص المخاطر. وفي هذا السياق، ومن ناحية أولى، قد تساعد زيادة فرصة تقاسم المخاطر بين المستثمرين الأجبيين والمحليين على تنويع المخاطر. ومن ناحية ثانية، فمن شأن زيادة القدرة على تنويع المخاطر أن تشجع الشركات على تحمل المزيد من الاستثمار الكلي، وبالتالي تعزيز النمو. ومن ناحية ثالثة، فإنه يترتب على زيادة تدفقات رأس المال أن تصبح سوق رأس المال المحلية أكثر سيولة. والتي يمكن أن تخفض علاوة مخاطر حقوق الملكية، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال بغرض الاستثمار.
3. **نقل الخبرات التكنولوجية والإدارية:** تبدو الاقتصادات المتكاملة مالياً جاذبة لحصص كبيرة غير متناسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لديها القدرة على توليد التكنولوجيا، كما تخدم كقناة لتمير ممارسات إدارية أفضل، ويمكن لهذه التكنولوجيا رفع الإنتاجية الإجمالية، وبالتالي تعزيز النمو.

(1) Eswar Prasad et al, OP.cit, PP :23-26.

4. تحفيز تطور القطاع المالي المحلي: يمكن لتدفقات محفظة المالية الدولية أن تزيد من سيولة أسواق رأس المال المحلية، كما يمكن لزيادة ملكية الأجانب للبنوك المحلية أن يولد أيضا مجموعة متنوعة من المنافع الأخرى. أولا، يمكن أن تسهل مشاركة البنوك الأجنبية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. ثانيا، يمكن أن تساعد على تحسين الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المصرفي المحلي. ثالثا، في كثير من الأحيان، تقدم البنوك الأجنبية التكنولوجيا في الأسواق المحلية، كما أن دخول البنوك الأجنبية يميل إلى زيادة المنافسة، والتي بدورها يمكن أن تحسن من نوعية الخدمات المالية المحلية فضلا عن تحسين الكفاءة التخصصية.

ثانيا- القنوات غير المباشرة:

تتضمن القنوات غير المباشرة ما يلي:

1. تشجيع التخصص: تعتبر فكرة التخصص قد يزيد الإنتاجية والنمو أمر بديهيا. ولكن دون آلية لإدارة المخاطر، فسوف ينتج هيكل الإنتاج الذي هو على درجة عالية من التخصص إنتاجا عالي التقلب، وبالتالي ارتفاع تقلبات معدلات الاستهلاك. وقد نتجت هذه المخاوف بشأن التعرض لمثل هذه الزيادة في التقلبات الدول عن اتخاذ أنشطة التخصص لتعزيز النمو. وقد تعني التقلبات المرتفعة عموما معدلات أقل من الادخار والاستثمار الإجماليين. ومن حيث المبدأ، فإن العولمة المالية يمكن أن تلعب دورا مفيدا من خلا مساعدة الدول على المشاركة في تقاسم المخاطر الدولية، وبالتالي الحد من تقلبات الاستهلاك. كما أن تقاسم المخاطر قد يشجع بشكل غير مباشر على التخصص، والذي بدوره، قد يرفع معدلات النمو.

2. الالتزام بأفضل السياسات الاقتصادية: يمكن للتكامل المالي الدولي أن يزيد الإنتاجية في الاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على قدرة الحكومة في الالتزام بمصادقية مسار السياسات المستقبلية. وبصورة أكثر تحديدا، يمكن أن يغير الدور المنضبط للتكامل الدولي من ديناميكيات الاستثمار المحلي في الاقتصاد إلى درجة تؤدي إلى إعادة تخصيص رأس المال نحو أنشطة أكثر إنتاجية، وهذا استجابة للتغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية. وفي بعض الأحيان، قد تميل الحكومات الوطنية إلى وضع السياسات الضريبية المجحفة في حق رأس المال المادي، ومن المحتمل أن مثل هذه السياسات تثبط الاستثمار وتحد من النمو. كما قد يمنع الانفتاح المالي استدامة المعوقات الحكومية من خلال الانخراط في مثل هذه السياسات المجحفة مستقبلا، لأن الآثار السلبية لهذه الأفعال ستكون أكثر وقعا في ظل التكامل المالي الدولي. يمكن أن تحت العولمة المالية العديد من الدول على تصحيح هياكل حوكمة الشركات فيها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومطالب المستثمرين الدوليين. وإضافة إلى ذلك، ينزع الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع المالي القادم من الدول المصدرة له ذات الإشراف والتنظيم الجيد إلى دعم التنمية المؤسسية والحوكمة في اقتصادات الدول الناهضة. كما يمكن يفرض تحرير حساب رأس المال، بزيادته للتكاليف المحتملة والمرتبطة بالسياسات السيئة وتعزيز المنافع المرتبطة بالسياسات الجيدة، الانضباط على السياسات الاقتصادية الكلية. وتحديدا، فإنه نظرا لأن تحرير حساب رأس المال يجعل الدولة أكثر عرضة لمخاطر التحولات المفاجئة في مشاعر المستثمرين الدوليين، فإنه يمكن أن يدل على التزام الدولة بسياسات اقتصادية كلية أفضل كوسيلة لتخفيف احتمال وقوع هذه التحولات وآثارها المعاكسة.

3. تعزيز تدفقات رأس المال باعتماد أفضل السياسات: قد يفسر استعداد الدولة للتعهد بالتكامل المالي على انه إشارة إلى ذهابها لممارسة سياسات أكثر ودية اتجاه الاستثمار الأجنبي في المستقبل. كما أن إزالة القيود المفروضة على رأس المال من شأنه تعزيز زيادة تدفقات رأس المال الناجمة عن زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول.

بعد التعرف على القنوات التي من خلالها ينتقل تأثير العولمة المالية على النمو الاقتصادي، يطرح تساؤل هنا: ما هي الشروط التي يجب توفيرها ليكون هذا التأثير إيجابيا؟.

الفرع الخامس: شروط (عتبات) جعل آثار العولمة المالية أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات ذات الصلة بمسألة ما هي الشروط الأولية (العتبات) التي تعد ضرورية إذا كان بإمكان الانفتاح المالي تحقيق منافع جيدة بالنسبة لدولة ما في حين يقلل مخاطر وقوع أزمة. فما هي هذه الشروط؟. ويشير الشكل رقم (II-4) إلى هذه الشروط. الشكل رقم (II-4): الشروط الأولية (العتبات) التي من شأن توفرها أن يعكس إيجابا الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي.



المصدر: م. إيهان كوزى وآخرون، العولمة المالية (فيينا وراء لعبة إلقاء اللوم) - طريقة جديدة للنظر للعولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد: 44، العدد: 01، مارس 2007، ص: 13

وفيما يلي بيان لهذه الشروط وما يترتب عليها: (1)

أولا - تنمية القطاع المالي:

يعتبر تنمية القطاع المالي محددًا ضروريًا لمدى المنافع التي يمكن للعولمة المالية أن تأتي بها بالنسبة للنمو والاستقرار، فكلما زاد تطور القطاع المالي في بلد ما، زادت منافع التدفقات المالية الوافدة بالنسبة للنمو وقد تعرض البلد إلى مخاطر الأزمات، من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة على حد سواء. وهناك نفع آخر لزيادة تنمية القطاع المالي هو تأثيره الإيجابي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو بدوره له تداعيات على حجم وتكوين تدفقات رأس المال. وفي البلدان النامية التي تفتقر إلى قطاعات مالية عميقة تميل التغييرات

(1) م. إيهان كوزى وآخرون، العولمة المالية (فيينا وراء لعبة إلقاء اللوم) - طريقة جديدة للنظر للعولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد: 44، العدد: 01، مارس 2007، ص: 12.

المفاجئة في اتجاه تدفقات رأس المال إلى حفز وزيادة حدة دورات الانتعاش والكساد. وعلاوة على ذلك، أسهمت عمليات تحرير القطاع المالي المحلي غير الكافية وسيئة الإدارة في نشوب أزمات كثيرة قد ترتبط بالتكامل المالي.

ثانيا - نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية:

تؤثر نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية على مستوى التدفقات الوافدة وتكوينها، وكذلك على مدى تعرض البلد إلى مخاطر الأزمات. إذ تزيد السياسات النقدية والمالية السليمة منافع تحرير حساب رأس المال بالنسبة للنمو، وتساعد على تجنب الأزمات في البلدان ذات الحسابات المفتوحة لرأس المال. وإضافة إلى ذلك، فإن حسابا مفتوحا لرأس المال ونظاما لسعر الصرف الثابت. لا يمثلان توليفة ملائمة بالنسبة للاقتصاديات ذات النظم المالية الضعيفة. لأن ذلك يمكن أن يجعل البلد أكثر تعرضا لمخاطر الأزمات عندما تفتح أسواق رأس المال فيه.

ثالثا - التكامل التجاري:

يحسن خيار التكامل التجاري التكاليف والمنافع، المرتبطة بالتكامل المالي. كما يقلل من مخاطر احتمال وقوع الأزمات المرتبطة بالانفتاح المالي، ويقلل تكاليف هذه مثل هذه الأزمات إذا وقعت. وهذا ما يدعم الرأي القائل: بإعطاء أسبقية لتحرير التجارة على تحرير حساب رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أن مدى توافر الشروط (العقبات) سالفة الذكر وتفاعلها مع العولمة المالية هو الذي يحدد نتائج النمو والتقلب.

المطلب الثالث: العولمة المصرفية (أو "العولمة الاقتصادية بشقها المصرفي")

قد أصبحت ظاهرة العولمة واحدة من الظواهر الأكثر ارتباطا بالنشاط الاقتصادي، وترتبط العولمة أيضا بالنشاط المصرفي كجزء من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تميل إلى مجالات وأنشطة غير مسبقة، وأدت إلى تبني تصورات لمجموعة من الأنشطة الأكثر توسعا، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من الفرص وزيادة المكاسب، والتطلع إلى المستقبل⁽¹⁾. وفي هذا السياق، نسعى من خلال هذا الفرع إلى التطرق إلى موضوع العولمة المصرفية من حيث مفهومها، مسبباتها، أهدافها، ركائزها ومتطلباتها. ناهيك عن التطرق إلى آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: العولمة المصرفية (المفهوم والمسببات)

في هذا الصدد، سيتم التطرق إلى مفهوم ومسببات العولمة المصرفية على النحو التالي:

أولا - مفهوم العولمة المصرفية:

إن وجود مجال الصيرفة، كجزء من النظام المالي والاقتصادي، تحت تأثير التغيرات الناجمة في الوضع الاقتصادي العالمي كعدم استقرار أسعار الفائدة، زيادة المنافسة، وتركز رأس المال... الخ، دفع البنوك إلى الاتجاه نحو تنويع أنشطتها، وهو التوجه الذي كان مطلوبا من قبل البيئة التنافسية الدولية. وتهدف البنوك التي

(1) Ezzat Molouk Kenawy, *Globalization and its Effects on the Banking System performance in Egypt*, Ozean Journal of Applied Sciences, Turkey, Volume 02, Issue 01, P: 56.

تطورت إلى تغطية احتياجات التمويل في مناطق جغرافية وصناعية مختلفة، وذلك لتحقيق لنفسها تنويع خدماتها، بما في ذلك المزيد من العمليات الأكثر تعقيداً، والتي تستلزم مخاطر عالية، وكما تشمل المشتقات المالية (العقود الآجلة، المبادلات والخيارات) فضلاً عن أنواع جديدة من السندات التي تستخدم لأغراض المضاربة أو التحوط من مخاطر العملات⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار، ينظر للعولمة المصرفية على أنها تمثل خلق سوق عالمية بين البنوك في مختلف دول العالم، بحيث أصبحت تؤدي أنشطتها في سوق عالمي متسع وتشديد المنافسة وكأنها تعمل في سوق واحدة. ولقد جاء هذا التداخل في العلاقات جراء التحرر المالي الذي خلق حرية كبيرة في تطور العلاقات المالية بين البنوك من خلال الاتفاقيات والاندماجات التي زادت من خروج البنك من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية تعمل على دمج نشاط البنك في السوق العالمية (عالمية الصيرفة)، مع عدم التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية أو الوطنية. وعليه فإن العولمة تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بفعالية وكفاءة ونشاط أكبر. هذا، وقد لوحظ زيادة تركيز البنوك في ظل العولمة على خدمة العملاء، واجتذاب مصادر تمويل جديدة وتوسيع آفاق توظيف الأموال، وصاحب هذه التوجهات تحرر متزايد من القيود الحكومية مع ازدياد الضغوط التنافسية، وقد كان للارتفاع المتواصل في كلفة إدارة الفروع المصرفية العاملة بالخارج أثر على تقليص هامش الربح التي تحققها البنوك ولاسيما في الدول التي ترتفع فيها كلفة العمل⁽²⁾.

واستناداً لما سبق ذكره، يمكن أن ننظر للعولمة المصرفية على أنها: محاولة الخروج بالنشاط المصرفي من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي - وذلك دون إهمال أو تقصير فيما يتعلق بالنشاط في السوق المصرفية المحلية، ومحاولة المحافظة على المكاسب المحققة داخلها- ، وقد جاءت هذه المحاولة استجابة لمتطلبات التحرير المالي والمصرفي وما تولد عنه من ضغوط تنافسية دولية، والتي دفعت البنوك إلى مزاوله أنشطة غير مسبقة، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة، وهذا بهدف خدمة العملاء وتحقيق أكبر قدر من المكاسب والتي تستطيع البنوك من خلالها ضمان استمرارية العمل المصرفي، خاصة في ظل تدني هامش الربح في الأسواق المصرفية المحلية.

ثانياً - مسببات العولمة المصرفية:

بالنسبة للأسباب التي تكمن وراء عولمة النشاط المصرفي يمكن إيجازها فيما يلي:⁽³⁾

1) ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسعة تدفقها من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وامتداد أسواقها الدولية والزيادة في فرص الاستثمار والاستفادة منها، وقد دعم هذا الأمر ظهور الكتل النقدية وجعل قابليتها

(1) Crina Raluca Bucur, **The Globalisation of the Banking Sector – Evolutions and Predictions** - , Economic Insights – Trends and Challenges, the Petroleum-Gas University of Ploiesti Bulletin, Economic Sciences Series , Romania, Vol 03, Issue 01, PP: 75-76.

(2) موقف السيديّة - سجي فتحي محمد، استراتيجيات التغيير في العمل المصرفي بين تحديات العولمة ومتطلبات المهنة، مجلة تنمية الراقدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد: 30، العدد: 92، 2008، ص: 155.

(3) أحمد محسن الخضير، العولمة الإيجابية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص ص: 261- 265.

للتوطن والاستثمار متوسط وطويل الأجل على شكل رؤوس أموال وعلى انتقالها من مركز نقدي إلى مركز نقدي آخر.

(2) التطور الذي حدث في أداء وتشغيل البنوك، والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للبنوك المحلية كما أنه في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية والتقليل من المخاطر، ومن ثم فإن اندفاع البنوك إلى العولمة جاء بهدف توزيع المخاطر وتنويعها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي وآليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر فضلا عن اعتبارات النمو السريع للبنوك العالمية وتحولها إلى بنوك شاملة مما أدى إلى تهميش وتراجع البنوك المحلية ووقوعها تحت خطر الابتلاع والاختفاء.

(3) تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات ذات كفاءات ورؤوس أموال عالية، كما أن حجم وأصول الأموال المتدفقة إليها كبير، والتي أصبحت تحتاج إلى وجود بنوك عالمية تتيح لها الخدمات المصرفية أينما تتواجد فروعها، وخاصة وأن العلاقات ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن تحصر نشاطها ومعاملاتها المصرفية في بنك ضخم يتولى مسؤولية وأمانة مستقبل هذا الشركات، ومن ثم فإن هذه الشركات تحتاج إلى بنك وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها.

(4) التطور الهائل في نظم الاتصال ونظم التعامل والتداول إلى المستوى العالمي، بحيث أدت هذه النظم إلى تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص ممثلة في:

- انخفاض ملموس في تكاليف النقل والاتصالات وزيادة جودتها وتنوع مجالات استخدامها.
- ازدياد ملموس في السهولة والإتاحة الفورية للمعاملات بعد استخدام الكمبيوتر بالإضافة إلى التطور الكبير الذي شهدته الشبكات الدولية للمعلومات.
- تلامس الحواجز التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض وبصفة خاصة ما يتصل بالأسواق النقدية والمالية.

الفرع الثاني: متطلبات العولمة المصرفية

يسعى البنك إلى عولمة نشاطه المصرفي من خلال اكتساب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها وابتلاعها تدريجيا، ويتسنى ذلك بالعمل على مراحل تدريجية لاكتساب التالي⁽¹⁾:

(1) زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.

(1) أسار فخري عبد اللطيف، العولمة المصرفية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة عشر، العراق، العدد: 24، سبتمبر 2005، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

(أطلع عليه بتاريخ: 2013/07/18); <http://www.ulum.nl/b16/htm>

(2) تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة أمن المعلومات، أمن المنشآت وأمن الأفراد وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانضباط المصرفي عن البنك على اتساع العالم ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متمم من السوق المصرفية.

(3) تنوع وعصرية قاعدة الخدمات والمنتجات على تقديم خدمات مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان، تقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين.

(4) أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى بعض البنوك لا سيما الكبرى منها للتوسع في حجم الأعمال والربحية وتحقيق وفورات الحجم ووفورات النطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البنوك.

(5) تطوير أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية المالية في إعداد البيانات بما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة.

(6) إعادة هيكلة طرق تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة، وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمات المصرفية المباشرة للعملاء كذلك من الضروري التركيز على تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت والدخول بقوة فاعلية إلى ميدان التجارة الإلكترونية.

(7) إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل، وكذلك مراعاة نظرية التكامل المصرفية.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حدث تغير كبير في عمل البنوك وتوسع في حجم ونطاق الخدمات المصرفية الخاصة بها سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد اتجهت جميع البنوك لأداء الخدمات المصرفية التي لم تقدم من قبل، وينعكس هذا بوضوح في هيكل ميزانيات البنوك. من ناحية أخرى، انخفض النصيب النسبي للودائع من إجمالي الودائع بالبنوك، وذلك لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية، ومما أدى إلى انخفاض في حصة القروض وزيادة نسبية في نصيب الأصول الأخرى، ولاسيما إصدار السندات.⁽¹⁾

ثانياً- تنوع النشاط المصرفي والاتجاه نحو التعامل بالمشتقات المالية:

يتضمن تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والاتجاه نحو الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات

(1) Ezzat Molouk Kenawy, OP. cit, PP : 57-58.

المصرفية، وبالتالي العمل على تنويع القروض الممنوحة، وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وتحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في أوراق مالية قابلة للتداول، والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار وتنمية نشاط التأمين. كما توسع نشاط البنوك ليشمل التعامل بالمشتقات المالية، والتي تتميز بالتحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والاقتراض واستكشاف الأسعار في السوق وتسهيل العمولات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة وتحسين السيولة.⁽¹⁾

ثالثا - ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل المصرفية:

مع تزايد العولمة، أصبح العمل المصرفي عرضة لعدة مخاطر سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية. وهو المر الذي أجبر البنوك على التعامل مع المخاطر بعدة وسائل أهمها تعزيز رأس المال. وقد أصبح معيار كفاية رأس المال ذا أهمية متزايدة منذ أن تم الموافقة عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1988. وهكذا أصبح من الضروري بالنسبة للبنوك الالتزام به كمعيار عالمي. إن الهدف من الالتزام بمقررات لجنة بازل "وما أجري عليها من تعديلات لاحقة (بازل 2 ، وبازل 3)" هو الاستمرار في تعزيز النظام المالي، والاستمرار في دعم المنافسة العادلة، والتعامل مع المخاطر بطريقة شاملة.⁽²⁾

رابعا - احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

جاءت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود وذلك في إطار اتفاقية الجات في جولة الأوروغواي 1994، وقد اتخذت المنافسة في إطار هذه الاتفاقية ثلاثة اتجاهات رئيسية، **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء على صعيد السوق المصرفية المحلية أو العالمية؛ **والإتجاه الثاني:** المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛ **بينما الإتجاه الثالث:** المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية. وهذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء، وأدت هذه المنافسة إلى دخول المؤسسات المالية بخلاف البنوك إلى السوق المصرفية، ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية، وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.⁽³⁾

خامسا - التوسع في عمليات الاندماج المصرفي:

يتميز الوسط الذي تعمل به البنوك في ظل العولمة بالنمو المستمر، ومن أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فإنه عادة ما يندمج مع كيان مصرفي آخر، وبذلك يتكون كيان مصرفي جديد أكثر قوة وفعالية وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفية، وعمليات الاندماج المصرفي أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها جميع البنوك العالمية، والاندماج المصرفي في شكل عام هو العملية المالية التي تؤدي إلى اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد بواسطة مؤسسات مالية أو مصرفية أخرى، ويتخلى البنك المندمج عن استقلاله

(1) عبد الرزاق حمد حسين - علي خضير عباس، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في الدول النامية (الجزائر حالة دراسية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 8، العدد: 24، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص: 158-159.

(2) Ezzat Molouk Kenawy, OP.cit, P : 58.

(3) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد: 03، ديسمبر 2005.

ويدخل في البنك ويصبح بنكا واحدا وباسم مشترك بينهما. ومن العوامل التي تدفع باتجاه الاندماج هي تحقيق وفورات الحجم بزيادة العوائد مع زيادة حجم البنك وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.⁽¹⁾

سادسا - تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:

زادت عملية غسيل الأموال القذرة مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي، حيث وصل حجم غسيل الموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج الداخلي العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال، وتتم هذه العمليات عبر ثلاث مراحل: الإيداع النقدي، التعتيم والتكامل، مع الأخذ في عين الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات والمختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى⁽²⁾.

سابعا - تزايد حدوث الأزمات المصرفية:

مع تزايد العولمة، أصبح حدوث الأزمة المصرفية أمرا واردا، وتسمى الأزمة المصرفية أيضا بالذعر المالي، وهي عبارة عن حالة من عدم الاستقرار تحدث عند انهيار أحد البنوك، وذلك عندما يقوم المقرضون (المودعون) قصير والأجل فجأة بسحب قروضهم (ودائعهم) من مقترض غير قادر على السداد، وتتحقق ظاهرة الذعر المالي عند توافر الشروط التالية: (أ) أن تزيد المديونية قصيرة الجل عن الأصول قصيرة الأجل؛ (ب) ألا تحتوي السوق على دائن كبير يكون قدير على توفير التسهيلات اللازمة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل؛ و (ج) عدم وجود مقرض أخير أو مقرض نهائي. كما تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك بإيقاف قابلية الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة. ويمكن التمييز بين نوعين من الأزمات المصرفية، الأول يتمثل في الأزمة المصرفية العادية التي قد تهتز فيها قدرة بعض البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءمتها نتيجة لزيادة الأصول المتعثرة مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية، بينما يتمثل النوع الثاني في الأزمة المصرفية المنظومية التي يصاب فيها النظام المصرفي بالشلل الكامل وتدفع حتى بالبنوك الضعيفة السليمة إلى إقفال أبوابها، ولعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة بسبب عدم وضوح المعلومات، فإن المودعين يتجهون إلى سحب نقودهم مهما كانت حالة البنك، وهو ما يسبب ذعر مالي، وهذا النوع من السلوك يعبر عنه بسلوك القطيع.⁽³⁾

وفي الأخير، تبين أن ظاهرة العولمة وبشقيها المالي والمصرفي قد ألقَتْ بظلالها على أعمال البنوك، هذه الأخيرة التي أصبحت تعمل في بيئة يشوبها عدم التأكد وكثرة المخاطرة، ووسط مناخ تنافسي اشتدت حدته بعد عمليات التحرير المالي والمصرفي.

(1) عبد الرزاق حمد حسين - علي خضير عباس، مرجع سابق، ص: 159.

(2) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص: 18.

(3) نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص ص: 08-09.

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من تأصيل نظري للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، ورصد لأهم آثار موجة تحرير وعودة النشاط المالي والمصرفي على طرفي هذه العلاقة، يستخلص الباحث ما يلي:

➤ بالنسبة للمبحث الأول، تم عرض رؤية (ROSS LIVINE) فيما يتعلق بقنوات تأثير التمويل على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال القيام بالوظائف التالية: تسهيل التداول، التحوط، التنويع وتجميع المخاطر؛ تخصيص الموارد؛ مراقبة المديرين وممارسة السيطرة على الشركات؛ تجميع المدخرات؛ وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وقد تم التفصيل في كل وظيفة على حدا. كما تمت عملية حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات العملية (التجريبية)، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك مع إبراز أهم نتائج هذه الدراسات. والجدول التالي يلخص ذلك:

الباحثون	عنوان الدراسة	النتائج
(GoldSmith, 1969)	"الهيكل المالي والتنمية"	وجود الارتباط الإيجابي بين التطور المالي ومستوى النشاط الاقتصادي.
(McKinnon and Shaw, 1973)	"العمق المالي في التنمية الاقتصادية"	يسمح التحرير المالي بارتفاع أسعار الفائدة مما يشجع الأسر على زيادة مدخراتهم.
(King and Levine, 1993)	"التمويل والنمو: ربما يكون شمببتير على حق"	الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال.
(Levine and Beck and Looyza, 2000)	"الوساطة المالية والنمو: السببية والأسباب"	وجود علاقة قوية جدا بين المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.
(M . HAY, 2000)	"البنوك والنمو: استعراض نقدي وتحليل لوحدة البيانات."	يمكن يكون للبنوك أثر سلبي على النمو، وذلك بسبب خصوصية أعمالها، خاصة فيما يتعلق بالائتمان وخلق النقود، غير المراقب.
(RIOJA and VALEV, 2004)	"التمويل ومصادر النمو عند مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية"	التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل من خلال تراكم رأس المال، في حين أنه في الدول مرتفعة الدخل فإن نمو الإنتاجية يعمل كقناة تأثير، يؤثر عبرها التطور المالي على النمو الاقتصادي.
(خلف، 2011)	قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق	الجهاز المصرفي العراقي غير متطور، كما أنه لم يتمكن من لعب دور مؤثر وفعال في النمو الاقتصادي

➤ بالنسبة للمبحث الثاني، تطرق الباحث إلى جوانب ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي تعد وليدة محاولة التخلص من الكبح المالي، والذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال سوء تعبئة الموارد؛ وسوء تخصيص الائتمان وتوجيهه؛ وعدم كفاءة الجهاز المصرفي؛ ناهيك عن الإضرار بنوعية وكمية التراكم الرأسمالي. وهذا ما أدى إلى تبني سياسة التحرير المالي والمصرفي، والتي يتطلب تطبيقها توافر الاستقرار الاقتصادي العام بمعناه الشامل، وتوافر المعلومات وتنسيقها، وضرورة إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي، وأخيراً توافر الإشراف الحذر على الأسواق المالية. بالإضافة إلى ما تقدم، يترتب على تبني سياسة التحرير المالي والمصرفي جملة من المنافع والتكاليف، فمن جهة المنافع نذكر: تزايد كفاءة القطاع المالي والمصرفي؛ الوصول إلى الأسواق العالمية؛ ضبط السياسات الاقتصادية وتحفيز النمو؛ بينما من جهة التكاليف نذكر: تركيز تدفقات رؤوس الأموال وسوء تخصيصها؛ عدوى الأزمات المالية؛ وأخيراً خطر حضور البنوك الأجنبية.

➤ بالنسبة للمبحث الثالث، تطرق الباحث إلى جوانب ظاهرة عولمة النشاط المالي والمصرفي، من خلال التمهيد بعرض مفهوم العولمة الاقتصادية، والتطرق إلى عولمة الإنتاج، ومن ثم العولمة المالية، من حيث التعريف بها، القوى الدافعة اتجاه هذه الظاهرة، كما تم التطرق إلى قنوات تأثيرها على النمو الاقتصادي. حيث يمكن أن تساعد العولمة المالية، من حيث المبدأ، على رفع معدل النمو في الدول النامية من خلال عدد من القنوات المباشرة وغير المباشرة. وتؤثر القنوات المباشرة بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وتشمل: زيادة المدخرات المحلية، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتنمية القطاعات المالية المحلية. بينما تشمل القنوات غير المباشرة، والتي في بعض الحالات يمكن أن يكون أكثر أهمية من تلك المباشرة، زيادة التخصص الإنتاج بسبب إدارة المخاطر بشكل أفضل، والتحسينات في كل من السياسات والمؤسسات الاقتصادية الكلية. وأخيراً، تطرق الباحث إلى ظاهرة العولمة المصرفية، من خلال عرض مفهومها، مسبباتها، ومتطلباتها، وكذا آثارها على الجهاز المصرفي، والتي نذكر من بينها: إعادة هيكلة الصناعة المصرفية؛ تنويع النشاط المصرفي واحتدام المنافسة؛ وتزايد حدوث الأزمات المصرفية وغيرها.

وفي الأخير، دفعت انعكاسات ظاهرتي تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي الأجهزة المصرفية عبر العالم إلى تبني استراتيجيات تكفل لها تعظيم العائد وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء، ناهيك عن تعزيز الممارسات السليمة في أداء الأنشطة المصرفية والمالية، وهذا ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

الباب الأول:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي بين
آثار موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي
واستراتيجيات المواجهة

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي

(المفاهيم والقياس - المصادر والمحددات - النظريات والنماذج)

الفصل الثاني:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في ظل آثار
موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي

الفصل الثالث:

التوجهات الجديدة نحو تطوير أداء الجهاز المصرفي وانعكاساتها
المحتملة على النمو الاقتصادي

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق، إلى وظائف القطاع المالي والمصرفي في عملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر هذا القطاع المسؤول عن أداء وظيفة جمع المدخرات الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية وتوزيعها بطريقة كفؤة على المشاريع الاستثمارية المختلفة، تسهيل إدارة المخاطر، ممارسة الرقابة على أعمال الشركات وممارسة الحوكمة المؤسسية، وهي الوظائف التي ينصرف تأثيرها على النمو الاقتصادي عبر قنوات تعزيز التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي.

إن القطاع المصرفي بوصفه مكوناً أساسياً من مكونات القطاع المالي، وأثناء قيامه بالوظائف السالفة الذكر أصبح مجبراً، في ضوء إفرزات تحرير وعلومة النشاط المالي والمصرفي المشار إليها في الفصل السابق، على سلك توجهات جديدة لتطوير أداءه، ليكون أكثر استجابة لمستجدات بيئة عمله سواء منها المحلية أو الدولية، وتتجسد أهم هذه التوجهات في تبني عدة استراتيجيات، والتي تتمثل في إستراتيجية تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك، إستراتيجية تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإستراتيجية إرساء قواعد الحوكمة المصرفية.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى الإستراتيجيات سالفة الذكر، وانعكاساتها المحتملة على تطور الجهاز المصرفي، وذلك دون إغفال الانعكاسات المحتملة على لتلك الإستراتيجيات على النمو الاقتصادي، وذلك بالاستناد إلى المقاربة النظرية لـ (ROSS LIVINE, 1997) حول أثر التمويل على النمو الاقتصادي. ولهذا الغرض ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، وهي:

- المبحث الأول: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: التوجه نحو تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك وانعكاساتهما المحتملة على النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: التوجه نحو تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي.
- المبحث الرابع: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية الحوكمة المصرفية وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي

تمثل ممارسة الأعمال المصرفية الشاملة طفرة في أعمال البنوك، وهذا في ظل تراجع عوائد الأعمال المصرفية التقليدية، حيث أصبحت البنوك تمارس أنشطة أكثر اتساعاً وتنوعاً في إطار سعيها لجمع المتناقضين تعظيم العائد وخفض المخاطر. وهو ما أسس لظهور فكرة البنوك الشاملة ذات الخصائص المتميزة، والتي زاد انتشارها على نطاق العالم بأسره بفضل عوامل عديدة لتصبح سمة مميزة للصناعة المصرفية الحديثة. ومن خلال هذا المبحث سنتناول تعريف وخصائص البنوك الشاملة وأهم المناهج المطبقة لها، وأهم دوافع قيامها، ووظائفها، منافعها وتكاليفها، وأهم طرق التحول لهذا النظام من البنوك، ناهيك عن أهم الانعكاسات المحتملة للاتجاه نحو تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: البنوك الشاملة (التعريف والخصائص - دوافع القيام - الوظائف)

وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى تعريف البنوك الشاملة، وعرض أهم خصائصها، ودوافع قيامها، ناهيك عن عرض أهم النماذج (الأشكال) المطبقة لهذا النظام من البنوك، وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف وخصائص البنوك الشاملة

في هذا السياق، يتم عرض تعريف وخصائص البنوك الشاملة:

أولاً - تعريف البنوك الشاملة:

يمكن تعريف البنوك الشاملة على أنها تلك: "الكيانات المصرفية التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، ولتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل والخارج والموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، حيث تلبي احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة، وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية." (1)

ثانياً - خصائص البنوك الشاملة:

تتسم البنوك الشاملة بجملة من الخصائص، ومن أهمها نذكر ما يلي (2):

1. أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: من خلال تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل، وفي مختلف الأماكن. كما تتعامل هذه البنوك في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها، وتستتبط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقاً مع احتياجات العملاء.
2. التنوع في مصادر التمويل والاستثمار: من خلال التنوع في مصادر التمويل غير التقليدية بالإضافة إلى تنوع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنوع المخاطر التي يمكن التعرض إليها.

(1) عادل زقير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نفود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2009، ص: 42.

(2) صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني (القطاع المصرفي وغسيل الأموال)، عالم الكتب، مصر، 2003، ص: 75-77.

3. الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري: والتي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كما ونوعاً.
4. إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة، مع تفعيل استثماري لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق.

الفرع الثاني: دوافع قيام البنوك الشاملة

إن قيام البنوك الشاملة كان وليد دوافع عديدة، نذكر من أهمها⁽¹⁾:

- (1) دوافع ذاتية: والتي تتعلق بتطوير الأداء المصرفي، والذي يتطلب رصد وتحليل التطورات واتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة للتواكب معها. ومن أبرز مظاهر التطور ابتكار وسائل ومنتجات مصرفية جديدة عديدة.
- (2) التطورات والتحويلات في الاقتصادات المحلية وإفساح المجال لقوى السوق، والتي دفعت البنوك لتتدخل في برامجها مثل برامج الخصخصة، وتساعد على إنشاء شركات خاصة والتي يمكن أن تدعمها التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق.
- (3) الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.
- (4) تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، هناك المنافسة بين البنوك ذاتها. ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنوع النشاط وكذلك سلوك البنوك ذاتها وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس.
- (5) التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات والذي أدى إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال وإلى زيادة سرعة تبادل المعلومات عن البنوك والعملاء والسوق وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت كثيرا فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات.
- (6) تزايد دعوات إصلاح النظام المصرفي والتخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكيمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء مثل: توزيع نسب السيولة والائتمان بين مختلف القطاعات حسب درجة المخاطرة، وكذلك مدى كفاية رأس المال.
- (7) تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة تحت تأثير العولمة. والذي أدى إلى تكوين كيانات مالية ضخمة ذات الفروع المنتشرة والتي تملك الوسائل المتطورة والموارد المالية الوفيرة، وقاعدة العملاء العريضة والإطارات الإدارية والبشرية القادرة على تنويع الأنشطة ومصادر التمويل.
- (8) التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية: والذي خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع البنوك أنشطتها، إذ زاد من حدة المنافسة من قبل البنوك الأجنبية، والذي شكل تحدياً للبنوك الوطنية، ودفعا إلى أن تمد نشاطها إلى المجالات الإنتاجية والخدمية خشية أن تستحوذ عليها البنوك الأجنبية وتحصل منها

(1) أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، ص ص 4-8 بحث منشور على الموقع الإلكتروني :

على معدلات ربح مرتفعة تدعم مركزها، ومن ثم يجب دعم قدرات البنوك الوطنية من حيث التكلفة، الكفاءة والفاعلية والقدرة المالية والإدارية... الخ، والترابط مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: وظائف البنوك الشاملة

يستعرض الجدول رقم (1-III) تشكيلة متكاملة من الخدمات المصرفية والتي تقدمها البنوك الشاملة:

الجدول رقم (1-III): خدمات البنوك الشاملة

1- الودائع:	6- الاكتتاب في الأوراق المالية:	9- حركة الأموال:
- ودائع جارية.	- أدوات الخزينة.	- التمويل المحلي.
- ودائع لأجل.	- سندات الدولة.	- التمويل الدولي.
- ودائع لإخطار.	- سندات الشركات.	10- خدمات الضمان:
- ودائع توفير.	7- خدمات الاستشارة:	- خطابات الضمان.
2- التداول:	- استشارة إدارة السيولة.	- الإعتمادات المستندية.
- السوق المالية.	- استشارة الإدارة المالية.	- التحصيلات المستندية.
- النقد الأجنبي.	- التخطيط المالي.	- خدمات القبول.
- المشتقات المالية.	- استشارة الاستثمار العقاري.	- ترويج المشروعات الجديدة.
3- بيع الأوراق المالية:	- استشارة التجارة الخارجية.	11- خدمات التأمين:
- شهادات الإيداع.	- الاستشارات القانونية.	- تأمين الصادرات.
- الأسهم و السندات.	- الاستشارات الضريبية.	- تأمين المخاطر.
4- الائتمان:	- بحوث التسويق.	- تأمين الأفراد والممتلكات.
- الائتمان الاستهلاكي.	8- خدمات المستهلك:	12- التمويل المتخصص:
- ائتمان للمؤسسات.	- بطاقات الائتمان.	- تمويل شراء الأصول.
- ائتمان للبنوك المحلية وبالخارج.	- الشبكات السياحية.	- التأجير التمويلي.
5- السمسرة:	- إدارة أصول الأفراد.	- تمويل المشروعات.
- السمسرة في سوق المال.	- الخزائن و الأمان.	- المشاركة.
- السمسرة في العملات.	- صناديق الاستثمار.	- التمويل العقاري.
- السمسرة في الأراضي والعقارات.	- نظم المعاشات.	- تمويل الدفع المالي.
- السمسرة في الذهب.		

Source Royc Smith & Ingo Walter, *Global Banking*, New York oxford university press, USA 1997, PP: 404 -406

هذا، توفيق البنوك الشاملة بالعديد من الوظائف، والتي يتجسد أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

- 1) **وظائف تقليدية:** وهي تلك الوظائف المتاحة في كل البنوك وبعض المؤسسات المالية مثل (قبول الودائع ومنح القروض وأداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة).
- 2) **وظائف غير تقليدية:** وهي تلك التي ظهرت في البيئة الاقتصادية كمتغيرات نشطة مثل المبادلات، المستقبلية، الخيارات، أنشطة أمناء الاستثمار، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، أداء عناصر الترويج اللازم للمشروعات، الاندماج والتوريق، وغيرها من الوظائف الحديثة.
- 3) **وظائف غير تنموية:** وذلك يتم عن طريق المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة والقطاعات وتمويلها ماليًا ومتابعتها إداريًا.

⁽¹⁾ عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية (من منظور محاسبي)، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص: 217.

4) المشاركة في تنشيط الأسواق المالية وبرامج الخصوصية: ويتم ذلك عن طريق إنشاء شركات تعمل في مجالات الأوراق المالية ودعم القائم منها، مع تدوير محافظ الأوراق المالية وإدارة محافظ عملاتها، مع توفير أدوات ونظم معلومات الاتصال اللازم للربط ببورصات الأوراق المالية إقليمياً ودولياً. وكذلك المشاركة في تقييم المشروعات المطروحة في إطار عمليات الخصوصية من جانب، والاشتراك في تشجيع صغار المدخرين والعالميين على تملك أسهم الشركات المعرضة للبيع من جانب آخر.

5) وظائف وطنية محلية: ويتم ذلك عن طريق تشجيع عمليات التصدير والمساهمة في توفير عوامل تنمية الصادرات بوجه عام، كتوفير قاعدة بيانات حديثة ومتنوعة لهذا النشاط وإعطاء الأولوية لتمويل الإنتاج الجيد بغرض التصدير وكذلك فتح فروع لها بالخارج.

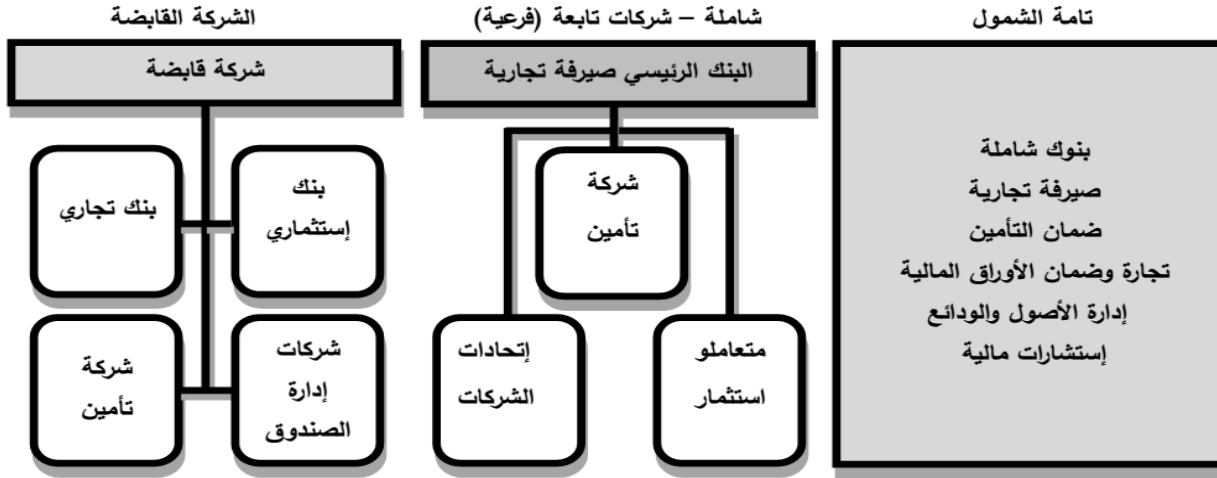
المطلب الثاني: النماذج المطبقة للبنوك الشاملة وآليات ومتطلبات وضوابط التحول

في هذا الصدد، يتم التطرق إلى:

الفرع الأول: النماذج المطبقة للبنوك الشاملة

تتراوح النماذج المطبقة للبنوك الشاملة بين ثلاثة أشكال رئيسية وهي: البنوك الشاملة تماماً، بنوك شاملة - شركات تابعة (فرعية)، والشركة القابضة - أنظر الشكل رقم (1-III) :-

الشكل رقم (1-III): النماذج المطبقة للبنوك الشاملة



Source: Nicholas Cheang, *Practices of universal banks and Macao's banking activities*, The full text is available at: http://www.amcm.gov.mo/publication/quarterly/oct2004/universa_en.pdf, 10/ 01 / 2008.

وفي هذا السياق نتطرق إلى: (1)

1) نموذج البنوك الشاملة تماماً: من الأمثلة على نموذج البنوك الشاملة تماماً الأنظمة السويسرية والألمانية، ويتميز هذا النموذج بوجود درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل، حيث يتولى قسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية، كما تمارس رقابة أكبر على المنشآت غير المالية، وتتبع هذه الرقابة من عدد من المصادر منها حصص مديونية بنكية في المنشآت، وحصص ملكية بنكية كبيرة في المنشآت وعضوية البنوك في مجالس إدارة الشركات.

(1) مصطفى كمال السيد طایل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، 2009، ص: 165.

(2) نموذج البنوك الشاملة (ذات البنك الرئيسي): من أبرز الدول التي تطبق نموذج البنوك الشاملة (ذات البنك الرئيسي) اليابان وكوريا، وعند هذا المستوى تكون هناك صلات ملكية متشابكة بين البنوك ومنشآت القطاع الحقيقي عن طريق هيكل Keiretsu أو Chaebol عادة، وبالإضافة لذلك يسمح للبنوك بالانخراط في أنشطة الخدمات المالية الأخرى مثل ضمان الأوراق المالية (رغم أن هذا النشاط محدود في اليابان).

(3) نموذج الشركة القابضة: في نموذج الشركة القابضة يكون للبنوك حصص محدودة أو معدومة أو صلات بالمنشآت غير المالية وتتخرب البنوك في أنشطة الخدمات المالية الأخرى مثل تغطية ائتمانات الأوراق المالية والتأمين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه، ويمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من مجموعة الدول التي تطبق هذا النظام حيث تسمح للبنوك بالدخول في أنشطة القطاع المالي الأخرى من خلال هيكل من الشركات القابضة المصرفية.

الفرع الثاني: آليات ومتطلبات وضوابط التحول إلى البنوك الشاملة

تحتكم البنوك في تحولها لممارسة الصيرفة الشاملة إلى متطلبات وضوابط رشيدة تأخذ في حساباتها مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئية المصرفية التي تعمل في إطارها، وفي هذا الصدد تتم الإشارة إلى آليات التحول إلى البنوك الشاملة ومتطلباته والضوابط التي تحكمه، وهذا من خلال ما يلي: (1)

أولاً - آليات التحول إلى البنوك الشاملة

يتم التحول إلى نظام البنوك الشاملة حسب منهجين رئيسيين وهما:

- **المنهج الأول:** يقوم هذا المدخل على تحويل بنك تجاري أو متخصص قائم بالفعل إلى بنك شامل، ويعتبر الأسلوب الأسرع والأفضل بشرط أن يكون هذا البنك كبير الحجم وقابل للنمو والانتعاش.
 - **المنهج الثاني:** يتمثل في إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة راغبة وقادرة ذهنياً لتكون مبتكرة ومجددة، وارسالها إلى مصارف شاملة بالخارج للتدريب على أعمالها، مع القيام بحملات تسويقية وترويجية لتقديم البنك والتعريف به.
- ويضاف إلى المنهجين السابقين منهج ثالث يجمع بين مزايا المنهجين، من خلال شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها أو دمج تدريجي لبنك معين وضم معاملاته وعملائه وتوافر الإمكانيات والقدرات والخبرات الملائمة مع وجود إمكانية للنمو والانتعاش بشكل كبير، في ظل وجود إستراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق المصرفية وتحقيق التشغيل المتوازن له.

ثانياً - متطلبات وضوابط التحول إلى البنوك الشاملة

لضمان النجاح والفعالية للبنك الشامل، فإنه يتعين توافر مجموعة متطلبات أهمها:

- ✓ إعلام مكثف للترويج لمفهوم البنوك الشاملة ومختلف مزاياها؛
- ✓ مراكز تدريب متقدمة مدعمة بمجموعة خبراء متخصصين في أعمال الصيرفة الشاملة؛
- ✓ تطوير التشريعات والقوانين بما يسمح للبنوك الشاملة بممارسة أنشطتها بفاعلية كاملة؛

(1) صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص: 87-91.

- ✓ وجود قيادات مصرفية واعية ومدركة ومتفهمة ومتحمسة لفكرة البنوك الشاملة؛
- وكما أشرنا سابقا فإن هذا التحول نحو إقامة البنوك الشاملة تحكمه مجموعة ضوابط كمية ونوعية،
- يضمن توفرها الاستمرار والانتظام والاستقرار للكيان الجديد، وهذه الضوابط هي:
- التزام العاملين بسياسات الحيطة والحذر وخصوصا في المراحل الأولى لبدء النشاط؛
 - ضمان رقابة محكمة على أنشطة البنك من خلال ممارسة واعية لأجهزة الرقابة والإشراف؛
 - تحديد الوظائف والمسؤوليات بشكل دقيق، عن طريق نظام عمل وتوصيف وظائف عالي الدقة وفعال؛
 - الدعاية والإعلان المناسب والفعال لأنشطة البنك في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية؛
 - إشراف كفؤ للجمعية العمومية للبنك على مختلف السياسات والأنشطة؛
 - ملاءة مالية مناسبة ممثلة في حجم مناسب من رأس المال والاحتياطيات؛
 - إستراتيجية عامة تتضمن سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه البنك الشامل.

المطلب الثالث: منافع وتكاليف البنوك الشاملة

تسهم البنوك الشاملة من خلال وظائفها المتنوعة والمتعددة في دعم عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف مدى هذا الإسهام على ما يتولد من منافع لهذه البنوك. غير أنه توجد بعض التكاليف المترتبة على هذا النوع من البنوك، والتي أثارت الجدل حول التوسع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده. وسنقوم من خلال هذا المطلب بحصر أهم تلك المنافع والتكاليف المترتبة عن البنوك الشاملة. وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: منافع البنوك الشاملة

يعود تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل بجملة من المنافع، والمتمثلة فيما يلي: (1)

- (1) وفورات الحجم والنطاق:** تعتبر وفورات الحجم والنطاق باعتبارها أقوى حجة لنموذج العمل المصرفي المتكامل. ويمكن تحقيق هذه الوفورات من خلال التأثير على نطاق تعزيز الإيرادات وتخفيض التكاليف.
- (أ) على جانب الإيرادات:** يمكن تحقيق وفورات النطاق من خلال "المبيعات البينية". كما يمكن الاستفادة من المعلومات الداخلية التي اكتسبت من العلاقات السابقة والفردية للبنك مع العملاء من خلال دورة حياة العميل لبيع المنتجات الجديدة. كما أنه لدى عملاء الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد فرصة اختيار منتجات من سلة من المنتجات التي يقدمها البنك نفسه لتلبية الاحتياجات المالية الفردية. كما يمكن أن يقدم البنك للعملاء من الشركات منتج على شكل قرض مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية. علاوة على إمكانية إتاحة الاكتتاب في سندات الشركات بالعملة الأجنبية حيث يمكن مقايضة عملة واحدة مع تحسين توافق رغبات سوق رأس المال مع تمويل احتياجات الشركات.
- (ب) على جانب التكاليف:** يمكن الاستفادة من انخفاض تكاليف المعلومات والمعاملات عن طريق تبادل نشاط المراقبة بناء على معلومات العميل نفسها، كما يمكن استخدام نفس نظام تكنولوجيا المعلومات ونشر

(1) Horst Loechel et al, **BENEFITS AND COSTS OF INTEGRATED FINANCIAL SERVICES PROVIDERS (IFSP) - STATE-OF-THE-ART IN RESEARCH**, EU-CHINA The Business Management Training (BMT) WORKING PAPER SERIES, n: 06 , CHINA,2009, PP: 06-11

التكاليف الإدارية. وفي نفس السياق، وعلى سبيل المثال قد يواجه المقرض والسماح نفس خطر الفائدة السوقية لمحفظه القروض القائمة ولتداول سندات الشركات. وهنا يمكن أن تولد الإدارة الموحدة للمخاطر في السوق (مخاطر السيولة، مخاطر الطرف المقابل والمخاطر التشغيلية) التأزر لتحقيق وفورات في التكاليف. كما يمكن تقاسم نفس العلامة التجارية لمنتجات متعددة والاستفادة من السمعة الحالية من الترويج للمنتجات الجديدة وتحقيق وفورات التسويق. كما تعتبر المعلومات المكتسبة من تعاملات العميل لمرّة واحدة قيمة في سياق العلاقة المصرفية. على سبيل المثال، يمكن لشركة الاستثمارات المصرفية التابعة استخدام معلومات العميل التي تولدت من علاقة الإقراض وتوفير تكاليف جمع المعلومات الفحص الفني للاكتتاب. كما يمكن للبنك تأسيس صناديق استثمارية لإدارة أموال عملاء التجزئة. وبالنسبة لعملاء البنك، يمكن تحقيق وفورات في التكاليف من خلال تخفيض تكاليف البحث والتعاقد وكذلك تكاليف التبادل.

(2) تنوع المخاطر والمساهمة في استقرار السوق المالي: هناك فائدة كبيرة أخرى للأعمال المصرفية المتكاملة، وذلك تحت شعار شمولية العمل المصرفي، وهي الحد من المخاطر بسبب انخفاض ارتباط الإيرادات من خطوط الأعمال المختلفة مع الحد من مخاطر الإفلاس الأمر الذي يؤدي إلى التصنيف الائتماني العالي وانخفاض تكاليف إعادة التمويل. وأيضاً من منظور الاقتصاد الكلي، فإن الحد من مخاطر البنوك العالمية يعزز استقرار النظام المالي بأكمله بسبب انخفاض مخاطر الطرف المقابل في أسواق ما بين البنوك. وفي نموذج الأعمال المصرفية المتكاملة، فإن الخسارة الناجمة عن خط عمل واحد، وليكن مثلاً، الخدمات المصرفية الاستثمارية والتي هي أكثر تعرضاً لتقلبات السوق، يمكن استيعابها عن طريق الأرباح المتولدة من نشاط الإقراض، وبدلاً من أن البنك كله يتجه نحو الإفلاس مما يؤثر على الاستقرار الشامل للنظام المالي، والذي يعود إلى الترابطات في الصناعة المصرفية.

(3) أفضلية الاستفادة من معلومات العلاقات المصرفية: تتميز صناعة الخدمات المالية بارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات. وتمتلك البنوك بوصفها مراقب مخول بجمع ورصد المعلومات ميزة متأصلة أكثر من أسواق رأس المال. ويمكن تبادل المعلومات عن خدمات المختلفة للعميل في البنك شامل من الحد بشكل كبير من تكاليف جمع المعلومات وتعزيز استخدام المعلومات. ويحث حياة العلاقة للمرة الواحدة للبنوك على جمع معلومات داخلية، حتى مع ارتفاع تكاليف جمع المعلومات عن علاقة معاملة واحدة من المؤسسات المالية التي هي بالكاد مستعدة لتحملها. الأهم من ذلك، يمكن أن تعطي المعلومات المكتسبة من خط عمل واحد، والتاريخ الائتماني، على سبيل المثال، مؤشراً مهماً بالنسبة للشركات الأخرى، مثل إصدار الديون. باستخدام هذه المعلومات، يمكن للبنوك استكشاف إمكانات البيع البيئي لتلبية الاحتياجات الفردية للعملاء وبتكلفة أقل. كما يضيف مبدأ "البنك القابض" علاوة قيمة على مدى دورة حياة العميل بالكامل. وفي العلاقات المصرفية، تقوم البنوك بجمع مزيد من المعلومات الخاصة، وعقود قروض أكثر مرونة ولصالح مشاريع طويلة الأجل. وفي الأخير، تسمح المعلومات التي تتيحها العلاقات المصرفية من تلطيف دورة الأعمال ومواجهة الضائقة المالية للشركات.

(4) مراقبة البنوك وتعزيز أداء الشركات: يمكن للبنوك من خلال حيازة معلومات داخلية حول العلاقة المصرفية مع المقترض أن تصدر حكماً على نحو أفضل حول الوضع المالي للشركة وآفاق الاستثمار طويل الأجل.

كما يمكن للبنوك الاستفادة من الخبرة الصناعية لتقديم المشورة حول القرارات الاستثمارية لعملاء البنك. وفي نموذج البنك الشامل مع الشركة القابضة، فمن مصلحة البنوك تعزيز نمو الشركات "وتوفير الأمن المالي في أوقات الشدة وإعادة الهيكلة.

الفرع الثاني: تكاليف البنوك الشاملة

- رغم ما يترتب على البنوك الشاملة من منافع هناك العديد من التكاليف، والتي نذكر من أهمها ما يلي: (1)
- (1) تركيز السلطة الاقتصادية:** بسبب اعتبار البنوك الشاملة بنوكا كبيرة الحجم بطبيعتها، ومن خلال ملكيتها لأنصبة كبيرة من أسهم الشركات الصناعية والتجارية وغيرها قد تكون لها القدرة على التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني على نحو يخالف المصلحة الوطنية، وأحيانا تكون لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة، ولذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصلحة الاقتصاد ككل.
- (2) تركيز القوى السياسية:** يوجد تركيز القوى السياسية دائما في ظل وجود الكيانات القوية والضخمة متسعة النشاط. وباعتبار البنوك الشاملة عينة من هذه الكيانات واتساع علاقاتها مع عملائها قد تتدخل في الحياة السياسية للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أو إدارتها لصالحها، وذلك في حالات مثل التشريعات الضريبية، مجالات النشاط، الحصول على مزايا معينة أو السيطرة على مشروعات معينة.
- (3) تعارض المصالح:** قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية، فيحاول البنك أن يشجع عملاءه على امتلاك أسهم وسندات معينة، أو يعيق ظهور شركات أخرى أوراق مالية لشركات منافسة للمشروعات التي له ارتباط بها. وهو الأمر الذي دعا بعض الدول مثل إنجلترا إلى فصل إدارة الاستثمار في البنوك عن الأنشطة الأخرى وجعلها مستقلة ذاتيا داخل البنك الواحد. وينشأ التعارض أيضا عند محاباة عملاء معينين في حالة تزايد الأنشطة التمويلية للمشروعات. ولوحظ أيضا التعارض والصراع بين إدارة الائتمان وإدارة الاستثمار حيث الطبيعة المختلفة لأداء كل من الإدارتين. ولكن يمكن التغلب على هذه المشاكل بالتخطيط والتنسيق الجيد، والتعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل.
- (4) درجة التعرض للخطر:** قد تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، ويعزى ذلك إلى دخولها إلى أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر. ويمكن للبنوك الشاملة التغلب على المخاطر بإتباع إجراءات عديدة منها الدراسة الجيدة للمشاريع والتحوط للمخاطر عن طريق التأمين والأدوات التمويلية المستحدثة (كالمشتقات المالية بصفة خاصة) والمتابعة المستمرة والرقابة والتصحيح وغيرها من الإجراءات التي تحتاج خبرات بشرية مؤهلة.
- (5) الوصول إلى حد الأمان:** يصعب السماح بانتهاء البنوك الكبيرة نتيجة التكاليف الاجتماعية الباهظة التي يمكن أن تنتج عن هذا الانهيار، وعادة ما يقال أنها أكبر من الفشل أو من الإفراق. ويوصف البنوك الشاملة بنوكا كبيرة تسعى للحيلولة دون فشل مشروعاتها وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها. وهو ما قد ينجر عنه مخاطر اقتصادية، وما قد يؤدي إليه من تكاليف غير محسوبة قد تؤدي

(1) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص: 105-108.

في النهاية إلى تهديد حدود الأمان بالنسبة لكل من المشروعات والبنوك، ويؤثر ذلك في النهاية على مدى استقرار وانتظام الأنشطة الاقتصادية وعلى الارتباط بمعدل الأمان المطلوب لها. ويمكن تجنب ذلك بفهم البنك الشامل لطبيعة عمله وتحليل بيئتها وأهم المخاطر التي قد تنشأ ويتعرض لها أو يتعرض لها المتعاملون معه والاستعداد جيدا لمواجهة تلك المخاطر.

(6) صعوبة الرقابة والإشراف: يفرض كبر حجم البنوك الشاملة قواعد خاصة ومتطورة للرقابة والإشراف تتناسب وطبيعة وحجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة وعادة ما يكون وضع وتطبيق هذه القواعد صعبا في ظل المنشآت الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرقابة بدرجة عالية من الإحكام.

(7) إخفاء الأداء الضعيف للإدارة: قد تعتمد البنوك الشاملة إلى إخفاء الأداء الضعيف للإدارة أو إلى تغطية خسائر قطاعات معينة من خلال فوائض قطاعات أخرى، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد مراكز الربحية والأداء للقطاعات المختلفة خاصة في ظل التعدد والانتساع الكبير للأنشطة. ولقد لجأت بعض الدول مثل المملكة المتحدة إلى فصل الأنشطة التقليدية عن أنشطة الأوراق المالية فصلا إداريا داخل البنك الواحد، ولا تلقى هذه الإدارات إلا في نطاق الإدارة العليا للبنك، حتى يمكن تحديد الأنشطة ذات الربحية والأنشطة ذات المخاطر المتزايدة، الأمر الذي دعا بعض الدول مثل أمريكا إلى الدعوة إلى أن تكون الأنشطة الاستثمارية على شكل فروع مستقلة أو وحدات منفصلة حتى يمكن تحديد مراكز الربحية بسهولة.

(8) الاحتكارات المحلية: عادة ما يؤدي تعاظم حجم البنوك الشاملة إلى محدودية المنافسة أو تأكلها، وفي ظل ضيق الأسواق الإقليمية وصعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية تنتج زيادة درجة الاحتكارات المحلية.

المطلب الرابع: الانعكاسات المحتملة لتبني فلسفة العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي

بالاستناد إلى رؤية (ROSS LIVINE,1997) حول المقاربة النظرية حول تأثير التمويل على النمو الاقتصادي، والتي يوضحها الشكل رقم (2-II)، وما تبعها من شرح للوظائف التي من خلالها يستطيع النظام المالي - البنوك كجزء منه - أن يؤثر على النمو - في المقام الأول - وما تقدم في هذا المبحث من عرض لماهية فلسفة العمل المصرفي الشامل خاصة فيما تعلق بمنافع البنوك الشاملة - في المقام الثاني - . يكون الباحث مقاربة نظرية للأثر الذي تتركه شمولية العمل المصرفي على النمو الاقتصادي حيث تعمل على:

الفرع الأول: تخفيض تكلفة المعلومات والمبادلات وتجميع المدخرات وتخصيص الموارد المالية

يساهم تعدد علاقات البنوك الشاملة مع محيطها، والمكون من بنوك وشركات وعملاء ومديرين وظروف السوق في زيادة قدرة هذه البنوك على الحصول على المعلومات بأقل تكلفة ممكنة. ناهيك عن أن تنوع قاعدة عملاء البنك يساهم في زيادة حجم المدخرات، وذلك نظرا للنقطة التي تتمتع بها البنوك الشاملة وذلك بسبب احترافيتها في أداء الأنشطة المصرفية. حيث تسهم استفادة البنوك الشاملة من تحقيق وفورات الحجم والنطاق سواء على جانب التكاليف أو الإيرادات، والمدعوم بتنوع الأنشطة، من أن تقدم هذه البنوك خدماتها بأقل تكلفة نظرا لتعدد وتنوع مصادر إيراداتها حيث تستطيع تقديم القروض المصرفية بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بباقي البنوك التي تحصر أنشطتها في منح القروض المصرفية، وهذا ما يدفعها إلى رفع معدلات الفائدة المفروضة على هذه القروض، وهذا يعوق الاستثمار ويحجم المبادلات. كما يساعد نشاط هذه البنوك في مجال اكتشاف الفرص

الاستثمارية على ضمان تحويل رأس المال إلى الشركات أكثر ربحية وذات الجدارة الائتمانية العالية والقادرة على الابتكار التكنولوجي والذي يدعم تطوير الأنشطة الإنتاجية، وهذا ما يعزز دور الوساطة المالية في تسهيل المبادلات وتخفيض تكاليفها. وهكذا يساهم تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل في التخصيص الأمثل للموارد المالية والاقتصادية، وفي المحصلة يعزز درجة التراكم الرأسمالي والذي يزيد معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تسهيل إدارة المخاطر والمساهمة في الاستقرار المالي

تستطيع البنوك الشاملة الاستفادة من إمكانية تعظيم العائد وتدنية المخاطر، وذلك من خلال تنويع أنشطتها الاستثمارية في أوجه مختلفة وغير مترابطة بينها، والذي يسمح بتعويض أي خسارة قد تنشأ من مجال استثماري معين من مجال استثماري آخر. وهذا ما يساعدها على توفير خدمات تنويع المخاطر، حيث تستند هذه البنوك على ما تحوز عليه من معلومات موثوقة مصدرها العلاقات المصرفية المتعددة وأيضا على وظيفة القيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بجميع نواحيها المالية والتسويقية حول الشركات، في إقناع وحث المدخرين الكارهين للمخاطرة على تمويل المشاريع ذات العوائد المرتفعة والتي تتصف بكم مخاطرها. وهذا ما يساعد على إعادة توزيع المدخرات ويصاحب ذلك منافع تتعلق بزيادة التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والمحفز بالتقدم التكنولوجي. ومن منظور الاقتصاد الكلي، فإن الحد من المخاطر يساعد على الاستقرار الشامل للنظام المالي.

الفرع الثالث: مراقبة أداء الشركات وممارسة الحوكمة المؤسسية

يمكن للبنوك الشاملة من خلال حيازة معلومات داخلية حول العلاقة المصرفية مع المقترضين من الشركات أن تصدر حكما على نحو أفضل حول الوضع المالي لهذه الشركات وآفاق الاستثمار طويل الأجل، وتبعا لهذا الحكم ومن منطلق مركزها كمول للمشاريع الاستثمارية لهذه الشركات، تستطيع مراقبة كيفية استخدام الأموال والتأثير عليها، وكما يمكن للبنوك الشاملة الاستفادة من الخبرة الصناعية التي اكتسبتها في تقديم المشورة حول القرارات الاستثمارية لهذه الشركات. ناهيك يمكن لهذه البنوك أن تحت مجلس إدارة الشركة والمساهمين على تعظيم قيمة الشركة، وهذا سيؤدي إلى تحسين كفاءة المنشآت فيما يتعلق بتخصيص الموارد وجعل المدخرين أكثر استعدادا لتمويل الإنتاج والابتكار. وهكذا تعزز البنوك الشاملة من إمكانيات إرساء آليات حوكمة الشركات والتي تعمل على تعزيز تعبئة المدخرات من عملاء مختلفين وأيضا الحفاظ على تدفق رأس المال إلى الاستثمارات مربحة. وهذا ما يؤثر مباشرة في أداء الشركات مع تداعيات كبيرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (III-2): المقاربة النظرية للأثر المحتمل لتبني فلسفة العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي

تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل

- 1) تخفيض تكلفة المعلومات والمبادلات وتجميع المدخرات وتخصيص الموارد، وذلك بالاستناد إلى:
 - ✓ تعدد العلاقات مع المحيط (عملاء وشركات، مديرين)؛
 - ✓ الحجم الكبير لقاعدة العملاء وثقتهم في البنك؛
 - ✓ وفورات الحجم والنطاق سواء على جانب التكاليف أو الإيرادات؛
 - ✓ تنوع الأنشطة واكتشاف الفرص الاستثمارية.
- 2) تسهيل إدارة المخاطر والمساهمة في الاستقرار المالي، وذلك بالاستناد إلى:
 - ✓ اعتماد فلسفة التنوع لتعظيم العائد وتدنية المخاطر، وتوفير خدمة تنوع هذه المخاطر؛
 - ✓ إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بجميع نواحيها المالية والتسويقية حول الشركات؛
 - ✓ استغلال المعلومات المتوفرة في إقناع وحث المدخرين الكارهين للمخاطرة على تمويل المشاريع ذات العوائد المرتفعة والتي تتصف بـكبير حجم مخاطرها.
- 3) مراقبة أداء الشركات وممارسة الحوكمة المؤسسية، وذلك بالاستناد إلى:
 - ✓ حيافة معلومات داخلية حول العلاقة المصرفية مع المقترضين من الشركات؛
 - ✓ تقييم الوضع المالي للشركات؛
 - ✓ مراقبة كيفية استخدام التمويل المقدم للشركات والتأثير عليها؛
 - ✓ حث مجلس إدارة الشركة والمساهمين على تعظيم قيمة الشركة.

تعزيز التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي

النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: التوجه نحو تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك وانعكاساتهما المحتملة على النمو الاقتصادي

من بين إفرزات العولمة على الجهاز المصرفي والتي مارست ضغوطا كبيرة على وحداته ودفعتها إلى إعادة التفكير في إستراتيجيات أعمالها، وذلك بغرض مواكبة التطورات الجارية في محيطها، نذكر: (1) الإفراز الأول: احتدام المنافسة خاصة بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، والتي هددت فرص الكيانات المصرفية الصغيرة على البقاء بسبب عجزها عن مواجهة المنافسة المفروضة عليها. (2) الإفراز الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تسعى نحو التحول إلى اقتصاد السوق وذلك بغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إنشاء المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تحتاج إلى التمويل الكافي وخاصة من جانب البنوك. وفي هذا الإطار، دفع الإفراز الأول البنوك نحو الاتجاه إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على استيعاب هذه التهديدات وتحويلها إلى فرص نمو، وذلك من خلال تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي وذلك بغرض الاستفادة من مزاياه. في حين دفع الإفراز الثاني البنوك نحو تحديث أعمالها وإدارتها ورفع كفاءة إدارتها البشرية، وهذا ما اعتبر ضرورة حتمية يمكن تحقيقها عن طريق إعادة هيكلة تلك البنوك وتبني إستراتيجية خصوصتها. ولهذا، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم تطرق إلى أهم جوانب هاتين الإستراتيجيتين من المفهوم والدوافع والمكاسب والتكاليف، دون أن نغفل الانعكاسات المحتملة على النمو الاقتصادي، وكل هذا سيتم معالجته في المحاور التالية:

المطلب الأول: التوجه نحو تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي

وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى أهم جوانب إستراتيجية الاندماج المصرفي، وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم وأنواع الاندماج المصرفي

وفي هذا الصدد، يتم عرض مفهوم الاندماج المصرفي، وأهم المعايير التي يتم على أساسها التمييز بين أنواعه، وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم الاندماج المصرفي:

يمكن إعطاء مفهوم شامل للاندماج المصرفي على أنه: "اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية، وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه (الاتحاد) Consolidation. وإذا ما ترتب على عملية الدمج زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج ويلتزم بتسديد التزاماته كافة قبل الغير فيطلق على تلك العملية Merger، ومن ناحية يكون قد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية في المصارف وهو ما يعرف بالاكتماس"⁽¹⁾.

(1) حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها الأداء والمخاطرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص

ثانيا - أنواع الاندماج المصرفي:

كما تتنوع أنواع الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من هذه العملية، وفيما يلي يتم عرض تلك الأنواع استنادا على معيارين معينين، وذلك كما يلي: (1)

1. تبعا لمعيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: حسب هذا المعيار هناك ثلاثة أنواع للاندماج المصرفي:

أ. الاندماج المصرفي الأفقي: والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو في أنشطة مترابطة فيما بينها، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة، وهنا يكون المعيار هو تشابه النشاط. ومن سلبيات هذا النوع من الاندماج أن له تأثير سلبي على المنافسة والناشئ عن الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق المصرفية.

ب. الاندماج المصرفي الرأسي: والذي يتم عادة بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح تلك البنوك الصغيرة وفروعها المختلفة امتدادا للبنك الرئيسي.

ج. الاندماج المصرفي المتنوع: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، أي الاندماج الذي يمكن أن يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال، وهو ما يعني اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك وهذا النوع من الاندماج المصرفي يحدث تكاملا في الأنشطة بين البنكين المندمجين.

2. تبعا لمعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: حسب هذا المعيار هناك ثلاثة أنواع، وهي:

أ. الاندماج الطوعي الإرادي: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر ويكون برضا كافة الأطراف بمعنى أنه يتم بموافقة إدارة ومساهمة كل من البنك الدامج والمندمج. وفي ظل هذا النوع من الاندماج المصرفي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط أو يرغب في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج، يتقدم بعرض للشراء لمجلس إدارة البنك في كل منهما توصي فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي، وفي حالة إتمام الموافقة ومع عدم معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج، إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مالية (أسهم عادية أو ممتازة، أو سندات).

ب. الدمج المصرفي القسري: والذي تلجأ إليه السلطات النقدية نتيجة لتعثر أحد البنوك، كما لا يستلزم إدماج البنك المتعثر في أحد البنوك الأخرى الناجحة، ويتم هذا النوع من الاندماج بصورة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة اقتصادها الوطني بشكل عام وقطاعها المصرفي بشكل خاص، حيث يستخدم للتخلص من البنوك المتعثرة أو تلك التي على حافة الإفلاس أو التصفية.

ج. الدمج العدائي: وهو الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج، كما يأخذ مفهوم الاستحواذ وعادة ما يلقي معارضة البنك المستهدف أو المدمج، وذلك نتيجة محاولات البنك الدامج أو المغير دمج البنك المستهدف دون موافقة إدارته، إما نتيجة لتدني السعر المعروض أو للمحافظة على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف. وبالنسبة لكيفية الدمج يقدم البنك المغير عرضا لشراء أسهم البنك المستهدف بسعر أعلى من السعر السوقي لتحفيز المساهمين على قبول العرض، كما يمكن للبنك المغير الاستحواذ على

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص ص: 214-217.

أسهم البنك عن طريق شرائها في البورصة. ويتضح مما سبق أن الدمج العدائي هو دمج لا إرادي وغالبا ما يترتب عليه منازعات بين البنوك.

الفرع الثاني: دوافع الاندماج المصرفي

تكمن وراء التوجه نحو تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي عدة دوافع، والتي نتجت في حد ذاتها عن الضغوط التنافسية، وتزايد تعرض البنوك الصغيرة إلى المصاعب المالية وعجزها عن انتهاز فرص استثمارية جديدة نظرا لضعف إمكانية مواردها المالية. وإجمالاً، يتمثل أهم دوافع الاندماج المصرفي فيما يلي: (1)

1) تحقيق وفورات الحجم:

تفيد نظرية وفورات الحجم *Economies of Scale* إلى أن توسع إحدى المؤسسات في إنتاجها يؤدي إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل يقل عن معدل تزايد الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض، وبالنسبة إلى البنوك فإن وفورات الحجم يمكن أن تأتي عن طريق:

أ. **الوفورات الداخلية:** الناتجة عن إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والكمبيوتر في نشاط البنك، والتي يستطيع أن يتحملها البنك الكبير كلفة الأجهزة والبرامج مما يسرع تنفيذ العمليات المصرفية، خاصة الروتينية منها والتي قد تتطلب عددا كبيرا من الموظفين.

ب. **الوفورات الإدارية:** الناتجة عن إمكانية استقطاب الكفاءات وإتاحة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم، وتوفير الخدمات اللازمة لهم، مما ينعكس إيجابيا على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في البنك.

ج. **الوفورات الخارجية:** الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين، سواء بالنسبة لحدود التسليف، أو بالنسبة للعمليات وغيرها، ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة للبنك وملاءته، وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى.

د. **"الوفورات الضريبية:** الناتجة عن استخدام أرباح وخسائر أحد البنكين المندمجين في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد.

هـ. **الوفورات المالية:** الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد". (2)

2) الاندماج كوسيلة للنمو والتوسع:

يعتبر شراء بنوك قائمة والتوسع في عدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو والتوسع، خاصة في حالة تقنين عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية، إذ غالبا ما يكون للبنك القديم المندمج عملاء وحصته من السوق التي ينشط فيها، في حين أن فتح الفروع يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد، بالإضافة إلى ذلك فإن تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة في البنك الجديد الناتج عن

(1) محمود رمضان محمد السيد عمار، أثر الاندماج على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص: 91 - 94.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص: 221.

الاندماج يؤدي إلى تعزيز مكانة المؤسسة في السوق المصرفية وزيادة حصتها ونشاطها بطريقة أفضل وأسهل.

(3) تفادي المصاعب المالية أو التصفية:

قد تلجأ بعض البنوك الضعيفة إلى الاندماج مع بنوك قوية نظراً لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي تفرضه عليها السلطات النقدية، أو عجزها عن منافسة البنوك الكبيرة، كما أن بعض البنوك قد تطلب الاندماج خوفاً من التصفية، إلا أن هذه العملية قد تعرقل أحياناً في وجود مشاكل بنيوية للبنك يصعب حلها دون توفر دعم مباشر من السلطات النقدية.

(4) دافع تحسين الربحية:

غالبا ما يتحقق تحسين الربحية نتيجة لما يسمى "الأثر التجميعة" (*Synergy effect*) للاندماج في الوحدات الناجحة، (يقصد بالأثر التجميعة للوحدات أن أرباح مؤسستين بعد اندماجهما معا تكون أكبر من مجموع أرباح كل منهما قبل الاندماج $1+1$ تكون أكبر من 2)، وهو ما يطلق عليه *Synergy*. وينشأ هذا الأثر التجميعة من عمليات الاندماج من مصدرين هما:

أ. الأثر التجميعة التشغيلي، والذي ينشأ من:

- وفورات الحجم الناشئة عن إتاحة الاندماج لمجالات واسعة في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات؛
- زيادة القوة التسويقية، حيث يتيح الاندماج بين بنكين جذب المزيد من الفرص التسويقية مما يؤدي إلى زيادة المركز التنافسي للبنك الناتج عن الاندماج في السوق المصرفية؛
- زيادة الكفاءة، حيث ترتفع جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها الكيان الجديد من ناحية خفض تكلفة أداء الخدمة المصرفية ووقت أداءها، وتعظيم العائد المتوقع منها؛
- إلغاء الازدواج في بعض الوظائف مثل: وظائف الأفراد والمحاسبة والتخطيط، حيث تتوحد وتندمج هذه الوظائف في إدارة واحدة في البنك الناتج عن الاندماج، مما يؤدي إلى خفض التكاليف.

ب. الأثر التجميعة المالي، والذي ينشأ من: ارتفاع معدل سعر السهم / الإيرادات؛ تخفيض تكلفة الديون؛ و، زيادة القدرة على استيعاب الديون.

(5) الدافع التنظيمي:

قد يستهدف الاندماج المصرفي حماية البنوك من خطر الإفلاس فيتم اختيارياً عن طريق التسوية الودية لإنقاذ بنك من صعوبة مالية، ويطلق عليه في هذه الحالة (اندماج للإنقاذ من المحنة)، فإذا لم يتم الاندماج طوعاً تحاول السلطات النقدية والمصرفية دمج البنوك بعضها ببعض تجنباً لهزات مصرفية تضر الاقتصاد الوطني، وتعتبر عملية الاندماج المصرفي عندئذ إجراء قسرياً لجهة البنك المندمج، فالخيار الآخر قد يكون الإفلاس، أما اختيار البنك الدامج فيجري في ضوء ملاءته وتوافر السيولة لديه والإمكانات الإدارية التي تسمح باستيعاب بنك آخر وهو البنك المندمج.

(6) دافع مواجهة المخاطر:

قد تتعرض البنوك الصغيرة - أكثر من غيرها - لمخاطر التعثر والإفلاس، وقد يعزى ذلك إلى عدم تنوع الأصول أو لضعف شبكة الفروع عند البنوك الصغيرة، ومن ثم تلجأ هذه البنوك إلى الاندماج بدافع تخفيض

ومواجهة المخاطر، والتزاما بمقررات بازل 2 و3، حيث يستطيع البنك بعد الاندماج تخفيض المخاطر من خلال التنوع في قائمة الخدمات الجديدة والأسواق الجديدة وتنوع الأصول والاستخدامات المختلفة للموارد نتيجة لدمج البنك في آخر، وهو ما ينعكس في تقليل التذبذبات الدورية في إيراداته، ويقلل من احتمالات تأثر مركزه بأزمة طارئة في صناعة معينة، أو في مدين معين أو في منطقة جغرافية بذاتها.

الفرع الثالث: مراحل عملية الاندماج المصرفي:

لما كان قرار الاندماج ذو طبيعة تأثيرية هيكلية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة، وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة، ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي: (1)

1) مرحلة التمهيد لعملية الاندماج المصرفي:

وتتضمن هذه المرحلة إعداد البنك للاندماج، من حيث وضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة للبنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض مع الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي، ويتم في هذه المرحلة معالجة كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها، ومظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف. والعقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المزمع القيام بها. بالإضافة إلى توحيد كل من النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة، والمصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة. ناهيك عن توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة. وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل بكل من: الإستراتيجية الواحدة، السياسات الواحدة، والتكتيكات الواحدة.

2) مرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج المصرفي:

يتم في هذه المرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفية ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

3) مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج المصرفي:

يتم في هذه المرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكثر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق ما يلي: (أ) الازدياد حجما ، سعنا ونطاقا؛ (ب) تحقيق وفرات أكبر، قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر؛ (ج) زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس؛ (د) خلق وإيجاد فرص

(1) عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص: 91 - 94.

استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليد انطباع ايجابي وصورة ذهنية وأثر قوى في السوق المصرفية. وفي هذه المرحلة عادة ما يتطلع البنك الدامج إلى إجراء مزيد من الاندماجات حيث تضغط عليه طموحات النمو، واعتبارات المنافسة القوية التي تجعل قرار مواصلة الاندماج حقيقة وواقعا.

الفرع الرابع: منافع وتكاليف الاندماج المصرفي

تتضمن محصلة المنافع التي يوفرها الاندماج المصرفي زيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، مما ينجم عنه تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية. رغم ذلك توجد تكاليف ليس فقط بالنسبة للبنوك الداخلة في هذه العملية بل وحتى المحيط الذي تعمل فيه. ويتم عرض أهم تلك منافع وتكاليف على النحو التالي:

أولاً- منافع الاندماج المصرفي

تتجم عن التوجه نحو تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي عدة منافع، والتي يتمثل أهمها فيما يلي: (1)

1. انتقال الذمة المالية:

يترتب على الاندماج انتقال شامل للذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى نظيرتها الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها، والتزاماتها، حيث تلتزم المؤسسة الدامجة أو المؤسسة الجديدة الناتجة عن الاندماج بالوفاء بالالتزامات الواجبة على المؤسسة المندمجة فيها أو على المؤسستين المندمجتين، فتبقى الالتزامات القديمة قائمة بجميع ضماناتها وشروط سدادها وأسعار فائدتها، وتبعا لذلك فإن الاندماج لا يؤدي إلى إسقاط الالتزامات والديون الآجلة واستحقاقها. ويتم انتقال الذمة المالية دونما حاجة إلى تصفية المؤسسة المصرفية المندمجة وسداد ما عليها من التزامات، الأمر الذي يعني أن الاندماج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة (أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية) مخاطر التصفية ومالها من آثار سلبية على القطاع المصرفي وبالتبعية على الاقتصاد الوطني.

2. زيادة القاعدة الرأسمالية وارتفاع تصنيف البنوك المندمجة:

مما يؤدي إلى تدعيم كفاية ومثانة مركزها المالي، وزيادة رأسمال البنك الناتج عن الاندماج والاعتماد عليه كمصدر للتمويل يعطي البنك القدرة على مواجهة المخاطر بنحو أكبر والارتباط بظروف العمل في حالات الرواج والكساد وتحمل المخاطر المحسوبة بصورة أكبر، عن طريق زيادة قدرتها على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل، وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة رأس المال في البنوك تمثل وسادة أمان تمتص أي خسائر قبل أن تمتد إلى أموال المودعين، كما تساهم في تجنب الهزات المالية الشديدة ومنع آثارها السلبية، حيث إن زيادة مثانة المركز المالي للمؤسسات المصرفية المندمجة يجعلها أقل تأثرا بالمشكلات والعثرات التي قد تتعرض لها. يترتب على الاندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الاندماج المصرفي في ترتيب ائتماني أفضل من قبل المرسلين ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، حيث ينتج عن هذا الاندماج ملاءة أفضل، منها قبل

(1) محمود رمضان محمد السيد عمار، مرجع سابق، ص ص: 100 - 103.

الاندماج المصرفي فيما يتعلق بهيكل الأصول والالتزامات وقاعدة رأس المال والأرباح ومعدلات العائد على الأصول. وعلى ذلك يترتب على الاندماج زيادة قدرة الكيان المصرفي والمالي الجديد على توطيد علاقاته بالبنوك والمراسلين الذين يتولون إدارة أعمال البنك وحساباته بالعملة المختلفة، وبصفة خاصة مع بدء استخدام اليورو، كما أن ذلك ييسر التعامل في عمليات التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية (استيرادا وتصديرا).

3. تجويد وتنويع الأنشطة والخدمات المقدمة للعملاء والأسواق والتوافق مع المعايير الدولية:

إذ يتيح الاندماج المصرفي للمؤسسات المصرفية المندمجة تخصيص مخصصات مالية توجه نحو خدمة مصرفية أكثر تطورا للعملاء، مثل تطوير تقنيات مصرفية تستشرف المستقبل، ومثال ذلك أن الارتفاع في الدخل الفردية في سوق معينة أو في منطقة معينة - يؤدي إلى تعزيز الطلب على أدوات التوفير طويلة الأجل التي تقدمها البنوك وعلى بطاقات الائتمان والقروض الاستهلاكية وقروض الشركات. كما يترتب على الاندماج أيضا تيسير قيام المؤسسة المصرفية الناتجة عن الاندماج بالتوافق مع المعايير العالمية للعمل المصرفي (مقررات بازل 2 و 3) في مجالات الإفصاح المالي ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية والتعامل بحرية في أسواق النقد وأسواق رأس المال. وكذا إدخال الأدوات المالية الحديثة والتعامل في أدوات التحوط للمخاطر المالية المختلفة.

4. تعظيم ربحية البنوك المندمجة وتعظيم قيمة المساهمين:

يترتب على إجراء الاندماج الناجح بين بنكين أو أكثر خلق مجالات واسعة لخفض التكاليف وزيادة الإيرادات، ومن ثم ارتفاع هامش الربحية، ويتحقق خفض التكاليف على سبيل المثال من خلال توحيد الإدارات الرئيسية المركزية المتكررة في الودعتين المندمجتين. أما زيادة الإيرادات فتتحقق من خلال توسع الكيان الجديد في الخدمات التي يقدمها، وتقديم خدمات جديدة وأيضا الحصول على أسواق جديدة وجذب المزيد من الفرص التسويقية. (وفي نفس السياق، يتيح الاندماج اكتساب قوة احتكار القلة التي تزيد من أرباح البنوك. حيث يمكن للبنوك أن تحافظ أو تزيد من هامش أسعار الفائدة على الودائع والقروض في سوق الخدمات المصرفية للأفراد، في حين أنها لا يمكن أن تفعل الشيء نفسه في السوق المصرفية بالجملة حيث يتمكن العملاء من الوصول إلى مصادر بديلة للتمويل)⁽¹⁾. كما ترتفع قيمة رأس المال السوقي للبنوك نتيجة عمليات الاستحواذ، الأمر الذي يعظم من قيمة استثمارات المساهمين فيها، من خلال تحقيق أرباح رأسمالية لهم جراء الاندماج بين البنوك التي يساهمون فيها أو يحوزون أوراقها المالية (في هذا الإطار، يزيد الاستحواذ من ديناميكية المجموعة المالية الجديدة التي تكتسب ثقة المستثمرين وتضمن صعود سعر أسهمها. وسيلحظ ارتفاع مستمر وطويل المدى لسعر السهم إذا توسعت أرباح المجموعة في السنوات التالية).⁽²⁾ ويتم ارتفاع القيمة السوقية لأسهم البنوك من خلال إمكانية بيع المساهمين في المؤسسات المصرفية المباعة أسهمهم بعلاوة تزيد على سعر السهم فن سوق الأوراق المالية نتيجة عمليات الاستحواذ. وفي حالة وجود أكثر من مقدم يتنافس على الاستحواذ على المؤسسة المصرفية

(1) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, WHAT ARE THE ADVANTAGES AND DISADVANTAGES THAT LEAD BANKS INTO MERGERS AND ACQUISITIONS? IS ALTMAN'S Z-SCORE MODEL FOR BANKRUPTCY MOTIVATE BANKS FOR MERGERS AND ACQUISITIONS? EVIDENCE FROM THE GREEK BANKING SYSTEM, International Conference On Applied Economics – ICOAE -, National and Kapodistrian University of Athens - TEI of Western Macedonia, Athens, Greece , 26-28 August 2010, p: 450

(2) Ibid, p: 450

المستهدف دمجها فإنه من خلال مزاداتهم في سبيل الاستحواذ عليها يمكن أن تزيد قيمة أسهمها على أسعارها في سوق الأوراق المالية.

5. زيادة تجميع الموارد والأصول المالية للوحدات المندمجة وزيادة القدرة التنافسية:

يؤدي الاندماج المصرفي إلى زيادة تجميع الموارد والأصول المالية للوحدات المندمجة أكبر من المتاح لكل منها على حدة، وينجم عن ذلك زيادة الجدارة الائتمانية وخفض تكلفة الأموال، كما يستطيع الكيان الكبير تمويل أنشطة اقتصادية ذات آجال طويلة نسبياً، مما يتلاءم مع طبيعة هذه الأنشطة الاقتصادية. كما يؤدي إلغاء الحدود والحواجز المكانية والزمنية أمام البنوك لتمارس أنشطة وتقدم خدماتها داخل أسواق الدول الأخرى وعبر حدودها الجغرافية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة المنافسة في الأسواق. (حيث يسمح الاندماج بمواجهة المنافسة المتزايدة على شرط أن تقدم المجموعة منتجات جديدة ومتميزة ذات جودة عالية وبأسعار مغرية وبعمولات منخفضة وبمعدل فائدة اقل. وكل هذا بشرط أن يتم خفض التكاليف التشغيلية وخصوصاً نفقات رواتب الموظفين)⁽¹⁾.

6. تخفيض المخاطر وزيادة القدرة على تحملها:

من خلال تطبيق مبدأ توزيع المخاطر وتنويع الاستثمارات نتيجة زيادة موارد الوحدات المصرفية المندمجة مع الدخول في مجالات استثمارات يكون هامش المخاطرة المحسوبة فيها مرتفعاً، طالما أن لديها الخبرات التي تضمن الحد الأدنى من الآثار السلبية لهذه المخاطر والحد الأعلى من كفاءة الاستثمار.

ثانياً - تكاليف الاندماج المصرفي:

يبيد بعض المصرفيين والاقتصاديين تحفظات على الاندماج المصرفي للعديد من التكاليف التي ينطوي عليها لعل من أهمها:

- 1) ليست هناك أدلة قوية على أنه يترتب على عملية الاندماج المصرفي وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في البنوك. كما أن عدم وجود خطة عامة لعملية الاندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتائجها مسبقاً. ناهيك عن عدم وجود حجج مقنعة أن البنوك الكبيرة أكثر كفاءة من البنوك الصغيرة.
- 2) احتمال وجود مقاومة من العاملين في أحد البنوك المندمجة لأنظمة العمل والسياسات المتبعة من قبل إدارة البنك الأقوى مصرفياً نتيجة الصراع الإداري على منصب القيادة واختلاف أنظمة الترقيّة والتحفيز للأداء المتميز⁽²⁾. وفي نفس السياق، وبالنسبة لمحيط عمل الموظفين في البنك، يمكن أن: (أ) تنشأ صعوبات بالنسبة لموظفي البنوك المندمجة فيما يتعلق بالتعرف على زملاء العمل الجدد، وعلى السياسات الجديدة والإجراءات الجديدة. (ب) تتولد الغيرة والمنافسة الداخلية وكذلك الاحتكاكات التي غالباً ما تحدث بين موظفي البنوك المندمجة. (ج) تنشأ صعوبات كبيرة في التكيف والمتعلقة بعدة قضايا مثل: توحيد ثقافات شركات مختلفة من البنوك، وإعداد جداول المرتبات المختلفة من الإعانات والمنافع وطرق مختلفة من الترقيات.⁽³⁾

(1) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, OP.cit, p: 450

(2) سعاد حوجو، خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد - دراسة استشرافية لحالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 86.

(3) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, op . cit, p: 451

- (3) زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس انخفاضها.
- (4) قد يترتب على الاندماج المصرفي تركيز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم الإضافية نتيجة لهذا التركيز.
- (5) زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما يؤدي زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.
- (6) يترتب على الاندماج المصرفي الكثير من المشكلات التي تكون تكلفة التعامل معها مرتفعة، مثل إعادة هيكلة العمالة وغلق بعض الفروع مما ينجر عنه ارتفاع البطالة نتيجة تسريح بعض العمال⁽¹⁾. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه: (أ) مشاكل الفروع والمرافق الأخرى التي قد لا تكون هناك حاجة لها بعد الاندماج ولا يمكن تأجيرها أو بيعها؛ (ب) في بعض الحالات من عمليات الاندماج سوف تكون هناك حاجة إلى شعارات جديدة، مواد الكتابة الجديدة، والأشكال الجديدة أو المنشورات الخ، وبالتالي مخزونات جديدة للمواد المستهلكة والأدوات والمعدات الموجودة بالفعل بتكلفة إضافية؛ (ج) إمكانية أن البنك الذي سيتم إنشاؤه بعد عملية الدمج سوف يكون لديه فائض في الموظفين في بعض الإدارات أو المناصب. على سبيل المثال، فمن الممكن أن يجري مضاعفة ما يلزم من متخصصين في شؤون أسواق الصرف الأجنبي، وفي شؤون مسائل تدريب الموظفين... الخ؛ (د) التكلفة الاجتماعية العالية لأنه عادة ما لوحظ انخفاض في فرص العمل الناجمة عن تسريح العاملين⁽²⁾.
- (7) زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد الوطني ككل، فقد يقود إفلاس بنك كبير إلى كارثة مالية.
- (8) نتيجة الاندماج المصرفي، وكبر حجم البنوك وما ينجم عنها من أوضاع احتكارية وشبه احتكارية وانعدام مميزات المنافسة، وكذلك أوضاع غير توازنية تدفع لاختلافات عميقة في السوق المصرفية، قد يختفي الحافز على التطوير وانعدام الدافع على الانجاز والتجويد والابتكار، وهذا ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة، كما يؤدي إلى تجميع قوة اقتصادية وبالتالي سياسية وما يتبع ذلك من تسلط وتحكم⁽³⁾.
- ويبدو أن تلك المحاذير والتكاليف الناجمة عن الاندماج المصرفي قد تكون صحيحة في الأجل القصير إلا أنها يمكن أن تختفي في الأجل المتوسط أو الطويل مع تحقيق المنافع سالفة الذكر، كما أن فعالية الدور الرقابي للبنك المركزي قد تحول دون حدوث مساوئ احتكارية ناجمة عن الاندماج. كما يمكن للحكومات سن قوانين ووضع ضوابط تحكم عمليات الاندماج المصرفي تحسبا لحالات الخروج عن السيطرة.

(1) سعاد حوجو، مرجع سابق، ص: 86 - 87.

(2) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, op . cit, p: 451

(3) سعاد حوجو، مرجع سابق، ص: 86 - 87.

الفرع الخامس: شروط وضوابط ومحددات إستراتيجية الاندماج المصرفي

لتعظيم منافع الاندماج المصرفي وتذنية تكاليفه، لابد من توافر شروط وضوابط ومحددات تكفل نجاح تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي، وهو الأمر الموضح فيما يلي: (1)

أولاً - شروط نجاح عملية الاندماج المصرفي:

لكي يكتب لعملية الاندماج المصرفي النجاح لابد من توفر جملة من الشروط، وهي:

- (1) أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين بعملية الاندماج، وتوفير إطار من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بنجاح عملية الاندماج المصرفي. كما يجب أن يخضع قرار الاندماج لدراسة اقتصادية، وتسويقية، وقانونية، واجتماعية، وتعاونية لمعالجة أوجه الاختلالات القائمة في البنوك المندمجة ولإقامة توازنات حركية دافعة لنجاح عملية الاندماج.
- (2) إعداد تصور واقعي عملي لمراحل الاندماج المصرفي يتضمن تحضير المحيط الداخلي والخارجي بالإضافة إلى تسطير جدول زمني لإتمام العملية. ناهيك عن تحديد اسم الكيان المصرفي الجديد، مجلس الإدارة، العلامة التجارية، الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها وغيرها.
- (3) إحداث تنسيق فعال ما بين وحدات البنوك المندمجة، وتنسيق اللوائح والقوانين والقرارات، ووضع شبكة كفاءة للاتصالات وارساء مبدأ الارتياح لكافة المستخدمين.
- (4) توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإفناق على عملية الاندماج.

ثانياً - ضوابط عملية الاندماج المصرفي:

تحتاج الشروط سالفة الذكر إلى ضوابط داعمة لإنجاح عملية الاندماج نذكر أهمها:

- (1) ضرورة توافر المعلومات والشفافية بما يسمح بمعرفة كافة البيانات التفصيلية عن كل بنك من البنوك الراغبة في الاندماج مثل حجم الودائع والقروض ودرجة كفاية المخصصات المعمول بها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة بالإضافة إلى معرفة حجم العمالة وخبراتها... الخ.
- (2) ضرورة مراعاة وجهات النظر والمواقف المختلفة لمجالس الإدارات والعاملين في البنوك المستهدفة من الدمج حتى تتم العملية دون عقبات أو مقاومة كبيرة.
- (3) التركيز على البنوك التي لها ميزة تنافسية في السوق المصرفي، وعدم التوجه لشراء مصرف صغير ذي حصة سوقية مرشحة للانكماش مستقبلاً بفعل تزايد حدة المنافسة.
- (4) يجب أن لا ينظر لعملية الدمج على أنها غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لرفع كفاءة الأداء المصرفي وتدعيم الملاءة المالية وتحديث النظم الإدارية.
- (5) يجب أن تحدث عمليات الاندماج بناء على خصائص ودراسات وافية ومنفصلة مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، ذلك لأن هذه العمليات إذا تمت خارج إطار الدراسة الكافية والشاملة

(1) وردة شناقر، أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2009، ص: 46 - 47.

لكل المعطيات التي تتعلق بها، فإنه يمكن أن يترتب عليها تكاليف مرتفعة للغاية على البنوك المندمجة ذاتها وربما تطل القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ويجب على السلطات النقدية القيام بإجراء تقييم لهذه الدراسات والتحقق من سلامتها ودقة النتائج التي توصلت إليها، وتحديد معايير الاختيار للبنوك المندمجة، مع تحديد المراحل الواجب المرور بها قبل البدء في اتخاذ قرار الاندماج.

(6) أن يتم تحديد الأهداف طويلة الأجل للمصاريف الداخلة في عمليات الاندماج وذلك بالتحقق من مجموعة من المعايير الحاكمة لعملية الدمج مثل مدى تحسن الإيرادات المستقبلية، والتقدم في درجة التكنولوجيا، ونسبة التواجد والانتشار في الأسواق وتقديم خدمات وأنشطة جديدة.

(7) أن يسبق الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة كالقروض الرديئة والعمالة الزائدة، واختلال السيولة، والمراكز المالية.

(8) ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لعمليات الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية وغيرها.

(9) تفادي الاندماج القسري للبنوك وعدم اللجوء إليه إلا في الحالات الاستثنائية التي تحددها السلطات النقدية، وأن يحدث الاندماج في ظل الظروف العادية.

ثالثاً - محددات عملية الاندماج المصرفي:

يعكس الشكل رقم (III-3) أهداف عملية الاندماج المصرفي والتي تتمثل في الوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم معين يعكس زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وزيادة القدرات التنافسية التي تعمل على الاستمرار والنمو والبقاء ومواجهة المنافسة وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر التي قد تعصف بالمركز المالي للبنك وتعرضه للإفلاس. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف أن يأخذ صانعو قرار الاندماج المصرفي في اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة واللازمة لنجاح عملية الاندماج وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن أهم هذه المحددات: (1)

1. تحديد الأهداف الطويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج المصرفي وذات العلاقة بتلك الأهداف وهي:

- 1-1 مدى تحسن الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج المصرفي.
- 2-1 مدى التحسن في إدارة المخاطر المصرفية ودرجة انخفاض تلك المخاطر.
- 3-1 مدى تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية المتاحة للبنوك المندمجة.
- 4-1 درجة التكنولوجيا المصرفية والمالية التي يمكن الحصول عليها جراء عملية الاندماج المصرفي.
- 5-1 مدى إمكانية استيفاء شروط الملاءة وكفاية رأس المال وفقاً لقواعد بازل.
- 6-1 مدى تحقق انخفاض في تكاليف التمويل وتكاليف الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمشروعات.
- 7-1 مدى إتاحة الفرصة لإنشاء أنشطة جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.
- 8-1 مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المربحة نتيجة لعملية الاندماج.

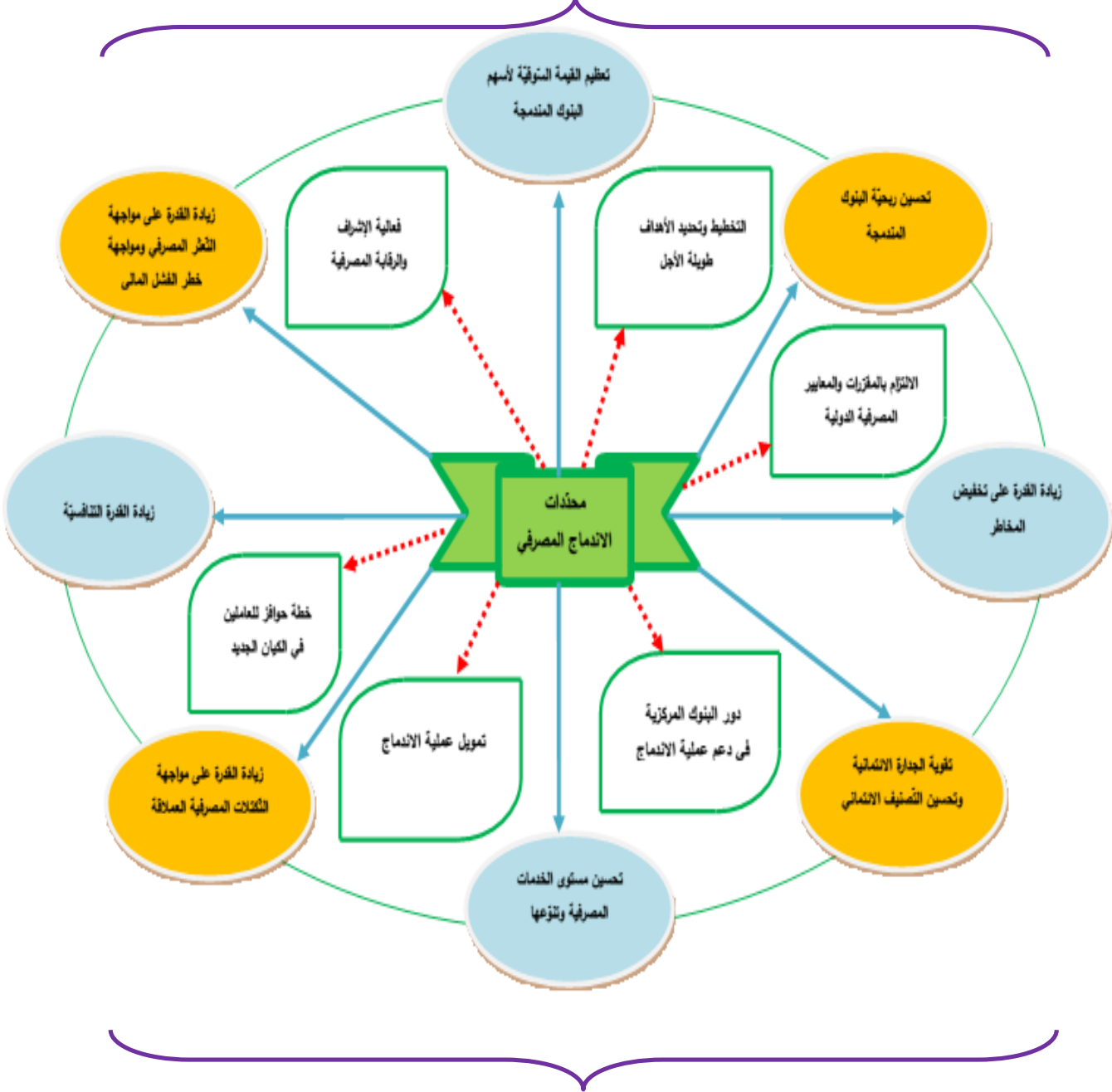
(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص ص: 226 - 229.

وهكذا لا تتحدد فقط الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد بل حتى نوعية النمو المطلوب لهذا الكيان.

2. سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج، وهذا من منطلق كثرة باقي الوحدات المصرفية الأخرى ودرجة سلامتها العالية مهما كان حجمها، ناهيك عن أن الاندماج يتطلب فترة إبطاء حيث تتم إعادة تقييم الأداء الإجمالي وإدارة وسياسات البنوك (سياسية الائتمان، الودائع، الاستثمار، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح وهيكل تكاليف التسعير والتشغيل وغيرها)، وهذا بغرض الاطمئنان على توافقها وانسجامها مع أهداف وسمات الكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج.
3. موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج، حيث توجد معارضة من الإدارة وخاصة أن تحقيق الاندماج يحتاج إلى إعادة هيكلة إدارة البنكين الداخليين في الاندماج والسبيل إلى نجاح ذلك هو ضرورة النظر إلى أدوار ومواقع كل إدارة في إطار الأهداف طويلة الأجل المؤمل تحقيقها. ومن ناحية أخرى قد يكون هناك مشكلات للعمالة والتي تستدعي حلها وتحقيق إعادة هيكلة العمالة تعظم العائد للبنك الجديد.
4. فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي ورفع كفاءة هذه الرقابة وتدعيم الملاءة المالية وتطوير التشريعات المصرفية و تحديث إدارة البنوك، حيث أن الاندماج المصرفي لا يغني عن توافر نوع من الرقابة المصرفية الفعالة في البنوك المندمجة ذاتها، بما لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدي بالدقة الكافية وبأسلوب يتسم بالسرعة وعدم التعقيد.
5. استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال سن القوانين اللازمة.
6. حجم تكاليف الاندماج المصرفي حيث هناك نوعين من التكاليف هي: تكاليف الوكالة نتيجة للاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج.
7. تمويل عملية الاندماج المصرفي، وذلك من خلال أسلوبين، هما أسلوب شراء الأصول وأسلوب شراء الأسهم، وفي كل الأحوال يتطلب الاندماج المصرفي تمويلا طويلا الأجل ومن الطرق الشائعة لتمويل الاندماج إصدار أسهم إضافية للحصول على ذلك التمويل وبيع الأسهم الإضافية يمكن استخدام الحصيلة في شراء أسهم البنك المستهدف، تمويل الاندماج المصرفي أيضا بالإقراض، وهو ما يزيد من المديونية، وفي كل الأحوال يتم المفاضلة بين مصادر تمويل الاندماج المصرفي بحيث يتم اختيار أفضل مصدر تمويلي مناسب للاندماج.
8. التغيير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد، ومن الضروري أن تجري الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة. ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان المصرفي الجديد يساعد على عملية الاندماج، وفي نفس الوقت لابد من توافر مجلس إدارة للكيان الجديد أكثر تناسبا مع الأوضاع الجديدة بعد الاندماج المنشود يتميز بالكفاءة وتزايد القدرة على تسويق المنتجات المصرفية والتعامل مع التكنولوجيات المصرفية، ويزيد من ربحية الكيان الجديد ويستغل الفرص ويعظم العائد ويزيد من القدرة التنافسية.

الشكل رقم (III-3): إطار علاقة محددات الاندماج بالأداء المصرفي

الأداء المصرفي



الأداء المصرفي

المصدر: محمود رمضان محمد السيد عمار، أثر الاندماج على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص: 197.

المطلب الثاني: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية خصوصية البنوك

إن ما شهدته البيئة الاقتصادية المعاصرة من إصلاحات اقتصادية كبيرة خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تسعى نحو التحول إلى اقتصاد السوق وذلك بتسريع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إنشاء المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تحتاج إلى التمويل الكافي وخاصة من جانب البنوك، هذه الأخيرة التي أصبح تحديث أعمالها وإدارتها ورفع كفاءة إطاراتها البشرية ضرورة حتمية يتم تحقيقها عن طريق إعادة هيكلة تلك البنوك عن طريق خصصتها. وسنتطرق إلى أهم جوانب هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

الفرع الأول: تعريف ودوافع خصوصية البنوك

بادئ ذي بدء، يتم التطرق إلى مفهوم ودوافع خصوصية البنوك فيما يلي:

أولاً- تعريف خصوصية البنوك

تعرف خصوصية البنوك كذلك على أنها " توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح رأس مال البنك كله أو جزء منه للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية بالتدرج بهدف خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار أحد البنوك المراد خصصتها وطرحه للاكتتاب العام بعد تقييم أصوله وخصومه وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخصخصة، على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع إلى القطاع الخاص تدريجياً مع الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية للبورصة، بمعنى أن خصوصية البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط".⁽¹⁾

أي أن هناك خصوصية جزئية وكلية، فيقصد بالأولى تخلي الدولة عن جزء من ملكية البنوك بمعنى إدخال عناصر من القطاع الخاص إلى البنوك العمومية، وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى سيطرتها على الرقابة الجزئية والكلية لهذه البنوك، ويقصد بالتأنيية تحويل البنوك كلياً إلى بنك خاص محلي أو أجنبي.⁽²⁾

ثانياً - دوافع خصوصية البنوك:

إن الاتجاه نحو خصوصية البنوك تحدده مجموعة واسعة من الدوافع، وهي:⁽³⁾

1. زوال دوافع الملكية العامة للبنوك، فالتدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى كبح النشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، مما أدى إلى تسجيل آثار سلبية ناتجة عن قصور في أداء البنوك لأدوارها والتداخل بين الأهداف المالية والاقتصادية التي تسعى البنوك العامة باعتبارها مشروعات رأسمالية لتحقيقها مع الأهداف السياسية والاجتماعية التي أوكلت لها.
2. مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة مثل:

(1) عبد المطلب عبد الحميد العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 205 - 206.

(2) قريمة دوفي، آثار الخصخصة على الجهاز المصرفي الجزائري-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007/2008، ص: 8.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 212-219.

- أ. التغيير الذي عرفته طبيعة النشاط المصرفي من خلال ظهور الأنشطة الجديدة والمستحدثة في إطار ما يعرف بالبنوك الشاملة، وتراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية.
 - ب. المنافسة المتزايدة التي تعرفها البنوك من طرف غيرها من البنوك والمؤسسات غير البنكية.
 - ج. توجه الأفراد المتزايد نحو تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمار في أسواق المال، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات.
 - د. التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية مثل تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف ببصمة الصوت أو عبر شبكة الإنترنت.
 - هـ. التوجه المتزايد نحو التكتل والاندماج المصرفي لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة.
3. معاناة البنوك العامة من بعض المشاكل عن مثيلاتها من البنوك الخاصة، كتراجع مؤشرات الأداء ومعدلات العائد فضلا عن مشاكل العمالة المرتفعة.
 4. يمثل التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية أحد أهم الدوافع الرئيسية التي ساهمت في تزايد الاتجاه نحو خصوصية البنوك العامة.
 5. تحقيق عدد من الجوانب الإيجابية، مثل الوصول إلى تطبيق البنوك الشاملة، وتطوير الإدارة، وتحسين الخدمات المصرفية وتحديثها بصفة مستمرة، بالإضافة إلى إيجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطرة وتنمية سوق رأس المال.
 6. تعتبر خصوصية البنوك أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

الفرع الثاني: أبعاد خصوصية البنوك

في إطار الخصوصية التي يتسم بها النشاط المصرفي والأهمية الكبرى التي تمثلها البنوك، فإنه يتعين مراعاة الأبعاد المختلفة التي تحكم هذه العملية لضمان تحقيق النجاح والوصول إلى الأهداف المرسومة، وتتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي: (1)

(1) البعد الإداري للخصوصية: يتيح هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة، فالخصوصية قد تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل، الأمر الذي يؤدي إلى مرونة العمل الإداري وتشبعه بعناصر الابتكار والمبادأة والتطوير والتي تحتاج إلى مناخ من الحرية وهو ما يتوفر في ظل الخصوصية.

(2) البعد التنموي للبنوك العامة وضرورة مراعاته: إن البنوك العامة ساهمت وتساهم بشكل كبير في دعم عمليات التنمية من خلال دورها الهام في جلب المدخرات المحلية، تمويل المشاريع الإنتاجية، المشروعات القومية العملاقة، وغيرها من الأدوار الهامة التي تعتبر هذه البنوك الأقدر على القيام بها.

(1) طارق خاطر، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005/ 2006، ص ص: 55-57.

وعليه فهذا البعد يشير إلى أن خصوصية البنوك العامة يجب أن تتم بدون الإخلال بالدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) البعد الاجتماعي للبنوك العامة وكيفية التعامل معه: تتحمل البنوك العامة ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية من حيث الحجم الكبير للعمالة الموجودة في هذه البنوك، وكذا تقديمها لخدمات مصرفية ذات طابع اجتماعي، وهو ما يتطلب وضع حلول علاجية لما يمكن أن تتركه الخصوصية من أثر في هذا المجال، حيث يمكن اللجوء إلى إتباع طرق وكيفيات معروفة في مثل هذه الحالات.

(4) البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لخصوصية البنوك: تخضع عملية الخصوصية عند تنفيذها إلى أحد الأساليب التالية وهذا بالنظر إلى صيغة الملكية والأهداف المراد تحقيقها من وراء هذه العملية:

أ. **الأسلوب الأول:** زيادة رأسمال البنك المختار للخصوصية من خلال الاكتتاب العام لصالح القطاع الخاص، وهذا عن طريق البورصة مع اختيار الوقت المناسب (حالة السوق)، ويوفر هذا الخيار مزايا تنشيط سوق رأس المال وعدم الحاجة للدخول في إشكالية تقييم أصول البنك وخصومه لتحديد قيمة السهم الواحد.

ب. **الأسلوب الثاني:** طرح أسهم رأس المال الكلي للاكتتاب من خلال البورصة، وهو ما يتطلب تقييم أصول وخصوم البنك لتحديد قيمة السهم الواحد، ويكون هذا التقييم بمعرفة جهات متعددة وتحت إشراف البنك المركزي.

ج. **الأسلوب الثالث:** يتضمن هذا الأسلوب خصوصية الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال وهذا للاستفادة من الوفورات والمزايا الإدارية التي يتيحها العمل وفق أساليب الإدارة الخاصة.

د. **الأسلوب الرابع:** البيع لمستثمر رئيسي مع وجود اختلاف بشأن جنسية هذا الأخير، فالبعض يرى أن يكون غير أجنبي لاعتبارات السيطرة الأجنبية على هذا القطاع الحساس، بينما يرى آخرون أن يكون البيع لصالح مستثمر رئيسي أجنبي للاستفادة من إمكانياته التكنولوجية والإدارية المتطورة.

(5) البعد الزمني لخصوصية البنوك: يشير هذا البعد إلى اتجاهين رئيسيين هما:

أ. **الاتجاه الأول:** يفضل أصحاب هذا الاتجاه أن تتم خصوصية البنوك بعد الانتهاء من خصوصية المشروعات الإنتاجية وغير الإنتاجية وهذا لإتاحة فك الاشتباك المالي بين هذه المشروعات والبنوك وهو ما سيحسن من وضعية البنوك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال.

ب. **الاتجاه الثاني:** يفضل البدء بخصوصية البنوك في مرحلة مبكرة ودون التأجيل، وهذا من خلال خطة هادئة وتدرجية تضمن رواج أسهم البنوك على حساب أسهم القطاعات الأخرى مع إحداث توازن داخل سوق رأس المال.

إلا أن ما يمكن ملاحظته بخصوص الاتجاهين السابقين أنه قد لا توجد أساساً مفاضلة بين هذين الخيارين وخصوصاً في حال إتباع أسلوب خصوصية تدريجي ومرحلي، يتضمن خصوصية جزئية بأسلوب توسيع الملكية.

6) البعد القانوني لخصوصة البنوك: يتحقق هذا البعد من خلال وضع التشريعات والقوانين المناسبة لإيجاد قاعدة قانونية متينة تضمن التحول السليم للبنوك العامة إلى الملكية الخاصة وتوضح مختلف الجوانب النظامية المتعلقة بهذه العملية.

بعد التطرق إلى مفهوم ودوافع وأبعاد خصوصة البنوك العامة، نتطرق إلى المراحل التي يمكن اقتراحها من أجل إتمام عملية الخصوصية في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: المراحل المقترحة لعمليات خصوصة البنوك العامة

بداية يجب الأخذ في الاعتبار أن التتابع المرهلي ليس شرطاً للتنفيذ إذ قد يتم البدء، في مرحلتين في نفس الوقت، وعموماً تمر خصوصة البنوك بثلاثة مراحل أساسية، وهي: (1)

1) المرحلة المبدئية:

في هذه المرحلة يتم إعادة هيكلة النظام الإداري للوحدات المصرفية محل الخصخصة بحيث تصبح خطوط المسؤوليات والصلاحيات غير وظيفية، ذلك لأن الهيكل الإداري الذي يصلح لمنشأة عامة قد لا يصلح تماماً للمنشآت التي تدار على أسس اقتصادية بحتة في أسواق تسودها المنافسة شبه الكاملة (آليات السوق)، وليس للاحتكار في هذه المرحلة تواجد، فضلاً عن الأخذ في الاعتبار متطلبات التقدم التكنولوجي السريع والآثار الناجمة عنه. إن الوحدات المصرفية التي تخضع للملكية العامة في حاجة أكيدة إلى أن تتمتع بطاقة الحريات ذات الصلة بالمنشآت التجارية الخاصة، وليس بالنظم والقيود المكتنبة (البيروقراطية) الشائعة الاستعمال في نظم الإدارة شبه الحكومية (القطاع العام). ويعتبر من المهم إجراء تلك التغييرات الإدارية في البنوك وهي ما تزال مملوكة للقطاع العام، وسوف يترتب على ذلك العديد من المزايا، منها: إمكانية بيع هذه البنوك؛ وإمكانية تسويق رأسمالها. ولا تتضمن التعديلات والتغييرات المبدئية المذكورة فقط إعادة هيكلة النظام الإداري، وإنما تشمل بعض الجوانب الأخرى مثل: تهيئة البيئة القانونية اللازمة لموضوع الخصوصية؛ وإعادة هيكلة القوى العاملة؛ ناهيك عن تهيئة المناخ الفني المطلوب سواء كان من خلال تنمية القدرات الفنية للعاملين أم استخدام الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة الوحدات المصرفية المطلوب خصوصتها. وتتم الإشارة إلى وجوب توفر شروط فيمن يتولى تنفيذ المرحلة المبدئية يقوم بعملية التحول إلى الخصوصية شخص ذو إمكانيات خاصة، يتم تعيينه على رأس هذه الوحدة، وإن أهم هذه الشروط يتمثل فيما يلي:

- أن يكن مؤمناً بفلسفة التحول (مبادئ التحول الأساسية لسياسة الخصوصية)؛
- يجب أن تكون لديه القدرة على الدفع إلى الأمام نحو إتمام الإصلاحات والتي تشمل التعديلات الإدارية والقانونية والتنمية البشرية؛
- أن يعمل في الوقت نفسه، على أن تتخلى الوحدة المصرفية المملوكة للقطاع العام عن أساليب السوق الاحتكارية والابتعاد عنها، واتباع أساليب العمل في الأسواق التنافسية.

(1) مصطفى كمال السيد طابيل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2009، ص ص: 201 - 205.

2) البيع التدريجي:

ويقصد بذلك أولاً: أن يتم بيع وحدات القطاع العام وحدة وحدة، وليس جميعها في نفس الوقت، أي يتم اختيار أحد البنوك استناداً إلى أسس موضوعية، ويتم المبدئية ثم المراحل التالية لها. ثانياً: استخدام إحدى الطرق الملائمة لنقل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص. ولكن هناك على الجانب الآخر صعوبات أو قيود أمام تنفيذ هذه الطرق، إلا أنه يمكن القول أن أهم الشروط الأساسية التي تساعد الملكية العامة إلى القطاع الخاص: وجود سوق رأس مال قادر على استيعاب الكميات الكبيرة المعروضة من أسهم خوصصة هذه الوحدات المصرفية؛ ويدعم ذلك القول إن الخوصصة المستهدفة على النحو المرغوب فيه يصعب تحقيقها في ظل غياب سوق رأس مالية نشطة وفعالة، حيث إن هذه الأسواق التي تتسم بهذا تجعل من الخوصصة عملية سهلة التحقيق من الناحية الإدارية والسياسية.

3) التسويق لبيع الأسهم الخاصة بالوحدات المخصصة:

بعد أن يتم تحديد بيع الأسهم على النحو السالف الذكر تختص هذه المرحلة باختيار أسلوب تسويق الأسهم العامة، وهناك طريقتين:

أ. **طريقة البيع بالمزاد:** ومن المعلوم أن الطريقة الطبيعية لضمان حصول الأسهم المبيعة على أعلى سعر البيع بالمزاد، إلا أنه يؤخذ على هذه الطريقة - عند تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة - أنها تستبعد بصورة تكاد تكون مؤكدة صغار المستثمرين، وكذلك العاملين في البنك من المشاركة في الملكية. ومن المعروف أن طريقة البيع بالمزاد (بيع الأسهم بالمزاد) عادة ما يكون المشترون مؤسسات يتنافس مديروها الماليون بما يتوافر لديهم من خبرة مصرفية في هذا المجال فيما بينهم لتحديد الأسعار المناسبة لدخول المزاد، إلا أن هناك في الجانب الآخر رغبة من قبل السلطات العامة في استخدام الخوصصة لنشر الملكية الخاصة ونمو الوعي الاستثماري لصغار المستثمرين، وكذلك لتشجيع العاملين على المشاركة في الملكية أيضاً.

ب. **البيع بسعر محدد لأسهم الخوصصة:** والتي يتم فيها تحديد السعر، وربما تعتمد السلطات العامة إلى تخفيضه بهدف نجاح عملية التسويق، وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول أن صغار المستثمرين يكونون أكثر استعداداً لشراء، حصص من لقاء سعر محدد.

هذا، وقد ابتكرت إنجلترا طريقة ثالثة للتسويق تجمع بين الطريقتين السابقتين وذلك على النحو التالي:

أ. يتم بيع جزء من الأسهم الخاصة بالخوصصة في شكل حصص إلى العاملين وصغار المستثمرين بسعر محدد، ويتم اختيار السعر بحيث يكون مجزياً أو منخفضاً.

ب. طرح الجزء المتبقي من أسهم الخوصصة في المزاد أمام كبار المستثمرين، ودون فرض قيود على الملكية، باستثناء، بعض القيود على الحيازات الأجنبية، وقد أثبتت التجربة الإنجليزية زيادة سعر المزاد على السعر المحدد الذي وضع لصغار المساهمين.

وبعد معرفة المراحل المقترحة لخصوصة البنوك العامة، يطرح تساؤل هام هنا: ما هي الشروط والضوابط الكفيلة بإنجاح إستراتيجية الخصوصية؟. لكي تحقق الغرض منها والمتمثل في رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: منافع وتكاليف إستراتيجية خصوصة البنوك

تعتبر خصوصة البنوك من أهم نواتج العولمة، كما تأثرت بإفرازاتها التي ولدت بيئة تنافسية أصبح فيها لكفاءة الأداء المصرفي وزن كبير في ضوء التحديات الراهنة وأيضاً قد أصبحت الخصوصية خياراً إستراتيجياً بالنسبة للدول التي بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي في ظل الانتقال إلى اقتصاديات السوق ذلك الخيار الذي دعت إليه عدة منافع متوقعة والتي يمكن أن يحققها التوجه تبني إستراتيجية خصوصة البنوك، غير الأمر لا يخلو من عدة تكاليف ومشاكل اقتصادية تنجم عن هذا التوجه. وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولاً- منافع خصوصة البنوك:

يتوقع أن تحقق عملية خصوصة البنوك العامة جملة من المنافع التالية: (1)

1. زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة المصرفية:

تؤدي الخصوصية إلى تطوير الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته وقدرته التنافسية، وتؤدي المنافسة المصرفية الناتجة عن تحرير سعر الفائدة إلى خفض هامش الوساطة المالية لأن تزايد التنافس بين البنوك سوف يجعلها توجه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر ربحية مما يساهم في إعادة تخصيص الائتمان بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة، بالإضافة إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة عن طريق الابتكار والاستحداث وتقديم الخدمات بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن، مما يزيد من القدرات التنافسية للبنوك اتجاه المنافسة العالمية في ظل العولمة، لأن القطاع الخاص له القدرة على خلق بيئة محفزة للمنافسة مما يؤدي إلى رفع كفاءة السوق وترشيد التكاليف فتتحسن بذلك الخدمات المصرفية ويتحسن الأداء المصرفي وجودة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء.

2. تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:

هناك ارتباط وثيق بين الخصوصية وتطوير الأسواق المالية، لأن وجود سوق مالي متطور يسهل تطبيق الخصوصية لأنه يعتبر إحدى متطلبات تنفيذها وفي نفس الوقت فإن عمليات الخصوصية تنشط عملية تطوير الأسواق المالية، إذ تساهم الخصوصية في زيادة إصدارات الأسهم المطروحة في البورصة وفي جذب رؤوس الأموال الخارجية إلى سوق الأوراق المالية، والتي تساهم في توفير الأموال اللازمة للبنوك المطروحة للخصوصة من جهة، وتقييم البنوك من خلال تحديد قيمة الأسهم وفقاً للعرض والطلب من جهة أخرى. وتلقى أسهم البنوك العامة ثقة كبيرة من المتعاملين وزيادة طرح أسهمها في البورصة يؤدي إلى زيادة المعروض من الأوراق المالية وزيادة سعة السوق وتطويرها، بالإضافة إلى أن طرح الأسهم للاكتتاب العام يوسع قاعدة الملكية للجمهور وهذا ما يشجعهم على زيادة مدخراتهم من أجل شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل

(1) قرمية دوفي، مرجع سابق، ص: 25-27.

الملكية العامة للبنوك بشكل جزئي إلى ملكية خاصة أكثر سهولة. فإطار السوق الخاص يسمح للنظام المالي بتكثيف نفسه بصورة أفضل مع مرور الزمن بما يتوافق مع الرغبات المتطورة للمجتمع.

3. تحديث الإدارة:

ينتج عن خصوصية البنوك تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري من خلال تخفيض درجة التدخل السياسي من خلال نقل الإدارة من موضع المسؤولية أمام البيروقراطية إلى موضع المسؤولية المباشرة أمام حملة الأسهم وهم فئة تسعى إلى تحقيق الربح، فهي تمنح الإدارة الحرية في اتخاذ القرارات سواء تعلق الأمر بمجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد، لأن البنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي ويحتاج ذلك إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلاليتها بعيدا عن التدخل الحكومي.

4. ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:

إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك يدفع بالحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام من جهة وتنمية الموارد المالية من جهة أخرى، ويقصد بترشيد الإنفاق العام التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها من خلال التخلص من صور الدعم التي يستفيد منها القطاع العام، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات لتحقيق أهداف الدولة، وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة. وتزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب، كما أن تحرير أسعار الفائدة إلى زيادة المنافسة بين البنوك مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة استخدام القروض. وتتيح خصوصية البنوك إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة كاستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء أوراق مالية متطورة خاضعة لآليات السوق بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان، كما أن التخلص من البنوك الخاسرة يؤدي إلى تجنب الخسائر التي تتحملها الدولة وبالتالي توفير عائد مالي من خلال البيع أو التنازل عن الأسهم.

وبعد معرفة منافع وتكاليف تبني إستراتيجية خصوصية البنوك، يطرح تساؤل هام هنا: ما هي الشروط والضوابط الكفيلة بإنجاح إستراتيجية الخصوصية، لكي تحقق الغرض منها والمتمثل في رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي؟. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفرع الموالي.

الفرع الخامس: شروط وضوابط نجاح خصوصية البنوك

إن تنفيذ عملية الخصوصية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة والمتوقعة، يتطلب توافر العديد من الضوابط، والتي تستوجب بدورها التعامل الجدي معها بعناية كبيرة ورؤية واضحة، ويتمثل أهم ضوابط نجاح عملية خصوصية البنوك العامة فيما يلي⁽¹⁾:

1. القيام بإعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخصوصية، وهذا للتعرف على المشاكل المالية والإدارية التي تواجهها والعمل على تهيئتها للخصوصية.
2. اختيار الأسلوب الأمثل لخصوصية البنوك وهذا بالنظر إلى مسائل نسب الملكية وجنسية الملاك.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص: 223-224.

3. تأكيد استقلالية البنك المركزي وفعالية دوره بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية، كما يتعين احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي، تسمح له بتلبية احتياجات البنوك منها ومواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف.
4. دعم عملية الخصخصة بالقوانين اللازمة، خصوصا ما يتعلق بدعم المنافسة ومنع الاحتكار.
5. تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وكذا زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.
6. تطوير الجهاز المصرفي وجعله أكثر تكيفا مع متطلبات العولمة، وهذا بإدخال الطرق الحديثة في أداء الأعمال ودعم أنشطته بأحدث التقنيات التكنولوجية، وبالتالي لا بد أن يسير برنامج خصخصة البنوك تدريجيا مع إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفي للتطور التكنولوجي، مع التأكيد دائما على الدور الهام المتوقع للبنك المركزي في وضع هذه الرؤية محل التنفيذ.

المطلب الثالث: الانعكاسات المحتملة لتبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك على النمو الاقتصادي

بالاستناد إلى تم الارتكاز عليه في المقاربة النظرية التي تتعلق بالانعكاسات المحتملة لتبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي، وهذا في المقام الأول. وما ما تقدم في هذا المبحث من عرض لأهم ملامح إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك خاصة فيما تعلق بمنافع هاتين الإستراتيجيتين، وهذا في المقام الثاني. يستطيع الباحث، أن يكون مقارنة نظرية للأثر الذي يتركه تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك على النمو الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تخفيض تكلفة المعاملات وتكلفة المبادلات وزيادة المدخرات وتخصيص أفضل للموارد المالية

أولا - بالنسبة لإستراتيجية الاندماج المصرفي:

يسمح الاندماج المصرفي بتحقيق الوفورات الداخلية الناتجة عن إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والكمبيوتر والأجهزة والبرامج في نشاط البنك، والتي يستطيع أن يتحملها البنك الكبير تكاليفها مما يسرع تنفيذ العمليات المصرفية، ومن خلال ذلك تزداد قدرة البنك الناتج عن عملية الاندماج على الحصول على المعلومات عن العملاء والشركات والأسواق بأقل تكلفة، مستغلا في ذلك شبكة علاقاته المصرفية المنتشرة محليا ودوليا. كما يسمح الاندماج المصرفي بتحقيق الوفورات المالية الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد. وهذا ما يساهم في زيادة قدرة الكيان المصرفي الجديد على تقديم القروض بأقل تكلفة للعملاء والشركات مما يخفض من تكلفة المبادلات ويسهل عملية تبادل السلع والخدمات. كما يؤدي تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي إلى زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تدعيم كفاية ومثانة مركزها المالي، فزيادة القاعدة الرأسمالية والاعتماد عليها كمصدر للتمويل يولد القدرة على مواجهة المخاطر بنحو أكبر والارتباط بظروف العمل في حالات الرواج والكساد وتحمل المخاطر المحسوبة بصورة أكبر، عن طريق زيادة قدرتها على جذب المدخرات على شكل ودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل، حيث ينجم هذا عن الثقة التي سيحظى

بها البنك الناتج عن عملية الاندماج من طرف العملاء والتي يعود سببها الرئيسي قوة ومثانة وكفاية رأس المال هذا البنك وقدرته على مواجهة أية هزات محتملة. وما يدعم ذلك ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة ووضعها في ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية وكذلك زيادة توافقها مع المعايير الدولية، حيث ينتج عن هذا الاندماج ملاءة أفضل، مما يعزز شبكة علاقاته المصرفية محليا ودوليا. ونتيجة لأحد منافع إستراتيجية الاندماج المصرفي والمتمثلة في أن تجميع الموارد والأصول المالية للوحدات المندمجة يكون أكبر من المتاح لكل منها على حدة، سترتفع الجدارة الائتمانية وتتنخفض تكلفة الأموال، كما يستطيع الكيان الكبير تمويل أنشطة اقتصادية ذات آجال طويلة نسبيا، مما يتلاءم مع طبيعة هذه الأنشطة الاقتصادية. كما يتيح الاندماج المصرفي للمؤسسات المصرفية المندمجة تخصيص مخصصات مالية توجه نحو خدمة مصرفية أكثر تطورا للعملاء، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الطلب على أدوات التوفير طويلة الأجل التي تقدمها البنوك وعلى بطاقات الائتمان والقروض الاستهلاكية وقروض الشركات. وهذا ما يسمح في المحصلة بتخصيص أفضل للموارد المالية.

ثانيا - بالنسبة لإستراتيجية خوصصة البنوك العامة:

يؤدي تبني إستراتيجية خوصصة البنوك العامة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأداء خاصة فيما تعلق بجمع المعلومات الموثوقة عن الاستثمارات المحتملة والأكثر ربحية، وتقييم الشركات والمديرين، وظروف السوق، وكلها متطلبات تأتي قبل اتخاذ أي قرار استثماري. وهنا، تسعى إدارة البنك الذي تم خوصصته إلى بيع المعلومات التي تم إنتاجها إلى كل من المدخرين والمستثمرين الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة المرتفعة للمعلومات بأقل سعر ممكن مما يساهم في تخفيض تكلفة المعاملات وتخفيض تكلفة المبادلات. وتتم هذه العملية دون إقصاء للقطاع الخاص لأن أبجديات عملية خوصصة البنوك العامة تقتضي العمل وفق آليات السوق والتخلص من القرارات التحكيمية للدولة (التسيير الإداري) المعرقة لكفاءة البنك، والتي تفرض إعطاء الأولوية للتعامل مع شركات القطاع العام.

وفي ضوء ما تقتضيه أبجديات عملية خوصصة البنوك العامة المشار إليها في الفقرة السابقة، ستسعى إدارة البنك الذي تم خوصصته إلى زيادة حجم ودائعها وذلك من خلال ابتكار أوعية ادخارية جديدة تستطيع من خلالها مواكبة المنافسة التي يفرضها عليها اقتصاد السوق من طرف باقي البنوك. ناهيك عن العمل استغلال موارد البنك الذي تم خوصصته بالشكل الأمثل، وذلك من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات مصرفية ذات جودة، وتوجيه الائتمان إلى شركات القطاع الخاص دون إقصاء لشركات القطاع العام. لأن المتحكم في عملية توجيه الائتمان هنا هو الجدارة الائتمانية للشركة واعتبارات الربحية المصرفية. وعدم احترام هذه الاعتبارات سيولد مشكلة القروض المتعثرة والتي تعني هدر للموارد المالية. وهذه الأمور ستساهم في عملية التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة.

الفرع الثاني: ممارسة مراقبة المنشآت وحوكمة الشركات وتسهيل إدارة المخاطر

أولاً - بالنسبة لإستراتيجية الاندماج المصرفي:

يسمح الاندماج المصرفي بزيادة قدرة البنك الناتج عن عملية الاندماج على الحصول على الموارد المالية الكبيرة، مما يؤدي إلى زيادة في القدرة الائتمانية لهذا البنك الجديد، فيزيد حجم القروض الموجهة إلى الشركات. ويوصف الكيان المصرفي الجديد ممولاً لهذه الشركات ومصدراً لتغطية احتياجاتها التمويلية، يستطيع ممارسة مراقبة الشركات والتأثير على كيفية استغلال هذه الموارد المالية وتخصيصها إلى نحو المجالات الأكثر ربحية، كما يستطيع حث مجلس إدارة الشركات على تعظيم قيمة الشركة، وهذا من جهة. كما يساهم الاندماج المصرفي في تخفيض المخاطر وزيادة القدرة على تحملها، وذلك من خلال تطبيق مبدأ توزيع المخاطر وتنويع الاستثمارات نتيجة زيادة موارد الوحدات المصرفية المندمجة مع الدخول في مجالات استثمارات يكون هامش المخاطرة المحسوبة فيها مرتفعاً، طالما أن لديها الخبرات التي تضمن الحد الأدنى من الآثار السلبية لهذه المخاطر والحد الأعلى من كفاءة الاستثمار، هذا من جهة أخرى.

ثانياً - بالنسبة لإستراتيجية خصوصية البنوك العامة:

تقتضي إستراتيجية خصوصية البنوك العامة، أن يكون لإدارة البنك الذي تم خصصته حق مراقبة المنشآت من خلال مراقبة كيفية استخدام الأموال الموجهة لتلك المنشآت على شكل ائتمان والتأثير عليها، وذلك عكس ما يسري عليه الأمر عادة في البنوك العامة التي تمنح الائتمان لمنشآت القطاع العام بموجب أوامر تقتضيها السياسة العامة للدولة من دون أن تراقب كيفية استخدام الأموال من طرف تلك المنشآت مما ولد مشكلة القروض المتعثرة. هذا، علاوة على حث مجلس إدارة الشركات التي طلبت القروض والتمويل من قبل إدارة البنك الذي تم خصصته على تعظيم قيمة الشركة وتوجيه تدفقات رأس المال إلى الاستثمارات المربحة وتعزيز الابتكار التكنولوجي. كما ستسعى إدارة البنك الذي تم خصصته إلى تسهيل وتنويع إدارة المخاطر من خلال تقديم أشكال التأمين المناسبة ضد مخاطر السيولة ومخاطر الائتمانية.

وهكذا، يمكن أن يؤثر تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصية البنوك على النمو الاقتصادي من خلال: تخفيض تكلفة المعاملات وتكلفة المبادلات. ويعزز من وظائف القطاع المصرفي التي تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في: تجميع المدخرات والتخصيص الأفضل للموارد؛ ممارسة مراقبة الشركات وتسهيل إدارة المخاطر. وذلك الإسهام يمر عبر قناتين هما: (أ) زيادة تراكم رأس المال، وذلك من خلال قدرة الكيان المصرفي الجديد (البنك الناتج عن عملية الاندماج) على زيادة حجم الودائع المصرفية، والتي هي عبارة عن المدخرات؛ (ب) تشجيع الابتكار التكنولوجي، من خلال مساعدة الشركات على اكتشاف أساليب إنتاجية جديدة معتمدة على الابتكار التكنولوجي من خلال تزويدها بالأموال اللازمة والمعلومات الضرورية والخدمات الاستشارية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض - أنظر الشكل رقم (III-4) الذي يوجز ما سبق ذكره -.

الشكل رقم (III-4): المقاربة النظرية للأثر المحتمل لتبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك على النمو الاقتصادي

تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك، والثتان تسمحان بـ :

(1) تخفيض تكلفة المعلومات والمبادلات وتجميع المدخرات وتخصيص الموارد، حيث:

1-1 بالنسبة لإستراتيجية الاندماج المصرفي، يتحقق هذا من خلال:

- ✓ تحقيق الوفورات الداخلية والقدرة على اعتماد التكنولوجيا في الحصول على المعلومات؛
 - ✓ تحقيق الوفورات المالية الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية ومكائبة الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد؛
 - ✓ زيادة القاعدة الرأسمالية والاعتماد عليها كمصدر للتمويل يولد القدرة على مواجهة المخاطر؛
 - ✓ زيادة القدرة على جذب المدخرات على شكل ودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل، وذلك نتيجة ثقة العملاء في البنك نظرا لثقة ومثانة وكفاية رأس المال وقدرته على مواجهة أية هزات محتملة؛
 - ✓ ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة ووضعها في ترتيب ائتماني أفضل وكذلك زيادة توافرها مع المعايير الدولية، والذي يولد ملاءة أفضل، مما يعزز شبكة العلاقات المصرفية محليا ودوليا.
- 2-1 بالنسبة لإستراتيجية خصوصة البنوك، يتحقق هذا من خلال:

- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأداء خاصة فيما تعلق بجمع المعلومات الموثوقة عن الاستثمارات المحتملة والأكثر ربحية، وتقييم الشركات والمديرين، وظروف السوق؛
- ✓ زيادة حجم الودائع وذلك من خلال ابتكار أوعية ادخارية جديدة تستطيع من خلالها البنوك التي تمت خصوصتها مواكبة المنافسة التي يفرضها عليها اقتصاد السوق؛
- ✓ عملية توجيه الائتمان وفق الجدارة الائتمانية للشركة واعتبارات الربحية المصرفية.

(2) ممارسة مراقبة المنشآت وحوكمة الشركات وتسهيل إدارة المخاطر، حيث:

1-1 بالنسبة لإستراتيجية الاندماج المصرفي، يتحقق هذا من خلال:

- ✓ ممارسة مراقبة الشركات والتأثير على كفاءات استغلال هذه الموارد المالية وتخصيصها إلى نحو المجالات الأكثر ربحية وحث مجلس إدارة الشركة والمساهمين على تعظيم قيمة الشركة؛
- ✓ تخفيض المخاطر وزيادة القدرة على تحملها، وذلك من خلال تطبيق مبدأ توزيع المخاطر وتنويع الاستثمارات نتيجة زيادة موارد الوحدات المصرفية المندمجة.

2-1 بالنسبة لإستراتيجية خصوصة البنوك، يتحقق هذا من خلال:

- ✓ ممارسة حق مراقبة المنشآت من خلال مراقبة كيفية استخدام الأموال الموجهة لتلك المنشآت على شكل ائتمان والتأثير عليها؛
- ✓ حث مجلس إدارة الشركات التي طلبت القروض والتمويل من قبل إدارة البنك الذي تم خصوصته على تعظيم قيمة الشركة وتوجيه تدفقات رأس المال إلى الاستثمارات المرعبة؛
- ✓ تسهيل وتنويع إدارة المخاطر من خلال تقديم أشكال التأمين المناسبة ضد مخاطر السيولة ومخاطر الائتمانية.

وهكذا يتم تعزيز التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي

النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثالث: التوجه نحو تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي

أصبحت البنوك في طريق سعيها إلى تحقيق المكاسب وتعظيم العوائد عرضة للعديد من المخاطر، وهذا ما دفع الأجهزة المصرفية في العالم إلى التفكير في إيجاد الآليات الضرورية لمواجهة تلك المخاطر والتحوط لها بعدة أساليب من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وهو التفكير الذي تمخض عنه تشكيل لجنة "بازل" المصرفية، والتي توصلت إلى عدة توصيات عرفت باسم (مقررات لجنة بازل). ومن خلال العناصر التالية سيتم التعرض لأهم جوانب هذا الموضوع.

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية (النشأة والأهداف - الجوانب الأساسية للاتفاقية الأولى)

في هذا الصدد، يتم التطرق إلى نشأة وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى عرض الجوانب الأساسية للاتفاقية الأولى. وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: نشأة وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايدت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها. ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم. وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية "أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"⁽¹⁾. أما عن أهداف لجنة بازل فتجسد في:

1. تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع المصرفي.
2. التنسيق بين السلطات النقدية والرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسات المالية الأجنبية مما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.⁽²⁾
3. دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية.
4. إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين البنوك الدولية والنظام المصرفي إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة، والتي تنشأ غالباً من الاختلافات في القوانين المصرفية المتعلقة بانتقال رأس المال من دولة لأخرى لأن تعدد المعايير الخاصة برأس المال واختلافها من دولة لأخرى لبعض البنوك والاستفادة من متطلبات الأمان الأقل تشدداً أدى إلى إضعاف استقرار وكفاءة الجهاز المصرفي.
5. بنية أساسية متطورة وتشمل :

- تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني؛

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 80.

(2) حسين جواد كاظم - منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار لجنة بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد: 02، العدد: 09، العراق، 2008، ص: 175.

- تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية، ربما قد يستدعي هذا وجود معايير محاسبية موحدة؛

- آليات تسمح بالتدخل الحكومي لحماية الجهاز المصرفي عندما يتعرض للعقبات بأشكالها؛

- تطوير الأدوات الرقابية وخاصة في ظل استخدام الكثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في البنوك وخاصة بعد منافسة المؤسسات غير المصرفية. (1)

الفرع الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل على أن تقوم البنوك بالوصول إلى هذا الحد عام 1992. وترتكز هذه الاتفاقية على الجوانب الأساسية التالية:

1. **التركيز على المخاطر الائتمانية:** حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة إلى مخاطر الدول، في حين لم تشمل هذه الاتفاقية المخاطر السوقية كمخاطر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
2. **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، والتي لا بد من توفر القدر الكافي منها، ومن ثم يأتي تطبيق معيار كفاية رأس المال.
3. **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية:** حيث تشمل الأولى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة، وتعتبر هذه المجموعة متدنية المخاطر، بينما تشمل الثانية باقي الدول الأخرى ذات مخاطر عالية.
4. **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:** يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة، وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عن حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: صفر، 10%، 20%، 50%، 100%، فعلى سبيل النقدية وزنها المرجح صفر والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%.
5. **وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية:** فبعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساساً للغير إلى أصول خطرة مرجحة باستخدام أوزان المخاطر، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أنها أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد يتم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر مستقبلاً. (2)
6. **ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالمخاطرة الناتجة عن أنشطة البنك بغض النظر عن إذا كانت تلك الأنشطة متضمنة في الميزانية أو خارج الميزانية.** كما تم تقسيم رأس المال إلى جانبين هما:

(1) رشيد دريس، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص: 102.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 83-86.

- أ. رأس المال الأساسي: ويشمل حقوق المساهمين، والاحتياطيات المعلنة الناتجة من العوائد والفوائض كعلاوات إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات العامة والقانونية.
- ب. رأس المال المساند: ويشمل الاحتياطيات غير المعلنة والتي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية واحتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة، والأدوات الرأسمالية وأدوات الدين، وكذلك الدين المساند، ويضم الدينون التي تزيد أجالها عن خمس سنوات.
7. استثناء بعض مكونات رأس المال عند احتساب مجموع رأس المال إلى إجمالي الأصول الخطرة، وذلك منعا لتضخيم رأس المال، وتشمل هذه المكونات: الشهرة والاستثمارات في المؤسسات التابعة غير المندمجة التي لا تظهر حساباتها ضمن المركز الرئيسي والاستثمارات المتداولة في رؤوس أموال البنوك الأخرى.⁽¹⁾ وهكذا يحدد معيار كفاية رأس المال والذي يعرف على أنه: "معدل موحد لكفاية رأس المال كحد أدنى للعلاقة بين رأس المال والأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان من ناحية أخرى"⁽²⁾. بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (بازل I)} = \frac{\text{(شريحة 1: رأس المال الأساسي + شريحة 2: رأس المال المساند)}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

الفرع الثالث: جوانب القصور في اتفاقية بازل الأولى

- رغم أن اتفاقية بازل الأولى ومعيار كفاية رأس المال الذي جاءت به، قد ساهمت في الاستقرار المصرفي على المستوى العالمي وعززت المنافسة بين البنوك الناشطة دوليا، إلا أن تطور الأنظمة المصرفية جعل معيار بازل I مؤشرا غير كافيا لقياس الصحة المالية المصرفية، ويعزى ذلك للأسباب التالية:⁽³⁾
- 1) عدم التفرقة بين المقترضين فالمقترض ذو التصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس المال تماما مثل المقترض ذو التصنيف BBB، بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وبالتالي من زاوية العائد على حقوق الملكية فإنه من غير المفضل إقراض العملاء الممتازين أو الذين يتصفون بانخفاض المخاطر وذلك لانخفاض العائد على قروضهم. كذلك فإن هذا الوضع قد يدفع البنوك إلى المراجعة بين الدينون بحيث يتم توريق الدينون الممتازة والاحتفاظ بالدينون ذات المخاطر العالية في محفظة البنك، بمعنى أن نسبة رأس المال القديمة (نسبة رأس المال وفقا لمعيار بازل I) تسهم بطريقة غير مباشرة في التوجه نحو إقراض العملاء غير الجديرين أو ذوي المخاطر العالية من أجل تحقيق عائد أكبر على أساس أنه كلما زادت المخاطرة زاد العائد.
- 2) يعد اعتماد أوزان الترجيح الأربعة التالية: صفر% لديون حكومات دول (OECD)، 20% لقروض بنوك تلك الدول، 50% للرهونات العقارية، و100% للالتزامات الأخرى، أمرا غير موضوعي، وهذا التصنيف يمكن أن يطبق على المدين مهما كانت وضع الدين. فالمبلغ المترتب على حكومة دولة تنتمي إلى دول (OECD) هو مبلغ ذو تصنيف ائتماني منخفض، وهو أقل تكلفة (من ناحية التمويل) من مبلغ مترتب على مقترض ذو التصنيف AAA.

(1) عادل محمد رزق، مرجع سابق، ص ص: 16 - 17

(2) نفس المرجع السابق، ص: 15

(3) حسين جواد كاظم - منذر جبار داغر، مرجع سابق، ص: 180-181.

- (3) قدرة البنوك على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال المستندات الحديثة من أدوات مصرفية ومالية مثل: المشتقات. وترتب على هذا النوع من الأدوات المالية مشكلة التطبيق الفعلي، فيمكن تجنب متطلبات رأس المال وفقا لمعيار بازل I من خلال مراجعة رأس المال باستخدام توريق الديون والمشتقات.
- (4) إن تحديد أوزان المخاطرة وفقا لمعيار بازل I يساهم في أفضل الأحوال بتوفير مؤشر للمخاطر الاقتصادية وذلك بسبب أن مخاطر الائتمان لا تعد كافية للتمييز بين مخاطر عدم سداد المقترضين.
- (5) لا يشجع معيار بازل I على إدارة المخاطر وعلى التنوع في المحفظة الاستثمارية.
- (6) ركزت اتفاقية بازل الأولى على مخاطر الائتمان ومن ثم مخاطر السوق وأهملت أنواعا من المخاطر مثل: المخاطر التشغيلية.

وهكذا فإن جميع أوجه القصور سألقة الذكر والتي شابت اتفاقية بازل الأولى، تعد دوافع أساسية لعقد اتفاقية بازل الثانية، والتي تعتبر محور الحديث في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم جوانب اتفاقية بازل الثانية:

الفرع الأول: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II للرقابة المصرفية

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية يوم 16 جانفي 2001 مقترح اتفاقية "بازل II" لكفاية رأس المال، لكي يحل بعد إقراره محل الاتفاق المعمول به منذ عام 1988 ونظر لتكرار بعض الانتقادات فقد صدر عن اللجنة ورقة شبه نهائية بشأن هذا المعيار حيث تلقت التعقيبات النهائية عليها في 31 جويلية 2003 لتصدرها بشكل نهائي في جوان 2004 وكان من المنتظر أن يتم تنفيذ المعايير الجديدة لـ "بازل II" مع بداية 2007. وتتمثل معايير الاتفاق الجديد في توسيع قاعدة إطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:⁽¹⁾

1. المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي. وتحقيق العدالة في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف.
 2. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر - لم تكن متضمنة من قبل - وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.
 3. إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على البنوك بكافة مستوياتها.
- وضمنا لتحقيق تلك الأهداف، نصت لجنة بازل على عدة قواعد لتطوير الدعائم الرئيسية الثلاث لاحتساب رأس المال طبقا للمعايير المقترحة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى محتوى الدعائم الثلاث:

(1) الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

اعتمدت لجنة بازل في الاتفاقية الثانية مقاربة أكثر مرونة في قياس المخاطر وصولا إلى تقرير حجم الأموال الخاصة، حيث يتكون رأس المال البنك وفق لمقررات بازل (2) من ثلاث شرائح الأولى هي رأس المال الأساسي أما الشريحة الثانية والثالثة فإنهما يصنفهما على أنهما رأس المال المكمل، وإذ تبقى الاتفاقية الجديدة

(1) فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك: الكتاب الأول - الصناعة المصرفية والمالية الحديثة -، منشورات كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص ص: 319-321.

على نفس مفهوم الأموال الخاصة الأساسية والمساندة وعلى ذات معدل الملاءة (8%)، فقد عدلت جذريا نظام الأوزان، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى) بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، ويترتب على هذا التعديل لنظام الأوزان أن مخاطر المؤسسات لم تعد حكما تحت سقف المخاطر السيادية، وأدخلت الاتفاقية الجديدة جديدا، من ناحيتين: أعطت من جهة أولى حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتيا بدل نظام المخاطر الوحيد المعمول به حاليا من قبل كل البنوك، وفرضت من جهة ثانية رسمة خاصة بمخاطر التشغيل إضافة إلى الرسمة التي كانت مطلوبة لمخاطر الائتمان ولمخاطر السوق⁽¹⁾.

(2) الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية

تحدد الدعامة الثانية إطار إدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية، وفي نهاية المطاف، كفاية رأسمالها. وكما تحدد مسؤوليات رقابية معينة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز مبادئ الرقابة الداخلية وغيرها من ممارسات حوكمة الشركات التي وضعتها الهيئات التنظيمية في مختلف الدول في جميع أنحاء العالم. ووفقا للجنة بازل، "إن الاتفاقية الجديدة تشدد على أهمية تطوير إدارة البنك في لعملية تقييم داخلية لرأس المال ووضع أهداف لرأس المال التي تتناسب مع محفظة المخاطر لدى البنك والبيئة الرقابية المحيطة". وسيكون المشرفون مسؤولون عن تقدير مدى دقة كيفية وتقييم البنوك لاحتياجاتها من كفاية رأس المال نسبة إلى مخاطرها. ومن شأن هذه العملية أن تكون الداخلية بعد ذلك تخضع للمراجعة الإشرافية عند الضرورة". ونتيجة لذلك، قد يتطلب الإشراف، على سبيل المثال، القيود على توزيعات الأرباح أو القيام فوراً بزيادة رأس المال⁽²⁾.

(3) الدعامة الثالثة: انضباط السوق

إن لانضباط السوق القدرة على دعم تنظيم رأس المال والجهود الرقابية الأخرى لتعزيز السلامة والمتانة في البنوك والأنظمة المالية. كما يفرض انضباط السوق حوافز قوية للبنوك لمزاولة أعمالها بطريقة آمنة وسليمة وفعالة. كما يوفر للبنك حافز الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية ووقائية ضد الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض للمخاطر في المستقبل. وتعتقد لجنة بازل أنه لدى السلطات الرقابية مصلحة قوية في تسهيل انضباط السوق كأداة فعالة لتعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي. وفي جوان 1999، أفصحت اللجنة في ورقتها الاستشارية عن نيتها في دمج انضباط السوق باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر اتفاقية رأس المال. كما اقترحت بعض الأنواع العامة من الإفصاح العلني التي ينبغي إطلاقها من قبل البنوك في مواعيدها. وشملت هذه الملامح الرئيسية لرأس المال المحتفظ به للوقاية ضد الخسائر، والتعرض للمخاطر التي قد تؤدي إلى زيادة مثل هذه الخسائر. وهذا سيمكن المشاركين السوق من تقييم قدرة البنك على السداد. واستكملت ورقة جوان الاستشارية بورقة أكثر تفصيلا، أصدرت للتشاور في جانفي 2000، حول أنواع من الإفصاحات عن رأس المال، والتعرض للمخاطر وكفاية رأس المال في البنك التي يجب توفيرها. وكانت ردود الفعل من كل هذه المشاورات إيجابية، وأدت إلى استنتاج أن الشفافية وانضباط السوق ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من اتفاقية

⁽¹⁾ مكرم صادر، محاضرة حول تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق،

[http://albayan.com/graphics/2002/12dec/heads/et11-htm-2001\(17/02/2007\)](http://albayan.com/graphics/2002/12dec/heads/et11-htm-2001(17/02/2007)).

⁽²⁾ Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Pillar 3 (Market Discipline)**, Supporting Document to the New Basel Capital Accord, January 2001, p: 01

رأس المال. وقد وسعت اللجنة تحليلاتها للنظر في العناصر الأخرى لهذه الاتفاقية حيث أن الإفصاح قد يسهم إسهاما هاما. وعند الاقتضاء قد حددت اللجنة قوالب لتوفير الشكل المقترح الذي يمكن أن يتم الإفصاح عنه. (1)

هذا، ويوجز الشكل رقم (1-III) يوضح دعائم اتفاقية بازل II:

الشكل رقم (5-III): الدعائم الثلاث لاتفاقية "بازل II" لكفاية رأس المال



Source: Jörg Hashagen, 'BASEL II : A Worldwide Challenge for the Banking Business', KPMG International, a Swiss nonoperating association, Switzerland, 2003, p: 05

الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية وجوانب القصور في اتفاقية بازل II

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل II في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية عل المحك كونها جاءت لتعزز صلاية النظام المصرفي. وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل فيما يلي: (2)

☒ **نقص رؤوس الأموال الملائمة:** كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر عل المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Pillar 3 (Market Discipline)**, Supporting Document to the New Basel Capital Accord, op.cit, p: 03

(2) حياة نجار، اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1،

الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدها البنوك في تكوين المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛

❖ **عدم كفاية شفافية السوق:** أظهرت الأزمة أن هناك نقصاً في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالٍ لمحافظ مالية تحتوي على أموال عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي؛

❖ **إهمال بعض أنواع المخاطر:** رغم أن اتفاقية بازل II قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر؛

❖ **نقص في سيولة البنوك:** لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛

❖ **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علماً أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بلغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40 بالمائة، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي. وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.

❖ **الإفراط في المديونية:** لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال. ويمكن القول أن لاتفاقية بازل II دور كبير في إحداث الأزمة المالية، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغللتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية. ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III رغم أن هذه الاتفاقية لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل III للرقابة المصرفية

في هذا الصدد، سيتم التطرق إلى تعريف وأهداف مقررات بازل III ، ومحاورها الأساسية الترتيبات الانتقالية لتطبيق هذه الاتفاقية المزمع تطبيقها نهائياً في 1 جانفي 2019، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف وأهداف مقررات بازل III

تعتبر بازل مقررات III أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، والتي أقرها أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2010 رداً على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية، فمقررات بازل III عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك والتي تنطوي على مستويين من الإصلاح المصرفي، **المستوى الأول** هو الإصلاح الجزئي أو الإصلاح على مستوى البنك وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى البنك الواحد تساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمال حدوث الأزمة أو الصدمة أما **المستوى الثاني الإصلاح الكلي** وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أي النظام المصرفي ككل. وتكمل تلك التدابير الإصلاحية بعضها البعض، بمعنى أن صمود أكبر للبنوك على مستوى البنك الواحد يؤدي إلى الخفض من مخاطر الصدمات يؤدي والوقوع في الأزمات المصرفية على مستوى النظام المصرفي ككل. وبالتالي فإن معايير بازل III هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وهي تستهدف إلى: ⁽¹⁾

1. تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية أياً كان مصدرها، وبالتالي تقليل خطر امتداده من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.
2. تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.
3. تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك بشكل منتظم على مستوى العالم.
4. تقوية النظم المصرفية وجعلها أكثر مرونة.

الفرع الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III

في هذا الإطار يلخص الملحق رقم (1) محاور بازل III للرقابة المصرفية، في حين يتم عرض أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقية، على النحو التالي:

أولاً- تعزيز الإطار العالمي لرأس المال:

1) رفع جودة واتساق وشفافية قاعدة رأس المال:

يجب تدعيم تعرض البنوك للمخاطر بقاعدة رأسمالية عالية الجودة. حيث أظهرت الأزمة خسائر الائتمان وعمليات الشطب خارج الأرباح المحتجزة، والتي هي جزء من قاعدة حقوق الملكية في البنوك. كما وكشف عن التناقض في تعريف رأس المال عبر السلطات النقدية، والافتقار للإفصاح، الذي من شأنه تمكين من إجراء تقييم كامل ومقارنة نوعية رأس المال بين المؤسسات في الأسواق. ولهذا يجب وضع تعريف موحد لرأس المال ليكون شكله السائد عبارة عن مجموع ما يلي:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص: 314.

- الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1): وتشمل حقوق الملكية للأسهم العادية والأرباح المحتجزة. والمتبقي من هذه الشريحة يتكون من الأدوات الثانوية، التي لديها أرباح تراكمية غير تقديرية بشكل كامل أو كوبونات وليس لديها تاريخ الاستحقاق ولا حافز للتخلص، والأدوات الرأسمالية الهجينة المبتكرة مع حافز للتخلص، وهذه الأدوات تشكل الشريحة الإضافية. حيث (يجب أن يحتفظ بمكون حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى بنسبة 4.5% على الأقل إجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات - يجب أن يحتفظ بمكون الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 6.0% على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات).

- الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2): وتشمل الأدوات الصادرة عن البنك شرط أن تستوفي معايير إدراجها في هذه الشريحة (والتي لم تدرج في الشريحة لرأس المال (Tier 1))؛ فائض المخزون (علاوة الإصدار) الناتجة عن إصدار الصكوك؛ الأدوات التي تصدرها الشركات التابعة للبنك؛ بعض مخصصات خسائر القروض؛ والتعديلات التنظيمية المطبقة في حساب الشريحة الثانية. والهدف من هذه الشريحة هو امتصاص الخسائر في حالة التصفية واستمرارية نشاط البنك.

ويجب أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى (Tier 1) + الشريحة الثانية (Tier 2)) 8.5% على الأقل إجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.

أخيراً، لتحسين انضباط السوق، سيتم تحسين الشفافية في قاعدة رأس المال، بجميع متطلبات عناصر رأس المال ومناقشتها مع تسوية تفصيلية للحسابات المبلغ عنها.⁽¹⁾

(2) تعزيز تغطية المخاطر:

من الدروس الرئيسية للأزمة هو ضرورة تعزيز تغطية المخاطر في إطار رأس المال. حيث كان من ضمن العوامل الأساسية المساهمة في زعزعة الاستقرار خلال الأزمة، هو الإخفاق في رصد المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية، وكذلك التعرض للمشتقات ذات الصلة. في استجابة لهذه العيوب، أكملت اللجنة في جويلية 2009 عددا من الإصلاحات الهامة لإطار بازل II. حيث رفعت متطلبات رأس المال لمحفظه التداول والتعرض لمخاطر عمليات التوريق المعقدة، والتي عدت مصدرا رئيسيا للخسائر لكثير من البنوك النشطة دوليا. ويدخل العلاج المعزز ضغط القيمة المعرضة للخطر (VAR) من رأس المال على أساس فترة 12 شهرا متواصلة من الضغط المالي القوي. وبالإضافة إلى ذلك، إدخال متطلبات مرتفعة لرأس المال لأجل ما يسمى بإعادة التوريق في كل من البنوك ومحفظه التداول. وعززت الإصلاحات أيضا المعايير العملية للمراجعة الرقابية للدعامة الأولى (Pillar 1) وتعزيز الإفصاح في الدعامة الثانية (Pillar 2). وقد أجرت اللجنة أيضا مراجعة جوهرية لمحفظه التداول وقامت بإدخال تدابير لتعزيز متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل الناشئة عن مشتقات البنوك، والريبو وأنشطة التمويل بالأوراق المالية. وسترفع هذه الإصلاحات من احتياطي رأس المال لدعم هذه التعرضات، والحد من الدورات الاقتصادية وتوفير حوافز إضافية للمضي في عقود مشتقات الأسواق

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011), p p:02-03-12-13

غير المنظمة OTC للأطراف المقابلة المركزية، مما يساعد على تخفيض المخاطر النظامية عبر النظام المالي. كما أنها توفر حوافز لتعزيز إدارة مخاطر الطرف المقابل.⁽¹⁾

هذا، وتجدر إلى أن لجنة بازل قامت بإصدار مجموعة من المبادئ بشأن فعالية تجميع المخاطر والإبلاغ عنها وذلك في جانفي 2013، والتي تهدف لدعم إدارة المخاطر في البنوك، وذلك من خلال:⁽²⁾

✓ تعزيز البنية التحتية للإبلاغ عن المعلومات الأساسية، وخاصة تلك المستخدمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد ومراقبة وإدارة المخاطر؛

✓ تحسين عملية اتخاذ القرارات في جميع أنحاء المنظمة المصرفية؛

✓ تعزيز إدارة المعلومات عبر كيانات قانونية، مع تسهيل إجراء تقييم شامل للتعرض للمخاطر على مستوى الإجمالي الموحد؛

✓ تقليل احتمال وشدة الخسائر الناتجة عن ضعف إدارة المخاطر؛

✓ تحسن في السرعة التي توفر المعلومات وبالتالي يمكن اتخاذ القرارات؛

✓ تحسين نوعية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة والقدرة على إدارة مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة.

3) استكمال متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر مع نسبة الاستدانة (الرافعة المالية):

خلال الجزء الأكثر حدة من الأزمة المالية، تم تسجيل تراكم الاستدانة (الرافعة المالية) المفرط داخل وخارج ميزانية النظام المصرفي، وأجبرت السوق المالية هذا النظام على الحد من رافعته المالية عن طريق زيادة الضغط النزولي على أسعار الأصول، مما أدى إلى تفاقم حلقة التغذية العكسية الإيجابية بين الخسائر والانخفاضات في رأسمال البنك، والانكماش في توافر الائتمان.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس، قدم إطار بازل III نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة غير مستندة على المخاطر لتكون بمثابة مقياس موثوق وتكميلي لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. وتهدف هذه النسبة إلى: تقييد تراكم الاستدانة (الرافعة المالية) في القطاع المصرفي لتجنب عمليات تقليص المديونية المزعجة للاستقرار التي يمكن أن تضر النظام المالي والاقتصادي على نحو أوسع؛ وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر بمقياس مساند قائم على المخاطر. كما ترى لجنة بازل أن: إطار مهم وبسيط لنسبة الاستدانة (الرافعة المالية) ومكمل للإطار الرأسمالي القائمة على المخاطر، كما تتميز هذه النسبة بكونها ذات المصادقية، أي أنها تضمن تعقبا واسعا وكافيا لكل مصادر الاستدانة (الرافعة المالية) للبنوك داخل وخارج الميزانية. وقد حدد إطار بازل III نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) كمقياس رأس المال (البسط) مقسوما على مقياس التعرض (المقام)، وعبرت عن هذه النسبة كنسبة مئوية:⁽⁴⁾

⁽¹⁾Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, OP.cit, p:03

⁽²⁾لمزيد من التفصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for effective risk data aggregation and risk reporting**, January 2013, pp: 01-21

⁽³⁾ Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:04

⁽⁴⁾ Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014, p: 01

$$\text{نسبة الاستدانة (الرافعة المالية)} = \frac{\text{مقاييس رأس المال (Capital measure)}}{\text{مقاييس التعرض (Exposure measure)}} \leq 3\% *$$

هذا، ويتم احتساب نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) بطريقة مماثلة في مختلف السلطات التنظيمية، وبتعديل أي اختلافات في المعايير المحاسبية. وقد وضعت اللجنة نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) لتكون مقياساً موثوقاً وتكميلياً للمتطلبات القائمة على المخاطر بهدف الترحيل إلى الدعامة الأولى والمعالجة استناداً إلى أعمال المراجعة والمعايرة المناسبة.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تفصح البنوك علانية عن نسبة مديونيتها (رافعتها المالية) وفق بازل III على أساس موحد، وذلك ابتداءً من 1 جانفي عام 2015. ولتمكين المشاركين في السوق من الإفصاح للتوفيق بين نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) مع القوائم المالية المنشورة للبنوك من فترة إلى أخرى، ومقارنة مدى كفاية رأس مال البنوك عبر السلطات التنظيمية مع الأطر المحاسبية المتفاوتة، فمن المهم أن تعتمد البنوك على الإفصاح المتسق والمشارك على المكونات الرئيسية لنسبة الاستدانة (الرافعة المالية)، في حين يتم التوفيق أيضاً بين هذه الإفصاحات مع بياناتها المالية المنشورة. ومن أجل تسهيل اتساق وسهولة استخدام الإفصاحات المتعلقة بتكوين نسبة الاستدانة (الرافعة المالية)، وللتخفيف من مخاطر الصيغ التي تتعارض وتقوض هدف تعزيز الإفصاح، أقرت اللجنة أنه يجب على البنوك النشطة دولياً نشر نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) وفقاً إلى مجموعة مشتركة من النماذج. وتشمل متطلبات الإفصاح العام ما يلي:⁽²⁾

- جدول مقارنة موجزة والذي يوفر المقارنة لمجموع مبالغ المحاسبية لأصول البنك مع نسبة التعرض للرافعة المالية؛
- نموذج الإفصاح المشترك الذي يقدم تحليلاً للعناصر التنظيمية الرئيسية لنسبة الاستدانة (الرافعة المالية)؛
- متطلبات توافق تفاصيل مصدر (مصادر) الفروقات المادية بين إجمالي أصول ميزانية للبنوك في بياناتها المالية والتعرضات في داخل الميزانية في نموذج الإفصاح المشترك؛ وغيرها من الإفصاحات.

4) تخفيض تقلبات الدورات الاقتصادية وتعزيز احتياطي مواجهتها:

كان الإسهاب في مسابرة التقلبات الدورية للصدمات المالية خلال النظام المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد بصفة أوسع من أهم العناصر المزعجة للاستقرار فيما يتعلق بالأزمة. حيث أسهب المشاركون في السوق في الميل إلى التصرف بطريقة مسابرة للتقلبات الدورية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك المعايير المحاسبية لكل من القيمة العادلة للأصول والمحتفظ بها إلى تاريخ استحقاق القروض، تطبيق

* بالنسبة للبيسب فهو يضم الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1)؛ وستواصل اللجنة استخدام هذا المقياس وقد تستخدم رأس المال النظامي كمقياس لرأس المال لقياس نسبة الرافعة المالية.

بالنسبة للمقام فهو يضم: القيم المحاسبية في الميزانية للتعرض لمخاطر غير المشتقات والتي تشمل مقاييس التعرض لأحكام محددة أو تعديلات التقييم المحاسبي (في تعديلات التقييم الائتماني المحاسبي)؛ لا يسمح بمعاوضة القروض والودائع. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014, pp: 03-09

⁽¹⁾ Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:05

⁽²⁾ لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, op.cit, pp: 09-14

الهامش، وذلك من خلال تراكم وتحرير نسبة يومية بين المؤسسات المالية والشركات والمستهلكين. وقد قدمت لجنة بازل عددا من التدابير لجعل البنوك أكثر تحملا لديناميات مسابرة التقلبات الدورية. وهذه التدابير تساعد على ضمان جعل القطاع المصرفي بمثابة أداة لامتصاص للصدمات، بدلا من أداة مرسله للمخاطر إلى النظام المالي والاقتصاد بصفة أوسع. وقد عمدت اللجنة إلى إدخال سلسلة من التدابير لمعالجة الدورات الاقتصادية ورفع قدرة القطاع المصرفي في الأوقات الجيدة. وتهدف هذه التدابير إلى:

- ✓ تخفيف أي تقلبات دورية بواسطة الفائض الذي يزيد عن شرط الحد الأدنى رأس المال؛
- ✓ تعزيز المزيد من الاحتياطات التطلعية؛

✓ الحفاظ على رأس المال لبناء مخزون احتياطي لدى البنوك الفردية والقطاع المصرفي والتي يمكن استخدامها في حالات الضغط؛

- ✓ تحقيق الأهداف الاحترازية الكلية العريضة لحماية القطاع المصرفي من فترات النمو الائتماني المفرط. (1)
- وتجدر الإشارة إلى أن المخزون الاحتياطي لرأس المال يتكون من 0 إلى 2.5٪ من الشريحة الأولى (Tier 1) - حقوق الملكية للأسهم العادية- والتي أنشئت فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي. (2)

5) معالجة المخاطر النظامية والترابط:

في حين ضخمت الدورات الاقتصادية الصدمات على المدى الزمني البعيد، نقل الترابط الزائد بين البنوك ذات الأهمية النظامية أيضا الصدمات عبر النظام المالي والاقتصادي. يجب أن تفقد البنوك ذات الأهمية النظامية القدرة على استيعاب ما وراء الحد الأدنى من المعايير والعمل بشأن هذه المسألة هو مستمر. وقد وضعت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي منهج متكامل بالإضافة إلى المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والذي يمكن أن يشمل مجموعات من الرسوم الإضافية على رأس المال، ورأس المال المشروط بتحويل إلى أسهم وكفالة الدين. كجزء من هذا الجهود، وضعت اللجنة مقترح بشأن منهجية تتألف من المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي. وتجري اللجنة أيضا دراسة عن حجم الخسائر الإضافية الممتصة التي ينبغي أن تتحملها المؤسسات المالية النظامية على المستوى، وأيضا تقييم مدى نجاح امتصاص الخسائر الذي يمكن أن تقدمه مختلف الأدوات المقترحة. وأيضا قد غطى تحليل اللجنة تدابير أخرى لتخفيف المخاطر أو العوامل الخارجية المرتبطة مع البنوك النظامية، بما في ذلك رسوم إضافية على السيولة وتشديد قيود التعرض الكبير للمخاطر وتعزيز الرقابة. وهناك العديد من متطلبات رأس المال التي أدخلتها اللجنة للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التعرض على مستوى الشراكات بين المؤسسات المالية العالمية ستساعد أيضا على معالجة المخاطر النظامية والترابط؛ وتشمل هذه:

- حوافز رأسمالية للبنوك لاستخدام الأطراف المقابلة المركزية للمشتقات خارج الأسواق المنظمة؛
- متطلبات رأسمالية أعلى للمتاجرة وأنشطة المشتقات، فضلا عن عمليات التوريق المعقدة ومخاطر التعرض لخارج الميزانية (مثل الأدوات الاستثمارية المهيكلة)؛
- متطلبات رأسمالية أعلى للتعرض للمخاطر بين القطاعات المالية؛

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:04

(2) Ibid , p: 55-56

- إدخال متطلبات السيولة التي تفرض عقوبات على الاعتماد المفرط على الأجل القصير، والتمويل بين البنوك لدعم الأصول طويلة الأجل. (1)

ويمكن القول أن النقطة المحورية لإصلاح بازل III المقترح هي زيادة معدل كفاية رأس المال من

8.0% إلى 10.5%، والجدول رقم (2-III) يوضح معايرة رأس المال وفقا لإصلاح بازل III

الجدول رقم (2-III): معايرة إطار رأس المال

معايرة إطار رأس المال			
متطلبات رأس المال والاحتياطيات (جميع الأرقام نسب مئوية)			
إجمالي لرأس المال	الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1)	حقوق الملكية للأسهم العادية الشريحة الأولى (Tier 1)	الحد الأدنى
8.0	6.0	4.5	
		2.5	احتياطي الحفظ
10.5	8.5	7.0	الحد الأدنى بالإضافة إلى احتياطي الحفظ
		2.5 - 0	مدى الاحتياطي المقابل للتقلبات الدورية*

* بما يتفق مع احتياطي الحفظ على رأس المال. وفي هذا السياق، تشمل نسبة حقوق الملكية للأسهم العادية الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) المبالغ المستخدمة لتلبية الحد الأدنى 4.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية لمتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1)، ولكن لا تشمل أي حقوق ملكية إضافية للأسهم العادية من الشريحة الأولى (Tier 1) اللازمة لتلبية 6% و 8% من إجمالي متطلبات رأس المال

Source : Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011), p:64

وعموما يركز الإصلاح على مجموعة من القواعد التالية: (2)

- ✓ رفع الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من 2% ليصل إلى 4.5% مضافا إليه احتياطي الحفظ على رأس المال بنسبة 2.5%، وذلك لمواجهة فترات الضغط المستقبلية، لتجعل المجموع 7%، ويلبي هذا الاحتياطي من حقوق الملكية للأسهم العادية بعد تطبيق الاقتطاعات، ويهدف لضمان استمرار البنوك في الحفاظ على احتياطي رأس المال يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الضغط المالي والاقتصادي. في حين يسمح للبنوك باستخدام الاحتياطي في فترات من الضغط، وكلما اقتربت نسب رأس المال التنظيمية من متطلبات الحد الأدنى، كلما ازدادت القيود على توزيعات الأرباح؛
- ✓ زيادة متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) الذي يتضمن حقوق الملكية للأسهم العادية وأدوات مالية أخرى مؤهلة مستندة إلى معايير أكثر حزما، من 4% إلى 6%؛
- ✓ تطبيق احتياطي مقابل (معاكس) للدورة الاقتصادية بين 0% و 2.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية أو أي رأسمال قادر على امتصاص الخسارة بشكل كامل، وذلك وفقا للظروف الوطنية، والغرض من هذا

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:07 - 08

(2) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص ص: 327 - 328.

الاحتياطي هو تحقيق الهدف الاحترازي الكلي الأوسع والمتمثل بحماية الجهاز المصرفي من فترات نمو مفرط في الائتمان المجمع والذي يحصل في نظام ملئ بالمخاطر ولا يستخدم إلا في هذه الفترات، ويمكن العمل بهذا الاحتياطي كامتداد لمدى احتياطي المحافظة على رأس المال.

وهكذا، إذا قمنا بإضافة الحد الأدنى لاحتياطي الحفاظ على رأس المال 2.5% إلى الحد الأدنى لإجمالي رأس المال 8.0% يكون لدينا المجموع 10.5% وهو معدل كفاية رأس المال وفقا لإصلاح بازل III.

ثانياً - إدخال معيار عالمي للسيولة:

تعد متطلبات رأس المال المتين أمراً ضروريا لاستقرار القطاع المصرفي ولكنها غير كافية، بل يجب تدعيم وتنسيق قاعدة سيولة متينة موحدة دولياً. ولذلك عمدت اللجنة إلى إدخال معايير عالمية للسيولة المنسقة دولياً. وقد وضعت هذه المعايير لتحقيق هدفين منفصلين ولكن متكاملين هما: (1) تعزيز صمود البنك ضد مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان أنه يملك الموارد السائلة الكافية ذات الجودة العالية وذلك من أجل البقاء في ظل سيناريو الضغط الحاد والذي يدوم لمدة شهر واحد. ولتحقيق هذا الهدف وضعت اللجنة في نسبة تغطية السيولة (LCR)؛ و(2) تعزيز الصمود على مدى أفق زمني أطول من خلال خلق حوافز إضافية للبنوك لتمويل أنشطتها بمصادر تمويلية أكثر استقراراً على أساس هيكل مستمر. أما صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) لأفق زمني لمدة عام واحد، وقد تم تطويرها لتوفير هيكل استحقاق مستدام للموجودات والمطلوبات. ويتألف هذين المعيارين بشكل رئيسي من معلمات محددة و"منسقة" دولياً مع القيم المحددة. وبعض المعلمات تحتوي على عناصر تقدير وطنية لتعكس شروط قانونية محددة. في هذه الحالات، يجب أن تكون المعايير شفافة لتوفير الوضوح سواء داخل الأطر القانونية المحلية أو الدولية. (1)

1) نسبة تغطية السيولة (LCR) (Liquidity Coverage Ratio):

والغرض منها تعزيز القدرة على التكيف مع الاضطرابات المحتملة للسيولة على مدى 30 يوماً. وستساعد على ضمان أن البنوك العالمية غير مرتبطة، والأصول السائلة كافية وعالية الجودة لتعويض التدفقات النقدية الصافية التي يمكن أن تواجهها في ظل سيناريو الضغط الحاد على المدى القصير. وهذا السيناريو المحدد مبني على خبرة ظروف الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007، وينطوي على كل من الصدمات المؤسسية المحددة والنظامية. وعلى الإجهاد الكبير، وإن كان السيناريو ليس لأسوأ الحالات، ويفترض ما يلي: (2)

- خفض كبير في التصنيف الائتماني العام للمؤسسات؛
- خسارة جزئية من الودائع؛
- خسارة التمويل بالجملة غير المضمون؛
- زيادة كبيرة في خفض القيمة السوقية للأصل المستخدم كضمان للتمويل؛

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:07-08

(2) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:09

- زيادات في ضمانات خيارات المشتقات والخيارات التعاقدية وغير التعاقدية خارج الميزانية، بما في ذلك التزامات القروض وتسهيلات السيولة.

وتتكون نسبة تغطية السيولة (LCR) من مكونين اثنين، هما: (أ) قيمة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) في ظروف الضغط. و (ب) إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال 30 يوما المقبلة. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) Stock of (HQLA)}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال 30 يوما المقبلة}} \leq 100\%*$$

ويضم بسط النسبة (قيمة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة) الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بخسارة معدومة أو قليلة. والتي تكفي لتغطية إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال فترة الضغط. (1)

2) صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) (Net Stable Funding Ratio):

وتهدف NSFR للحد من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة قصير الأجل خلال أوقات ازدهار السيولة في السوق وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع البنود داخل وخارج الميزانية (2). ويتم تعريف NSFR على أنها مبلغ التمويل المستقر المتاح بالنسبة إلى مبلغ التمويل المستقر المطلوب. وينبغي أن تكون هذه النسبة تساوي 100% على الأقل على أساس مستمر. يتم تعريف "التمويل المستقر المتاح"، على أنه جزء من رأس المال والخصوم المتوقع أن تكون معول عليها أكثر من وجهة نظر NSFR، التي تمتد لسنة واحدة. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية: (3)

* بالنسبة للبسط فهو يضم مستويين: (أ) أصول المستوى (1): وتشمل العديد من البنود العملات المعدنية والأوراق النقدية؛ الأوراق المالية المصنفة من السندات السيادية والبنوك المركزية، وكيانات القطاع العام، وبنوك التنمية متعددة الأطراف؛ الاحتياطات المصنفة للبنوك المركزية؛ الديون السيادية المحلية أو ديون البنوك المركزية المحلية أو المرجحة بوزن 0% للمخاطر السيادية. (ب) أصول المستوى (2) (حد أقصى 40% من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة): ويشمل مستويين: المستوى A2 السيادية، البنك المركزي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وأصول كيانات القطاع العام المصنفة بوزن 0% للمخاطر؛ سندات دين الشركات ذات تصنيف AA أو أعلى؛ سندات التغطية ذات تصنيف AA أو أعلى. وأصول المستوى B2 (حد أقصى 15% من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة): الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والمصنفة؛ سندات دين الشركات المصنفة بين A+ و - BBB؛ حصص الأسهم العادية المصنفة.

بالنسبة للمقام فهو يضم: (أ) ودائع التجزئة، وتشمل: الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (أقل من 30 يوما لتاريخ الاستحقاق). (ب) التمويل بالجملة غير المضمون، ويشمل: الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لقطاع الأعمال الصغيرة (أقل من 30 يوما لتاريخ الاستحقاق)؛ الودائع التشغيلية الناتجة عن أنشطة المقاصة والحفظ ولدارة النقد؛ جزء يغطيها التأمين على الودائع؛ البنوك التعاونية في شبكة مؤسسية (ودائع مصنفة مع المؤسسة المركزية)؛ الشركات غير المالية، والدول ذات السيادة، البنك المركزي، بنوك التنمية متعددة الأطراف وكيانات القطاع العام إذا كامل المبلغ مغطى بالكامل من قبل نظام تأمين الودائع؛ والعلاء الآخرين ذوي الكيان القانوني. (ج) التمويل المضمون، ويشمل: معاملات التمويل المضمونة مع البنك المركزي الطرف المقابل أو المدعومة بأصول المستوى (1) مع أي طرف مقابل؛ معاملات التمويل المضمون والمدعوم من أصول مستوى A2 مع أي طرف مقابل؛ معاملات التمويل المضمونة المدعومة من قبل غير كل من أصول المستوى 1 أو المستوى A2، مع السيادية المحلية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، أو كيانات القطاع العام كطرف المقابل؛ الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والمحتواة في أصول المستوى B2؛ وباقي الأصول المدعومة بأصول المستوى B2؛ جميع معاملات التمويل المضمون الأخرى. (د) متطلبات إضافية: احتياجات السيولة المتعلقة بالمعاملات المالية والمشتقات المالية وغيرها من العقود؛ تغيرات القيم السوقية لمعاملات المشتقات المالية... إلخ. لمزيد من التفاصيل؛ أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013, pp: 66-68

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013, pp:06-07

(2) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:09

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, January 2014, pp:03-11

$$\text{نسبة التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\% *$$

باعتبارها عنصراً أساسياً من النهج الرقابي على مخاطر التمويل، يجب أن تستكمل NSFR بعمليات التقييم الرقابي. وقد يتطلب من المشرفين على البنوك الفردية اعتماد معايير أكثر صرامة للتفكير في مخاطر التمويل وتقييم امتثالها لمبادئ السلامة. ويتم معايرة مبالغ التمويل المستقر المتاح والمطلوب المحددة في المعايير لتعكس الدرجة المفترضة للاستقرار للخصوم وسيولة الأصول.

(3) أدوات الرقابة (Monitoring tools):

لإتباع نهج الإشراف الاحترازي الكلي، قد استخدم المشرفون مجموعة واسعة من التدابير الكمية لرصد مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية وكذلك في القطاع المالي. وقد حددت دراسة استقصائية أعدها أعضاء لجنة بازل في أوائل عام 2009، أكثر من 25 تدبيراً ومفهوماً مختلفاً والتي تستخدم عالمياً من قبل المشرفين. وبهدف إدخال المزيد من الاتساق على الصعيد الدولي، وضعت اللجنة مجموعة من المقاييس المشتركة التي ينبغي اعتبارها كنوع من الحدود الدنيا للمعلومات التي يجب أن تستخدم المشرفين. بالإضافة إلى ذلك، استخدم المشرفون مقاييس إضافية من أجل رصد المخاطر المحددة في مجال نطاقها التنظيمي. وتشمل مقاييس الرقابة والتي تتعلق بمخاطر السيولة اليومية ما يلي: (1)

- أ. **عدم توافق تواريخ استحقاقات التعاقدات:** لفهم الجوانب الأساسية لاحتياجات السيولة في البنك، يتعين على البنوك في كثير من الأحيان إجراء تقييم عدم توافق تواريخ استحقاقات التعاقدات. يوفر هذا المقياس الأولي مرجعية بسيطة للالتزامات التعاقدية وهو مفيد في المقارنة بين مخاطر السيولة في المؤسسات، وتبسيط البنوك والمشرفين الضوء على احتمال إمكانية نشوء احتياجات السيولة.
- ب. **تركز التمويل:** هذا المقياس يشمل تحليل تركيزات من التمويل بالجملة التي توفرها أطراف محددة، والأدوات والعملاء. وتشمل تركيزات من جملة التمويل يساعد المشرفين في تقييم مدى مخاطر السيولة التمويل يمكن أن يحدث في حال تم سحب واحد أو أكثر من مصادر التمويل.
- ج. **الأصول غير المترابطة المتاحة:** يقيس هذا المقياس كمية الأصول غير المترابطة لدى البنك والتي يمكن استخدامها كضمان للحصول على التمويل المضمون سواء في السوق أو عند استمرار تسهيلات البنك المركزي. وينبغي أن يجعل هذا البنوك (والمشرفين) أكثر وعياً بقدرتهم المحتملة على جمع الأموال المضمونة الإضافية، مع الأخذ في الاعتبار أن في هذه الحالة قد تتخفف هذه القدرة في أوقات الضغط.

* بالنسبة للبيانات فهو يضم الإقرار بالودائع التشغيلية؛ معاملات التمويل المضمون؛ عوامل التمويل المستقر المتاحة المرتفعة لأجل الودائع بدون تاريخ استحقاق والودائع لأجل؛ أقسام أخرى من المطلوبات ذات تواريخ استحقاق متبقية الأقل من سنة واحدة.

بالنسبة للمقام فهو يضم: قدر أكبر من الاتساق مع تعريف نسبة تغطية السيولة (LCR) ومخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)؛ معاملات التمويل المستقر المنخفض بالقروض غير المربوطة بالتجزئة والعملاء في قطاع الأعمال الصغيرة؛ معاملات التمويل المستقر المطلوب المرتفع مع المؤسسات المالية غير المصرفية والأوراق المالية غير منتمية لمخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)...إلخ.
لمزيد من التفصيل؛ أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, January 2014, p: 11

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:09-10

د. نسبة تغطية السيولة بواسطة العملات: عند الإقرار بأن مخاطر الصرف الأجنبي هو مكون من مخاطر السيولة، ينبغي تقييم نسبة تغطية السيولة في كل عملة كبيرة، وذلك من أجل رصد وإدارة المستوى العام والاتجاه للتعرض لمخاطر العملة في البنك.

هـ. أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق: من أجل أن يكون هناك مصدرا للبيانات اليومية عن الصعوبات المحتملة في السيولة، يجب أن تكون هناك بيانات مفيدة للمراقبة وتشمل البيانات على مستوى السوق: أسعار الأصول والسيولة والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة مثل: انتشار مبادلة التخلف عن سداد الائتمان وأسعار الأسهم، علاوة على معلومات إضافية خاصة تتعلق بقدرة المؤسسة على تمويل نفسها في مختلف أسواق التمويل بالجملة والسعر الذي يمكن من القيام بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد حددت اللجنة ستة عناصر تشغيلية والتي ينبغي إدراجها في إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة اللحظية في البنك. في هذه الحالة يجب على البنك: (1)

أ. أن يكون لديه القدرة على قياس التدفقات الإجمالية اليومية المتوقعة للسيولة والتدفقات الصادرة، توقع توقيت هذه التدفقات خلال اليوم قدر الإمكان، وتوقع نطاق نقص التمويل الصافي المحتمل الذي قد ينشأ في نقاط مختلفة خلال اليوم؛

ب. أن يكون لديه القدرة على مراقبة أوضاع السيولة اليومية مقابل الأنشطة المتوقعة والموارد المتاحة (الأرصدة، القدرة الائتمانية اليومية المتبقية، الضمانات المتوفرة)؛

ج. ترتيب الحصول على التمويل الكافي يوميا لتحقيق أهدافه اليومية؛

د. أن يكون لديه القدرة على إدارة وتعبئة الضمانات اللازمة من أجل الحصول على التمويل اليومي؛

هـ. أن يكون لديه القدرة القوية على إدارة توقيت التدفقات الصادرة للسيولة بما يتماشى مع أهدافه اليومية؛

و. أن يكون مستعدا للتعامل مع الاضطرابات غير المتوقعة في التدفقات اليومية للسيولة.

هذا، كما وضعت اللجنة سيناريو للتعامل مع السيولة اليومية في أوقات الضغط.

ثالثا - الترتيبات الانتقالية:

قامت اللجنة بإدخال ترتيبات انتقالية - الملحق رقم (2) - لتنفيذ المعايير الجديدة التي تساعد على ضمان أن يلبي القطاع المصرفي معايير أعلى لرأس المال من خلال الاحتفاظ بأرباح معقولة، وزيادة رأس المال في حين لا يزال دعم تقديم القروض للاقتصاد، وقد وصفت الترتيبات الانتقالية في نص وثيقة بازل III قواعد السيولة (2). وتشمل الترتيبات الانتقالية ما يلي:

(أ) يجب أن تترجم الدول الأعضاء هذه القواعد في قوانين وتنظيمات وطنية قبل حلول هذا التاريخ. اعتبارا من 1 جانفي 2013، حيث سيطلب من البنوك تلبية متطلبات الحد الأدنى الجديدة التالية المتعلقة بالأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs) risk-weighted assets.

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Monitoring tools for intraday liquidity management**, April 2013, pp:01-26

(2) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p: 10

- 3.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية / الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)؛
- 4.5% من الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) / الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)؛
- 8.0% من إجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs).

(ب) في الفترة ما بين 1 جانفي 2013 و 1 جانفي 2015، سيتم على مراحل تطبيق الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1). في 1 جانفي 2013، سيرتفع الحد الأدنى من حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) من المستوى الحالي 2% إلى 3.5%. وسترتفع متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) من 4% إلى 4.5%. في 1 جانفي 2014، سيتوجب على البنوك تلبية الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية بنسبة 4%، ومتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) بنسبة 5.5%. في 1 جانفي 2015، سيتوجب على البنوك تلبية متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية بنسبة 4.5% متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) بنسبة 6%. وتبقى متطلبات رأس المال الإجمالي على المستوى الحالي عند نسبة 8.0% وبالتالي لا تحتاج إلى أن تدرج في أي مرحلة. ويمكن تلبية الفرق بين متطلبات رأس المال الإجمالي المقدر بنسبة 8.0% ومتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) بالشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) وأشكال أعلى من رأس المال.

(ج) ستبدأ التعديلات التنظيمية عند نسبة 20% من الاقتطاعات المطلوبة من حقوق الملكية للأسهم العادية في 1 جانفي 2014، وعند نسبة 40% في 1 جانفي 2015، وعند نسبة 60% في 1 جانفي 2016، وعند نسبة 80% في 1 جانفي 2017، وتصل إلى نسبة 100% في 1 جانفي 2018. وخلال هذه الفترة الانتقالية، ستستمر القيمة المتبقية غير المقتطعة من حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) في الخضوع للمعالجات الوطنية القائمة. وسيتم تطبيق نفس المنهج الانتقالي على الاقتطاعات الإضافية من الشريحة الأولى (Tier 1) والشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2). على وجه التحديد، فإن التعديلات التنظيمية الإضافية على هاتين الشريحتين عند نسبة 20% من الاقتطاعات المطلوبة في 1 جانفي 2014، وعند نسبة 40% في 1 جانفي 2015، وعند نسبة 60% في 1 جانفي 2016، وعند نسبة 80% في 1 جانفي 2017، والوصول إلى نسبة 100% اعتباراً من 1 جانفي 2018.

(د) وسيتم أيضاً معالجة رأس المال المصدر من الشركات التابعة والتي عقدت من قبل طرف ثالث (مثل حقوق الأقلية) على مراحل. إذا كان رأس المال هذا مؤهلاً لإدراجه في واحد من المكونات الثلاثة لرأس المال، فإنه يمكن تضمينه من 1 جانفي 2013. وإذا كان رأس المال هذا ليس مؤهلاً لإدراجه في واحدة من المكونات الثلاثة لرأس المال فإنه يمكن تضمينه تحت المعاملة الوطنية القائمة، وينبغي استبعاد نسبة 20% من هذا المبلغ من عنصر ذي صلة برأس المال في 1 جانفي 2014، ونسبة 40% اعتباراً من 1 جانفي 2015، ونسبة 60% في 1 جانفي 2016، ونسبة 80% في 1 جانفي 2017، وتصل النسبة إلى 100% في 1 جانفي 2018.

(هـ) سيتم إعفاء ضخ رأس المال القائم من قبل القطاع العام حتى 1 جانفي 2018.

(و) سيتم تدريجياً إلغاء الأدوات الرأسمالية التي لم تعد مؤهلة كشريحة أولى لرأس المال (Tier 1) من حقوق الملكية للأسهم غير العادية أو كشريحة ثانية لرأس المال (Tier 2) ابتداءً من 1 جانفي 2013. وذلك عبر تثبيت القاعدة عند القيمة الاسمية لهذه الأدوات المستحقة في 1 جانفي 2013، وسيتم الاعتراف بها بنسبة 90% في 1 جانفي 2013، مع انخفاض إجمالي بنسبة 10 نقاط مئوية في كل سنة لاحقة. سيتم تطبيق هذه القاعدة الإضافية إلى (Tier 1) و (Tier 2) بشكل منفصل وبشير إلى المبلغ الإجمالي للأدوات المستحقة التي لم تعد تفي بالمعايير دخول ذات الصلة. إلى حد التخلص من هذه الأدوات، أو يتم إطفاء الاعتراف بها في رأس المال، بعد 1 جانفي 2013. (4)

(ز) بعد فترة الملاحظة التي بدأت في عام 2011، سيتم عرض نسبة LCR في 1 جانفي 2015. وستنتقل نسبة NSFR إلى معيار حد أدنى في 1 جانفي 2018. وستضع اللجنة عمليات تقديم التقارير الصارمة لمراقبة النسب خلال الفترة الانتقالية، وستواصل النظر في الآثار المترتبة على هذه المعايير في الأسواق المالية، توسع الائتمان والنمو الاقتصادي، ومعالجة العواقب غير المقصودة عند الضرورة. (2)

المطلب الرابع: الانعكاسات المحتملة لاتفاقية بازل III على النمو الاقتصادي

في هذا الصدد، هناك عدة منافع محتملة لتطبيق اتفاقية بازل III على كل من القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، والتي يلخصها الباحث في المحاور الرئيسية التالية:

✓ تقوية وتعزيز متانة وكفاية رأس المال في البنوك، عن طريق رفع متطلبات رأس المال وحث البنوك على تكوين احتياطي لمقابلة التقلبات الاقتصادية الدورية، ليجسد هذا الأخير دور وسادة الأمان التي تستند لها البنوك في مواجهة أية هزة مالية محتملة بشكل أكثر فعالية، والتي قد تؤدي إلى إفلاس البنوك مع انعكاسات سلبية محتملة على القطاع الحقيقي والنمو الاقتصادي؛

✓ وضع منهج فعال لإدارة المخاطر المصرفية خاصة مخاطر السيولة، مخاطر عمليات التوريق، مخاطر الطرف المقابل، ومخاطر التعامل بالمشتقات المالية وأنشطة خارج الميزانية؛

✓ وضع سيناريو للتعامل في أوقات الضغط مع احتياجات السيولة، وتقديم حوافز للبنوك من أجل استخدام مصادر تمويل أكثر استقراراً، وهذا من شأنه تجنب حالات الإعسار المالي.

لكن على الرغم من منافع ارتفاع متطلبات رأس المال تأتي أيضاً معها تكاليف، حيث: وفي محاولة البنوك لتلبية متطلبات رأس المال، فإنها قد تلجأ إلى استخدام مزيج من الاستراتيجيات التي قد يكون لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي الكلي بصورة إجمالية. من أجل تلبية متطلبات رأس المال الجديدة، يمكن للبنوك: (أ) إصدار أسهم جديدة؛ (ب) زيادة احتجاز الأرباح، من خلال: خفض توزيعات الأرباح؛ زيادة كفاءة التشغيل؛ بما في ذلك عن طريق الحد من التعويضات والتكاليف الأخرى؛ رفع متوسط الهوامش بين معدلات الاقتراض والإقراض؛ و، زيادة الدخل من غير الفوائد (الرسوم)؛ (ج) الحد من الأصول المرجحة المخاطر، عن طريق:

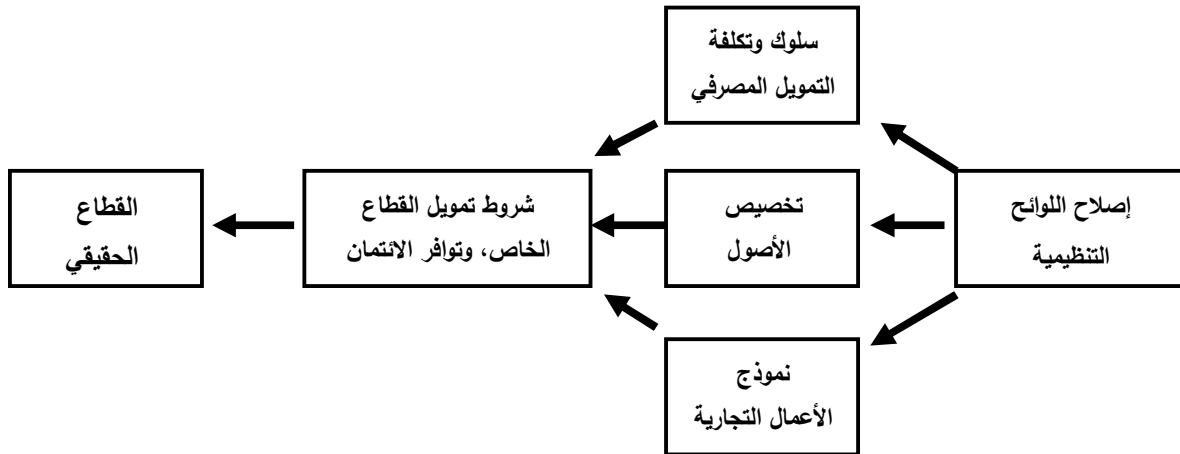
(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:27-28

(2) Ibid, p: 10

تخفيض حجم محفظة القروض؛ تشديد اتفاقيات القروض؛ تخفيض تواريخ استحقاقات القروض؛ تخفيض أو بيع الأصول من غير القروض؛ و، تحويل تركيبة الميزانية العمومية نحو الأصول الأقل مخاطرة.⁽¹⁾

كما قد يزيد تشديد اللوائح التنظيمية على نشاط البنوك تكاليف التمويل في القطاع الخاص، ويقلل من توافر الائتمان، والذي يؤثر على الاقتصاد الحقيقي. إذا تم تشديد اللوائح التنظيمية، ستنخفض ربحية البنوك وذلك استجابة لارتفاع تكاليف التمويل والتوسع في الاستثمار في الأصول ذات العوائد المنخفضة. وتكرر البنوك هذه التكاليف إلى القطاع الخاص من خلال زيادة سعر الفائدة على الإقراض، وهذا ما يؤدي إلى تدهور حالة التمويل في القطاع الخاص. ويوضح الشكل رقم (III-6) القنوات التي قد يؤثر الإصلاح التنظيمي من خلالها على القطاع الحقيقي عن طريق تغيير سلوك واستراتيجيات البنوك. وفي هذا الإطار، عندما يتم تعديل نسبة رأس المال إلى أعلى، يزيد اتجاه سلوك البنوك لتجنب المخاطر ليس فقط قبل حدوث التعديل ولكن أيضا بعد حدوثه. كما يختلف تأثير صرامة تنظيم رأس المال كثيرا بين الدول، تبعا للزيادة في تكلفة رأس المال ومرونة الطلب على الائتمان نسبة للتغير في أسعار الفائدة على القروض. وتختلف آثار تعزيز التنظيم تختلف باختلاف حجم الأصول، والمنطقة ونماذج الأعمال التجارية.⁽²⁾

الشكل رقم (III-6): القنوات التي يؤثر الإصلاح التنظيمي من خلالها على القطاع الحقيقي



Source : Sun Eae Chun et al, **The Impact of Strengthened Basel III Banking Regulation on Lending Spreads :Comparisons across Countries and Business Models** ,Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, , March 2012, p:08

مما سبق ذكره، واستنادا إلى المقاربة النظرية لـ (ROSS LIVINE,1997) حول أثر التمويل على النمو الاقتصادي، يمكن أن يستنتج الباحث أنه من خلال لجوء البنوك للإستراتيجيات - المشار إليها سابقا -، خاصة ما تعلق منها بزيادة احتجاز الأرباح، حيث تعيق هذه الإستراتيجية عملية تدوير الأرباح واستخدامها في تمويل الاستثمارات المنتجة، أو إنفاقها على السلع الاستهلاكية من قبل مستحقيها. كما تعمل باقي الإستراتيجيات منها (رفع الفائدة على القروض؛ تخفيض حجم محفظة القروض؛ تشديد اتفاقيات القروض؛ تخفيض تواريخ

⁽¹⁾Sun Eae Chun et al, **The Impact of Strengthened Basel III Banking Regulation on Lending Spreads : Comparisons across Countries and Business Models** ,Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, , March 2012, p p:08-09

⁽²⁾Hazel C. Parcon-Santos - Eufrocino M. Bernabe, Jr , **The Macroeconomic Effects of Basel III Implementation in the Philippines :A Preliminary Assessment**, Bangko Sentral ng Pilipinas, BSP Working Paper Series No. 2012-02, October 2012, Philippines, p p:08-09

استحقاقات القروض) على حرمان الشركات المقترضة من الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار والإنتاج. كما اتجه سلوك البنوك لتجنب المخاطر يعد تملصا من مسؤولية تسهيل إدارة المخاطر وتوفير خدمات لتنويع تلك المخاطر. وكل هذه الإستراتيجيات والتي دفع إليها تشديد اللوائح التنظيمية قد تؤثر سلبا على القطاع الخاص الذي سترتفع تكاليف تمويل استثماراته وتخفض شروطها وكذا يقع نقص في توافر الائتمان، وهذا ينافي قيام البنوك بدورها في عملية التخصيص الأمثل للموارد المالية، ولهذا الأمر تداعيات وتكاليف محتملة على النمو الاقتصادي والتي تشمل: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانتشار البطالة.

هذا، ويوجز الشكل رقم (III-7) الانعكاسات المحتملة للالتزام باتفاقية بازل III لكفاية رأس المال المصرفي على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (III-7): الانعكاسات المحتملة للالتزام باتفاقية بازل III لكفاية رأس المال المصرفي على النمو الاقتصادي



المبحث الرابع: الاتجاه نحو تبني إستراتيجية الحوكمة المصرفية وانعكاساتها المحتملة على النمو الاقتصادي

نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية والمصرفية. أصبحت أنشطة البنوك أكثر تعقيدا حيث امتدت إلى مجالات غير مصرفية، وذلك بهدف الحصول على عوائد أخرى في ظل تدني عوائد الأنشطة التقليدية، وإن تم ذلك في ظل التحلي عن قواعد الحيطة والحذر المطلوبة في العمل المصرفي، وهذا ما أدى إلى زيادة مخاطر العمل المصرفي وحدثت أزمات مصرفية ومالية عديدة أدت إلى إفلاس العديد من البنوك. ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، أصبح من الضروري اعتماد مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي لضمان أمنه وسلامته وتحقيق الكفاءة في الأداء وإدارة المخاطر بما يكفل تعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني. وسيتم التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بنظام الحوكمة في البنوك فيما يلي:

المطلب الأول: الحوكمة المصرفية (المفهوم ودواعي التطبيق)

وسيتم التطرق إلى مفهوم الحوكمة المصرفية ودواعي تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم ودواعي تطبيق نظام الحوكمة في البنوك

تتصل حوكمة الشركات (*Corporate Governance*) بالطريقة التي تدار بها أعمال البنك، بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية وشكل مخاطرة البنك وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى، وإدارة العمليات اليومية في إطار شكل مخاطرة محدد مع حماية مصالح المودعين وحملة الأسهم الآخرين في الوقت ذاته، وتحدد حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته ومساهميته والأطراف الأخرى المعنية ذات المصلحة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: دواعي تطبيق نظام الحوكمة في البنوك

هناك تركيز على الحوكمة في البنوك مقارنة بالمنشآت الأخرى ويرجع ذلك إلى الدواعي التالية:

- ☑ أهمية تحقيق والحفاظ على الثقة العامة في الجهاز المصرفي، كما أن وجود ضعف في ممارسات الحوكمة يمكن أن يقود الأسواق إلى فقدان الثقة في قدرة البنك على الوصول لإدارة أصوله وخصومه بشكل سليم بما فيه الودائع والتي تؤدي إلى أزمة جراء سحبها؛
- ☑ عادة ما يكون لدى البنوك إمكانية الحصول على معلومات عن العميل، والتي يمكن أن يساء استخدامها من قبل العاملين لتحقيق مكاسب شخصية؛
- ☑ وجود حالات الغش والاحتيال في البنوك والمنشآت المالية الأخرى سيؤدي إلى فقدان الأموال في الأجل القصير؛⁽²⁾

☑ يعتبر تطبيق الحوكمة الفعالة أمرا بالغ الأهمية لحسن سير العمل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل. فالبنوك تقوم بدور حاسم في الاقتصاد من خلال التوسط الأموال من المدخرين والمودعين وتقديم الأنشطة

(1) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص: 417-418.

(2) عبد الله علي أحمد القرشي، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010، ص ص: 106-107.

التي تدعم المؤسسات والمساعدة على تحريك النمو الاقتصادي. كما تعتبر سلامة وأمن البنوك هي مفتاح الاستقرار المالي، وبالتالي، تعتبر الطريقة التي تدير بها هذه البنوك أعمالها، أمر أساسي لصحة الاقتصاد. كما أن يمكن أن يؤدي ضعف الحوكمة في البنوك - التي تلعب دورا هاما في النظام المالي - إلى انتقال المشاكل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

✓ يهتم المشرفون بحوكمة الشركات بشدة لكونها عنصر أساسي في أمن وسلامة عمليات البنك والتي قد تؤثر سلبا على المخاطر في البنك إذا لم تدار بشكل فعال. وتساهم البنوك المحكومة جيدا في الحفاظ على عملية الإشراف بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وتكون هناك حاجة أقل للتدخل الرقابي.

✓ تسمح الحوكمة السليمة للشركات للمشرفين بزيادة مرونة العمليات الداخلية للبنك. في هذا الصدد، تؤكد الخبرة الإشرافية على أهمية وجود مستويات مناسبة من السلطة والمسؤولية، والمساءلة، والضوابط والتوازنات داخل كل بنك، بما في ذلك الإدارة العليا ولكن أيضا مع مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، والامتثال لوظائف التدقيق الداخلي. (1)

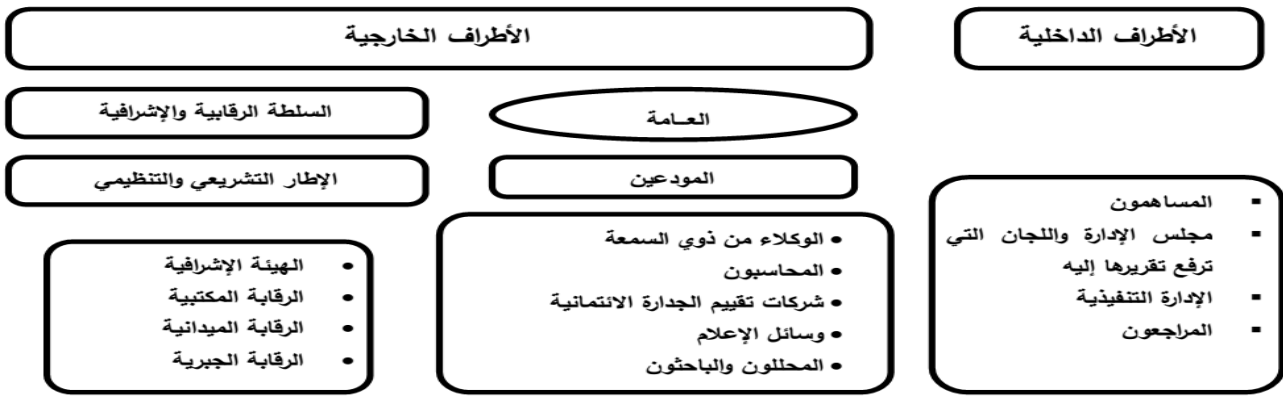
المطلب الثاني: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك ومتطلبات التعزيز

تعكس حوكمة البنوك مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب الودائع على اختلاف أنواعها ولكن ضمن إطار تنظيمي محدد وهيئات رقابية محددة. وعلى هذا الأساس، سيتم التطرق إلى أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك ومتطلبات تعزيز هذا التطبيق، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك

يتطلب تطبيق نظام الحوكمة في البنوك عدة أطراف، والذين يأتي توضيحهم في الشكل التالي:

الشكل رقم (III-8): الأطراف المشاركة في نظام الحوكمة في البنوك



المصدر: نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم عامة، نظام الحوكمة في البنوك، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.ebi.gov.eg/arabic/publication.html>، 15/11/2008.

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines : Corporate governance principles for banks**, October 2014, p:03

ويعتبر تعاون كل هذه الأطراف ضروري للوصول إلى نتائج، ويأتي تفصيل الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهذه الأطراف في عملية حوكمة البنوك كما يلي⁽¹⁾:

أولاً- الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالفاعلين الداخليين

والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

1) يقوم المساهمون بتوفير رأس المال، ويتمتعون بسلطة قوية وإن كانت محدودة، وهم المسئولين بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارات، وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام كثير من الصفقات.

2) يتطلب تفعيل الحوكمة في أي مؤسسة أن يحقق مجلس الإدارة، والذي يتم اختياره بالانتخاب بين أعضائه، توازناً عالياً وفعالاً بين دفع العمل إلى النجاح والسيطرة عليه بحكمة ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس، كما يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشخصيات قوية في مجالاتهم، بحيث لهم مساهمات بناءة في العمل داخل المجلس وخارجه بما يتمتعون به من خبرة ومهارة وطهارة يد كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء من خلال النهوض بأداء البنك وتشجيع الابتكار. كما يترتب على أعضاء مجلس الإدارة التأكد من كفاءة وفعالية إدارة البنك، ومن أن سياسته التي تتم صياغتها وتنفيذها بواسطة الإدارة تتوافق بها الأطر الملائمة للثواب والعقاب، ومن القوائم المالية تعبر عن الأوضاع الفعلية للبنك بشكل دقيق، وتعد دراية أعضاء مجلس الإدارة بحجم ومضمون التشريعات ذات الصلة بعملهم وكذا التطورات التنظيمية أمراً ضرورياً للتأكد من تطبيق الإجراءات التي تحمي أموال المودعين والمساهمين ولمساعدة الإدارة على إنجاز عملها لتجنب المخاطر، مع اعتبار ذلك مسؤولية شخصية لأعضاء مجلس الإدارة.

3) يكون مجلس الإدارة لجاناً لمساعدته على التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل سليم، وتشكل معظم البنوك لجنة تنفيذية وأخرى للتدقيق والمراجعة، حيث تضم اللجنة التنفيذية كبار المديرين برئاسة الرئيس التنفيذي، وتعتبر الجهة الملائمة للتعامل مع الموضوعات المتخصصة التي تؤثر تأثيراً فعالاً في استراتيجيات البنك، ولا تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى، بينما تعتبر لجنة التدقيق والمراجعة، التي تتمتع بالإتقان والاستقلال، الحليف الأساسي للمراقبين والمشرفين وتعمل بشكل وثيق معهم، ويتولون إعداد التقارير المالية والمراجعة الداخلية كما يحافظون على تطبيق القوانين واللوائح بالإضافة إلى التوجيه الإرشاد. وعلاوة على ذلك، بشكل بعض البنوك لجاناً متخصصة أخرى مثل لجنة المرتبات والمكافآت، ولجنة التعيينات، ولجنة إدارة المخاطر.

4) تقوم الإدارة التنفيذية من خلال مديرتها التنفيذي وفريقها بإدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.

ثانياً- الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالفاعلين الخارجيين

والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

⁽¹⁾ نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم عامة، نظام الحوكمة في البنوك، ص ص : 2-4، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي :

1. يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني لنظام البنك أمراً هاماً وحيوياً، إضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي، ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان بل يقتصر دورها على ضمان سلامة الجهاز المصرفي من خلال ضوابط اتفاقيات بازل التالية: (أ) كفاية رأس المال؛ (ب) تركيز القروض؛ (ج) تكوين المخصصات؛ (د) إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالمنشأة؛ (د) تحصيل المدفوعات المستحقة؛ (هـ) الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون؛ (و) متطلبات السيولة والاحتياطي؛ بالإضافة إلى (ك) تطبيق الأساليب المتطورة للرقابة المكتبية والميدانية.

2. وبالنسبة لدور الجمهور (العامة) فإن الحوكمة السليمة تأخذ في اعتبارها حقوق ذوي المصالح، وعلى المتعاملين في السوق تحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم ولكي يتمكنوا من القيام بهذا الدور فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، ولكي يتمكنوا من القيام بهذا الدور، فإنهم يحتاجون إلى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وتقرير التحليل المالي. ويمكن للعامة بالمفهوم الواسع (وسائل الإعلام، المحللين الماليين، الدائنين الثانويين، مكاتب تقييم الجدارة الائتمانية وصناديق تأمين الودائع) أن يقوموا بدور فاعل في إدارة المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالات الحسنة السمعة يمكن أن تمارس ضغوطاً على البنوك للإفصاح عن المعلومات، وتحسين الأداء ومراعاة مصالح الأطراف الخارجية، وقد يصل تأثير هذه الوكالات إلى حد ممارسة الضغوط على الحكومة من خلال تأثيرها على الرأي العام.

وفي الأخير يجب التنبيه على العلاقة بين القواعد الخاصة بنظام الحوكمة والميثاق الأخلاقي: حيث يحتاج التطبيق الجيد للحوكمة إلى المحافظة على القواعد الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقارير والتشديد على أهمية المعايير الخاصة بأخلاقيات المنشأة وتشمل أهداف الميثاق الأخلاقي، للبنوك معايير للممارسة المصرفية الجيدة وزيادة درجة الشفافية والانفتاح وتعزيز مستوى الثقة ودعم أسس المنافسة الصحيحة وضمان احترام حقوق العملاء والمساهمين، والتأكيد على أهمية السلوك الأخلاقي للموظفين الذي يخلو من الاعتبارات الشخصية.

الفرع الثاني: متطلبات تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك

في هذا الصدد، وحسب المبادئ الصادرة عن لجنة بازل، لا بد من توافر متطلبات لتعزيز تطبيق حوكمة الشركات في البنوك، والتي يمكن أن تتوافر من خلال توزيع السلطات والمسؤوليات التي يتم من خلالها تنفيذ عمل ونشاط البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية:

- 1) تحديد إستراتيجية البنك والأهداف.
- 2) اختيار والإشراف على الموظفين.
- 3) تشغيل الأعمال التجارية للبنك على أساس يوماً بعد يوم.
- 4) حماية مصالح المودعين.
- 5) تلبية التزامات المساهمين، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح الأخرى المعترف بها.
- 6) موازنة ثقافة الشركات والأنشطة التجارية والسلوك مع توقعات بأن البنك سوف يعمل بطريقة آمنة وسليمة، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

7) إنشاء وظائف التحكم في العمليات والأنشطة.⁽¹⁾

8) إنشاء وظيفة إدارة مخاطر مالية قوية (مستقلة عن خطوط الأعمال)، نظم رقابة داخلية كافية (بما في ذلك وظائف التدقيق الداخلي والخارجي) وتصميم عملية وظيفية مع الضوابط والتوازنات الضرورية.

9) تحديد القيم المؤسسية، قواعد سلوك وغيرها من معايير السلوك المناسب ونظم فعالة مستخدمة في ضمان الالتزام، ويشمل ذلك مراقبة خاصة لتعرض البنك للمخاطرة حيث يتوقع أن يظهر تعارض في المصالح (مثل العلاقات مع الأطراف التابعة).

10) حوافز مالية وإدارية على التصرف بشكل مناسب يقدم للإدارة ومجلس الإدارة والموظفين وتشمل التعويض والترقية والجزاءات (ينبغي أن ينسق التعويض مع أهداف البنك وأهدافه وقيمه والأخلاقية).

11) الشفافية والمعلومات المناسبة داخليا وإلى الجمهور.⁽²⁾

المطلب الثالث: أهمية تطبيق نظام الحوكمة بالنسبة للجهاز المصرفي وانعكاساته المحتملة

على النمو الاقتصادي

تعتبر الحوكمة نظام لإدارة البنوك، وإحكام الرقابة عليها، بما يحقق أهداف تلك البنوك، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها. هذا، وستتطرق إلى أهمية الحوكمة في البنوك في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعزيز الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتحقيق استقراره المالي

يؤدي الجهاز المصرفي دورا مهما في الاقتصاد بوصفه وسيطا ماليا بين وحدات العجز المالي ووحدات الفائض المالي، حيث يقوم بتعبئة المدخرات وتحويلها نحو تمويل الاستثمارات، وهذا ما يطرح قضية ضرورة توافر استقرار المنظومة المصرفية لتحقيق كفاءة البنوك فيما يتعلق بأداء أدوارها اتجاه الاقتصادات الوطنية، وهذا ما يسمح به إرساء قواعد الحوكمة داخل الجهاز المصرفي.

وفي نفس السياق، تلعب تمارس البنوك وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية لعدد كبير من العملاء، وتوفير السيولة المصرفية في ظل ظروف السوق الصعبة. كما تقوم البنوك بتجميع المدخرات وتوظيفها، والتي تعد من مصادر التمويل الرئيسية للشركات، حيث لن يكون هناك نمو اقتصادي بدون تراكم رأسمالي مصدره المدخرات المالية. وبالتالي تتحمل البنوك عديد من الالتزامات والمخاطر التي من الممكن أن تتسبب في أزمات، كما يؤثر سلوك هذه البنوك على نتائج استثمار المدخرات. ولذلك فإن انهيار أي بنك يدمر أصول المودعين لديه وليس فقط بالنسبة للمساهمين وقد يتطلب الأمر عملية إنقاذ باهظة التكلفة تقوم بها السلطات النقدية⁽³⁾.

⁽¹⁾ Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines : Corporate governance principles for banks**, op. cit, p:03

⁽²⁾ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:417-418.

⁽³⁾ صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص: 185 - 186.

كما قد يؤدي فشل البنوك في أداء وظائفها إلى تأثيرات سلبية خطيرة على الاقتصاد وعلى المتعاملين مع البنك، وعلى بقية البنوك الأخرى (المخاطر النظامية) ⁽¹⁾. وهكذا، فإنه من الأهمية بما كان الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي لما لهذه القضية من الجوانب الإيجابية الخارجية. فالبنوك تعد المؤسسات الرئيسية التي تحافظ على نظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضروريا لاستقرار النظام المالي والذي بدوره له آثار خارجية عميقة على الاقتصاد ككل. فشل البنك قد يؤدي إلى اهتزاز الثقة العامة بالنظام المصرفي ويمتد إلى البنوك التي لديها ملاءة جيدة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الاقتصاد. لذا تبدي الحكومات اهتمام خاص باستقرار الجهاز المصرفي ⁽²⁾.

وبناء على ما ورد ذكره في الفقرتين السابقتين، يتعين على البنوك تحقيق التوازن الدقيق والحساس في المحافظة على استقرار النظام المالي على الرغم من زيادة تعرض هذا الأخير للمخاطر المرتفعة. ويوصف البنوك أحد مكونات الهامة للنظام المالي، فإنه يتعين عليها أن يكون لديها هياكل خاصة بالحوكمة ومعايير صارمة للتقارير، والتي تعد ضرورة حتمية من أجل التطبيق الجيد للحوكمة، حيث يتطلب هذا الأخير المحافظة على دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد على أهمية تطبيق المعايير الخاصة بأخلاقيات المنشأة. وفي ظل تعدد وتشعب عمليات البنوك أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز المصرفي وأمن وسلامة عملياته تتطلب ضرورة الاهتمام المسبق والمشاركة المباشرة للمساهمين في ومن يمثلونهم في مجالس إدارة البنوك ⁽³⁾. وهذا ما تتيحه ممارسة وظيفة الحوكمة والتي تتطلب توافر آليات لحوكمة البنوك قادرة على تأمين سبل الاستقرار المالي لإدارات البنوك، وتوفير شبكات الأمان المالية وخطط وسياسات وبرامج لتأمين الودائع ⁽⁴⁾. ومن ثم يصبح نظام الحوكمة الجيد أحد الدعائم الأساسية لإنعاش أي مؤسسة واستمرار نجاحها على المدى الطويل، ويعتمد نجاح هذا النظام - بصورة كبيرة - على مهارات وخبرات ومعرفة القائمين على إدارة المؤسسة المصرفية ⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: زيادة فاعلية السياسة الاقراضية

تكمن أهمية الجهاز المصرفي في منحه للائتمان والسيولة اللازمة لتمويل العمليات الاستثمارية للشركات، ويعمل تبني مبادئ الحوكمة على تعزيز الممارسات السليمة المتعلقة باتخاذ قرار منح الائتمان وهو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة عاملا فاعلا من خلال: (أ) اعتبار الحوكمة أحد أركان القرار الائتماني الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان؛ (ب) أن تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث يقتنع العملاء بجودى

(1) حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص: 47.

(2) عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق، ص: 108.

(3) صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، مرجع سابق، ص: 186 - 187.

(4) حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص: 47.

(5) صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، مرجع سابق، ص: 186.

الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة. كما أن دور الحوكمة في زيادة فعالية السياسة الإقراضية يتجسد فيما يلي: (1)

(1) تحديد القائمين على عملية الائتمان: يجب أن يحدد من هم المشاركون في إنشاء الائتمان وتقييمه والإشراف عليه وعمليات رصد مخاطر الائتمان بصفة محددة وكذلك نجد من المهم تحديد عددهم ومستوياتهم وعمرهم وخبراتهم والمسؤوليات المحددة كل هذا يجب تحليله بالنسبة للسياسات والإجراءات مع مراجعة جميع البرامج التدريبية القائمة لأفراد الائتمان البنك.

(2) نوع القروض: على البنوك أن تحدد سياسات الإقراض وكذلك أنواع القروض وأدوات الائتمان الأخرى التي ينوي البنك عرضها على العملاء، مع توفير توجيهات قروض معينة وكذلك يجب على البنك أن يقدم القرارات حول أنواع أدوات الائتمان المبنية على خبرة الكوادر القائمة بعملية الإقراض وكذلك هيكل الودائع للبنك وطلب الائتمان المتوقع ونوع الائتمان الذي ترتب عليه خسارة غير عادية يجب أن يكون تحت السيطرة ورقابة الإدارة العليا أو يتم تجنبه تماما.

(3) سلطة منح القرض: تختلف سلطة منح القرض غالبا في البنوك الكبيرة عن البنوك الصغيرة فنجد في هذه الأخيرة تكون مركزية بصفة أساسية، وذلك حتى يمكن تجنب التأخيرات في عملية الإقراض أما في البنوك الكبيرة فنجد أنها تتجه إلى اللامركزية وفقا للمنطقة الجغرافية أو منتجات الإقراض أو أنواع العملاء أو الثلاثة مع بعض ويجب أن تضع سياسة الائتمان حدودا لكل من مسؤولي الائتمان.

(4) الإفصاح في القوائم المالية: من أهم الإفصاحات التي يقوم بها البنك عند إعداد القوائم المالية هي أن يقر البنك بالقرض سواء أصليا أو مشتري في الميزانية ويحدث هذا عندما يصير البنك طرفا في احتياطات تعاقدية بالنسبة للقرض وينبغي أن يقوم البنك بإظهار القرض بالتكلفة.

الفرع الثالث: زيادة فاعلية إدارة المخاطر

تكمن علاقة الحوكمة بإدارة المخاطر من خلال مسؤولية مجلس الإدارة في جانب إدارة المخاطر وتتمثل هذه المسؤوليات في ما يلي: (2)

(1) التعامل مع المخاطر الإستراتيجية وهي المخاطر التي تؤثر في السياسات الأساسية ولا يمكن تفويض التعامل معها للجنة المراجعة، وهي تتطلب النظر فيها وتقديرها بصفة منتظمة على سبيل المثال، هل البنك موجود في الأسواق الصحيحة؟ هل منتجاتها وخدماتها ملائمة ومنافسة؟. وما هي التهديدات التي يمثلها وجود منافسون؟. وما هي نقاط الضعف التي يجب معالجتها؟. وهذا النوع من التحليلات يطلق عليها تحليل SWOT أو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

(2) التأكد من كفاية النظام الموجود للتعامل مع المخاطر الأخرى كافة، وأن كل نوع من أنواع المخاطر تقع تحت مسؤولية مدير بعينه أو لجنة بعينها (أي استحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تعرض لها أعمال البنك على تنوعها وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة

(1) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري - دراسة مقارنة -، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص: 296 - 300.

(2) حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص ص: 114-115.

نذكر منها: تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك، والمساعدة في اتخاذ قرارات التسعير وتطوير إدارة المحافظ المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية وأخيراً مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفق مقترحات بازل)، ولا بد أن يدرك مجلس الإدارة أن بعض المخاطر تظل موجودة دائماً وتسمى بالمخاطر الباقية ويجب على مجلس الإدارة قبولها وتحديدها.

(3) وضع الهياكل والعمليات اللازمة لمنح التسهيلات الائتمانية والإشراف عليها والنظر في الطلبات التي لا يمكن التعامل معها بموجب تفويض السلطات، وتتحدد مسؤوليات مجلس الإدارة في وضع سياسات ائتمانية واضحة وسليمة، ووضع قواعد لضمان سلامة القرار الائتماني وقواعد لرقابة الجودة للعملية الائتمانية وأخرى لتسيير استيفاء البنوك لحقوقها.

الفرع الرابع: تعزيز الأداء المالي

تعزز الحوكمة الأداء المالي للبنك من خلال مجموعة من الضوابط وهي كالاتي:⁽¹⁾

1. التأكد من استلام تقارير دورية حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل واضح ومناسب وضمن المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل.
2. مراقبة تطور عمل البنك في سبيل تحقيق أهدافه.
3. التأكد من ضبط العمليات بشكل سليم ومن وجود سياسة تفسح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة بحيث يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة.
4. التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات وضبطها بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها وإعداد تقارير عن هذه الفحوصات بشكل دوري.
5. التأكد من وجود نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات.
6. استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.
7. التأكد من أن الإدارة تأخذ بعين الاعتبار كافة معايير الأمان وتستند في تخطيط وتطبيق هذه المعايير على أداء خبراء متخصصين في شؤون وضع معايير الأمان وتصميم إجراءاته وأنظمتها بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك.
8. وضع أنظمة مكتوبة حول الاستثمارات وطلب تقارير منتظمة حولها بشكل مستمر.
9. التأكد من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب عمليات الاحتيال والتعامل مع أي مخالفة بشكل حذر.
10. التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل مستمر.

(1) فؤاد شاكر، الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل (مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة)، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 297، أوت 2005، ص: 120.

هذا، ويوجز الشكل رقم (9-III) الآثار المحتملة لتبني إستراتيجية الحوكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (9-III): الآثار المحتملة لتبني إستراتيجية الحوكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي

تبني إستراتيجية حوكمة البنوك:

- (1) تعزيز الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتحقيق استقراره المالي، وذلك بالاستناد إلى:
 - ✓ الحرص على تعزيز كفاءة التمويل، أي الحرص على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، حيث يمكن للبنوك فرض الرقابة على الشركات المقترضة لضمان استرداد الأموال المقرضة وتقييم الوضع المالي للشركات، وحثها مجلس إدارة هذه الشركات والمساهمين على تعظيم قيمة المنشأة.
 - ✓ تعزيز استقرار المالي للجهاز المصرفي من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم المالية ومحاربة حالات الغش والتلاعب بالبيانات المالية.
- (2) تعزيز إدارة المخاطر، وذلك بالاستناد إلى:
 - ✓ حيافة معلومات داخلية حول العلاقة المصرفية مع المقترضين من الشركات؛
 - ✓ رسم إستراتيجية دقيقة لإدارة المخاطر بما تشمله من التعريف الدقيق للمخاطر وأنواعها وكيفية التحوط لها. وبما يتطلبه ذلك من تحديد لمسؤوليات مجلي الإدارة.
- (3) تعزيز الأداء المالي للبنوك، وذلك بالاستناد إلى:
 - ✓ التأكد من استلام تقارير دورية حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل واضح ومناسب ومراقبة تطور عمله في سبيل تحقيق الأهداف؛
 - ✓ التأكد من ضبط العمليات بشكل سليم ومن وجود سياسة تفسح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة بحيث يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة؛
 - ✓ التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات وضبطها بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها واعداد تقارير عن هذه الفحوصات بشكل دوري؛
 - ✓ التأكد من وجود نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات؛
 - ✓ استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها؛
 - ✓ التأكد من أن الإدارة تأخذ بعين الاعتبار كافة معايير الأمان وتستند في تخطيط وتطبيق هذه المعايير على أداء خبراء متخصصين في شؤون وضع معايير الأمان وتصميم إجراءاته وأنظمتها بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك؛
 - ✓ وضع أنظمة مكتوبة حول الاستثمارات وطلب تقارير منتظمة حولها بشكل مستمر؛
 - ✓ التأكد من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب عمليات الاحتيال والتعامل مع أي مخالفة بشكل حذر؛

تعزيز التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي

النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لأهم التوجهات الجديدة التي سلكها الجهاز المصرفي بغرض تطوير أداءه، ناهيك عن عرض لأهم الانعكاسات المحتملة لهذه التوجهات على النمو الاقتصادي، يستخلص الباحث ما يلي:

➤ **بالنسبة للمبحث الأول:** تم التطرق إلى ماهية تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل، حيث تجسد البنوك الشاملة تلك الكيانات المصرفية التي تقوم بوظائف البنوك التجارية، البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال. كما تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، ومن بين أبرز خصائصها اعتماد الوساطة المالية بشقيها التجاري والاستثماري. وقد ساهمت جملة من العوامل في انتشار هذه الكيانات نذكر منها المنافسة والتحرر من القيود وغيرها. كما تم التطرق إلى عرض النماذج المطبقة للبنوك الشاملة والتي تتراوح بين ثلاثة أشكال رئيسية وهي: البنوك الشاملة تماما، بنوك شاملة - شركات تابعة (فرعية)، والشركة القابضة. كما تم عرض آليات التحول إلى البنوك الشاملة ومتطلباته والضوابط التي تحكمه، ناهيك عن حصر أهم منافع وتكاليف البنوك الشاملة. وبالاستناد على هذه الأخيرة، مدعومة بالمقاربة النظرية لـ (ROSS LIVINE, 1997) حول أثر التمويل على النمو الاقتصادي، حاول الباحث وضع مقاربة نظرية للانعكاسات المحتملة تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي، والتي تتجسد في: (أ) تسهيل إدارة تخفيض تكلفة المعلومات والمبادلات وتجميع المدخرات وتخصيص الموارد؛ (ب) المخاطر والمساهمة في الاستقرار المالي؛ و(ج) مراقبة أداء الشركات وممارسة الحوكمة المؤسسية.

➤ **بالنسبة للمبحث الثاني،** تم التطرق إلى ماهية تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك، حيث: أولاً- **بالنسبة لإستراتيجية الاندماج المصرفي:** تم عرض مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه ومنها الطوعي والقسري، ناهيك عن عرض لدوافعه، والتي تمثلت في: تحقيق وفورات الحجم؛ النمو والتوسع مواكبة متطلبات التحديث المعاصرة وعولمة الأعمال؛ وتقادي المصاعب المالية أو التصفية؛ دافع تحسين الربحية وغيرها. علاوة على تحديد مراحل عملية الاندماج المصرفي، والتي تتمثل في مرحلة التمهد لعملية الاندماج المصرفي؛ مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج المصرفي؛ ومرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج المصرفي. ناهيك عن حصر أهم منافع وتكاليف الاندماج المصرفي. وكذا توضيح أهم ضوابط ومحددات وشروط نجاح إستراتيجية الاندماج المصرفي.

ثانياً- **بالنسبة لإستراتيجية خصوصة البنوك:** تم التطرق إلى تعريف ودوافع خصوصة البنوك، وأبعاد خصوصة البنوك (الإداري؛ التنموي؛ الاجتماعي؛ أسلوب الخصوصية؛ والزمني). ناهيك عن عرض المراحل المقترحة لعمليات خصوصة البنوك العام (المرحلة المبدئية؛ مرحلة البيع التدريجي؛ ومرحلة التسويق لبيع الأسهم الخاصة بالوحدات المخصوصة). كما تم التطرق إلى منافع وتكاليف إستراتيجية خصوصة البنوك. وكذا شروط وضوابط نجاح هذه الإستراتيجية.

وباعتماد نفس منهج المعالجة والمتعلق بالمقاربة النظرية للانعكاسات المحتملة لتبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل على النمو الاقتصادي، حاول الباحث وضع مقاربة نظرية للانعكاسات المحتملة تبني إستراتيجيتي الاندماج المصرفي وخصوصة البنوك على النمو الاقتصادي، والتي تتجسد في: (أ) تخفيض تكلفة

المعاملات وتكلفة المبادلات؛ (ب) زيادة القدرة على تجميع المدخرات وتخصيص أفضل للموارد المالية؛ (ج) ممارسة مراقبة الشركات وتسهيل إدارة المخاطر.

➤ **بالنسبة للمبحث الثالث**، تم التطرق إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية (النشأة والأهداف - الجوانب الأساسية للاتفاقية الأولى) وجوانب القصور في الاتفاقية الأولى؛ اتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية والتي حاولت تدعيم كفاية رأس المال المصرفي، كما ارتكزت على ثلاثة دعائم وهي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛ عملية المراجعة الرقابية؛ وانضباط السوق. غير أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن جوانب القصور في اتفاقية بازل II، والتي تمثلت في: نقص رؤوس الأموال الملائمة؛ عدم كفاية شفافية السوق؛ إهمال بعض أنواع المخاطر؛ الإفراط مديونية النظام المصرفي وغيرها. وهذا ما اضطر اللجنة إلى إصدار اتفاقية بازل III للرقابة المصرفية في جانفي 2010؛ وقد تم عرض تعريف وأهداف مقررات بازل III؛ وأهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقية والتي تضمنت تعزيز الإطار العالمي لرأس المال وإدخال معيار عالمي للسيولة. كما قامت اللجنة بإدخال ترتيبات انتقالية لتنفيذ المعايير الجديدة التي تساعد على ضمان أن يلبي القطاع المصرفي معايير أعلى لرأس المال من خلال الاحتفاظ بأرباح معقولة، وزيادة رأس المال.

➤ **بالنسبة للمبحث الرابع**، تم التطرق إلى ضرورة اعتماد مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي لضمان أمنه وسلامته وتحقيق الكفاءة في الأداء وإدارة المخاطر بما يكفل تعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تم عرض مفهوم وعناصر نظام الحوكمة المصرفية والأطراف المشاركة الداخليين والخارجيين (المساهمون؛ مجلس الإدارة؛ وجود إطار تنظيمي وقانوني؛ والجمهور (العامة) وغيرهم). كما تم التطرق إلى مبررات وأهمية تطبيق نظام الحوكمة في البنوك والتي يتمثل في: تعزيز الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتحقيق استقراره المالي؛ زيادة فاعلية السياسة الاقراضية؛ زيادة فاعلية إدارة المخاطر؛ وتعزيز الأداء المالي.

خلاصة الباب الأول:

يمكن إيجاز ما سبق ذكره في هذا الباب فيما يلي:

➤ **بالنسبة للفصل الأول:** بعد العرض لبعض المضامين المتعلقة بالنمو الاقتصادي من حيث مفهومه ومعدلات قياسه ومصادره ومحدداته، وكذلك عرض النظريات والنماذج المفسرة للنمو، والتي اختلفت في مصادر النمو الاقتصادي هل هي خارجية أم داخلية المنشأ؟، ثبت أنه هناك العديد من العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي كمستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري. ومن ثم، تم التساؤل عن دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي؛

➤ **بالنسبة للفصل الثاني:** تم فحص القنوات التي يؤثر من خلالها التمويل على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى عرض لأهم الدراسات النظرية والتجريبية التي حاولت تحليل العلاقة بين التطور المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي وهذا كمحاولة للتأصيل النظري لهذه العلاقة. ومن ثم، تم التطرق إلى عرض أهم مضامين ظاهرتي تحرير وعودة النشاط المصرفي، وفحص آثارهما المحتملة على الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي؛

➤ **بالنسبة للفصل الثالث:** دفعت انعكاسات ظاهرتي تحرير وعودة النشاط المالي والمصرفي إلى دفع الأجهزة المصرفية إلى تبني استراتيجيات تكفل لها تعظيم العائد وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء، ناهيك عن تعزيز الممارسات السليمة في أداء الأنشطة المصرفية، وقد تمثلت تلك الاستراتيجيات فيما يلي:

- الاتجاه نحو تبني إستراتيجية العمل المصرفي الشامل؛
 - التوجه نحو تبني إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك؛
 - التوجه نحو تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
 - الاتجاه نحو تبني إستراتيجية الحوكمة المصرفية.
- كما تم بحث أهم الانعكاسات المحتملة لتبني هذه الاستراتيجيات على النمو الاقتصادي.

في الأخير، من البديهي أن وجود قطاع مالي بما يتضمنه من قطاع مصرفي متطور يعد أمرا ضروريا لرفع معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة. ومن هنا تعين على الباحث فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد مكانة الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف نتطرق إلى الباب الموالي.

الباب الثاني:

تطور الجهاز المصرفي والنمو
الاقتصادي في الجزائر بين تداعيات
مسار التطور والإصلاح ومحاولة
النمذجة ومتطلبات التحديث

تمهيد:

يهدف الباحث من خلال الباب إلى عرض ما يلي:

- تحديد أبرز محطات مسار التطور والإصلاح للاقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي خلال الفترة (1962 - 2014)، وذلك بغرض معرفة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال وكيفية الانتقال من الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق مع عرض وتقييم البرامج التنموية، ولكي يمكن تبسيط فهم وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، هذا من جهة. ناهيك عن الوقوف على نتائج الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري وأهدافها، وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز هذا الجهاز، وهذا من جهة أخرى؛
- منهجية قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقع اختيار الباحث على منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والذي سيحاول من خلاله فحص ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟. ناهيك عن تقديم جملة من المتطلبات التي تكفل تحديث هذا الجهاز وتعزيز دوره التنموي.

وعلى هذا الأساس، يضم هذا الباب الثاني (التطبيقي) فصلين اثنين، وهما:

- الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي - مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014) -
- الفصل الثاني: العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014) - بين النمذجة ومتطلبات التحديث -

الباب الثاني:

تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر بين تداعيات
مسار التطور والإصلاح ومحاولة النمذجة ومتطلبات التحديث

الفصل الأول:

الاقتصاد الجزائري و الجهاز المصرفي

- مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014) -

الفصل الثاني:

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (1980 - 2014) - بين النمذجة ومتطلبات التحديث -

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحديد أبرز محطات مسار التطور والإصلاح للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962 - 2014)، وذلك بغرض معرفة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال وكيفية الانتقال من الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق مع عرض وتقييم البرامج التنموية، ولكي يمكن تبسيط فهم وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، هذا من جهة. كما يهدف بالمثل إلى تحديد أبرز محطات مسار التطور والإصلاح الذي عرفه الجهاز المصرفي الجزائري خلال نفس الفترة. للوقوف على نتائج الإصلاحات وأهدافها، وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز هذا الجهاز، وهذا من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وهما:

- المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014).
- المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014).

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014)

- يهدف هذا المبحث إلى معرفة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، والتي يمكن أن تبسط فهم ونبذة النمو الاقتصادي فيها، وقد تم تقسيم تاريخ الاقتصاد الجزائري إلى خمس فترات، وهي:
- الفترة من 1962 إلى 1985: والتي عرفت وضع الأسس السليمة لنمو اقتصادي مرتفع ومستقر.
 - الفترة من 1986 إلى 1988: والتي عرفت عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وذلك بسبب الأزمة النفطية، وتطبيق برامج التعديل الهيكلي الأولى.
 - الفترة من 1989 إلى 1994: والتي عرفت الأزمة الاقتصادية الجديدة واعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادية الثانية للحد من التدهور الاقتصادي.
 - الفترة من 1995 إلى 2000: والتي عرفت الانطلاقة الثانية للنمو الاقتصادي.
 - الفترة من 2001 إلى 2014: والتي عرفت تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، وتوطيد النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة النمو الاقتصادي المستقر والمرتفع (1962-1985)

منذ الاستقلال في سنة 1962، قامت الجزائر ببناء اقتصاد اشتراكي مدعوم بالصناعات الثقيلة والاستثمارات الكبيرة في رأس المال البشري. وبحلول نهاية عام 1970، كانت الجزائر في مسار قوي وسريع من ارتفاع الدخل المتزايد للفرد، واستثمار نحو 45% من الدخل الوطني. حيث شكلت عائدات تصدير النفط والغاز مصدر تمويل هذه الجهود، كما تم إنشاء شبكة واسعة للمؤسسات العامة الحديثة وساهم في ذلك بناء البنى التحتية واسعة النطاق، وهذا ما أسفر عن التقدم الاجتماعي المهم عن طريق الحد من الأمية، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وضمان مستوى عال من التعليم للسكان. بعد ذلك، كان خيار الدولة الجزائرية في هذه الفترة هو احتكار المؤسسات في إطار نظام يتسم بالتخطيط الاقتصادي المركزي. وتشكل تدريجيا قطاع هام في الأنشطة العامة المتقدمة (التجارة الخارجية، البنوك، التأمين، والقطاعات الإنتاجية الرئيسية). ويعرف هذا القطاع على أنه مجموعة من الشركات التي ترجع ملكيتها القانونية إلى الدولة. ويتم اتخاذ قرارات توجيه استثماراته على مستوى سلطة الدولة، وتتم تسميته من قبل قادة القرار السياسي للسلطة الجزائرية.⁽¹⁾

وفي نفس السياق، قد تميزت الإستراتيجية التنموية للجزائر بالقيام بعدة مخططات تنموية سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية مع نهاية السبعينيات، وتتمثل هذه المخططات في:⁽²⁾

⁽¹⁾ Mohamed Abdelbasset Chemingui, **What Macroeconomics Factors Explain Algeria's Poor Economic Growth Performance**, Background Paper for the GDN Global Research Project on explaining Growth in Developing Countries: The Case of Algeria, January 2003, p: 04, available at: http://depot.gdnet.org/gdnshare/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Algeria_growth_final.pdf (03/11/2012)

⁽²⁾ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 30 - 33.

1) المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

كان أول مخطط تشهده الجزائر المستقلة، كما كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهيكل الاقتصادي والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها. وقد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثماري قدره 11081 مليون دج استهلك منها 9124 مليون دج، أي بمعدل إنجاز قدره 82%. كما أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45% من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط، في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة، وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

2) المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

حدد هذا المخطط اتجاهات التخطيط الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات، وقد تم في هذا المخطط ضبط المشاريع الاستثمارية، وحددت وزارة المالية معدل الاستثمار، كما اعتمدت على معايير في اختيار المشاريع مثل القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا. وقد كان الهدف الأساسي لهذه الخطة هي توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات. أما بالنسبة لحجم الاستثمارات الإجمالية فقد بلغ تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات الخطة الثلاثية، بالإضافة إلى أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى. أما الأهداف العامة لهذه الخطة فقد شملت:

- تحديد هدف معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج الداخلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا والاعتماد على المصادر المحلية في التمويل بصورة أساسية؛
- خلق علاقات إنتاج جديدة من خلال تدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية، وفرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية؛
- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا، وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج؛
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ومراقبتها ومحاربة الاستهلاك الطفيلي وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

3) المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

اعتبر هذا المخطط بمثابة استمرار للمخطط السابق، وقد أبقى على التصنيع كأحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61% من مجموع الاستثمارات. ولضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، لذلك قسمت المشاريع على نوعين: من الضرورة الأولى والتي يجب البداية في تنفيذها، ومشاريع من الضرورة الثانية يمكن تأجيل الشروع في تنفيذها. كما أهتم هذا المخطط بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة

فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج...، وقد تم زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، حيث تكثف إنتاج النفط بشكل واسع منتقلا من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، وانتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن ما بين (63-79)، كما تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ ارتفع معدل الاستثمار الخام من متوسط 35% سنة 1970 إلى 46% من الناتج الداخلي الخام ما بين (78-79). أما أهداف الخطة فقد شملت:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46 % أي بمعدل سنوي يبلغ 11.5%؛
- توفير فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر ما يزيد عن 100000 منصب عمل سنويا؛
- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على المحروقات؛
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...)
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (الصناعات الكهرومنزلية...).

هذا، ويعرض الجدول رقم (IV-1) كيفية توزيع الاستثمارات العمومية على المخططات التنموية:

الجدول رقم (IV-1): بنية الاستثمارات العمومية خلال الفترة (1967-1979)

(1978 - 1979)		(1974 - 1977)		(1970 - 1973)		(1967 - 1969)		
%	10 ⁹	%	10 ⁹	%	10 ⁹	%	10 ⁹	
62	66	61	74.2	57	20.8	56	7.9	المحروقات والصناعة
3	3.2	5	5.8	13	4.6	16	1.6	الزراعة
35	36.8	34	40.8	30	11.3	28	2.7	الهيكل القاعدية
100	106	100	120.8	100	36.7	100	9.7	مجموع الاستثمارات

المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 34.

- ويمكن القول، أن نجاح السياسة التنموية في الجزائر خلال هذه الفترة يعزى إلى عاملين رئيسيين، وهما: (1)
- تحقيق رؤية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات العامة والأنشطة عالية الإنتاجية ورأس المال البشري، والممولة عن طريق زيادة إنتاج الطاقة وارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات النفطية.
 - تطور مرتفع للإنتاج المحلي بدعم مباشر من قبل الجمهور والحماية التجارية على حد سواء.

4) المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

شهدت هذه الفترة سعي الجزائر إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل، فقامت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح النظام الجبائي ونظام الأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، وإشباع الحاجيات الأساسية للسكان من شغل وتعليم وسكن وصحة، وانتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى وحاجة الدولة اقتصاديا واجتماعيا⁽²⁾، فكان توزيع الاستثمارات كما يلي:

(1) Mohamed Abdelbasset Chemingui, op.cit , p: 04

(2) سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص: 213-214.

الجدول رقم (IV-2): توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1984-1980)

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار د.ج)	التنفيذ المالي (مليار د.ج)
الفلاحة	23,90	20,00
الغابات	4,00	3,20
الصيد البحري	1,50	0,90
الري	30,00	23,00
مجموع الفلاحة والري	59,40	47,10
المخروقات	78,00	63,00
الصناعة الأساسية	56,50	32,00
الصناعة التحويلية الأخرى	56,54	43,46
المناجم والطاقة	22,17	17,00
مجموع الصناعة	213,21	155,46
البناء والأشغال العمومية	25,00	20,00
السياحة	4,60	3,40
النقل	15,80	13,00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8,00	6,00
التخزين والتوزيع	17,80	13,00
مجموع قطاع شبه المنتج	46,20	35,40
شبكة النقل	28,20	17,50
المناطق الصناعية	2,10	1,40
السكن	92,50	60,00
التربية والتكوين	65,70	42,20
الاستثمارات الأخرى	28,19	21,54
المجموع	216,69	143,64
مجموع الاستثمارات	560,50	400,60

المصدر: سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص: 214.

يوضح الجدول رقم (IV-2) أن التوجهات التنموية للجزائر أعطت القطاع الصناعي أهمية كبرى، من خلال المخصصات المالية لهذا القطاع وما يرتبط به، وإعادة الاهتمام بالزراعة كونها تشغل فئة معتبرة من السكان، والاهتمام بالعنصر البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتكوين بهدف تحسين الإنتاجية وخلق القدرة على الابتكار والتحكم في التكنولوجيا المستوردة وتحويلها إلى ثروة وطنية من خلال زيادة التدريب والتكوين على استعمال الآلات المتنوعة.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى تبني الجزائر سياسة إعادة الهيكلة خلال الفترة (1980-1985)، حيث تم إطلاق سياسة إعادة الهيكلة المالية والتنظيمية من قبل الحكومة بين عامي 1980 و 1985 لتصحيح الوضع الكارثي للمؤسسات العامة في نهاية السبعينات. حيث تم تقسيمها إلى ما يسمى الشركات "الكبرى"، وذلك وفقا لمختلف الأنشطة التي كانت تقوم حسب مبدأ التخصص الذي يعتمد أساسا على الفصل بين أنشطة الهندسة والإنتاج والقطاع التجاري. وتهدف إعادة الهيكلة الشركات العامة إلى هدف مزدوج يتمثل في الفصل بين وظائف الإنتاج والمهام التجارية. وأكثر تخصص في هيكل الإنتاج لتعزيز الكفاءة، ومن ثم زيادة الإنتاج مما يقلل اعتماد الجزائر الهائل على الأسواق الأجنبية. ومع ذلك، وبعد أربع سنوات تنفيذ هذا البرنامج، ظهرت أوجه القصور في سياسة إعادة الهيكلة وبرزت الاختلالات التي لا مفر منها، مثل الانخفاض في أسعار النفط، وإيرادات النفط لم تعد متوفرة، كما وجدت الحاجة إلى مليارات الدينارات لدعم المؤسسات العامة لسداد الديون الخارجية وتمويل الاحتياجات الأساسية للسكان التي لم تكن الشركات قادرة على الإمداد بها. وأصبح من الواضح أن إعادة الهيكلة لم تكن السياسة المثلى للتعامل مع عدم الكفاءة الخلقية للمؤسسات العامة.⁽²⁾

⁽¹⁾ سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص: 214.

⁽²⁾ Chérif Begga - Abdelhamid Merghit, **Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol: 16, N :01 , May 2014, PP: 101 - 102

المطلب الثاني: عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأزمة النفطية وضعف النمو الاقتصادي وتطبيق برامج التعديل الهيكلي الأولى خلال الفترة (1986-1988)

شهدت هذه الفترة تبني المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الذي جاء تكميلا للمخطط السابق من حيث السير في نفس التوجه الاشتراكي والاعتماد على الصناعة كمحرك أساسي للتنمية الوطنية حيث استأثر قطاع الصناعة بما نسبته 31.67% من إجمالي الاستثمارات المخططة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (IV-3) توزيع الاستثمارات خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (IV-3): توزيع الاستثمارات خلال الفترة (1985-1989)

النسبة (%)	القيمة (مليار د.ج)	القطاعات
5,45	30	الزراعة
7,45	41	الري
0,18	1	الصيد البحري
1,27	7	الغابات
14,36	79	مجموع الفلاحة والري
7,23	39,8	الخروقات
5,14	28,3	الكهرباء
2,01	11,1	البيروكيميا
0,54	3	المعادن
3,27	18	الحديد والصلب
4,83	16,6	البناء الميكانيكي - الكهرباء
8,61	47,4	صناعات أخرى
31,67	174,2	مجموع الصناعة
3,45	19	وسائل الإنجاز
2,72	15	وسائل النقل
2,88	15,85	التخزين والتوزيع
1,45	8	البريد والتواصلات السلكية واللاسلكية
8,27	45,5	لمرافق الاقتصادية
13,81	76	السكن
1,45	8	الصحة
3,71	20,45	مرافق اجتماعية أخرى
8	44	التجهيزات الحساسة
8,18	45	التربية والتكوين
100	540	مجموع الاستثمارات

المصدر: سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، 217

غير أن الظروف الاقتصادية الدولية وما صاحبها من صدمات تلقاها الاقتصاد الوطني لارتباطه بأسعار المحروقات وقيمة الدولار في عمليات التبادل الدولي وارتفاع المديونية الخارجية التي أخذت تلتهم الجهد التنموي المحقق داخليا من خلال خدمة الديون، جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة نهج إصلاح المؤسسات الوطنية، وإعطائها المزيد من الحرية من خلال منحها الاستقلالية في التسيير والتنظيم وتحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988. والهدف من هذه الاستقلالية هو منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بها فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، تسمح لها بتغطية استهلاكاتها واستثماراتها. وقد تمت عبر مشروعين متكاملين وهما؛ الاستقلالية القانونية من خلال جملة المشاريع القانونية والتشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بها في سنة 1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة، وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، ثم الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة وخزيرتها، والتي اصطدمت بانهايار أسعار البترول منتصف الثمانينات، ما جعلها عاجزة مرة أخرى عن تمويل وإعادة تمويل نفسها، لتستمر حالة الركود والتراجع حتى نهاية الثمانينات. (1)

(1) سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، 216.

هذا، ويظهر الجدول رقم (IV-4)، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 - 1988):

الجدول رقم (IV-4): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 - 1988)

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
-1.00	-0.70	0.40	3.70	5.60	5.40	6.40	3.00	0.79	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
-2.16	-3.39	-2.49	0.48	2.30	2.12	3.08	-0.19	-2.16	معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
-	21.4	-	9.7	8.7	13.1	16.3	-	-	البطالة (%)
5.90	7.50	12.30	10.50	8.20	6.00	6.20	14.70	9.20	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
6.46	5.95	-12.09	9.28	6.02	5.06	3.99	7.10	6.46	وضعية الميزان التجاري (مليار د.ج)

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص ص: 238-242

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 02: التشغيل، ص: 69

- <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html> (22/09/2015)

2) بيانات البنك الدولي: (<http://data.albankaldawli.org>).

يشير الجدول رقم (IV-4) إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بشكل مفاجئ سنة 1986 ليصل إلى حدود 0.40%، ليستمر الانخفاض بتسجيل معدلات سالبة خلال الفترة (1986 - 1988). ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتسجيل معدلات نمو سالبة فيما يتعلق حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال سنتي 1980 و1981، بينما تم تسجيل معدلات موجبة خلال الفترة (1982 - 1985)، وتسجيل معدلات سالبة خلال الفترة (1986 - 1988) ويعزى ذلك لتأثر معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأزمة النفطية. كما بلغ معدل البطالة مستوى 21.4% سنة 1987. أما بالنسبة لمؤشر التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) فقد عرف معدلات عالية بلغت أقصاها 12.30% سنة 1986. كما نلاحظ تسجيل عجز في الميزان التجاري خلال سنة 1986 بلغ حوالي 12.09 مليار د.ج، وذلك نتيجة تدهور صادرات المحروقات.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الثمانينات أخذت سوق النفط الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون، وهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط التي تفرض حجم الصادرات والأسعار، إلى سوق يتحكم فيها المشترون، وهم الدول الصناعية المستهلكة، التي تحكمت في الكميات المشتراة وفرضت أسعارا جديدة أقل للنفط، الأمر الذي ولد آثارا ضارة بالنسبة للمنتجين (انخفاض في الطلب، انخفاض في أسعار التصدير، انخفاض في كميات الإنتاج وبالتالي انخفاض في العائدات). وفي سنة 1986، تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وبالنسبة للبتروال الجزائري فمن سعر 39.54 دولارا للبرميل سنة 1981، انهارت الأسعار إلى 14.8 دولارا سنة 1986. ولقد تعددت آثار الأزمة النفطية على الجزائر، وظهرت بوضوح جوانب القصور والاختلالات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي كانت تغطيها الإيرادات النفطية، خاصة القطاع الصناعي الذي قامت عليه إستراتيجية التنمية، ويمكن تحديد مظاهر الأزمة فيما يلي: (1)

(1) مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص: 49.

(1) **أزمة الديون:** تميزت الفترة من 1972 إلى 1979 بالاستدانة الخارجية لتمويل برامج التنمية القائمة على إستراتيجية التصنيع بما فيها الصناعة في مجال المحروقات، مما رفع من حجم الديون خاصة بين سنوات 1970 إلى 1980 حيث ارتفعت من مليار 6 دولار سنة 1970 إلى 25.9 مليار دولار سنة 1980 ثم انخفضت إلى 17.5 مليار دولار سنة 1984 بعد تسديد جزء منها بسبب تحسن أسعار النفط. غير أن انخفاض هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات وحلول آجال تسديد الديون المقترضة في السبعينات موازاة مع ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي في ظل غياب النتائج المرضية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية لتلبية الطلب المحلي، أدى إلى تقليص السيولة وتفاقم حجم الدين الخارجي.

(2) **تأثر الميزانية العامة للدولة:** فقد راجعت الحكومة الجزائرية ميزانية سنة 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية، بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، ووضع قانون المالية الإضافي على أساس 17.5 دولارا للبرميل. وقد حدث خلال الفترة (84-86) انخفاض في حصة عائدات البترول بلغ 50%، بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها. وقد أثر هذا على الميزانية العامة بشكل سلبي، وبسبب تقلص الموارد المالية تم تقليص المشاريع المخططة منها بشكل كبير، وقد اتخذت الدولة قرارات هامة منها:

- إلغاء أو تأجيل المشاريع التي لم يشرع فيها بعد، والتي تحتاج إلى أرصدة مالية كبيرة؛
- الإبقاء على المشاريع العاجلة والتي لا يمكن تأجيلها، أو ذات المردودية السريعة؛
- كما تم تحويل المشاريع السابقة المعهودة للأجانب إلى المؤسسات الوطنية، وقد عرف الكثير منها تأخرا كبيرا في الإنجاز.

(3) **تأثر برنامج الواردات:** كانت الواردات في سنة 1986 تقدر بـ 10.2 مليار دولار وكان من أهم آثار أزمة انخفاض أسعار البترول هو تأثير برنامج الواردات، وقد سطرت الدولة برنامجا تقشفيًا، لكنها لم تكن تستطيع أن تلغي الواردات المتعلقة بالحاجيات الغذائية الأساسية والتي كانت تغطي بالواردات من السوق الخارجية، وكذلك حاجيات القطاع الاقتصادي من المواد الأولية والنصف مصنعة الضرورية لسير الجهاز الإنتاجي، وتم إلغاء أو تقليص الواردات في المجالات الأخرى، وإلغاء الاستيراد مقابل الدفع وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تقليص فاتورة الاستيراد بقدر الإمكان بسبب مشكل قلة السيولة من العملة الأجنبية، حيث لم تعد احتياطات الصرف قادرة على تغطية الواردات إلا لفترة قصيرة جدا (أقل من شهر واحد سنة 1989).

وفي موازاة ذلك، زادت معدلات البطالة وارتفعت معدلات التضخم، وتراجع نصيب الفرد من الاستهلاك وذلك ما تسبب في أزمة اجتماعية وسياسية حادة. وفي استجابة للأزمة، شرعت السلطات في تطبيق برنامج واسع النطاق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي والتعديل الهيكلي.

وهكذا أصبح من الضروري اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، وقد باشرت الجزائر تنفيذ هذه البرامج 1987، لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكان يجب أن يتم تعميق تنفيذ هذه البرامج من أجل تهيئة الظروف للنمو المستدام على المدى الطويل. لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي واستعادة النمو، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية وتشوهات الأسعار، وقد شملت الأهداف ذات الأولوية برنامج التعديل الهيكلي:

- تشجيع تنمية القطاع الخاص؛

- إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العامة؛
- تعميق الإصلاح الزراعي؛
- تطوير تنافسية القطاع المالي، وأداء جيد لسوق العمل؛
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وتكييفها مع احتياجات اقتصاد السوق؛
- إدماج الاقتصاد في الأسواق العالمية.

ومنذ نشأتها، كان الهدف الأساسي لبرنامج الإصلاح الهيكلي تحسين الكفاءة الاقتصادية وتوليد استجابة في العرض. وقد حولت الإصلاحات الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع الإنتاجي وأسواق عوامل الإنتاج لتحفيز استجابة العرض وتوفير مصدر لمنافسة المؤسسات العامة، وقد تضمنت برنامج التعديل مجموعة واسعة من التدابير المؤسسية لتشجيع القطاع الخاص وضمان تكافؤ الفرص. وقد بدأت برنامج إعادة هيكلة القطاعات المصرفية لاستكمال الإصلاحات القانونية والمؤسسية. في حين تم تحديثها الإطار المؤسسي للأسواق المالية والعمل، وكان الإصلاحات المعتمدة تأثير محدود على الوساطة المالية وانتقال العمالة. وكانت الأسباب الرئيسية للتقدم المحدود للإصلاحات هو حالة الركود لفترة طويلة، والجمود الهيكلي والممارسات التجارية غير التنافسية الراسخة خلال 25 سنة من التخطيط المركزي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية الجديدة واعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الثانية خلال الفترة (1989-1994)

على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ التعديلات، استمرت الأزمة الاقتصادية. وانخفض معدل حصة الفرد من الناتج الحقيقي وتفاقم معدلات البطالة. ويظهر الجدول رقم (IV-5)، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989 - 1994):

الجدول رقم (IV-5): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989 - 1994)

1994	1993	1992	1991	1990	1989	
-0.90	-2.10	1.80	-1.20	0.80	4.40	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
-3.07	-4.37	-0.63	-3.59	-1.67	1.72	معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
-	-	23.8	21.2	19.7	18.1	البطالة (%)
29.00	20.50	31.70	25.90	17.90	9.30	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
-81.94	-16.83	21.80	48.18	-9.52	-43.01	وضعية الميزان التجاري (مليار د.ج)
16.30	17.80	20.05	-	-	-	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

- 1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:
 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص: 238-242
 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 02: التشغيل، ص: 69
 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص: 220 - 221
 - <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html> (22/09/2015)
- 2) بيانات البنك الدولي: (<http://data.albankaldawli.org>).

⁽¹⁾ Mohamed Abdelbasset Chemingui, op.cit , p: 06

يشير الجدول رقم (IV-5) إلى أنه رغم تحسن معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي سنة 1989 ليصل إلى حدود 4.40%، فقد شرع في الانخفاض في السنة التالية حيث بلغ 0.80%، كما سجل معدلات سالبة خلال الفترة (1991 - 1994). كما تم تسجيل تحسن معدل حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي في سنة 1989، بينما تم تسجيل معدلات سالبة خلال الفترة (1990 - 1994). كما سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة تجاوزت 25% في المتوسط كما بلغت سنة 1991 مستوى 23.80%. أما بالنسبة لمؤشر التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) فقد بلغ مستويات قياسية بلغت أقصاها سنة 1992 حيث وصلت إلى مستوى 31.70%. كما نلاحظ تسجيل فائض في الميزان التجاري خلال سنتي 1991 و1992 بينما سجلت باقي السنوات عجزا بسبب تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

ولمواجهة هذه الأوضاع، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على قروض على مرتين، الأولى في 30 ماي 1989. وقد كان محتوى الاتفاق الاستعداد الائتماني الأول - اتفاق التثبيت - يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا وتقليص العجز الموازي. بالإضافة إلى تعديل سعر الصرف وإزالة التنظيم الإداري للأسعار. وتنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد توقيع التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحويلات في الجهاز المصرفي. وأيضا قيام الدولة بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام. لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بحوالي 10 مليون دولار، دفع إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية.⁽¹⁾

أما بالنسبة للمرة الثانية، تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، والذي هدف إلى:⁽²⁾

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات.
- وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:
- تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛
- ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء؛

(1) زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 - 2000 - دراسة تحليلية -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص: 15 - 16.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 16 - 17.

- تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها مبالغ 16.9 مليار دج سنة 1991، 42.50 مليار دج سنة 1992 و 83.5 مليار دج وسنة 1993؛
- تحديد نمو الكتلة النقدية M3 ب: 12 % لسنة 1991؛
- حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة؛
- تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى فارق 25% بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.
- وفي تلك الفترة كانت الجزائر تعيش جوا من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنها كانت في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، وذلك من خلال اتفاق مع صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاح. حيث عرفت أهم المؤشرات خلال السداسي الأول من سنة 1994 تسجيل ما يلي: (1)
- تواصل انخفاض أسعار البترول، وانخفاض القيمة الحقيقية لموارد صادرات المحروقات بنسبة 21%؛
- ارتفاع معدل خدمة الدين، ونقص حاد في الأصول الخارجية الصافية؛
- ارتفاع مستوى التضخم بأسعار المستهلكين نهاية مارس 1994 ب 10.7%، مقارنة بنهاية سنة 1993 صاحبها ارتفاع التضخم النقدي ب 7.7%.
- وهذا ما دفع الجزائر إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لطلب قروض جديدة، وبالنسبة للأهداف تتضمن ما يلي: (2)
- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) ، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية الى مستويات مرتفعة أي البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994، دولار واحد مقابل 36 د.ج، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المستهدف تحقيقه خلال الفترة؛
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

(1) زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص: 18.

(2) بلعوز بن علي - عاشور كتوش، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملحق الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004، ص: 11.

المطلب الرابع: الانطلاقة الثانية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

- شهدت هذه الفترة لجوء الجزائر للمرة الرابعة إلى صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق على مدى ثلاث سنوات (1995-1998)، وقد كان الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وبالنسبة إلى أهداف الاتفاق هي: (1)
- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛
 - العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01 جانفي 1996، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛
 - التخفيف من الإجراءات الجمركية والضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة 50% كحد أقصى؛
 - التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي؛
 - توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج، مع تفضيل للاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، مع إنجاز برنامج توسيع لقدرات تصدير الغاز، بمشاركة رأس المال الأجنبي؛
 - التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في سنة 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة - الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة -، مع تنمية السوق النقدية عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي، وسندات الخزينة، ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%، مع رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%، ومعدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%؛
 - التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20%، ابتداء من سنة 1998؛
 - مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة (1994-1996)؛ والسماح للمشاركة الأجنبية بالاستثمار في البنوك الجزائرية؛
 - إحداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل.
- ويمكن أن توصف نتائج برنامج التعديل الهيكلي بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية: (2)
- انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 6% في سنة 2000 بعدما وصل 21% سنة 1994؛
 - استقرار سعر صرف الدينار بالقياس للعملة الصعبة من الفترة (1996-2000)؛

(1) بلعزوز بن علي - عاشور كتوش، مرجع سابق، ص: 11 - 12.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 14 - 15.

- انخفاض الديون الخارجية لأقل من 24 مليار دولار أمريكي سنة 2001 دولار بعدما بلغت أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996 كما سجل انخفاض خدمات الدين لأقل من 25% في سنة 2002، بعدما بلغت في سنة 1994 ما مقداره 93%.

ويظهر الجدول رقم (IV-6)، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (IV-6): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995 - 2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
2.20	3.20	5.10	1.10	4.10	3.80	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
0.68	1.62	3.45	-0.57	2.26	1.71	معدل نمو حصة من الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
28.9	-	-	26.41	25.9	28.1	البطالة (%)
0.30	2.60	5.00	5.70	18.70	29.80	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
877.53	173.93	-3.82	242.53	184.98	-83.05	وضعية الميزان التجاري (مليار د.ج)
28.50	17.91	12.94	19.49	21.70	17.60	سعر برمبل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص ص: 242-238
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 02: التشغيل، ص: 69
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص ص: 220 - 221
- <http://www.ons.dz/Prix-a-la-consommation.html> (22/09/2015)

(2) بيانات البنك الدولي: (<http://data.albankaldawli.org>).

ويشير الجدول رقم (IV-6) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.10% كأقصى قيمة لها سنة 1998، بينما تم أيضا تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.45% كأقصى قيمة لها سنة 1998، باستثناء المعدل السالب الذي بلغ 0.57% سنة 1997؛
- معدلات البطالة المرتفعة، حيث بلغت سنة 2000 ما نسبته 28.90%؛
- كبح معدلات التضخم المرتفعة حيث أخذت اتجاه تنازلي من حدود 29.80% سنة 1995 إلى حدود 0.80% سنة 2000؛
- تسجيل عجز في وضعية الميزان التجاري لسنتي 1995 و 1996 والذي بلغ 83.05 مليار د.ج و 3.82 مليار د.ج، في حين سجلت باقي السنوات فائضا بلغ أقصاه في حدود 877.53 مليار د.ج سنة 2000؛
- تذبذب أسعار برمبل البترول بين الارتفاع والانخفاض وقد بلغت 28.50 دولار أمريكي كأقصى قيمة لها سنة 2000.

ويمكن القول أن تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية انعكس بشكل إيجابي على باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وهو نفس السبب الذي دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برامج تنموية، تحت مسمى برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، وهذا ما يتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الخامس: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014. وسيتم عرض أهداف برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومضمونها، بالإضافة إلى عرض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، ناهيك عن محاولة تقييم دور هذه البرامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي: (1)

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)

في هذا السياق، يتم عرض مضمون البرامج الثلاثة سالفة الذكر، وذلك على النحو التالي:

أولا - مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية (2).

والجدول رقم (7- IV) يوضح ذلك:

الجدول رقم (7- IV): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001 - 2004)

النسبة (%)	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
40.1	210.5	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	دعم الإصلاحات
100	525	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 252.

(1) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 251-252.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 252.

- ومن بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم (IV-7) يذكر ما يلي: (1)
- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر؛
 - التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة. هذا، ويظهر الجدول رقم (IV-8)، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:
- الجدول رقم (IV-8): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001 - 2004)

2004	2003	2002	2001	
4.30	7.20	5.60	4.61	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
2.64	5.55	3.99	3.04	معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
17.7	23.7	-	27.30	معدل البطالة (%)
4.00	4.30	1.40	4.20	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
885.78	754.91	446.62	620.22	فائض الميزان التجاري مليار د.ج
38.66	29.03	25.24	24.85	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

- (1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص: 238-242
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 02: التشغيل، ص: 69
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص: 220 - 221
- <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html> (22/09/2015)
- (2) بيانات البنك الدولي: (<http://data.albankaldawli.org>).

ويشير الجدول رقم (IV-8) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 7.20% كأقصى قيمة لها سنة 2003، بينما تم أيضا تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.55% كأقصى قيمة لها في نفس السنة؛
- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 27.30% سنة 2001 إلى حدود 17.7% سنة 2004؛

(1) نفس المرجع السابق، ص: 252 - 253.

- استقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود 4.30%، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والذي قدر بـ 1.40%؛
 - تسجيل فائض في وضعية الميزان التجاري في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 855.78 مليار د.ج سنة 2004؛
 - ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 38.66 دولار أمريكي سنة 2004.
- ثانيا - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)**
- في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202.2 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009). ويوضح الجدول رقم (IV - 9) توزيع هذا المبلغ حسب كل باب:
- الجدول رقم (IV - 9): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005 - 2009)**

النسبة (%)	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
45.42%	1908.5	أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزايد السكان بمياه الشرب (خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.
40.52%	1703.1	ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: - قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.
08.02%	337.2	ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: - الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04.85%	203.9	رابعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: - العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.
01.19%	50.0	خامسا - برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.
100%	4202.7	مجموع البرنامج الخماسي (2005 - 2009)

المصدر: من إعداد الباحث، ولمزيد من التفصيل:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، أبريل 2005، ص: 06 - 07. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم (IV - 9)، نذكر ما يلي:

- ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) الذي قدر بحوالي 4202.2 مليار د.ج مقابل 525 مليار د.ج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) - أي بحوالي 8 مرات -؛
- زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 08.20% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 04.85% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
 - اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 01.19% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- هذا، ويظهر الجدول رقم (IV-10)، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:
- الجدول رقم (IV-10): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2009 - 2005)

2009	2008	2007	2006	2005	
1.60	2.00	3.40	1.70	5.90	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
-0.35	0.54	1.53	- 0.05	4.16	معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	معدل البطالة (%)
4.20	4.90	3.70	2.30	1.40	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
-579.13	212.73	207.62	228.62	174.92	فائض الميزان التجاري مليار د.ج
62.25	99.97	74.95	65.85	54.64	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

- (1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:
 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص: 238-242
 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 02: التشغيل، ص: 69
 - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص: 220 - 221
- (2) بيانات البنك الدولي: (<http://data.albankaldawli.org>) (22/09/2015) <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>

ويشير الجدول رقم (IV-10) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60% سنة 2009، ويعزى ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية. كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها -0.35% سنة 2009؛
- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 15.30% سنة 2005 إلى حدود 10.2% سنة 2009؛
- ارتفاع معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى 1.40% سنة 2005 إلى مستوى 4.90% سنة 2008 لتتراجع إلى حدود 4.40% سنة 2009؛
- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13 مليار د.ج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات؛

- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008، لتتخفف إلى مستوى 62.25 دولار للبرميل الواحد، أي بحوالي 37.74%.

ثالثا - برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010 - 2014)

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010 - 2014) تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار. (1)

الجدول رقم (IV-11): التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي حسب كل باب (2010 - 2014)

النسبة (%)	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
49.59	10122	أولا - المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.
31.59	6448	ثانيا - المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.
08.16	1666	ثالثا - المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.
07.67	1566	رابعا - المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية، منها: الفلحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
01.76	360	خامسا - المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
01.22	250	سادسا - المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الإلكتروني.
100%	20412	مجموع البرنامج الخماسي (2010 - 2014)

المصدر: من إعداد الباحث، لمزيد من التفصيل:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق III: قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 90 - 92. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf> (12/08/2015)

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم (IV-11)، نذكر ما يلي: (2)

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص: 38. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf> (12/08/2015)

(2) نفس المرجع السابق، ص: 38 - 92.

بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود. تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي. تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر لأمن الولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين. تحسين قطاع المالية: تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة. مراقبة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة. إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال

تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني.

هذا، ويظهر الجدول رقم (IV-12)، بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (IV-12): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010 - 2014)

2014	2013	2012	2011	2010	
3.47	2.70	3.30	2.80	3.60	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
1.31	0.55	1.16	0.73	1.56	معدل نمو حصة من الفرد الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)
10.6	9.8	11.0	10.0	10.0	معدل البطالة (%)
2.90	3.30	8.90	4.30	1.40	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
-249.81	477.61	1367.74	1515.91	842.10	فائض الميزان التجاري (مليار د.ج)
100.77	109.55	111.05	112.94	80.15	سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي

المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص: 238-242

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 02: التشغيل، ص: 69

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص: 220 - 221

- (<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>) (22/09/2015)

(3) بيانات البنك الدولي: (<http://data.albankaldawli.org>).

4) LA BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2014 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE), Juillet 2015. PP:154 -164

ويشير الجدول رقم (IV-12) إلى ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013. بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0.55% سنة 2013؛
- استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط؛
- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012؛
- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات؛
- تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 112.94 دولار أمريكي سنة 2011، مقارنة بسعر 80.15 دولار للبرميل سنة 2008. مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ سنة 2012

الفرع الثالث: تقييم دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)

في هذا السياق، يتم تقييم دور برامج الإنعاش الاقتصادي الثلاث فيما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 - 2014)، بما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي: يؤدي رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. مع العلم أنه لكي تتحقق هذه العلاقة، يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة في الطلب الكلي⁽¹⁾. ويتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور معدلات النمو للنتائج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2001 - 2014). وذلك ما يتيح الجدول رقم (13-IV) والشكل رقم (1-IV):

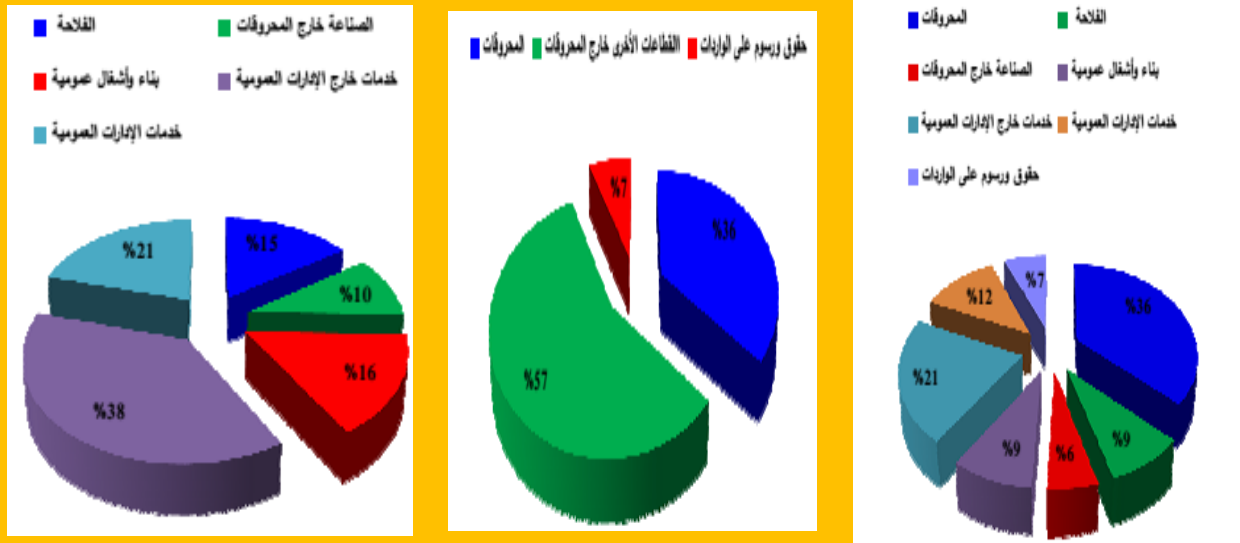
الجدول رقم (13-IV): متوسط التوزيع القطاعي للنتائج الداخلي الخام خلال الحقيقي خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014) (نسب مئوية)

القطاع	المتوسط خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004 - 2001)	المتوسط خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009 - 2005)	المتوسط خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014 - 2010)	المتوسط خلال فترة جميع البرامج (2014 - 2001)
المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	35.01	41.94	32.38	36.44
معدل النمو الحقيقي	3.55	-1.18	-3.00	-0.21
القطاعات الأخرى خارج المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	57.40	51.86	61.38	56.88
معدل النمو الحقيقي	-	6.4	6.48	-
الفلحة				
نسبة المساهمة في الناتج	9.50	7.74	9.18	8.81
معدل النمو الحقيقي	8.68	5.3	6.88	6.95
الصناعة خارج المحروقات				
نسبة المساهمة في الناتج	6.77	5.28	4.76	5.60
معدل النمو الحقيقي	1.90	-0.13	4.08	1.95
بناء وأشغال عمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	8.54	8.74	9.88	9.05
معدل النمو الحقيقي	6.13	9.4	7.18	7.57
خدمات خارج الإدارات العمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	21.96	20.76	22.08	21.60
معدل النمو الحقيقي	5.00	5.6	7.5	6.03
خدمات الإدارات العمومية				
نسبة المساهمة في الناتج	10.62	9.38	15.48	11.83
معدل النمو الحقيقي	3.38	7.18	4.56	5.04
حقوق ورسوم على الواردات				
نسبة المساهمة في الناتج	7.59	6.20	6.24	6.67
معدل النمو الحقيقي	8.50	5.72	8.32	7.51
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي	5.4	3.6	4.2	4.4

المصدر: حسابات الباحث، بناء على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، الملاحق الإحصائية، 2014، 2010، 2005.

(1) نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص: 252 - 253.

الشكل رقم (IV-1): شكل توضيحي لمتوسط التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الحقيقي باحتساب المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (IV-13)

يشير الجدول رقم (IV-13) والشكل رقم (IV-1) إلى ما يلي: ⁽¹⁾

1. بالنسبة لقطاع المحروقات، يلاحظ أنه خلال :

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 36.44% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 0.21%. وهذا ما يؤكد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عرضة للصدمات النفطية وتقلبات ظروف الطلب والعرض، كما حدث في 2009. فبعد أن بلغت الأسعار 99.97 دولار للبرميل الواحد سنة 2008 انخفضت على اثر الصدمة النفطية السلبية سنة 2009 إلى 62.25 دولار، وانخفاض الصادرات من النفط والغاز الطبيعي، حيث انخفضت إلى حدود 22453.6 مليون دولار سنة 2009 مقابل 39245.7 مليون دولار سنة 2008 أي سجلت معدل نمو سالب قدره 42.78%؛

2. بالنسبة لقطاع الفلاحة، يلاحظ أنه خلال :

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 8.81% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 6.95%. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وقد عرف هذا القطاع معدل نمو حقيقي سلبى سنة 2008 والذي بلغ 5.3% بسبب الجفاف، وهذا ما يؤكد ارتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية، كما أن ضعف مساهمة القطاع الفلاحي يفاقم تبعية الجزائر الغذائية، خاصة في حالة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن الاكتفاء الغذائي الذاتي للدولة، أو حتى التصدير للخروج من دائرة التبعية الغذائية.

3. بالنسبة لقطاع الصناعة، يلاحظ أنه خلال :

(1) بالاعتماد على: بنك الجزائر، تقارير سنوية مختلفة، 2002-2014.

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 5.60% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 1.95%. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وذلك يعزى إلى ضعف معدلات نمو الصناعات المعملية، بالنظر لمتطلبات السوق المحلية. ناهيك عن ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. هذا ويبقى قطاع الطاقة والمياه ينمو بقوة نتيجة التوسع المتزايد في استهلاك الأسر للكهرباء والغاز. كما يمكن الاستنتاج أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل المأمول من برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يضمن بناء قطاع صناعي وطني قوي ذي قدرات تنافسية قادر على تلبية احتياجات السوق المحلية.

4. بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، يلاحظ أنه خلال:

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، قد استحوذ هذا القطاع على حوالي 9.05% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.57%. وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام، لكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا القطاع مستقيماً نسبياً من برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة انخراط الدولة في الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميتررو، السكنات بأنواعها). لكن تطور هذا القطاع يبقى رهينة لارتفاع أو انخفاض الاستثمارات العمومية (من نفقات ميزانية التجهيز).

5. بالنسبة لقطاع الخدمات، يلاحظ أنه خلال:

- جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، قد استحوذ هذا القطاع بشقيه خدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية على حوالي 21.60% و 11.83% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام على التوالي، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لكل شق حوالي 6.03% و 5.04% على التوالي. أي أن مساهمة قطاع الخدمات بلغت 33.43% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، ويعزى ذلك إلى ديناميكية بعض القطاعات التجارية والنقل، نمو الإنتاج الفلاحي والاتجاه التصاعدي للواردات، ومجهودات تحسين الخدمات العمومية.

- كما تجدر الإشارة، أنه بالنسبة لحقوق ورسوم على الواردات فقد استحوذت على حوالي 6.68% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.51%. ويعزى ذلك إلى الاتجاه التصاعدي للواردات، والتي تشمل السلع الغذائية والمواد الأولية والنصف المصنعة، والأدوية، وتجدر الإشارة هنا إلى الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمواجهة الصدمة الخارجية سنة 2009، على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية.

كما تجدر الإشارة، أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد سجل معدل نمو بلغ حوالي 4.4% في المتوسط جميع فترات برامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، كما يلاحظ أنه خلال فترة البرنامج الأول قد عرفت متوسط معدل نمو بلغ 5.4%، في حين تراجع إلى حدود 3.6% خلال فترة البرنامج الثاني، ليعود إلى للارتفاع ليبلغ مسجلا 4.4%، ويعزى الانخفاض في فترة البرنامج الثاني إلى الصدمة الخارجية سنة 2009، والركود الذي يعرفه قطاع المحروقات منذ سنة 2005، وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وتبعيته المطلقة لقطاع المحروقات، في ظل الأداء الضعيف للقطاعات الأخرى خارج المحروقات خاصة القطاع الفلاحي والصناعي وعدم قدرتهما على تغطية الطلب الداخلي للسوق المحلية، وهذا ما يفسر دوافع اللجوء للاستيراد لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للقطاع العائلي والقطاع الحكومي. كما نلاحظ من الشكل رقم (1-IV)، أنه بالنسبة للتنوع الاقتصادي خارج المحروقات يبقى جد محدود حيث أن قطاع الخدمات هو المستحوذ على المساهمة في هذا القطاع بنسبة 59%، مقابل 16%، 15%، و10% لقطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، والصناعة خارج المحروقات على التوالي. وهذا ما يثبت عجز برامج الإنعاش الاقتصادي عن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد تنافسي قائم على التنوع القطاعي وقادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات. وهذا ما يستدعي صياغة إستراتيجية وطنية لتطوير القطاعات المنتجة مثل الفلاحة والصناعة، والحاملة للتنمية الداخلية وتوطيد التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962-2014)

يهدف هذا المبحث إلى تحديد أبرز محطات مسار التطور والإصلاح التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-2014). وذلك بهدف الوقوف على أهداف الإصلاحات ونتائجها، وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز هذا الجهاز، والتعرف على أهم الأنشطة المصرفية الحديثة للبنوك الجزائرية. وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-1989)

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، كانت بدايتها مرحلة إرساء قواعد النظام المصرفي، وقد تخللت تلك المراحل مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي تهدف لتنظيم سير هذا النظام، وكذلك زيادة القدرة التمويلية للجهاز المصرفي الجزائري من أجل تفعيل وتيرة التنمية الاقتصادية. وبصفة عامة يمكن حصر مراحل تطور هذا الجهاز فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة (1962 - 1970)

ورثت الجزائر عقب استقلالها جهازا مصرفيا قائما على التبعية للاقتصاد الفرنسي ذو التوجه الليبرالي عكس التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر عقب استقلالها حيث افتقرت الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية فقد كانت جل التعاملات تتم مع المتعاملين الفرنسيين فضلا عن عرقلة النشاطات الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة إلى بذل جهد كبير بهدف التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي وكذلك استرجاع حقه في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات بهدف ترسيخ السيادة الوطنية للدولة الجزائرية نذكر ما يلي:

1. إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) : والذي يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة في 01 جانفي 1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1963، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي⁽¹⁾. ومن الناحية القانونية، اعتبر البنك المركزي الجزائري مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلالية مالية، رأسماله 40 مليون فرنك جديد ومملوك بالكامل للدولة، يرأسه محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الدولة، ويقترح من وزير المالية، وإدارة البنك منوطة بمجلس إدارة يتكون من المحافظ، رئيس المجلس، المدير العام، وعشرة إلى ثمانية عشر عضواً من كبار المسؤولين والمختصين، ويتم تعيينهم لثلاث سنوات بمرسوم رئاسي أيضاً، وطبقاً لقانون تأسيسه له حق فتح فروع في البلاد حسب الحاجة، وله فرع في كل ولاية. ومن اختصاصات المجلس، يذكر: تقرير الخضم وشروطه، تحديد نسبة الفائدة، إصدار وسحب النقود الورقية، وهو المسؤول عن كل من: التداول النقدي والسياسة النقدية والغطاء النقدي، وتوزيع الائتمان وشروطه ونسب الاحتياطي القانوني للبنوك، كما أنه يعتبر بمثابة المقرض الأخير للنظام المصرفي، وهو بنك الدولة في جميع أمورها

(1) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 125

المتعلقة بالقروض والضمانات والاستشارات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى كونه الرقيب على التحويل الخارجي ومراقبة ميزان المدفوعات. وللبنك أيضاً مراقبون لهم دور الرقابة على الحسابات ومراقبة التسيير المالي والمحاسبي، وهؤلاء المراقبون يتم تعيينهم بمرسوم من قبل رئيس الدولة أيضاً. وقد تم إصدار الدينار الجزائري في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب للدينار، لوضع حد لهروب رؤوس الأموال، وقد كان عملة غير قابلة للتحويل ومرتبطة بالفرنك الفرنسي في البداية، وبعدها بدأت الجزائر تقطع علاقاتها تدريجياً بالنظام المصرفي الفرنسي، ومع نهاية الستينيات من القرن الماضي لم تبق هناك أية علاقة بين الدينار والفرنك.⁽¹⁾

2. إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): والذي تأسس في 07 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-165، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD) والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات. وتغطي قطاعات نشاطه جزءاً كبيراً من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز.⁽²⁾ غير أن الواقع غالباً ما لا يطابق تماماً النصوص، هذا البنك كان محدود الفعالية في تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، وكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.⁽³⁾

3. إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): والذي تأسس في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 وقد أسندت إليه مهمة جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجمعيات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية. وفي إطار العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية. وابتداءً من سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن مما أعطاه دفعا قويا نتيجة زيادة موارده المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق وقد شملت السياسة الإقراضية لهذا الصندوق منح القروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية⁽⁴⁾. وقد شرع الصندوق في جمع الادخار من العائلات والأفراد في الفترة الممتدة ما بين 1964-1970، ثم بعد ذلك تم خلق نظام الادخار المخصص للسكن في 1971 إذ كان معدل الفائدة على الادخار في هذه الفترة يقدر بـ 3.5 % سنوياً. في حينها أسندت إلى الصندوق مهمة تمويل السكن الاجتماعي باستعمال المبالغ المدخرة والمال العام. كما أسندت له مهام جديدة في بداية الثمانينات، تمثلت في: منح القروض للخواص بغرض البناء الذاتي أوفي إطار جمعيات بالنسبة للمدخرين أو غير المدخرين.

(1) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص: 165.

(2) محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 129 - 130

(3) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط3، ص: 188

(4) نفس المرجع السابق، ص: 188

وتمويل مشاريع الترقية العقارية للمدخرين فقط. كما أدى نظام تمويل السكن هذا عن طريق الصندوق إلى ازدياد مدخرات العائلات وارتفاع بالتالي موارده المالية ولقد فتح الصندوق عدة إمكانيات للتوفير منها: (أ) دفتر للادخار بالعملة الصعبة، (ب) دفتر للادخار الشعبي، (ج) حسابات للادخار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، و(د) ودائع آجلة بالنسبة للأشخاص المعنويين.⁽¹⁾

وقد شهدت سنتي 1966 و1967 تأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الجزائر، والذي نتج عنه البنوك التجارية العمومية الثلاثة والمتمثلة في:⁽²⁾

1. البنك الوطني الجزائري (BNA): قد أنشئ في 13 جوان 1966 ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للفكر الاشتراكي والزراعي بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966. "وذلك، لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية ويكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة⁽³⁾". وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له والتي تتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

ومن أهم أنشطة البنك الوطني الجزائري تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا، إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع.

2. القرض الشعبي الجزائري (CPA): والذي أنشئ في 29 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 ليخلف البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ، وهذه البنوك هي: البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني، البنك التجاري والصناعي للجزائر، البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة والبنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري. وقد تم دمج جميع هذه البنوك وأنشئ على إثرها القرض الشعبي الجزائري الذي تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968، وضم الشركة المارسييلية للبنوك في 30 جوان 1968، والشركة الفرنسية للتسليف والبنك في سنة 1971. ويمارس هذا البنك جميع العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العمومي وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعة المحلية والتقليدية والمهن الحرة.

(1) علي بطاهر، إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 38.

(2) محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 130-132.

(3) علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 39.

3. **البنك الخارجي الجزائري (BEA):** والذي أنشئ في 01 أكتوبر 1967، حيث امتلك بنك كريدي الليوني في 12 أكتوبر 1967، والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية. وفي سنة 1968 تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة وبنك باركلين والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال، وقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كأى بنك جزائري آخر.

ويمكن القول، أن ما سبق ذكره يعتبر بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي لنظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة من خلال تكريس البنوك الوطنية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية لخدمة أغراض التنمية الوطنية، حيث تم تطبيق فكرة التخصص القطاعي لتلك البنوك. حيث كل واحد من البنوك التجارية الثلاثة التي تم تأميمها متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي. غير أن الإطار القانوني الذي وضعه القانون 62-441 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بدأ يفقد فعاليته تدريجيا. فخلال السنة المالية 1966، تم رفع الشرط المحدد لتسيقات البنك المركزي للخرينة بمعدل 5%، كما أن الإصلاحات التي أعقبت ذلك غيرت القطاع المالي تغييرا كليا. (1)

الفرع الثاني: مرحلة تطبيق الإصلاحات المصرفية والمالية الأولى (1971-1985)

تجسدت الإصلاحات المصرفية الأولى في الإصلاح المالي سنة 1971، والذي يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية، وإعادة النظر في قنوات التمويل، ولم يهتم بالجانب الهيكلي وظلت بنية الجهاز المصرفي على حالها، وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات والقوانين أطلق عليها "التخطيط المالي" (2)، وذلك بهدف سد الثغرات الموجودة في نظام التمويل، إذ أن مواصلة عملية التمويل تطلبت اللجوء إلى سلفيات من البنك المركزي والاستدانة الخارجية، وتزامن هذا الإصلاح مع انطلاق أول مخطط رباعي (1970 - 1973)، فكان من الضروري وضع نظام تمويل مخطط بهدف تعزيز التخطيط المادي بنظام تخطيط مالي، كأداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات خاصة على صعيد الاستثمار. وصدر قانون المالية لسنة 1971 والنصوص التي تلتها لتوضح طريقة ودور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي، ولتحقيق ثلاث أهداف هي تعميم القروض ولا مركزية التمويل ومركزية الموارد، كما كان يهدف الإصلاح إلى تخفيض عجز التمويل العام بتوجيه منح القروض الاستثمارية من الخزينة إلى البنوك حتى يصبح للتمويل البنكي دور حيوي في تقييم الناتج الوطني. (3)

وتعزى إصلاحات سنة 1971 لوجود عدد من النفاص نذكر من أهمها: (4)

1. **غياب قانون مصرفي عضوي:** لم تعرف الفترة قبل سنة 1986 أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة وعدم انسجام في القانون التشريعي، وهو ما انعكس على الجانب التطبيقي.

(1) علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 41.

(2) إبراهيم تومي، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 09

(3) خديجة لحر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية - واقع وآفاق -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص: 65 .

(4) إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص: 08-09

2. وجود نزاعات: لقد كانت هناك عدة تناقضات ونزاعات على مستويين وهما:

- أ. السلطة النقدية: وذلك لأن القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية، والتي كانت تضم هيئتين هما مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، حيث كان هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما.
- ب. البنوك الأولية: وذلك بسبب جمع الودائع ومنح القروض، ولم يحترم مبدأ التخصص لكل بنك، وبالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبائيك المصرفية عبر القطر الوطن.

3. التدخل المباشر للوساطة المالية: وذلك فيما يتعلق التمويل الاقتصادي، وكانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة في منح القروض لتمويل الاستثمار، أما البنوك فكانت عملياتها الاقراضية خاصة بقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها ولكنها توظف في مجالات محدودة.

ومن ثم تضمن هذا الإصلاح رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق وآليات تمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ، ومن بين تلك الطرق نذكر: (أ) قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، (ب) قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخار المعبأة من طرف الخزينة العمومية، والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المالية المتخصصة. و(ج) التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة العمومية والبنوك الأولية والمؤسسات. (1)

أما بالنسبة للمبادئ والآليات التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتتمثل في:

1. مبدأ مركزية الموارد المالية: اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزينة الدولة حتى تقوم البنوك التجارية بالاستغلال الأمثل لها، وكانت الخزينة تقوم بجمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية (بتروولية وغير بتروولية)، بالإضافة إلى ذلك تجبر المؤسسات العامة أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة وأن تضع المؤسسات العامة فائضها المالي باسمها الخاص في الخزينة العامة (2). كما يهدف هذا المبدأ إلى تجنب حالات عدم استعمال أو عدم استغلال الأموال المتوفرة لضمان التحكم فيها وحسن تسييرها، ولهذا الغرض كل الموارد المتاحة الداخلية منها والخارجية يجب أن تكون مركزة ومحولة على مستويين الخزينة والبنوك من أجل توفير احتياجات تنفيذ البرامج المحددة من قبل المخطط. ويتعلق الأمر على:
- أ. مستوى الخزينة بفائض أموال صناديق المعاش، الادخار، وشركات التأمين، الجمارك واحتياجات هذه المؤسسات تحول إجباريا إلى الخزينة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد أوتوماتيكيا. وتجبر المؤسسات العمومية على إيداع أموال الاحتياطيات والاهتلاك في حساب خاص بالخزينة العمومية ودفع مساهمات محددة كمشاركة في ميزانية الدولة.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 181-182.

(2) إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص: 09.

ب. مستوى البنوك التجارية يتم تركيز الموارد الجارية للمؤسسات العمومية، الودائع تحت الطلب ولأجل للمؤسسات الخاصة والأفراد.

1. **مبدأ التوزيع المخطط للقروض:** وفي هذا الإطار، اعتبر البنك كوسيلة تخطيط في يد الدولة، وبناء على ذلك عملية توزيع الموارد على مختلف القطاعات الاقتصادية تكون مركزية لتمكين الدولة من تحديد حجم الموارد المالية الضرورية لكل مشروع اقتصادي، ومن ثم فإن تحديد نسب مختلف القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى الداخلية والخارجية وكذا توزيعها على مستوى إدارة المالية والتخطيط⁽¹⁾. حيث يحدد نظام التخطيط الأهداف الحقيقية ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبينة في الخطة، فحاولت السلطات تنظيم الوساطة المالية عن طريق تخطيط وتوزيع الائتمان فحددت مهام البنوك ومهام الخزينة وعملية الوساطة المالية أسندت إلى البنوك وقسمت الاستثمارات إلى مجموعتين:

- **الاستثمارات العامة:** وتتعلق بالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة ضمن ميزانيتها العامة في حساب التجهيز ويتم تمويلها من طرف الخزينة العامة للدولة.
- **الاستثمارات المنتجة:** والتي تتدخل الخزينة بصفة غير مباشرة - " وذلك عن طريق البنك الجزائري للتنمية" - في تمويلها، فإذا كانت طويلة الأجل يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة، أما إذا كانت الاستثمارات متوسطة أو قصيرة الأجل فيتم تمويلها عن طريق البنوك.

2. **مبدأ مراقبة استعمال القروض:** يتعلق هذا المبدأ بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل اعتمادات وقروض، حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة وأسندت وظيفة المراقبة للبنوك لأنها تمثل همزة وصل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي من جهة وبين المؤسسات العامة من جهة أخرى، فالبنوك تتمتع بموقع استراتيجي لمراقبة استعمال الموارد المالية لأنها تعتبر القناة التي تمر عبرها الأموال الممنوحة للمؤسسات لإنجاز المشاريع، وألزمت البنوك بتقديم محاضر تتضمن استعمال المؤسسات العامة للأموال سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، الاعتمادات تستعمل على أقساط مبينة في وثائق تقدم للبنك المركزي ووزارة المالية.

وقد اتخذت إجراءات تسمح للبنوك بأداء مهمة مراقبة المخطط حسب ما جاء في قانون المالية من خلال:

أ. **التوطين البنكي الموحد:** والذي يلزم المؤسسات بتركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك وحيد، وتجسيد مبدأ البنك الأحادي Monobanque، ولم يكن اختيار بنك التوطين لا من صلاحيات المؤسسات ولا البنك بل بقرار من وزارة المالية التي وجهت كل بنك إلى تمويل المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع الاقتصادي كالتالي:

- البنك الوطني الجزائري يهتم بالقطاع الزراعي والصناعي العمومي.
- البنك الشعبي الجزائري يختص بالصناعات التقليدية كالسياحة والفندقة.
- البنك الخارجي الجزائري كل ما يتعلق بالعمليات القائمة مع الخارج.⁽²⁾

(1) خديجة لحر، مرجع سابق، ص: 65 .

(2) خديجة لحر، مرجع سابق، ص: 66 .

وقد سمح لكل مؤسسة عامة أن تفتح حسابين، حساب خاص بدورة الاستغلال، وحساب خاص

بعمليات الاستثمار ويمنع التداخل بين الحسابين وهذا لتدعيم مبدأ الرقابة.⁽¹⁾

ب. **منع التمويل الذاتي:** يهدف إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسة تمكين الدولة من تخطيط مركزي للتحكم في

الموارد وتوزيعها على المؤسسات التي تراها في حاجة ماسة لها، فلا يمكن للمؤسسة الاستثمار بمواردها

الخاصة. وعليه فالبنك التجاري هو المسير لحسابات المؤسسة فيما يخص القروض قصيرة الأجل، بينما

البنك الجزائري للتنمية يزودها بالقروض الطويلة. وللحصول على التمويل الخارجي على المؤسسة

الحصول على رخصة مسبقة من البنك المركزي على أن تقدم البنوك ضمانا.

ج. **منع التمويل بين المؤسسات:** فيما عدا القروض التجارية الجارية، قرض مؤسسة لمؤسسة أخرى غير

مسموح حسب ما ينص عليه القانون المالي لسنة 1972 المادة 22، هذا الإجراء يهدف أيضا إلى

مركزية الموارد أمام البنوك حتى تتمكن من منح القروض متوسط المدى الاستثمارات المخططة، كما

تسمح للبنوك بمراقبة نشاط المؤسسات.

د. **إجبارية التعامل بتحويل أو شيك بنكي:** لتقوية مراقبة البنوك للمخطط، دفع مصاريف المؤسسات

العمومية يجب إجباريا أن يحدث عن طريق تحويل أو شيك بنكي بمقتضى القانون المالي لسنة 1972

المادة 19، فتسوية مدفوعاتها تتم عبر حسابها البنكي أما الحساب البريدي لا يمكن استعماله سوى

للمصاريف أقل من 1000 دج، والهدف هو من جهة زيادة خزينة البنك لتطوير استعمال النقود الكتابية

في معاملات المؤسسات، ومن جهة أخرى تحديد حركة النقود الورقية وتسريها.

هـ. **الحصول على تصريح البنك المركزي:** وهو تصريح تطلبه المؤسسات العمومية من البنك المركزي

يتضمن الموافقة على الحصول على قروض خارجية، وحتى تتمكن من تخفيض التكاليف لهذا النوع من

القروض. هذه الإجراءات تتيح للبنوك متابعة المؤسسات العمومية في مجال التنبؤ بالإنتاج مقارنة بما

تحققه من نتائج هذه المراقبة تتم نظريا على مستويات مختلفة ووفق عدة أساليب:

- **المراقبة المسبقة:** عند دراسة طلب القرض تقدم المؤسسة لبنك التوطين إلى جانب ميزانيتها وحسابات

استغلالها مخطط تمويل مجزئ إلى أجزاء ثلاثية.

- **المراقبة الجارية:** تقوم على متابعة البنك لحركة الأموال اليومية للمؤسسة العمومية، ولتسهيل هذا

الإجراء المؤسسة مجبرة على إجراء عملياتها عبر حسابها البنكي، فيتحقق البنك من التسجيلات

الخاصة بالحساب الجاري للمؤسسة.

- **المراقبة الخاصة بنتائج المؤسسة:** يتعلق هذا النوع من المراقبة، بتقييم النتائج المحققة مقارنة بما تم

التنبأ به في المخطط الذي رسمته المؤسسة وعلى أساس الوثائق المحاسبية.

وتساعد هذه المراقبة البنوك في معرفة المؤسسات القادرة على استرجاع ديونها، والمؤسسات التي هي

بحاجة لتدعيم، وكذلك المؤسسات العاجزة التي ليست لها قدرة على تسديد القرض.

(1) إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص: 10.

إذ أن مبدأ مراقبة استعمال الموارد من أجل تحقيق الأهداف التنموية للخطة كان مهمة صعبة أو كانت للبنوك التي وجدت نفسها مرتبطة مباشرة مع مديرية التخطيط من جهة والمؤسسات من جهة أخرى، وفي هذه الظروف أصبح البنك العمومي بشكل متزايد مجرد منفذ سلبي في خدمة سلطات المخطط.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهدت الفترة (1982-1985) إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) كان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنها بنكيين جديدين هما⁽²⁾:

1. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** والذي أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وقد اضطلع هذا البنك بوظيفة تمويل كل من الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي؛ الهياكل والأنشطة الصناعية والفلاحية؛ هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية. بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.
2. **بنك التنمية المحلية (BDL):** والذي أنشئ في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 وقد اضطلع هذا البنك بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية وتمويل عمليات الرهن. ويمكن القول، بأن هذه المرحلة تميزت بعدة نقائص من أهمها:⁽³⁾

- انحصار قرار السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية؛
- احتكار الخزينة العمومية لعملية تمويل الاقتصاد الوطني وهيمنتها على أوجه النشاط المالي والمصرفي؛
- وجود نظام مصرفي ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور البنوك التجارية والبنك المركزي في تمويل النشاط الاقتصادي؛
- قصور كبير ميز دور الجهاز المصرفي لكون هذا الجهاز كان مجرد وسيط إداري لنقل التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

وهذا ما استدعى السلطات النقدية لإجراء إصلاحات مصرفية عميقة تجسدت في إصلاحات سنة 1986.

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات المصرفية والمالية الثانية (1986-1989)

بسبب الأزمة النفطية الخانقة وبعد الصعوبات المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في نهاية سنة 1985 نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية والدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد، وبالخصوص القطاع المالي والمصرفي. حيث تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست النظام المصرفي خلال السبعينات وبداية الثمانينات. أصبح إصلاح هذا النظام ضرورة حتمية سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به. في إطار هذا الإصلاح جاء القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 ليعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية. كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية⁽⁴⁾.

(1) خديجة لحر، مرجع سابق، ص: 66 - 67.

(2) محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 134-135.

(3) طارق خاطر، مرجع سابق، ص: 120.

(4) علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 45.

وبغرض توضيح بعض معالم هذا الإصلاح سنتطرق إلى النقاط التالية:

- 1) **الوظيفة البنكية في ضوء الإصلاح المصرفي 1986:** فبموجب القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية حيث جاء القانون بما يلي:
 - استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بمهامه التقليدية من حيث الرقابة والإشراف عليها، وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة لأنها لم تتعزز بتطبيق صارم في الميدان خاصة في ظل النظام الاقتصادي الموجه؛
 - وضع نظام بنكي ذي مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
 - استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل النظام المصرفي الجزائري من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض؛
 - تقليل دور الخزينة في نظام التمويل، وتغيب الطابع المركزي للموارد المالية؛
 - إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي، وهيئات استشارية أخرى، حيث نص القانون على إنشاء مجلس أعلى للقروض، مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا المجال، كما تم تأسيس لجنة مراقبة أعمال البنوك لتحل مكان اللجنة التقنية للبنوك سنة 1971، وقد أوكلت لها نفس المهام.⁽¹⁾

- 2) **الجهاز المصرفي في ضوء المخطط الوطني للقروض:** اعتبر الجهاز المصرفي أداة لتطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد المالية والنقدية وترقية الادخار وتمويل الاقتصاد الجزائري، وذلك تماشيا مع القواعد المحددة في المخطط الوطني للقروض. وأوكلت مهمة السهر على تطابق تخصيص الموارد في إطار إنجاز هذا المخطط مع أهداف المخططات الوطنية للتنمية إلى الجهاز المصرفي، وهذا ما دعمه المخطط الخماسي (1985 - 1989) الذي أوصى بتكييف هذا الجهاز مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع أهداف المخطط الوطني السنوي، وذلك عبر شروط منح القروض، ومعدلات القرض، وتطوير آليات تأطير النقد وأشكال التمويل الذاتي، وهذا ما تدعمه المادة رقم 12 من قانون البنوك والقروض. كما يجب أن يقترن تنظيم الجهاز المصرفي قدراته بلا مركزية تسيير الاقتصاد الجزائري، لهذا كل ما يعد بنكا يقوم لحسابه الخاص يحكم وظيفة الاعتيادية بالعمليات الآتية:
 - جمع الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها؛
 - منح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها أيضا؛
 - القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التنظيم والتشريع المعمول به في هذا المجال؛
 - تسيير وسائل الدفع؛
 - توظيف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية والاكتتاب فيها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها؛
 - العمل على مساعدة الزبائن لتسهيل نشاطهم؛
 - توفير أنسب الظروف لاستقرار العملة وحسن تسيير الجهاز المصرفي.

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 167.

وفي هذا الإطار يتولى بالخصوص مخطط الوطني للقرض تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، حيث بلغ معدله ما بين 1986/10/01 إلى غاية 1989/05/01 (المخطط الخماسي) 5%.

(3) أغراض المخطط الوطني للقرض: يحدد المخطط الوطني للقرض في إطار المخطط الوطني للتنمية الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملة، وفي مجال الأولويات والقواعد التي ينبغي مراعاتها في توزيع القرض، وذلك من خلال تحديد ما يلي:

- حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها وطبيعتها، والقروض الواجب منحها حيث قدرت سنة 1986 بـ 176.9 مليار دج ثم ارتفعت سنة 1989 إلى 209.3 مليار دج؛
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد؛
- استنادة الدولة وكيفيات تمويلها.

يشترك البنك المركزي وهيئات القرض في إطار الأهداف الشاملة الداخلية والخارجية التي حددها المخطط الوطني للتنمية في دراسة المخطط الوطني للقرض وإعداده، وتنفيذه، ومتابعته، وفي إيجاد الأدوات التقنية، وكيفيات تحقيق الأهداف النقدية المقررة، كما يقترح أي إجراء تعديلي ضروري ضامنا لانسجام التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، وحسن تنفيذ المخطط الوطني للقرض.

(4) سياسة الإقراض والتغيرات الجديدة في ظل هذا القانون: تكون المساهمات التي تمنحها هيئات القرض في إطار المخطط الوطني للقرض وحدوده، موضوع اتفاقية مع المستفيدين، وتخصص هذه المساهمات بصفة رئيسية لتمويل الاستغلال للمؤسسات واستثماراتها وصادراتها واحتياجات الصرف في حدود هدف كل منها، وتنقسم هذه المساهمات إلى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة، وترد هذه القروض حسب الكيفيات المنفق على إقرارها، كما يجب أن تسمح هيئات القرض بفتح حساب لأي شخص يطلب ذلك طبقا للإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها، فيمكن أن تكون الحسابات للأفراد أو الجماعات، كما تتولى هيئات القرض المعنية في إطار تقييم استثمارات المؤسسات قبل اتخاذ أي قرار استثماري من خلال التحليل المالي للمشاريع.⁽¹⁾

بالرغم من مما سبق ذكره فيما يتعلق بالإصلاحات التي جاء بها قانون المخطط والقرض والبنوك 12/86، إلا أن ذلك لم يساهم في إنعاش دور الجهاز المصرفي ف جاء قانون 06/88 المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية كأداة دعم للسابق، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية، وتسعى لتحقيق الربح والمردودية، أي أصبحت البنوك مؤسسات مصرفية عمومية معينة بهذا القانون، مما يتكيف مع الآليات التي جاء بها، مما شكل القانونين المذكورين مرحلة هامة في حياة النظام المصرفي الإداري في منح مؤسساته الاستقلالية حسب قواعد السوق. فكان مضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، حيث لها رأس مال خاص موزع على مختلف صناديق المساهمة التي

⁽¹⁾ رشيد دريس، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص ص: 11 - 12 .

تأسست بموجب القانون 03/88 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة⁽¹⁾. وقد هدف قانون 1988 للتوافق مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد بحيث يسمح للبنوك كمؤسسات بالانسجام مع القانون 01-88 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06-88 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12-86 السالف الذكر. ومضمون قانون سنة 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات كما يمكن استنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون والتي تتمثل فيما يلي:

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ للقواعد التجارية، ويجب أن يبنى نشاطه على مبدأ الربحية والمردودية؛

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، ويمكن أيضاً لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛

- تم تدعيم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية أي الدور الذي استعاده من خلال قانون 1986، وذلك بعدم تمويل الخزينة العمومية دون ضوابط، والتحكم أكثر في شؤون النقد والائتمان.⁽²⁾

وعموماً تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ضعف الجهاز المصرفي من خلال عدم إمكانية تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني؛

- نقص السيولة لدى البنوك من أجل القيام بعمليات التمويل؛

- عرف الدينار الجزائري تخفيضات متتالية خلال هذه الفترة؛

- إلغاء التوطين الإلزامي الوحيد كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية ليسند ذلك إلى الجهاز المصرفي.

وتوضح النقطتين الأولى والثانية وجود بعض الاختلالات على مستوى الجهاز المصرفي والسياسات التمويلية وهذا ما استدعى القيام بإصلاحات أخرى تتجسد أساساً في إصلاحات سنة 1990⁽³⁾. والتي تمهيداً لها تم إنشاء السوق النقدية في الجزائر في 18 يونيو 1989، والتي فتحت المجال للمؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في هذه السوق بصفتها مقرضنة، كما سمحت هذه العملية بعد أن كانت حكراً على الخزينة العمومية. للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق وذلك باستعمال أسعار للخصم تفوق أسعار الفائدة⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع السابق، ص: 13 .

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 195 .

(3) فؤاد رحال، مرجع سابق، ص: 128 .

(4) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: 167.

المطلب الثاني: تطور الإصلاحات المصرفية وجهود العصرية خلال الفترة (1990 - 2014)

عرف الجهاز المصرفي الجزائري نقلة نوعية فيما يتعلق بالإصلاحات المصرفية، والتي تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض 90-10، الذي سمح بتحرير الجهاز المصرفي الجزائري وبوجود بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، وذلك بهدف إحداث مناخ تنافسي في السوق المصرفية الجزائرية، ولم يتوقف مسار الإصلاح عند هذه المحطة، بل قامت السلطات النقدية بجملة من الإصلاحات الأخرى، والتي كانت تهدف إلى تحديث وتطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتعزيز وظائفه التنموية. وفيما يلي عرض لأهم تلك الإصلاحات وأهدافها فيما يتعلق بعصرية الجهاز المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 الصادر في 14 أبريل 1990 وما عقبه من نصوص أوامر وأنظمة إلى غاية الأمر 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003

أولاً- مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض رقم 90 - 10

في هذا الصدد، تمت المصادقة على قانون رقم 90 - 10 الصادر في 14 أبريل 1990، هذا الأخير يعد أهم قانون تم المصادقة عليه منذ الاستقلال بشهادة المختصين « فهو لا يبدع فقط مقارنة مع الوضعية السابقة ولكنه يقترح نموذج جديد لا يليق إلا باقتصاد متطور كل شيء موجود فيه، الشكل القانوني للبنوك (شركة ذات أسهم) مجال النشاطات (بنوك شاملة مؤسسات مالية مختلفة)، مراقبة البنوك (القواعد الاحترازية وهيئات المراقبة المختصة)، معايير التسيير (إجراءات الحصول على الاعتماد، اختيار كفاءة المديرين، كيفية المشاركة...) توسيع السلطة الممنوحة للهيئة النقدية في ميدان النقد والقرض ... (1)». وفي هذا الصدد، سيتم التطرق إلى المبادئ الرئيسية لقانون 90-10، والتي يوضحها الشكل رقم (IV-2)، على النحو التالي: (2)



المصدر: من إعداد الباحث

(1) Dib said, **reforme du système bancaire ou l' envirement bancaire**, la banque d algerie article media bank ; n°46 du mois mars 2000

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 196-198.

(1) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة غير أن هذا الوضع ألغي بعد ما تم إسناد اتخاذ القرارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها. ويهدف هذا المبدأ إلى:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي.
- استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.
- إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، والذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

(2) الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: حيث وفقا لهذا المبدأ فإن الخزينة حرة في تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق ما يلي:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة العمومية.
- تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

(3) الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: حيث لم تصبح الخزينة المسؤولة عن منح القروض لتمويل الاستثمارات العمومية باستثناء تلك الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح الجهاز المصرفي هو المسؤول عن منح القروض وهذا لتحقيق ما يلي:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها المالية التقليدية والتي على رأسها منح القروض.
- تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

(4) إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: حيث كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت مجلس النقد والقرض بهدف ضمان تحقيق ما يلي:

- انسجام السياسة النقدية؛
- تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- التحكم في تسيير النقد وتفاذي التعارض بين الأهداف النقدية.

(5) وضع نظام بنكي على مستويين: حيث يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وهكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.

(6) إصلاح السياسة النقدية: حيث لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر قبل صدور القانون رقم

90-10، لكونها اشتملت على تناقضات منها:

- تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي؛

- ضعف في تعبئة الادخار؛

- عجز هيكل في سيولة الجهاز المصرفي؛

- عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

وبذلك أسس القانون 90 - 10 الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر حيث تم تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني الإجباري لأول مرة سنة 1994، ثم تطبيق سياسة السوق المفتوحة في نهاية سنة 1996، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك. وعلى صعيد آخر، اتخذت جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف عجز الميزانية كتخفيض العملة الوطنية، وتحقيق التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للدولة ثم تعديل معدل صرف الدينار الجزائري.

ومنذ صدور هذا قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 حدث تنوع كبير على مستوى الجهاز المصرفي من حيث عدد وطبيعة البنوك الناشطة في المجال، بالإضافة إلى العمل المصرفي المرتكز على الرشادة الاقتصادية والطابع التجاري والمنافسة إلى حد ما، بالإضافة أصبح العمل المصرفي يتم في إطار المراقبة وتحمل الخطر وتجسد ذلك بإنشاء اللجنة البنكية التي تسهر على حسن سير وتطبيق واحترام التشريعات والقوانين المصرفية ومنها القواعد الاحترازية، ولكن لم يلبث هذا المناخ الجديد الذي بدأ يميز النظام المصرفي للتبلور واعطاء الديناميكية اللازمة التي تمكن من إرساء أسس المنافسة في السوق المصرفية، حتى حدثت نكسة وصدمة تمثلت في أزمة الجهاز المصرفي الخاص وذلك من خلال ما عرف بأزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري⁽¹⁾، والتي عدت أهم دوافع تعديل وذلك عن طريق إصدار الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي سيتم التطرق إليه بعد عرض أهم النصوص التشريعية والتنظيمية التي مست النشاط المصرفي إلى غاية إصدار الأمر السالف الذكر.

ثانياً- أهم النصوص الأنظمة والأوامر التي مست النشاط المصرفي إلى غاية الأمر 03-11

الصادر في 26 أوت 2003

- نظام رقم 90-01 المؤرخ في 4 يونيو 1990 المتعلق برأسمال البنوك والمؤسسات المالية: والذي حدد قيمة الحد الأدنى لرأسمال، 500 مليون د.ج بالنسبة للبنوك، و100 مليون د.ج بالنسبة للمؤسسات المالية. وذلك دون أن تقل نسبة المبلغ إلى الأموال الخاصة، عن 33% بالنسبة للبنوك، وعن 50% بالنسبة للمؤسسات المالية. كما تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8%⁽²⁾.

(1) عبد القادر بربيش، مرجع سابق، ص: 71.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام 90-01 مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1410 الموافق 4 يونيو سنة 1990 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة: 28، العدد: 39، الصادر بتاريخ 11 أوت 1991، ص: 1549.

- نظام رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بتنظيم السوق النقدية: والذي حدد طبيعة المتدخلين في السوق النقدية (بنك الجزائر كوسيط بصورة انتقالية، البنوك والمؤسسات المالية وكل مؤسسة مرخص لها من قبل مجلس النقد والقرض، والخزينة العمومية). كما حدد تبادلات السيولة بين المتدخلين في السوق النقدية، وذلك عن طريق: السندات العامة والخاصة؛ قرض أو رهن (24 ساعة لأجل ولإشعار) سندات عامة وخاصة؛ قروض وتوظيفات مدعومة بتنظيمات عمليات سوابس SWAPS للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. (1)
- الأمر 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري: والذي يعرف بأنه: "عملية تجارية ومالية: يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو القانون الخاص؛ وتكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن خيار الشراء لصالح المستأجر؛ وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو المجالات التجارية والمؤسسات الحرفية". كما تطرق الأمر إلى التكييف القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري، وكذلك حقوق والتزامات المتعاقدين. (2)

الفرع الثاني: دوافع إصدار ومضمون الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90 - 10

في هذا السياق، نذكر:

أولا- دوافع إصدار الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90 - 10

يعتبر إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدتها الجهاز المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفية والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتوقع تدريجيا وتحل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12% عام 2002، وظهرت علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقتصاديين. جاء الإعلان عن إفلاس البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تراجعاً، وترزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في الجهاز المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، و عاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية. وهناك جملة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى أزمة الجهاز المصرفي الخاص، وإفلاس البنكين الخاصين - الخليفة بنك و البنك الصناعي والتجاري - لعل من أهمها ما يلي: (3)

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام 90-01 مؤرخ في 04 صفر عام 1412 الموافق 14 غشت سنة 1991 يتضمن تنظيم السوق النقدية، السنة: 29، العدد: 24، الصادر بتاريخ 29 مارس 1992، ص: 735.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 96-09 مؤرخ في 19 شعبان عام 1412 الموافق 10 يناير سنة 1996 يتعلق بالاعتماد التجاري، السنة: 33، العدد: 03، الصادر بتاريخ 14 يناير 1996، ص: 25.

(3) عبد القادر بربيش، مرجع سابق، ص: 71-74.

(1) العوامل المرتبطة بضعف الإدارة والتحكم في التسيير والتهور المصرفي:

⊗ صنف الإدارة غير السليمة وضعف التحكم في التسيير وفق معايير التسيير البنكي وعدم الالتزام بقواعد الحيلة والحذر من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشي بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم المعدة انطلاقاً من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجريت على البنكين المعنيين، وتمثل هذا في التسيير في عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية وعدم الشفافية في المعلومات وعدم احترام مؤشرات التسيير المالي، وكذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة النشاط مصادق عليها من طرف الجمعية العامة للمساهمين كما ينص عليه القانون، وتجلّى هذا خاصة في بنك الخليفة حيث انه لم يعد تقارير حصيلة نشاطه لسنوات 1999، 2000، 2001؛

⊗ ضعف التحكم في تسيير السيولة ووجود فائض في السيولة بالنسبة لبنك الخليفة لدى البنك المركزي؛
⊗ عدم التنويع في محفظة النشاط واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تخصيص موارد قصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، بالإضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وكذلك منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع أكثر مما هو سائد في السوق وهو ما يتنافى والسلامة المالية؛
⊗ السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي؛

⊗ عدم القدرة على التحكم في التكاليف وذلك من خلال الإفراط في النفقات غير المبررة والتي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كما كان عليه الحال بالنسبة لبنك الخليفة "تمويل الفرق الرياضية، تمويل الحفلات والمهرجانات.... الخ".

(2) العوامل التي تعود لجهات الإشراف والرقابة:

⊗ أدى انفتاح القطاع المالي والمصرفي إلى عدم تحديد الشروط والضوابط والمعايير لدخول الخواص للاستثمار في الجهاز المصرفي، وانعدام الخبرة اللازمة لممارسة الإدارة المصرفية، بالإضافة إلى تميزهم بالتهور المصرفي وضعف التحكم في إدارة المخاطر التي يتميز بها الجهاز المصرفي، وسمح ذلك بالنمو السريع للبنوك الخاصة - وخاصة بنك الخليفة - حيث عرف نمواً سريعاً في شبكته وانتشاره فارتفع عدد وكالاته من 05 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة عام 2000 ثم إلى 130 وكالة عام 2002، أما البنك الصناعي والتجاري فمن وكالة واحدة عند التأسيس إلى 12 وكالة عام 2000. هذه الطفرة في نمو البنكين لم تكن تخضع للضوابط الواجب احترامها وهو ما فرس على أنه تغاضي من طرف البنك المركزي على القيام بدوره في هذا المجال؛

⊗ لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه وتغاضيها عن عدم احترام قواعد الحذر في تسيير البنكين، وتدخلها المتأخر مما تسبب في ثقل تكلفة إفلاس البنكين المذكورين؛

⊗ عدم قدرة السلطات العمومية المخولة على التكيف مع مقتضيات التحرير المصرفي من خلال دعمها للبنوك العمومية وذلك بإعادة رسميتها وتطهير محافظها من الديون المتعثرة، وبالمقابل تم إهمال الاهتمام بترقية البنوك الخاصة ودعمها، بل اعتبرت دخيلة على الجهاز المصرفي وجب النظر إليها بحذر، وكان

الأجدر بالسلطات العمومية الجزائرية الاهتمام بترقية البنوك الخاصة والاعتراف بدورها بدل التضييق عليها ودفعها لممارسة تصرفات غير قانونية؛

⊗ لم تواكب الهيئات الرقابية تغيرات المحيط الجديد، فمعظم الهيئات لم تجدد طيلة سنوات، ومعظم رؤساء هذه الهيئات مدراء ومسؤولين سابقين في البنوك العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقط بالبنوك العمومية، كما لم تتاح الفرصة لممثلي البنوك الخاصة من المساهمة في اتخاذ القرار، وعدم تمكينهم من أن يكونوا أعضاء في هيئات الرقابة والهيئات الأخرى، ومنحهم الفرصة من ل طرح مشاكلهم وانشغالهم من أجل الوصول إلى تكوين نظام مصرفي منسجم وأكثر صلابة وتسوده المنافسة وما ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد الوطني؛

⊗ فبعد إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري وما ترتب عن ذلك من خسائر تحملتها خزينة الدولة، وتشير التقديرات إلى أن إفلاس بنك الخليفة وحده كلف خزينة الدولة 1.5 مليار دولار، بينما كلف إفلاس البنك الصناعي والتجاري حوالي 200 مليون دولار. فكان هذا سبب كافي بالنسبة للسلطات العمومية لإعادة النظر في التشريع المصرفي، وخاصة الآليات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك وعدم تكرار حالات التعثر المالي للبنوك، الأمر الذي استدعى تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11-03 الصادر في 26 غشت 2003 والذي سيتم بحث مضمونه في الفقرة الموالية. ثانيا- المحاور الرئيسية لمضمون الأمر 11-03 الصادر في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض جاء الأمر 11-03 المؤرخ في 26 غشت 2003 ليعدل ويتم قانون النقد والقرض 90-10، ويحمل في طياته جملة من المحاور الإصلاحية، والتي يرى الباحث تمثيلها في الشكل رقم (3-IV):

الشكل رقم (3-IV): المحاور الإصلاحية الرئيسية لمضمون الأمر 11-03 الصادر في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض



وفيما يلي بيان تلك المحاور: (1)

1) تعزيز وتدعيم صلاحيات بنك الجزائر:

في هذا الإطار، ينظر لبنك الجزائر على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعد تاجرا في علاقاته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري، ويخضع لقواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. كما تعتبر الدولة ممتلكة لرأسماله بصفة كلية، ولا يصدر حل لبنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كفاءات تصفيته. وفيما يتعلق بإدارة بنك الجزائر، فيتم ذلك من طرف محافظ وثلاثة نواب محافظ يعينون جميعهم بمرسوم رئاسي، كما تم تحديد صلاحيات محافظ بنك الجزائر. كما تم تحديد مجلس إدارة بنك الجزائر، والذي يتكون من محافظ، وثلاثة نواب محافظ، وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجال الاقتصادي والمالي. كما خول مجلس الإدارة بالمهام التالية: التداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر، وكذا فتح الوكالات والفروع والغائها؛ يحدد ميزانية بنك الجزائر؛ يضبط توزيع الأرباح؛ يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها... الخ.

وبالنسبة لتدعيم وتعزيز صلاحيات بنك الجزائر، فيتم التأكيد على أن بنك الجزائر يضطلع فيما يتعلق بميادين النقد والقرض والصرف بتوفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي والنقد، كما يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف. كما أكد على أن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع وقانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية ويمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن وضعية ميزان المدفوعات، حركة الأسعار وأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد. كما يطلب بنك الجزائر من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية تزويده بالمعلومات والإحصاءات التي تمكنه من معرفة الأوضاع الاقتصادية والمالية داخليا وخارجيا. كما يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ناهيك عن أن بنك الجزائر يخول مهمة إصدار النقد، وتتضمن تغطية النقد العناصر التالية: السبائك الذهبية والنقود الذهبية؛ العملات الأجنبية؛ سندات الخزينة؛ وأخيرا، سندات مقبولة تحت نظام الخصم أو الضمان أو الرهن.

وتجدر الإشارة قد تم الفصل بين صلاحيات بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، هذا الأخير يتشكل من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، علاوة على شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والمالية، ويعينان بموجب مرسوم رئاسي، ويرأس المجلس محافظ بنك الجزائر. كما يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي: إصدار النقد وتغطيته؛ مقاييس وشروط عمل بنك الجزائر فيما يتعلق بخصم السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة؛ تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛ غرف المقاصة؛ سير وسائل الدفع وسلامتها؛ شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها، وتحديد الحد الأدنى لرأسمالها

(1) بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض، السنة: 40، العدد: 52، الصادر بتاريخ 27 غشت 2003، ص ص: 03 - 23.

وكيفيات إبرائه؛ شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بالجزائر؛ المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية والتي تتعلق بتغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام؛ حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن؛ المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان؛ وكذا كيفيات وأجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعيات لكل ذوي الحقوق، لاسيما منها بنك الجزائر؛ الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي؛ تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف مع التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف وتسيير احتياطياته.

2) تنظيم مهنة ممارسة العمل المصرفي والمالي:

في هذا الإطار، تمت الإشارة إلى أن العمليات المصرفية تتضمن تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات القرض (حيث وضع تعريف لكل من الوديعة والقرض)، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، حيث اعتبر كل الأدوات التي تمكن شخص من تحويل الأموال مهما كان يكن السند أو الأسلوب النقدي المستعمل "وسيلة دفع". كما خولت البنوك بالعمليات المصرفية المشار إليه في البند السابق، دون سواها من المؤسسات المالية؛ كما يمكن للبنوك والمؤسسات المالية القيام بالعمليات التالية: عمليات الصرف؛ عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة؛ توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي واكتتابها وشراؤه، وتسييرها وبيعها؛ الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات؛ الاستشارة والتسيير المالي؛ الهندسة المالية؛ وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات؛ تلقي من الجمهور أموالا موجهة للتوظيف مساهمات لدى مؤسسة ما (على شكل أسهم، سندات استثمار، حصص الشركات)؛ أخذ وحياسة مساهمات ضمن الحدود المحددة قانونا. ولا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تمارس أي نشاط بشكل اعتيادي نشاط بشكل اعتيادي من غير النشاطات المذكورة سابقا، إلا بموجب ترخيص مجلس النقد والقرض، كما لا يجوز أن تحد تلك النشاطات المنافسة أو تحرفها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم منع كل شخص طبيعي أو معنوي من غير البنوك والمؤسسات المالية من مزاولة العمليات المشار إليها أعلاه، باستثناء عمليات الصرف التي تجريها طبقا لنظام المجلس، وهناك استثناءات حددها المجلس. علاوة على أنه لا يجوز لأي كان أن يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارتها وأن يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها، بأية صفة كانت، أو يخول حق التوقيع عنها، وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة، لعمال تأطير هذه المؤسسات إذا حكم عليه بسبب ما يأتي: جنائية، اختلاس، غدر، سرقة، نصب، إصدار شيك بدون رصيد، خيانة الأمانة، الإفلاس، مخافة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف، التزوير، مخالفة قوانين الشركات، إخفاء أموال ناجمة عن مخالفات، تجارة المخدرات وتبييض الأموال والإرهاب؛ ناهيك عن موانع أخرى.

علاوة على ما سبق ذكره، يقرر مجلس النقد والقرض الترخيص بإنشاء بنك أو مؤسسة مالية، على أساس ملف يحتوي خصوصا، على نتائج تحقيق تتعلق بالمخالفات المانعة من مزاولة النشاط المالي المذكورة في الباب

السابق؛ كما يرخّص المجلس بالمساهمات الأجنبية ومكاتب التمثيل؛ وفتح الفروع مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، وتخضع جميعها للقانون الجزائري.

وفي الأخير، ومن أجل تنظيم المهنة يؤسس بنك الجزائر جمعية مصرفيين جزائريين، والتي يتوجب على كل بنك أو مؤسسة مالية الانخراط فيها، وتهدف هذه الجمعية إلى تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها لا سيما عند السلطات العمومية، وتزويد أعضائها والجمهور بالمعلومات وتحسينهم؛ تحسين تقنيات البنوك والقروض؛ تشجيع المنافسة؛ إدخال تكنولوجيات جديدة؛ تكوين المستخدمين. كما يخضع للسر المهني، تحت طائلة العقوبات: كل عضو مجلس إدارة، وكل محافظ حسابات، وكل شخص يشارك أو شارك بأي طريقة كانت في تسيير بنك أو مؤسسة مالية أو كان أحد مستخدميها. وكل شخص يشارك أو شارك في رقابة البنوك أو المؤسسات المالية. وتلزم بالسر، مع مراعاة الأحكام الصريحة للقوانين، جميع السلطات ماعدا: السلطات العمومية المخولة بتعيين القائمين بإدارة البنوك أو المؤسسات المالية؛ السلطات القضائية التي تعمل في إطار جزائي؛ السلطات العمومية الملزمة بتبليغ المعلومات إلى المؤسسات الدولية المؤهلة لاسيما في إطار محاربة الرشوة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛ اللجنة المصرفية وبنك الجزائر الذي يعمل لحساب هذه الأخيرة.

3) تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية:

في هذا الإطار، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية، وفقا للشروط المحددة بواسطة نظام يتخذه المجلس، احترام مقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء تجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية، كما يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مصلحة تدعى "مركزية المخاطر"، والتي تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ المسحوبة، والضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية، ويتعين على هذه الأخيرة الانخراط في مركزية المخاطر والتزويد بالمعلومات المذكورة أعلاه. كما يبلغ بنك الجزائر لكل بنك أو مؤسسة مالية، بطلب منهما، المعلومات التي يتلقاها عن زبائن المؤسسة؛ كما تتم عملية تنظيم مركزية المخاطر وتمويلها من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي لا تتحمل سوى تكاليفها المباشرة، كما ينظم بنك الجزائر مركزية للمستحقات غير المدفوعة وفي نفس الإطار، يحق لمحافظ بنك الجزائر استدعاء المساهمين الرئيسيين في بنك أو مؤسسة مالية، إذا ما وجد ما يبرر ذلك، ليقدم له الدعم الضروري من ناحية الموارد المالية، كما يمن للمحافظ أيضا تنظيم مساهمة جميع البنوك والمؤسسات المالية لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح المودعين والغير وحسن سير النظام المصرفي وكذا المحافظة على سمعة الساحة المالية.

وفي نفس السياق، وكدعامة للمنهج الرقابي والإشرافي، تؤسس لجنة تدعى اللجنة المصرفية، والتي توكل لها المهام التالية: مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام والتشريعات التنظيمية المطبقة عليها؛ المعاقبة على الإخلالات التي تتم معاينتها؛ فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية وعلى احترام قواعد سير المهنة؛ وكذا معاقبة الأشخاص الذين يمارسون نشاطات البنوك أو المؤسسات المالية دون اعتماد. كما تتحرى عن المساهمات والعلاقات المالية بين الأشخاص المعنويين الذين يسيطرون على البنك أو المؤسسة المالية أو الفروع التابعة لها في الداخل والخارج. كما تستطيع اللجنة توجيه تحذير لمسيرى البنك أو المؤسسة المالية إذا ما وجد إخلالات بقواعد سير المهنة؛ كما تستطيع أن اللجنة أن

تدعو بنك أو مؤسسة مالية إذا ما رأت أن وضعيته تستدعي ذلك، ولتقوم بالتدابير التي من شأنها موازنة الوضع المالي وتحسين التسيير. وبالنسبة للعقوبات فهي تشمل التوبيخ، الإنذار، سحب الاعتماد... الخ. وبالنسبة لأعضاء اللجنة المصرفية فهم: المحافظ رئيساً؛ ثلاثة (3) أعضاء يختارون بحسب كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛ قاضيين (2) ينتدبان من المحكمة العليا يختارهم الرئيس الأول للمحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء. ويعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة خمسة (5) سنوات.

4) تعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية:

في هذا الإطار، فقد حدد تاريخ قفل حسابات بنك الجزائر في 31 ديسمبر من كل سنة، وتفاصيل تلك الحسابات (الأرباح السنوية، النتائج الصافية، الاستهلاكات والأعباء والمؤنات)، والتي توضع ضمن تقرير مفصل وشامل يعرض حال بنك الجزائر ونشاطاته، والإشراف المصرفي، ومراقبة المؤسسات المالية. على أساس أن يرفع التقرير إلى رئيس الجمهورية خلال الثلاثة (3) أشهر التي اختتام كل سنة مالية؛ كما تنشر الحصيلة وحسابات النتائج في الجريدة الرسمية بعد شهر واحد (1) على الأكثر من هذا التسليم.

ومن أجل تدعيم وتعزيز الشفافية والإفصاح، فإنه يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين اثنين (2) للحسابات على الأقل. كما يتعين على محافظي الحسابات هؤلاء، زيادة على التزاماتهم القانونية القيام بما يأتي: أن يعلموا محافظ بنك الجزائر بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم، كما ينبغي أن يقدموا للمحافظ تقريراً خاصاً حول المراقبة التي قاموا بها، ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل كل سنة مالية؛ أن يقدموا للجمعية العامة تقريراً حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وهم: (المسيرين وللمساهمين أو المؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية. والمسيرون هم المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والممثلون والأشخاص المخولة لهم سلطة التوقيع. وكذلك المر بالنسبة لأزواج المسيرين والمساهمين وأقاربهم من الدرجة الأولى)؛ وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها بالجزائر؛ كما يجب على محافظي الحسابات إرسال نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة إلى محافظ بنك الجزائر. كما يخضع محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكن أن تسلط عليهم العقوبات التالية - دون الإخلال بالملاحقات التأديبية والجزائية - : التوبيخ؛ المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك أو مؤسسة مالية ما؛ المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك أو مؤسسة مالية ما لمدة ثلاثة (3) سنوات مالية. كما لا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي قرض من البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم.

علاوة على ذلك، يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تنظم حساباتها بشكل مجمع وفقاً للشروط التي يحددها المجلس. فعلى كل بنك أو مؤسسة مالية أن تنشر حساباتها السنوية خلال ستة (6) أشهر الموالية لنهاية السنة المحاسبية المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية وفقاً للشروط التي يحددها المجلس، وهذا الأخير يمكن أن يطلب منها نشر معلومات أخرى. ويمكن للجنة المصرفية بصورة استثنائية تمديد آجال نشر الحسابات في حدود مدة ستة أشهر، إذا ما البنك أو المؤسسة المالية ذلك، وكما يمكن لها طلب تصحيح البيانات، وأن تنشر المعلومات التي تراها مفيدة للجمهور.

5) ضمان أموال المودعين:

وفي هذا الإطار، يتعين على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، والذي ينشؤه بنك الجزائر، ويتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق ضمان الودائع علاوة ضمان سنوية نسبتها واحد في المائة (1%) على الأكثر من مبلغ ودائعه. ويحدد المجلس كل سنة مبلغ العلاوة، ويحدد مبلغ الضمان الأقصى الممنوح إياه كل مودع. كما تعتبر ودائع شخص ما لدى نفس البنك وديعة وحيدة حتى وإن كانت بعملات مختلفة. كما لا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع، ولا يغطي هذا الضمان المبالغ التي تسبقها البنوك فيما بينها.

6) تنظيم الصرف وحركات رؤوس الأموال:

في هذا الإطار، تم التمييز بين مفهومي المقيمين وغير المقيمين، حيث يشير الأول إلى: كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر. بينما يشير الثاني إلى: كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر. وفي هذا الإطار يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر. كما ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة سعر الصرف التي يقرها المجلس، وضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر، كما لا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار الجزائري متعددًا. كما تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على تنفيذ إستراتيجية الاستدانة الخارجية، وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية. وتتكون اللجنة من عضوين (2) يعينهما على التوالي، المحافظ، والوزير المكلف بالمالية. كما لا يجوز أن تؤدي الحركات المالية مع الخارج إلى إحداث أي وضع احتكاري أو كارتل أو تحالف. وفي الأخير، تلتزم كل شركة خاضعة للقانون الجزائري مصدرة أو حائزة على امتياز استثمار في الأملاك المنجمية أو الطاقوية منها بفتح حساباتها بالعملة الأجنبية لدى بنك الجزائر وإبقائها لديه، كما تلتزم بإجراء جميع عملياتها بواسطته وبهذه العملات.

وفي الأخير، فقد تطرق الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، إلى جملة العقوبات الجزائية المتعلقة بإساءة استخدام الأموال بسوء نية وبالعمد، من طرف الرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرين العامين لبنك أو مؤسسة مالية، كما تشمل العقوبة نفس الأطراف في حالة استعمالهم بسوء نية الأصوات المخولة لهم بحكم هذه الصفة، وهذا بشكل منافع لمصالح المؤسسة لأغراض تفيد مصالحهم الشخصية أو لرعاية شركة أخرى أو مؤسسة كانت لهم فيها مصالح بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وكذا يعاقب الأطراف سالفة الذكر عن ارتكابهم جريمة الاختلاس، تبديد الأموال... الخ، كما يعاقب نفس الأطراف سالفة الذكر عن إعاقتهم لأعمال التدقيق والرقابة التي يقوم محافظو الحسابات؛ وعن عدم إعدادهم الجرد والحسابات السنوية في الآجال المحددة بموجب القانون؛ وعن عدم نشرهم الحسابات السنوية؛ وعن تزويد بنك الجزائر بمعلومات غير صحيحة؛ كما يعاقب زبائن البنوك والمؤسسات المالية الذين ارتكبوا أو ساعدوا على ارتكاب أحد العمال المتعلقة بعرقلة عمل محافظو الحسابات وعمليات التدقيق وغيرها.

الفرع الثالث: أهم النصوص التنظيمية التي مست النشاط المصرفي منذ إصدار الأمر 03-11

في 26 أوت 2003 إلى غاية 2014

في هذا الصدد، سيتم التطرق إلى أهم الأنظمة والمراسيم والأوامر التي تهدف إلى تعزيز المسار الإصلاحية للمنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

(1) المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005: والذي بموجبه يجب أن تتجز عمليات الدفع التي تتجاوز 50000 دج عن طريق القنوات المالية والبنكية، والتي تشمل: (الصك؛ التحويل؛ بطاقة الدفع؛ الاقتطاع؛ السفتجة؛ سند لأمر؛ وكل وسيلة دفع كتابية أخرى).⁽¹⁾

(2) نظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005: المتعلق بنظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، والمسمى نظام الجزائر للتسوية الفورية (Algeria Real Time Settlements)، ويعني هذا النظام تنفيذ أوامر التحويل في وقت حقيقي دون فترة سماح، والقاعدة العامة هي عملية بعملية ويتعلق الأمر بالتحويلات ما بين البنوك التي يفوق مبلغها 1000.000 دج، وكذا التحويلات السريعة التي تكون أقل من هذا المبلغ بطلب من العميل. إن هذا النظام هو نظام داخلي « Endogène » خاص ببنك الجزائر، فهو الذي يشرف عليه ويديره بوصفه بنك البنوك، بمعنى أن كل العمليات مع بنك الجزائر والعمليات فيما بين البنوك، تعالج تلقائيا داخل هذا النظام، أما المشاركون في هذا النظام إضافة لبنك الجزائر فيتمثلون في: البنوك التجارية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، الجزائر للتسوية، ومركز المقاصة المصرفية المسبقة "التسوية الإجمالية لأرصدة المقاصة".⁽²⁾

(3) نظام رقم 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005: المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض، والذي ينشئ بموجبه بنك الجزائر نظام الجزائر للمقاصة الالكترونية الذي يدعى: "نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك - أتكي" (ATCI)، ويهدف هذا النظام إلى وضع مقاصة بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض وتحديد مسؤوليات سير هذا النظام والمشاركين فيه، وكذا قواعد استغلاله، وقد أنشأ بنك الجزائر هذا النظام الذي ستعلق بالمقاصة الالكترونية للصكوك والسندات، التحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية، التي تقل قيمتها عن 1000000 دج، كما يشغل هذا النظام وفقا لمبدأ المقاصة الالكترونية المتعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون فيه، ويتم تسوية أرصدة المقاصة المتعددة الأطراف في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.⁽³⁾

(4) نظام رقم 05-07 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005: والذي يتضمن أمن أنظمة الدفع، ويقصد بنظام الدفع ما بين البنوك أو التسوية وتسليم أدوات مالية ذلك: " الإجراء الوطني أو الدولي الذي ينظم العلاقات بين طرفين على الأقل لهما صفة بنك أو مؤسسة مالية أو هيئة مالية متخصصة أو مؤسسة منخرطة في غرفة

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 12 شوال عام 1426 الموافق 14 نوفمبر سنة 2005، يحدد الحد الأدنى المطبق على عمليات الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، السنة: 42، العدد: 75، الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2005، ص: 11.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-04 مؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق 13 أكتوبر سنة 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، السنة: 43، العدد: 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2006، ص: 29 - 35.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، السنة: 43، العدد: 26، الصادر بتاريخ 23 أبريل 2006، ص: 24 - 32.

مقاصة أو مؤسسة غير مقيمة تتمتع بوضع قانوني مماثل يسمح بالتنفيذ بصفة اعتيادية عن طريق المقاصة أم لا، بالتسديد وكذا فيما يتعلق بأنظمة التسوية وتسليم أدوات مالية وتسليم سندات بين المشاركين". وبالنسبة لأمن أنظمة الدفع فهو يشمل أمن البنية الأساسية لأنظمة الدفع لاسيما ما يأتي: توفر الأنظمة؛ صحة المعطيات المتبادلة؛ رسم مخطط المعطيات المتبادلة؛ السرية؛ قابلية المراجعة؛ وأخيرا، تعيين موظفين مؤهلين وأكفاء للقيام بعمليات الدفع.⁽¹⁾

(5) رقم 05-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتضمن توريق القروض الرهنية. والذي يعرف التوريق على أنه "عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية، و تتم هذه العملية على مرحلتين: (1) تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية إلى مؤسسة؛ (2) قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية. وبالنسبة للملاحح التنظيمية لنشاط توريق القروض الرهنية في الجزائر، نذكر أهمها: إنشاء مؤسسات التوريق؛ إصدار السندات؛ التنازل عن القروض الرهنية؛ استرداد القروض؛ الضمانات؛ والإعفاءات الضريبية.⁽²⁾

(6) قانون رقم 01-07 المؤرخ في 27 فيفري 2007، والذي يهدف إلى تحديد كفاءات تأسيس تعاونية الادخار والقرض وتنظيمها وتسييرها، ويقصد بالتعاونية مؤسسة مالية ذات هدف غير ربحي، وهي ملك لأعضائها وتسير بحسب مبادئ التعاضدية وتهدف إلى تشجيع الادخار واستعمال الأموال التي يودعها أعضاؤها معا لمنحهم قروضا وتقديم خدمات مالية لهم. وتجمع التعاونية مائة (100) للمصادقة على القانون الأساسي والنظام الداخلي وتعيين المسؤولين الأوائل المكلفين بالمبادرة بعملية إنشاء تعاونية. ويرخص مجلس النقد والقرض بتأسيس التعاونية. وتقوم التعاونية بالعمليات التالية: فتح حسابات لصالح أعضائها؛ تنفيذ وتلقي التحويلات وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها؛ إصدار وتسيير بطاقات الدفع والسحب وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها؛ منح جميع القروض لأعضائها واستلام الودائع منهم... الخ.⁽³⁾

(7) المرسوم التنفيذي رقم 153-07 المؤرخ في 22 ماي 2007، والذي أتاح إمكانية إنشاء شبائيك للتأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع ويتم تحديد النسب القصوى لعمولة التوزيع بقرار من الوزير المكلف بالمالية، وتتصرف هذه الهيئات بصفة وكلاء لشركات التأمين.⁽⁴⁾

(8) نظام رقم 04-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، والذي يهدف إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب أن توفره البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها. حيث يجب على

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 07-05 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1426 الموافق 28 ديسمبر سنة 2005، يتضمن أمن أنظمة الدفع، السنة: 43، العدد: 37، الصادر بتاريخ 04 يونيو 2006، ص ص: 23 - 24.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 05-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن توريق القروض الرهنية، السنة: 43، العدد: 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006، ص ص: 13 - 16.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-07 مؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير سنة 2007، يتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، السنة: 44، العدد: 15، الصادر بتاريخ 28 فبراير 2007، ص ص: 3 - 11.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 153-07 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 22 مايو سنة 2007، يحدد كفاءات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى، السنة: 44، العدد: 35، الصادر بتاريخ 23 مايو 2007، ص ص: 17 - 18.

المؤسسة فشكل شركة مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسها، رأس مال محررا كلياً ونقداً يساوي على الأقل: أ) عشرة ملايين دينار (10.000.000.000 دج) بالنسبة للبنوك. ب) ثلاثة ملايين وخمسمائة مليون دينار (3.500.000.000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية.⁽¹⁾

9) نظام رقم 04-09 المؤرخ في 23 يوليو 2009، يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية على البنوك والمؤسسات المالية، حيث يقصد بالقواعد المحاسبية (المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي). وتطبق أحكام هذا النظام ابتداء من أول يناير 2010، حيث يتعين على البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقاً لمخطط الحسابات البنكية التي تشمل في مدونة الحسابات، وتتضمن:⁽²⁾

- الصنف 1- حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف.
- الصنف 2- حسابات العمليات مع الزبائن.
- الصنف 3- حسابات الحافطة- سندات وحسابات التسوية.
- الصنف 4- حسابات القيم الثابتة.
- الصنف 5- رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة.
- الصنف 6- حسابات الأعباء.
- الصنف 7- حسابات النواتج.
- الصنف 9- حسابات خارج الميزانية.

10) نظام رقم 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية. ونشرها، وتتكون الكشوف المالية القابلة للنشر من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، ويتم نشر هذه الكشوف في الأشهر الستة (06) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية. وتطبق أحكام هذا النظام ابتداء من أول يناير 2010.⁽³⁾

11) الأمر 04-10 المؤرخ في 26 غشت 2010 يعدل ويتم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء من أجل تحقيق:⁽⁴⁾

أ. **المزيد من التعزيز لصلاحيات بنك الجزائر؛** حيث تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على سلامة النظام المصرفي وصلابته. كما يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 08-04 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1429 الموافق 23 ديسمبر سنة 2008 يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة: 45، العدد: 72، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2008، ص: 34.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04 مؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة: 46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص: 12 - 16.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، السنة: 46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص: 16 - 35.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 يعدل ويتم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة: 47، العدد: 50، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص: 11 - 16.

للجزائر. وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة. كما يحرص على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها. كما تحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض. كما يضمن بنك الجزائر مراقبة نظم الدفع. كما يتأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها. ويمكنه رفض إدخال أي وسيلة دفع، لا سيما إذا كانت تقدم ضمانات سلامة غير كافية. كما يمكن أن يطلب من مقدم طلب إدخال هذه الوسيلة اتخاذ كل التدابير لتدارك ذلك. يبلغ بنك الجزائر لممارسة مهامه، من قبل أي شخص معني، بالمعلومات المفيدة التي تخص وسائل الدفع والأجهزة التقنية المتعلقة بها.

ب. **المزيد من ضبط ممارسة مهنة العمل المصرفي والمالي**، يحرص بنك الجزائر على احترام قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. وهذه الأخير فيما يتعلق بعملياتها فيما يخص الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وانماؤها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال. كما يجب ألا تتجاوز هذه الأخيرة الحدود التي يضعها مجلس النقد والقرض. كما التطرق إلى مسألة الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري والتي لا يمكن أن تكون إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال. يمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء. وزيادة على ذلك، تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت. كما يقدم الملتزمون للتخخيص برنامج النشاط والإمكانات المالية والتقنية التي يعتمرون استخدامها وكذا صفة الأشخاص الذي يقدمون الأموال، وعند الاقتضاء، ضامنهم. ومهما يكن من أمر، فإن مصدر هذه الأموال ينبغي أن يكون مبررا.

ج. **المزيد من تعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية**، في هذا الإطار، تلزم البنوك والمؤسسات المالية، ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره مجلس النقد والقرض، بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع، يهدف إلى التأكد على الخصوص من: التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها؛ السير الحسن للمسارات الداخلية، ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها؛ صحة المعلومات المالية؛ الأخذ بعين الاعتبار، بصفة ملائمة، مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه إضافة ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين وممثل عن الوزير المكلف بالمالية لأعضاء اللجنة المصرفية سألني الذكر.

(12) نظام رقم 01-13 المؤرخ في 08 أبريل 2013، والذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يتطرق إلى إمكانية أن تقترح البنوك والمؤسسات المالية على زبائنها منتجات ادخار وقرض جديدة. غير أنه، من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بها وقصد ضمان الانسجام بين الأدوات، يتعين إخضاع كل عرض منتج جديد في السوق

إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر. كما تطرق النظام إلى الشروط البنكية التي يقصد بها العمولات والمكافآت على العمليات المصرفية، والتي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها بها، كما يتعين عليها أن تطلعهم كذلك بشروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة التي تسمح بها وكذا الالتزامات المتبادلة بين البنك والزيون. كما وضح أن نسب الفائدة المدينة والدائنة يتم تحديدها من قبل البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية ولا يمكن في كل الحالات، أن تتعدى نسب الفائدة الفعلية الإجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية معدل الفائدة الزائد الذي حدده بنك الجزائر. كما يتعين على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية القاعدية التالية: فتح وإقفال الحسابات بالدينار؛ منح دفتر الشيكات؛ منح دفتر الادخار؛ عمليات الدفع وعمليات السحب نقدا لدى الشباك؛ إعداد وإرسال كشف الحساب لكل ثلاثة أشهر إلى الزيون؛ عملية تحويل من حساب إلى حساب ما بين الخواص على مستوى نفس البنك. وفي الأخير، تم التطرق إلى مسألة العمولات والصراف المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية عند الاستيراد وتحويل المداخيل.⁽¹⁾

(13) النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء توافقا مع مقررات لجنة بازل فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الذي أصدرتها اللجنة سنة 2010 (اتفاق بازل III) فقد ألزم بنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معدل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين معامل أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى، وذلك ابتداء من 01 أكتوبر 2014.

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر (مخاطر القرض + مخاطر التشغيلية + مخاطر السوق)}} < 9.5\%$$

ويشترط أن:

- تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر الائتمان التشغيل والسوق بواقع 7% على الأقل؛
- تشكل البنوك والمؤسسات المالية وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة.

وتصرح البنوك والمؤسسات المالية كل (3) أشهر للجنة المصرفية وبنك الجزائر بالنسب المذكورة أعلاه.⁽²⁾

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01 - 13 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013، ص: 41 - 43.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-14 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة: 51، العدد: 56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014، ص: 21 - 28.

الفرع الرابع: أهمية الإصلاحات المصرفية المنتهجة خلال الفترة (1990 - 2014)

في هذا الإطار، يوضح الشكل رقم (IV-4) أهمية الإصلاحات المصرفية في الجزائر:

الشكل رقم (IV-4): أهمية الإصلاحات المصرفية المنتهجة خلال الفترة (1990 - 2014)

الخول في سياق تحرير وعولمة النشاط المصرفي من خلال الترخيص بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية ومكاتب تمثيل أجنبية على أن تكون المعاملة بالمثل

الإعلان عن:

الإصلاحات المصرفية المنتهجة خلال الفترة (1990 - 2014)

مبادئ قواعد لعمليّة التّحديث والتّطوير المصرفي من خلال:

محاولة لإرساء قواعد لحوكمة البنوك والمؤسسات المالية من خلال:

- ✓ تنظيم أخلاقيات المهنة، وذلك من خلال ضرورة منع كل شخص طبيعي أو معنوي من مزاولة تأسيس أو إدارة بنك أو مؤسسة مالية توفرت فيه أحد الموانع سالفة الذكر؛
- ✓ تعزيز السّو المهني، والذي يشمل مراقبة البنوك، ومحافظي الحسابات؛
- ✓ تعزيز متطلبات الإفصاح.
- ✓ وضع أطراف يمكن أن تكون فاعلة في نظام حوكمة البنوك كمحافظي الحسابات؛
- ✓ اللّجنة المصرفية؛ مركزية المخاطر؛ صندوق ضمان الودائع.

محاولة الوفاء بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال:

- ✓ رفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تعزيز إدارة المخاطر من خلال إنشاء مركزية للمخاطر؛
- ✓ تعزيز السيولة والقدرة على الوفاء؛
- ✓ تعزيز متطلبات الإفصاح.

لتأسيس لتبني فلسفة العمل المصرفي الشّامل من خلال:

- ✓ أنشطة السّوق المالية؛
- ✓ المساعدة على تأسيس الشّركات؛
- ✓ المساعدة على تسيير الممتلكات؛
- ✓ صيرفة التّأمين؛
- ✓ إنشاء الشّركات التّابعة؛
- ✓ الهندسة المالية؛ وغيرها.

المصدر: من إعداد الباحث

ويرى الباحث أن الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطات النقدية الجزائرية خلال الفترة (1990-2014) قد اكتسبت أهمية كبيرة، لأنها تضمنت ما يلي:

1. تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري: وذلك من خلال السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، وذلك في إطار المعاملة بالمثل، وهذا من شأنه تعزيز المناخ التنافسي في السوق المصرفية الجزائرية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، مما سينعكس بجملة من المنافع على تمويل الاقتصاد الجزائري.

2. إرساء قواعد لاستراتيجيات التطوير والتحديث المصرفي في الجهاز المصرفي الجزائري، والتي يمكن أن تتمثل فيما يلي:

- أ. التأسيس لتبني فلسفة العمل المصرفي الشامل.
- ب. محاولة الوفاء بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- ج. محاولة إرساء قواعد لحوكمة البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: تشخيص واقع النشاط المصرفي الجزائري في ضوء التحديات

رغم أهمية الإصلاحات سالفة الذكر، قد أثبت الواقع العملي وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية، والتي عانت منها بيئة العمل المصرفي في الجزائر، غير أنه هناك جملة من التطورات الايجابية، والتي عكستها الأنشطة الحديثة للبنوك الجزائرية. وفي هذا السياق، سنتطرق إلى جملة التحديات التي يعاني منها الجهاز المصرفي، ناهيك عن عرض أهم تطورات الأنشطة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري

تتقسم التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري إلى قسمين: تحديات داخلية وأخرى خارجية.

أولاً- الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الداخلية:

تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية عدة تحديات داخلية، والتي تشمل مختلف الجوانب الهيكلية والوظيفية والبشرية وحتى التكنولوجية منها، والتي سنتطرق إليها تباعاً فيما يلي:

1. **صغر حجم رأسمال البنوك:** على الرغم من التطور الحاصل في رؤوس أموال البنوك الجزائرية، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية - أنظر الجدول رقم (IV- 14) والشكل رقم (IV- 5). ويثير تحدي صغر الحجم مشاكل مالية خطيرة لهذه البنوك كما يحد من قدراتها التنافسية في ظل ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تكتلات مصرفية عملاقة واندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها وتعزيز قدراتها التنافسية. وهذا ما دفع السلطات النقدية إلى إصدار النظام رقم 04-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، والذي يهدف إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب أن توفره البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها. حيث يجب على المؤسسة بشكل شركة مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسها، رأس مال محرراً كلياً ونقداً يساوي على الأقل عشرة ملايين دينار (10 ملايين د.ج) بالنسبة للبنوك.

الجدول رقم (IV- 14): تطور رؤوس أموال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2013) الوحدة مليار د.ج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	14.6	14.6	14.6	14.6	البنك الوطني الجزائري
100.0	76.0	76.0	24.5	24.5	24.5	24.5	24.5	24.5	البنك الخارجي الجزائري
33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	بنك التنمية المحلية
48.0	48.0	48.0	48.0	48.0	48.0	29.3	29.3	25.3	القرض الشعبي الجزائري

المصدر: المواقع الالكترونية للبنوك المعنية

2. هيكل ملكية البنوك: يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للبنوك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير. وعلى الرغم من تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، وهذا ما أثر سلباً على المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية. وللتفصيل أكثر، أنظر الجدول رقم (IV-15) والأشكال من رقم (IV-6) إلى الشكل (IV-10).

الجدول رقم (IV-15): تطور حصة تشكيلة بنوك الجهاز المصرفي من إجمالي الودائع وإجمالي القروض وإجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2014)

تشيكلية بنوك الجهاز المصرفي الجزائري	إجمالي الودائع		إجمالي القروض		إجمالي الأصول	
	الحصة (%)	مليار د.ج	الحصة (%)	مليار د.ج	الحصة (%)	مليار د.ج
6 بنوك عمومية	87.5	1861.092	87.5	1084.79	85.7	2908.24
11 بنك خاص + 01 بنك مختلط	12.5	266.267	12.5	181.252	14.3	415.47
6 بنوك عمومية	94.4	2305.34	94.4	1279.24	92.7	3276.43
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	5.6	137.61	5.6	100.24	7.3	258.02
6 بنوك عمومية	93.5	2 529.50	93.5	1425.6	92.9	3585.45
14 بنك خاص + 01 بنك مختلط	6.5	175.9	6.5	108.8	7.1	307.55
6 بنوك عمومية	93.3	2762.60	93.3	1646.9	92.6	3847.76
11 بنك خاص + 01 بنك مختلط	6.7	198	6.7	132	7.4	362.04
6 بنوك عمومية	92.9	3267.60	92.9	1726.5	90.7	4800.13
10 بنك خاص + 01 بنك مختلط	7.1	248.9	7.1	177.6	9.3	428.77
6 بنوك عمومية	93.1	4204.10	93.1	1951.3	88.5	6002.96
11 بنك خاص + 01 بنك مختلط	6.9	313.20	6.9	252.4	11.5	507.84
6 بنوك عمومية	92.2	4760.50	92.2	2 287.00	87.5	6616.78
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	7.8	401.30	7.8	327.1	12.5	670.42
6 بنوك عمومية	90.0	4632.00	90.0	2 712.00	87.9	6521.30
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	10.0	514.4	10.0	373.1	12.1	806
6 بنوك عمومية	89.8	5226.1	89.8	2 835.80	86.8	7109.94
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	10.2	593	10.2	430.9	13.2	878.76
6 بنوك عمومية	89.1	5999.8	89.1	3 155.00	85.8	7922.11
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	10.9	733.2	10.9	530.7	14.2	1080.29
6 بنوك عمومية	87.1	6303.1	87.1	3 716.10	86.7	8351.06
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	12.9	934.9	12.9	569.5	13.3	1303.34
6 بنوك عمومية	86.6	6742	86.6	4 457.50	86.5	8864.88
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	13.4	1045.4	13.4	697.0	13.5	1455.12
6 بنوك عمومية	87.70	8000.1	87.70	5709.55	87.8	8947.44
13 بنك خاص + 01 بنك مختلط	12.30	1117.4	12.30	793.35	12.2	1372.56

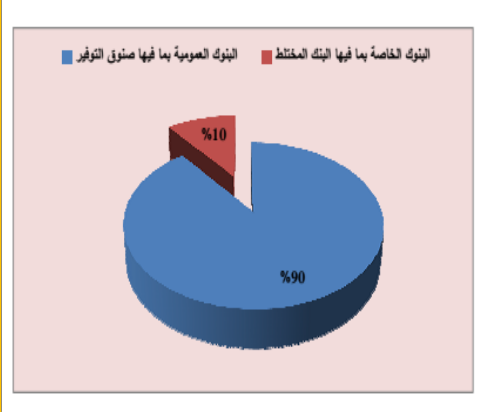
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2014، 2010، 2006، 2004.

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، الثالثي الرابع 2014.

- LA BANQUE D'ALGERIE, BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONÉTAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011), JUIN 2012.

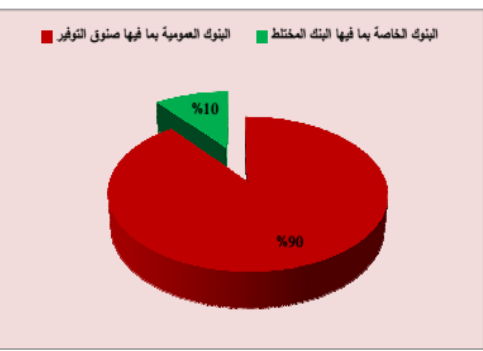
الشكل رقم (IV-7): متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي الودائع خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات

الجدول رقم (IV-15)

الشكل رقم (IV-8): متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي القروض خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات

الجدول رقم (IV-14)

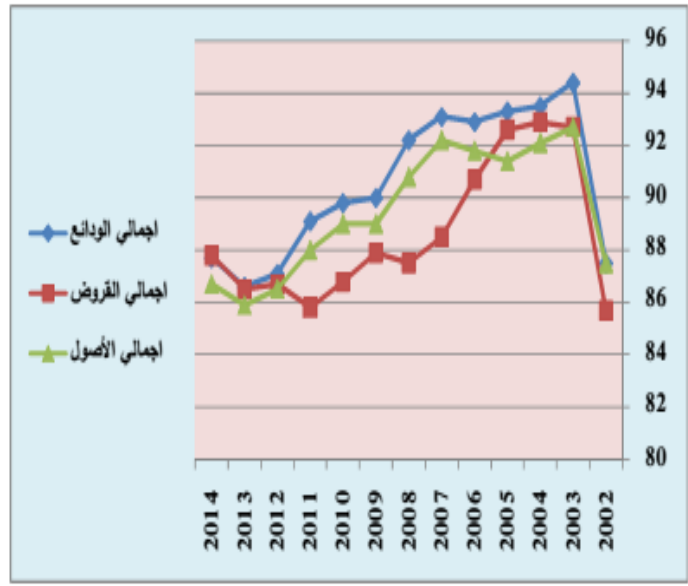
الشكل رقم (IV-9): متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي الودائع خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على

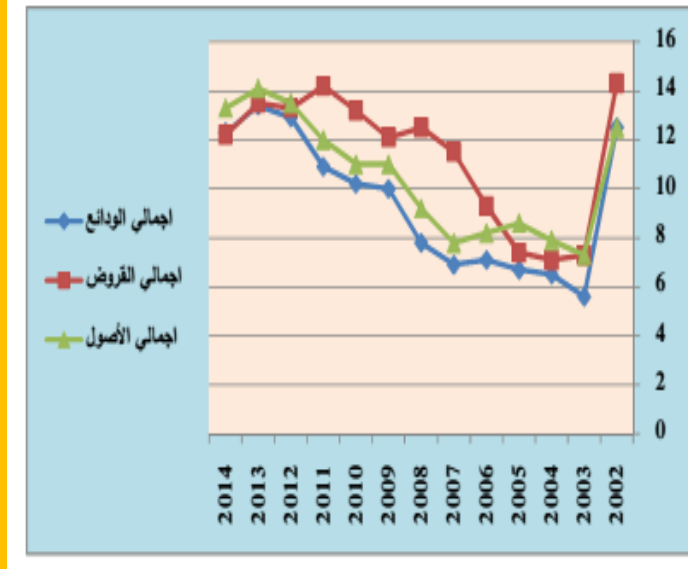
معطيات الجدول رقم (IV-15)

الشكل رقم (IV-5): تطور مؤشرات إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول للبنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير خلال الفترة (2002-2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (IV-15)

الشكل رقم (IV-6): تطور مؤشرات إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول للبنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط خلال الفترة (2002-2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (IV-15)

وفي هذا السياق، بالنسبة إلى الجدول رقم (IV-15) والأشكال من رقم (IV-6) إلى الشكل (IV-10)، فهي تظهر: أن البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير تسيطر على النشاط المصرفي من حيث المؤشرات الثلاثة إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول. وفي هذا السياق، نذكر:

- تستأثر البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير بنشاط جمع الموارد، وعلى الرغم من انخفاض حصتها، بعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2003 إلى نحو 94,4%، فإنه لم تتخفص حصتها عن 86% من حجم الموارد الملتقطة خلال الفترة (2004-2014)، ويعزى ذلك إلى أن البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير تعتبر صندوق لمدخرات القطاع العمومي بما فيه قطاع المحروقات. وبصفة عامة، نجد أن متوسط حصة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير من نشاط جمع الموارد خلال الفترة (2002-2014) بلغ 91% مقابل ما يعادل 9%، والتي تعبر عن حصة البنوك الخاصة بما فيها بنك مختلط، وذلك خلال نفس الفترة، حيث شهد تطور حصة هذه البنوك انخفاض سنة 2003 لتبلغ 6,5% مقابل 12,5% سنة 2002، ويعزى ذلك لتصفية بنكين خاصين اثنين، لتعاود الارتفاع غير أنه لم تزد حصة البنوك الخاصة بما فيها بنك مختلط عن 14% من حجم الموارد الملتقطة خلال الفترة (2004-2014)؛

- تستأثر البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير بنشاط منح القروض، حيث بلغ متوسط حصة هذه البنوك من هذا النشاط ما نسبته 89% خلال الفترة (2002-2014)، ويعزى ذلك إلى أن البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير تعتبر المسؤول الأول عن ضمان تمويل استثمارات القطاع العمومي في مجالات عديدة منها: الطاقة والمياه. في حين بلغ متوسط حصة البنوك الخاصة بما فيها بنك مختلط من نشاط منح القروض ما نسبته 11% خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك كون العملاء المقترضين من هذه البنوك ينتمون في غالبيتهم إلى القطاع الخاص؛

- تستأثر البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير بنسبة كبيرة من إجمالي الأصول، حيث نجد أن متوسط حصة هذه البنوك من إجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2013) بلغ 90%، وهذا أمر منطقي في ظل سيطرة البنوك العمومية على نشاط منح القروض، والتي تعتبر أحد المكونات المهمة في محفظة الأصول المالية للبنوك. في حين بلغ متوسط حصة البنوك الخاصة بما فيها بنك مختلط من إجمالي الأصول ما نسبته 10% خلال نفس الفترة.

ومن خلال ما تقدم ذكره، نلاحظ سيطرة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير على الأنشطة المصرفية في السوق الجزائرية، وهذا من شأنه أن يقلص من المنافع المحتملة لظاهرة التحرير المصرفي التي تشهدها الجزائر، والتي نذكر من بينها زيادة كفاءة الجهاز المصرفي، تحفيز الاستثمار والنمو... الخ، كما من شأن غياب منافسة حقيقية أن يقضي على الدافع نحو تطوير الخدمات المصرفية من حيث الجودة والتنوع ومؤشر الوساطة المصرفية. وهذا ما يجعل الجهاز المصرفي الجزائري يتمركز في مراكز دنيا في الدول المتوسطة من حيث الخدمات المصرفية القاعدية الموجهة للعملاء من الأسر وتوزيع القروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حسب ما ورد في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013-.

3. عدم فعالية الجهاز المصرفي: والتي تتضح على مستويين:

أ. **المستوى المالي:** حيث تقاس فعالية المنظومة المصرفية بتكلفة الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي

تضعها في متناول العملاء، وتفتقر البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من الفعالية، ويعزي ذلك إلى: (1)

- غياب منافسة حقيقة في السوق المصرفية في ظل الاعتماد على وضعية الاحتكار التي ما زال النظام الاقتصادي يكفلها لهذه المنظومة؛

- التأخر التكنولوجي وضعف استعمال الإعلام الآلي من قبل البنوك الجزائرية؛

- عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير، وهذا ما يخفض من قدرتها التنافسية في ظل ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.

ب. **المستوى الاقتصادي:** حيث تعتبر المنظومة المصرفية فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع

وتخصيص أمثل للموارد، ويقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الأموال المتاحة لدى البنوك على بنود

الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الملائمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية، وهما

المسألتان اللتان لازالت البنوك الجزائرية تعاني قصورا فيهما نتيجة أسباب تتعلق بسياسة جمع الودائع

ومنح القروض.

4. مشكلة القروض المتعثرة: حيث يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من مشكلة كبيرة في هذا الجانب، حيث

أنه أمام السياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها البنوك الجزائرية لضمان تمويل المؤسسات العمومية

من أجل استمراريتها دون مراعاة الجدوى الاقتصادية لتلك القروض (حسن أداء المؤسسات، كفاءة

المشروعات الممولة)، وهو ما قد يؤدي إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان البنوك التجارية المقدر على

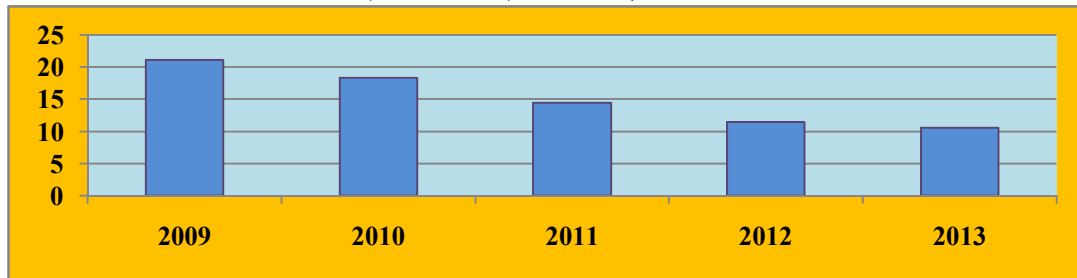
تسيير واسترجاع تلك القروض (2). وفي هذا السياق، يشير الشكل رقم (IV-10) إلى تطور نسبة القروض

المتعثرة (القروض المصرفية غير العاملة)* إلى إجمالي مجموع القروض القائمة في المحفظة المالية لبنوك

الجهاز المصرفي الجزائري، وذلك خلال الفترة (2009-2013):

الشكل رقم (IV-10): تطور نسبة القروض المتعثرة (القروض المصرفية غير العاملة) إلى إجمالي مجموع القروض في الجهاز المصرفي

الجزائري خلال الفترة (2009-2013)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS/countries/1W?display=default> (27/01/2015)

(1) علي بوعمامة، مرجع سابق، ص: 180-181.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 182.

* القروض المصرفية غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض هي قيمة القروض غير العاملة مقسومة على إجمالي قيمة حافظة القروض (بما في ذلك القروض غير العاملة قبل خصم مخصصات تغطية خسائر القروض المحددة). ويجب أن يكون مبلغ القروض المسجل على أنه غير عامل هو إجمالي قيمة القروض المسجل في الميزانية العمومية، وليس فقط المبلغ المتأخر سدا. أنظر بيانات البنك الدولي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS/countries/1W?display=default> (27/01/2015)

ويلاحظ الباحث أن مشكلة القروض المتعثرة تدل على وجود عدة نقائص تشمل: عدم احترام ضوابط العمل المصرفي فيما يتعلق بالسياسة الاقراضية، سواء ما تعلق بجمع المعلومات عن المقترضين، دراسة جدوى المشاريع الطالبة للقروض... الخ، وهذا ما ينافي ضرورة حرص البنوك الجزائرية على التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة التي تدر عوائد قادرة على سداد قيمة الأموال المقترضة إضافة إلى الفوائد. ومن زاوية أخرى، يدل ما سبق عن غياب وظيفة الحوكمة المؤسسية داخل البنوك وداخل الشركات المقترضة، والتي من شأنها حث أصحاب المصالح على تعظيم قيمة الشركة.

5. **ضعف الكثافة المصرفية:** حيث تحدث الكثير من المصرفيين على مبدأ الانتشار بطريقة أو بأخرى، وهناك نماذج عديدة وضعت في هذا المجال، ومنها نموذج كاميرون Cameron والذي وضع سنة 1967 حيث ينص على أن لكل 10000 ساكن فرع. ومبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي يقيس الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{كثافة المصرفية} = (\text{عدد الفروع/عدد السكان}) * 10000$$

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كانت أكبر من الواحد فهناك انحراف موجب بمعنى أن هناك انتشار كبير للبنوك، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما قد يشكل عبء كبيرا من حيث التكلفة على هذه البنوك وبالتالي انخفاض ربحيتها، وإذا كانت أقل من الواحد فهناك انحراف سلبي بمعنى أن هناك شريحة من الناس لا تصل إليهم الخدمات المصرفية⁽¹⁾.

ويظهر الجدول رقم (IV-16) أن متوسط معدل الكثافة المصرفية خلال الفترة (2004-2014) بلغ 38% (أي 0.38) أقل من الواحد فهناك انحراف سلبي بمعنى أن هناك شريحة من المواطنين لا تصل إليهم الخدمات المصرفية، وهذا ما يعيق تطور العمل المصرفي في الجزائر ويحد من قدرته الاستيعابية للمدخرات ومجالات الاستثمار في الاقتصاد الوطني. كما تجدر الإشارة إلى أن عدد وكالات البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير هو أكبر بكثير من عدد وكالات البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط، وهذا ما ساهم في تعزيز سيطرة البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير على النشاط المصرفي.

(1) جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص ص: 124 - 125.

الجدول رقم (IV-16): معدل الكثافة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2004-2014)

معدل الكثافة المصرفية	عدد السكان	المجموع		بنية الجهاز المصرفي الجزائري						
		عدد الوكالات	عدد البنوك والمؤسسات المالية	عدد الوكالات	عدد المؤسسات المالية	عدد الوكالات	عدد البنوك الخاصة بما فيها البنوك المختلط	عدد الوكالات	عدد البنوك العامة بما فيها صندوق التوفير	
0.37	32.364	1183	25	-	04	-	15	1063	06	2004
0.37	32.906	1227	20	-	02	-	12	1097	06	2005
0.38	33.481	1278	20	-	03	-	11	1126	06	2006
0.38	34.096	1287	21	-	03	-	12	1093	06	2007
0.38	34.591	1301	23	-	03	-	14	1057	06	2008
0.38	35.268	1324	23	-	03	-	14	1072	06	2009
0.38	35.978	1367	23	-	03	-	14	1077	06	2010
0.39	36.717	1426	23	-	03	-	14	1083	06	2011
0.39	37.495	1478	23	86	03	301	14	1091	06	2012
0.39	38.297	1499	23	87	03	313	14	1099	06	2013
0.39	39.114	1525	23	87	03	325	14	1113	06	2014

المصدر: من إعداد الباحث بناء بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2004، 2006، 2008، 2010، 2012، 2014

6. ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدية بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل. وتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة الجزائر في جانفي 1998 (بورصة حديثة وفتية)، وتتسم بقلّة التعاملات، وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، التعامل شراء وبيعا، الربح وزيادة رأس المال. وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية.

ثانيا- الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الخارجية:

إن البنوك الجزائرية تشهد أوضاعا غير مريحة خاصة أن دواعي الانهيار الذي أصاب الأسواق المالية في شرق آسيا وروسيا ومناطق أخرى، قد ظهر تأثيرها جليا عليها، وإلى جانب ذلك فإن هناك الكثير من التحديات والمغريات الدولية والمعايير المصرفية التي تواجه البنوك الجزائرية، والتي يتم إجمالها فيما يلي:

1. اتفاقية تحرير الخدمات المالية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تضع البنوك الجزائرية في موقع صعب إذ عليها بتطوير نفسها خلال فترة وجيزة، حتى تتمكن من منافسة نظيراتها من البنوك الأجنبية القادمة بموجب هذه الاتفاقية.
 2. كما أن المعايير المصرفية الدولية التي نصت عليها مقررات لجنة بازل، تمثل تحدياً للبنوك العمومية الوطنية، إذ أنها لا زالت تعاني من مشكلة المخاطر التي تؤدي إلى زيادة تكلفة حصول البنوك العمومية على موارد مالية من الأسواق المالية.
 3. إن أموال البنوك الوطنية لا تتناسب والأوضاع الاقتصادية والمصرفية العالمية، حيث أن الحدود العليا لهذه البنوك لا تتجاوز الحد الأدنى لأضعف بنك أوروبي.
 4. إن البنوك الجزائرية تعد بنوكاً صغيرة و متواضعة، ولا تؤدي أدواراً فعالة في الخدمات المصرفية، وتفتقد إلى آليات ونظم مصرفية حديثة، مما يجعل البنوك العمومية في حالة عدم القدرة على المقاومة والمنافسة.
- ويمكن القول، بأن هناك بعض الدلائل الأولية على أن البنوك الجزائرية أخذت هذه التحديات بعين الاعتبار من خلال توجهها نحو ممارسة بعض الأنشطة المصرفية الحديثة التي يمكن أن تدخل في إطار ما يعرف بالصيرفة الشاملة وهذا بهدف مواكبة تلك التحديات وهو الأمر الذي في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: نظرة شاملة لأهم الأنشطة الحديثة للبنوك الجزائرية

تتمثل أهم الأنشطة الحديثة للبنوك الجزائرية فيما يلي:

أولاً- نشاط التأجير التمويلي في الجزائر:

- أول من مارس هذا النشاط بنك البركة الجزائري سنة 1991. وقد تم اعتماد نظام الاعتماد الإيجاري كوسيلة من وسائل تمويل المؤسسات بداية من سنة 1996. وهناك عدة عوامل ساعدت على ذلك أهمها: ⁽¹⁾
- تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على تشجيع على إنشاء مؤسسة اقتصادية صغيرة متوسطة، المحدودة الموارد؛
 - غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية خاصة العمومية منها؛
 - توفير بنك لمنتجات المؤسسات الاقتصادية من وسائل الإنتاج. والتي يصعب على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتنائه بتمويل ذاتي؛
 - اتجاه السياسة الاقتصادية العامة نحو تنويع مصادر الدخل الوطني؛
 - إتاحة الفرصة لكل المؤسسات الاقتصادية فرصة تجديد وسائل الإنتاج القديمة بأخرى جديدة ومتطورة تكنولوجياً تمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مواكبة مثيلاتها على المستوى العالمي؛
 - توسيع مجال نشاط البنوك التجارية وتنوع وظائفها بخلق منتج بنكي جديد يؤدي أيضاً إلى تنويع مخاطر البنوك.

⁽¹⁾ رباح بحشاشي، واقع وأفاق الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تقييمية لبنك البركة الإسلامي الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية - الأردن، 15-16 ماي 2013، ص: 12.

ويعتبر هذا النشاط خلال سنة 2014 خمسة (05) شركات اثنين (03) منها عمومية، كما تساهم بعض المؤسسات المصرفية في الجزائر، في هذا النشاط من خلال مساهمتها في رأسمال بعض شركات الاعتماد الإيجاري، وهذا ما يعكسه الجدول رقم (IV-17).

الجدول رقم (IV-17): بعض مساهمات البنوك الجزائرية في نشاط التمويل الإيجاري

مجال النشاط	البنك	شركة الاعتماد الإيجاري
تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات مثل: النقل والصناعة والعقارات والفندقة والصحة.	البنك الخارجي الجزائري	إيجار ليزينغ الجزائر Ijar leasing Algérie
تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات مثل: النقل والصحة والأشغال العمومية.	بنك المؤسسة العربية المصرفية صندوق التوفير والاحتياط - بنك	الشركة العربية للإيجار المالي Arab Leasing Corporation (ALC)
تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات مثل: النقل والصحة والأشغال العمومية والسياحة والتجهيزات الصناعية.	بنك التنمية المحلية البنك الوطني الجزائري	الشركة الوطنية للإيجار المالي la Société Nationale de Leasing
تمويل شراء السكنات، البناء الذاتي.	بنك البركة الجزائري	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية للشركات والبنوك المعنية (2015/01/28)

ثانيا - ممارسة أنشطة صيرفة التأمين:

يحضر التشريع الجزائري على غير وحدات الجهاز المصرفي القيام بالخدمات والأعمال المصرفية، أو منح الائتمان إلا في حدود ضيقة، كما يحضر على البنوك التجارية ممارسة أنشطة التأمين كما هو محدد في المادتين 110 و114 من قانون النقد والقرض بحيث هناك فصل واضح في التشريع الجزائري بين مهام ووظائف البنوك التجارية ومهام ووظائف المؤسسات المالية الأخرى وعلى رأسها شركات التأمين. وبالرغم من هذا الفصل الواضح في مهام ووظائف كل من البنوك وشركات التأمين إلا أنه قد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007 - الذي تم الإشارة إليه سابقا - هناك جهود مبذولة كثيرة تعكس الاهتمام بصيرفة التأمين في الجزائر، حيث تم إبرام عدة اتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك جسدت هذا الاهتمام، وقد كانت بعض الاتفاقيات نوعا ما ناجحة والتي يلخصها في الجدول رقم (IV-18):

الجدول رقم (IV-18): بعض شركات البنوك الجزائرية في نشاط صيرفة التأمين

مجال الاتفاقية	البنك	شركة التأمين
تأمين عملاء البنك الذين تصلوا على قروض في حالة الوفاة أو العجز التام والدائم حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التأمينية لصالح طالبي القرض في شبائكه البنكية مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتب كما يمكن للبنك أن يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفقا لنظام محدد مسبقا.	صندوق التوفير والاحتياط - بنك	الشركة الوطنية للتأمينات
التأمين على الأشخاص والتأمين على الحياة والقروض، التأمين على المساكن وعلى الكوارث الطبيعية وتخص أيضا التأمينات على المخاطر الفلاحية.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الشركة الوطنية للتأمينات
التأمين على مختلف المخاطر المرتبطة بالسكن وتأمين مؤقت على الوفاة سيتم توسيع هذه المجموعة من المنتجات لتشمل تسويق تأمين السفر إلى الخارج وتأمين الجماعة والتأمين الفردي للحادث.	القرض الشعبي الجزائري	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
تسويق منتجات التأمين، وتمثل المنتجات المطروحة لزبانن البنك في التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وكذا التأمين على الأخطار الشاملة للسكن.	بنك البركة الجزائري	شركة التأمين التكافلي سلامة
تأمين المعاشات التعاقبية ومنتجات التأمين على الحياة، وسيرتكز التوزيع مبدئيا على تأمين المقترضين من البنك (الحياة والموت)، عدم القدرة على العمل والبطالة) ثم سيجري توسيعها لتشمل منتجات أخرى كالتأمين على الحياة، وتأمين حماية الحسابات والمنتجات ذات الصلة بالسكن كتأمين الرهن العقاري والتأمين من الكوارث الطبيعية.	صندوق التوفير والاحتياط - بنك	Cardiff Assurance

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مواقع الكترونية من ضمنها البنوك المعنية (2015/01/28)

ثالثا - أنشطة البنوك الجزائرية في السوق المالية:

تعتبر أنشطة البنوك الجزائرية في السوق المالية من بين أحدث الأنشطة، ويعزى ذلك لحدثة نشأة بورصة الجزائر. وفي سنة 2013، قد تضمنت بورصة الجزائر سبعة وسطاء في عمليات البورصة يمثلون البنوك العمومية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وبنك التنمية المحلية BDL، وبنك الجزائر الخارجي BEA، والبنك الوطني الجزائري BNA، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك CNEP-Banque، والقرض الشعبي الجزائري CPA، والبنك الخاص البنك الوطني الباريسي - الجزائر BNP Paribas El-dajazair. وفي هذا الإطار، تضطلع البنوك الجزائرية بمهام الوساطة في مجال الاستثمارات في الأوراق المالية، وذلك من خلال: (1)

- التداول لحساب طرف ثالث؛
- تقديم الاستشارة في مجال الاستثمارات في الأوراق المالية؛
- إدارة المحافظ الفردية بموجب عقد مكتوب؛
- إدارة المحافظ الاستثمارية، والاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتحويل؛
- توظيف الأوراق المالية والمنتجات المالية؛
- ضمان الأداء وإصدار الأوراق المالية الاكتتاب؛
- التعامل لحسابهم الخاص؛
- حفظ وإدارة الأوراق المالية.

ويخلص هذا الجدول رقم (IV-19) توزيع معاملات الأوراق المالية (بيعا وشراء) لسنة 2013، والتي قامت بها البنوك الجزائرية، والتي تضطلع بمهمة الوساطة في بورصة الجزائر:

الجدول رقم (IV-19): توزيع معاملات الأوراق المالية (بيعا وشراء) لوسطاء بورصة الجزائر إلى غاية 2013/12/31 الوحدة: (د.ج)

البنك	بيع	شراء
بنك التنمية المحلية	3 823 780	8 398 500
البنك الوطني الجزائري	12 187 300	13 645 060
القرض الشعبي الجزائري	7 158 180	7 323 180
البنك الخارجي الجزائري	23 605 180	31 529 070
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	3 303 650	1 049 580
صندوق التوفير والاحتياط - بنك	13 064 300	7 489 600
البنك الوطني الباريسي - الجزائر -	37 885 600	31 593 000
المجموع	101 027 990	101 027 990

Source : Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), **Rapport Annuel 2013**, P :46.

(1) Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), **Rapport Annuel 2013**, P :45.

رابعاً - التوسع في صيرفة التجزئة:

يوضح الجدول رقم (IV-20) تشكيلة خدمات صيرفة التجزئة في البنوك الجزائرية:

الجدول رقم (IV-20): تشكيلة خدمات صيرفة التجزئة في البنوك الجزائرية

تشكيلة خدمات صيرفة التجزئة	البنك
<ul style="list-style-type: none"> - القرض العقاري للأفراد - دفتر حساب التوفير - بطاقة فيزا الدولية - بطاقة السحب بين البنوك (CIB) - دفتر حساب التوفير المجهز بمسار - قروض المخصصة للاستثمار - قروض الاستغلال - قروض المؤسسات المصغرة قرض ANSEJ - قرض CNAC - القروض المخصصة للترقية العقارية - قرض السياحة 	بنك التنمية المحلية
<ul style="list-style-type: none"> - حساب دفتر التوفير - بطاقة السحب بين البنوك (CIB) - القروض المخصصة للاستثمار - القروض العقارية - قروض المؤسسات المصغرة قرض ANSEJ - قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 	البنك الوطني الجزائري
<ul style="list-style-type: none"> - بطاقة السحب بين البنوك (CIB) - بطاقة فيزا الدولية - بطاقة ماستر كارد - قروض بناء مسكن. - القروض الخاصة لتمويل المهن الحرة - قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قروض التمويل العقاري لشراء مساكن جديدة 	القرض الشعبي الجزائري
<ul style="list-style-type: none"> - بطاقة ماستر كارد - بطاقة أمريكي إكسبريس - بطاقة فيزا الدولية - القروض العقارية - قروض ANSEJ - قروض CNAC - قروض المخصصة للاستثمار - قروض الاستغلال - قروض المؤسسات المصغرة قرض ANSEJ - قروض CNAC 	البنك الخارجي الجزائري
<ul style="list-style-type: none"> - حساب دفتر التوفير - حساب دفتر التوفير الشباب - بطاقة البدر للسحب - بطاقة البدر التوفير - تأمين الأشخاص - تأمين مخاطر السكن - القروض المخصصة للاستثمار - التهدي- - قروض الاستغلال - قرض السكن الريفي - التأمين الفلاحي - القرض الزراعي - بطاقة السحب بين البنوك (CIB) 	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
<ul style="list-style-type: none"> - دفتر توفير سكن - دفتر توفير شعبي - القروض العقارية - قروض المخصصة للاستثمار - بطاقة التوفير - تمويل المقاولين 	صندوق التوفير والاحتياط - بنك

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد المواقع الالكترونية للبنوك المعنية (2015/01/28)

خامسا - تقديم القروض المشتركة:

منحت مجموعة من البنوك العمومية بقيادة البنك الخارجي الجزائري قرضا لمجموعتي سوناطراك وأوراسكوم للإنشاء المصرية لتمويل مشروع إقامة مصنع بترو كيماويات بمدينة أرزيو قرب وهران بقيمة 1.1 مليار أورو، أي بنسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع والمقدرة بـ 1.5 مليار أورو، وذلك بموجب اتفاقية موقعة بين مدير البنك الخارجي الجزائري وهاتين المجموعتين في 16 جويلية 2008⁽¹⁾. وقد تم تقديم التمويل بصيغة (Project Financing) نسبة فائدة محددة مبدئيا بـ 5.95% على أن تكون متغيرة حسب تطور سوق القروض في الجزائر⁽²⁾. كما تم توزيع المساهمات على البنوك المشاركة في هذا التمويل على النحو التالي: (3)

- البنك الخارجي الجزائري بنسبة 28% من قيمة القرض أي ما يعادل 308 مليون أورو.
- البنك الوطني الجزائري بنفس النسبة.
- القرض الشعبي الجزائري بنسبة 21% من قيمة القرض أي ما يعادل 231 مليون أورو.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك وبنك التنمية المحلية بنسبة مشتركة بينهما مقدرة بـ 23% أي ما يعادل 253 مليون أورو.

وقد تكون هذه العملية بداية لقروض أخرى مشابهة تنتشر فيها البنوك العمومية لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال تمويل مشاريع قطاعات مختلفة منها قطاع المحروقات وتحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء.

سادسا - تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية:

قد قامت الجزائر بإنشاء شركة ذات أسهم ما بين البنوك الوطنية الثمانية (بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، بنك البركة الجزائري، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك) في عام 1995، وذلك بهدف تطوير تسير التعاملات النقدية ما بين البنوك التجارية وتحسين الخدمة المصرفية، علاوة على زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية* DAB على مستوى هذه البنوك، حيث تتولى هذه الشركة صناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا، وطبع الإشارة السرية، وتتأش هذه الخدمة بموجب عقد تبرمه شركة المساهمة مع شركة SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم، إضافة إلى عمليات ربط الموزعات الآلية ومصالح SATIM (X25- DZ PAC)، من شأنها السماح بالقيام بعمليات سحب داخلية كانت أو محولة. وقد قامت شركة SATIM عام 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك، حيث تحققت الخطوة الأولى من هذا المشروع عام 1997 بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية، والتي لا توفر إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي أصبح في

(1) عبد الوهاب بوكروح، البنوك عمومية تقرض سوناطراك وأوراسكوم للإنشاء 1.1 مليار أورو، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد: 2354، الصادر في 2008/07/16.

(2) سليم بن عبد الرحمن، البنوك العمومية تمنح قرضا بـ 1.1 مليار أورو لمصنع الأمونياك، جريدة الخبر، يومية وطنية، الجزائر، العدد: 5374، الصادر في 2008/07/16.

(3) عبد الوهاب بوكروح، البنوك عمومية تقرض سوناطراك وأوراسكوم للإنشاء 1.1 مليار أورو، مرجع سابق.

*Distributeur automatique de Billets.

متناول البنوك المحلية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي. وفي هذا الصدد، تعمل شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، بالإضافة إلى كشف البطاقات المزورة.⁽¹⁾

وحرصا من الجزائر على مواكبة التطورات العالمية في المجال المصرفي، فقد خصصت أكثر من 3.6 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة المصرفية في الجزائر لهذا الغرض أبرمت اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة 40235 أورو بين SATIM والشركة الفرنسية (IDS) (Ingénico DATA Système) لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق (500 موزع) و نهائي نقطة بيع لدى التجار (10000) عبر كل التراب الوطني.⁽²⁾ وفي نفس الفترة قامت شركة المساهمة الجزائرية بعقد اتفاق مع شركة SATIM فيما يخص مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية لإبرام اتفاقية شراكة ما بين المجموعة الفرنسية "Diagram-Edi" الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية هي MAGACT Multimédia و Soft Engineering ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (Cerist) لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـ "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية * AEBS. والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر.

ويعزى عزوف الجمهور عن استعمال هذه البطاقات إلى الأسباب التالية⁽³⁾:

- الأعطاب المستمرة التي يرجعها المسؤولون إلى شبكة الهاتف؛
- الأخطاء فيما يتعلق بسحب المبالغ المطلوبة، لاسيما عندما يخضم أموال من رصيد صاحب البطاقة في الوقت الذي لم يستطع سحب المبلغ الذي طلب على مستوى الموزع؛
- الميول للحرية والأحجام عن إظهار أية معلومات حول الوضع المالي للعميل أمام الناس في الشارع.
- معظم هذه الآلات موجودة على واجهة البنوك، في الوقت الذي كان فيه من الواجب توزيعها عبر أهم المحطات وأهم النقاط في المناطق؛
- غياب الثقافة المصرفية التي من شأنها أن تشجع العميل على استعمال البطاقات المصرفية؛
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمة المصرفية الإلكترونية.

ولغرض تطوير مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، سعت السلطات النقدية إلى وضع خطة لتأهيل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إصلاح وتطوير أنظمة الدفع بمثابة مؤشر قوي وضروري للسير الحسن للاقتصاد الوطني وجزء هام ومكمل لمفهوم الوساطة المالية، ومن الأهداف الرئيسية لمشروع تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني نذكر ما يلي:⁽⁴⁾

(1) عبد الغني ربوح - نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، أيام 11 - 12 مارس 2008، ص: 14 - 15.

(2) إبراهيم تومي، مرجع سابق، ص: 38.

* Algeria E-banking Service

(3) عبد الغني ربوح - نور الدين غردة، مرجع سابق، ص: 18.

(5) بنك الجزائر، التقدير السنوي لسنة 2006، ص: 129-130.

- ✓ تكيف أنظمة الدفع، والمقاصة والتسوية بين البنوك مع حاجيات الإدارات والمؤسسات والأفراد والأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد الحديث، ولاسيما بترقية وسائل الالكترونية الجديدة؛
- ✓ تقليص آجال الدفع خصوصا بالنسبة للمعاملات خارج الساحة المصرفية؛
- ✓ ترشيد وتحسين إجراءات وآليات تحصيل وسائل الدفع القائمة على أداة ورقية مثل الشيكات والسند لأمر؛
- ✓ تشجيع تنمية وسائل الدفع الالكترونية: البطاقة، التحويل والاقنطاع الأوتوماتيكي؛
- ✓ تخفيض التكلفة الإجمالية لتسيير المدفوعات وكذلك تكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في البنوك؛

- ✓ إدخال المعايير الدولية في مجال تسيير مخاطر السيولة، ومخاطر العروض والحماية ضد المخاطر النظامية (النسقية) خاصة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة؛
- ✓ دفع فعالية أمن المبادلات؛
- ✓ دعم فعالية السياسة النقدية؛
- ✓ دعم الهياكل الأساسية للاتصال الالكتروني بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي لكل بنك، وبريد الجزائر، والخزينة العمومية والوديع المركزي (Dépositaire Central)، وتسهيل هذه الشبكة الخاصة ببنك الجزائر انتقال المبادلات ومعالجة عمليات الدفع من أولها إلى آخرها، ويتعلق الأمر بإنشاء نظام مضمون وموثوق به ومؤمن للإرسال؛

- ✓ وضع هياكل أساسية تسمح بتحسين معالجة العمليات بين البنوك والسوق المالية.
- وتتمثل أنظمة الدفع الجديد المستحدثة، واللذين تم التطرق إليهما سابقا، بغرض تحقيق الأهداف السالفة الذكر فيما يلي:

☒ نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل RTGS .

☒ نظام الجزائر للمقاصة الالكترونية ما بين البنوك AICI .

خلاصة الفصل الأول:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لسار تطور وإصلاح كل من الاقتصاد الجزائري والجهاز المصرفي خلال الفترة (1962 - 2014)، يستخلص الباحث ما يلي:

➤ **بالنسبة للمبحث الأول،** انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نهجا اقتصاديا اشتراكيا يركز على عملية التخطيط، والذي وضع على رأس أولوياته نمو سريع للقطاع الصناعي. لكن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وتعرض هذا الأخير إلى الصدمة النفطية سنة 1986، تسبب في تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وهذا ما دفع بالسلطات إلى اللجوء مؤسسات التمويل الدولية من أجل طلب قروض للخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة، وكان المقابل هو القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ضرورية لكي يتم استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية. وهذا ما تحقق حيث تم استرجاع حالة الاستقرار الاقتصادي، والتي دعمها تحسن أسعار المحروقات، وهذا ما جعل الوضعية المالية للدولة جيدة. وعلى هذا الأساس، تم اعتماد عدة برامج تنموية - أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي - خلال الفترة (2001 - 2014)، والتي هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وإحداث تنمية محلية وتطوير البنية التحتية. وقد نجحت هذه البرامج في تحقيق بعض الأهداف، غير أنها لم تتجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات بدليل ضعف مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام؛

➤ **بالنسبة للمبحث الثاني،** سارعت الجزائر بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، وذلك من خلال تكوين الوحدات المصرفية، كما قامت بتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز. ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 وما تلاه من تعديلات. وقد اكتست هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، ولتفي بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولتعزز من الممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي. لكن رغم ذلك، لا يزال الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من جملة من التحديات الداخلية والخارجية، كعدم فعالية النشاط المالي والمصرفي وغيرها. لكن هذا لم يمنع وجود بعض الأنشطة المصرفية الحديثة كتقديم القروض المشتركة وصيرفة التأمين.

بعد ما تم تناوله من تتبع لمسار تطور وإصلاح الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي، يسعى الباحث إلى محاولة النمذجة القياسية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014)، مع إبراز أهم متطلبات التحديث لطرفي هذه العلاقة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الباب الثاني:

**تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر بين تداعيات
مسار التطور والإصلاح ومحاولة النمذجة ومتطلبات التحديث**

الفصل الأول:

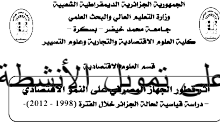
الاقتصاد الجزائري و الجهاز المصرفي

- مسار التطور والإصلاح خلال الفترة (1962 - 2014) -

الفصل الثاني:

**العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (1980 - 2014) - بين النمذجة ومتطلبات التحديث -**

تمهيد:



يعتبر الجهاز المصرفي هو المسؤول على تمويل الأنشطة الاقتصادية، خاصة في ظل هشاشة الدور الذي تؤديه البورصة في الجزائر. ويشكل هذا دافعا إلى محاولة قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، والذي يدعمه تعدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال والمتعلقة بحالة دولة واحدة أو مجموعة من الدول، ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية. وقع اختيار الباحث على منهجية حديثة، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والذي سيحاول الباحث من خلاله فحص ما إذا كان التطور المصرفي يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟ ناهيك عن تقديم جملة من المتطلبات التي قد تكفل تحديث هذا الجهاز وتعزيز دوره التتموي. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014).
- المبحث الثاني: متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014)

- في هذا الصدد، يسعى الباحث إلى محاولة قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014). وفي سبيل هذه الغاية سيتم عرض ما يلي:
- أساسيات النمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، لكون أن الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية؛
 - التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، والتي حددها الباحث من خلال الدراسات السابقة، ناهيك عن محاولة قراءة وتحليل تطور بيانات هذه المتغيرات؛
 - عرض المنهجية القياسية، ومناقشة وتحليل النتائج.

المطلب الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وإبراز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلاً عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات النموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.⁽¹⁾

أولاً- تعريف السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ، ويرمز لها عادة بـ $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضياً كالآتي: $Y = f(t)$ أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية: $Y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_k)$ ⁽²⁾ وعند بناء السلسلة الزمنية، قبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أكان إقليمياً أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات

(1) علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص: 176.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 177.

السلسلة الزمنية موحدة. كما تجدر الإشارة إلا أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تُعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة. (1)

ثانياً- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة:

يعد استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل البيانات الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية في التحليل القياسي حيث أن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة إنما مضلله وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل (2). وعلى هذا الأساس، قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات الاتجاه. وكون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يُصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة). إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. وتكون سلسلة زمنية ما مستقرة إذا تحقق: (3)

$$1. \text{تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: } E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

2. ثبات التباين عبر الزمن:

$$ar(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

3. أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي الفرق بين فترتين زمنيةتين.

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

ثالثاً- اختبارات جذر الوحدوي:

لا تمكن اختبارات جذر الوحدوي "Unit Root Test" من الكشف فقط عن وجود عدم الإستقرارية، ولكن أيضاً تحديد ما هو غير مستقر (عملية TS أو DS) وبالتالي تقدم طريقة مثلى لجعل السلسلة مستقرة. وسيتم التطرق إلى اختبار "ديكي - فوللر" (DF) البسيط - (DF) - واختبار "ديكي - فوللر" المطور (ADF) - (ADF) - (ADF) - (ADF) - حيث: (4)

1) اختبار "ديكي - فوللر" (DF) البسيط:

يسمح اختبار "ديكي - فوللر" (DF) (1979، DF) البسيط بإعطاء دليل على خاصية الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك من خلال تحديد الاتجاه القطعي التحديدي أو العشوائي. وتوفر النماذج قاعدة لبناء ثلاثة

(1) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 195-196.

(2) علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص: 176.

(3) محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 200-201.

* يقصد بعملية (عملية TS أو DS):

- النموذج TS (**Trend Stationary**): عبارة عن نماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية $deterministic$.

- النموذج DS (**Defferency Stationary**): عبارة عن نماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية $Stochastic$.

لمزيد من التفصيل: محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 206-207.

(4) Régis Bourbonnais, *Économétrie - Cours et exercices corrigés*, Dunod, 9^{ème} édition, France, 2015, PP:249-250

اختبارات ذات مبدأ بسيط، وهو: الفرضية $H_0: \phi_1 = 1$ ، والتي تعني في حالة ثبوت صحتها أن السلسلة الزمنية غير مستقرة. وهذه النماذج الثلاثة توضح فيما يلي:

$$\text{☒ النموذج [1]، نموذج انحدار ذاتي من الرتبة (1): } x_t = \phi_t x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\text{☒ النموذج [2]، نموذج انحدار ذاتي مع وجود حد ثابت: } x_t = \phi_t x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

$$\text{☒ النموذج [3]، نموذج انحدار ذاتي مع وجود اتجاه: } x_t = \phi_t x_{t-1} + b t + c + \varepsilon_t$$

وإذا تم التأكد من صحة الفرضية H_0 ، فإن السلسلة الزمنية x_t غير مستقرة بغض النظر عن النموذج المختار. وفي النموذج الأخير - النموذج [3] -، في حال قبول H_1 ، $\phi < 1$ ، وكان المعامل b يختلف عن الصفر بشكل كبير، حينئذ فإن النموذج هو نموذج الاتجاه القطعي التحديدي - عملية TS -، يمكن جعل السلسلة الزمنية مستقرة من خلال حساب البواقي بالمقارنة مع الاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى. وقد اختار المؤلفون اختبار القيمة $(\hat{\phi} - 1)$ بدلا من $\hat{\phi}$ لأسباب إحصائية بحثية، والتي لا تؤثر على الاختبار. في الواقع، $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، نكتب أيضا:

$$x_t - x_{t-1} = \phi_1 x_{t-1} - x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = (\phi_1 - 1) x_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبالتالي هذا يكافئ بقاء اختبار الفرضية $H_0: \phi_1 = 1$ أو $\phi_1 - 1 = 0$ ، وتكون المبادئ العامة للاختبار على النحو التالي: من خلال إجراء الاختبار بواسطة طريقة المربعات الصغرى تسجل المعلمة ϕ_1 على أنها $\hat{\phi}_1$ من أجل النماذج [1]، [2] و [3]. ويقدم تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى $t_{\hat{\phi}_1}$ والتي تكون منظرية لإحصائية ستودنت (نسبة للانحراف المعياري للمعامل). إذا كانت $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{\text{tabulé}}$ (أكبر من الجدولة)، نقبل بالفرضية H_0 ؛ أي وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن النموذج غير مستقر. ملاحظة: تقوم برمجيات تحليل السلاسل الزمنية بحساب القيم الحرجة $t_{\hat{\phi}_1}$ آليا.

(2) اختبار "ديكي - فوللر" المطور (ADF):

في النماذج السابقة، والتي استخدمت اختبار "ديكي - فوللر" (DF) البسيط، فإن النموذج ε_t هو عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ولا يوجد أي دليل، على الأرجح، أن الأخطاء غير مرتبطة، ولذلك دعا اختبار "ديكي - فوللر" المطور (ADF) (1981) إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضية. وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\phi_1| < 1$ ، من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج التالية:

$$\text{☒ النموذج [4]: } \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{☒ النموذج [5]: } \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{☒ النموذج [6]: } \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t$$

يجري الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق، غير أن الجداول الإحصائية مختلفة، ويمكن تحديد القيمة p من خلال معيار $Akaike$ أو معيار $Schwarz$ ، وبعد ذلك، انطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة p ، يتم تقدير نموذج $p - 1$ فترة تأخير، إضافة إلى $p - 2$ فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل p معنويا.

الفرع الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration)

يقدم تحليل التكامل المشترك دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلاً عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية. ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) (Cointegration) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)).⁽¹⁾

1) تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما اندثار زائف وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وإذا كان هناك متغير Y_t مستقر في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: $Y_t \sim I(0)$ ، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقراً بعد أخذ الفروق الأولى، $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي: $Y_t \sim I(1)$. وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d)، أي: $Y_t \sim I(d)$.⁽²⁾

2) تعريف التكامل المشترك Cointegration:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين: (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان (Y_t, X_t) متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0). أي أنه، يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$\begin{aligned} Y_t &\sim I(1) \\ X_t &\sim I(1) \\ Y_t &= a + b X_t + \mu_t \\ \mu_t &\sim I(0) \end{aligned}$$

(1) علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص: 186.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 669.

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلاً في البواقي μ_t يقيس انحراف العلاقة المقدر في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق ذكره نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. وتتعاكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في: $\mu_t = Y_t - a - b X_t$ ، ووفقاً لهذا المنطق، فإن النظام يكون في وضع توازن عندما: $\mu_t = 0$ ، ويكون في وضع عدم التوازن عندما: $\mu_t \neq 0$.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أنه عند وجود سلسلتين زمنييتين (Y_t, X_t) ، نقول عن هاتين السلسلتين بينهما تكامل مشترك إذا تم التحقق من شرطين: إذا تضمنتا اتجاهاً عشوائياً من نفس رتبة التكامل d ؛ وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل.⁽²⁾

3) اختبارات التكامل المشترك: والتي تتضمن مايلي:⁽³⁾

أ. اختبار (Engle et Granger, 1987): والذي يمر على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الرتبة (الدرجة)، وإذا ما لم يتحقق هذا الشرط، فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.
- المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى، فإذا كان الشرط الضروري محققاً، عندئذ ينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى $Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$ بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ مستقرة حيث: $\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{a}_1 X_t - \hat{a}_0$.

ب. اختبار (Johansen, 1988) و (Johansen et Juselius, 1990): لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح (Johansen, 1988) اختباراً يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها من خلال القيام بالخطوتين التاليتين:

- الخطوة الأولى: حساب اثنين من البواقي $\hat{\mu}_t$ و $\hat{\nu}_t$ ، من خلال تنفيذ انحدارين:

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \mu_t$$

$$Y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \nu_t$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \text{ مع}$$

حيث μ_t و ν_t هي مصفوفة البواقي ذات بعد (k, n) ، k هو عدد المتغيرات و n هو عدد المشاهدات.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص: 670-671.

(2) محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 290.

• الخطوة الثانية: حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية، وذلك من خلال حساب أربعة

مصفوفات للتباين المشترك ذات البعد (k, k) انطلاقا من البواقي μ_t و ν_t :

$$\widehat{\Sigma}_{\mu\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t \mu_t'$$

$$\widehat{\Sigma}_{\mu\nu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t \nu_t'$$

$$\widehat{\Sigma}_{\nu\nu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \nu_t \nu_t'$$

$$\widehat{\Sigma}_{\nu\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \nu_t \mu_t'$$

ومن ثم، يتم استخراج القيم الذاتية k للمصفوفة M ذات بعد (k, k) ، والتي يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$M = \widehat{\Sigma}_{\mu\mu} \widehat{\Sigma}_{\nu\nu} \widehat{\Sigma}_{\mu\nu} \widehat{\Sigma}_{\nu\mu}$$

كما يتم إجراء اختبارين، وهما:

✓ **اختبار الأثر test Trace (λ_{trace})** ، انطلاقا من القيم الذاتية السابقة، يتم حساب الإحصائية:

$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$ مع n : عدد المشاهدات، λ_i : القيمة الذاتية رقم $i^{ème}$ للمصفوفة

M ، k : عدد المتغيرات، r : رتبة المصفوفة. وتتبع هذه الإحصائية قانون احتمال (مشابه لـ χ^2) مجدولا

بمساعدة عملية محاكاة مقدمة من قبل (Johansen et Juselius, 1990). ويعمل اختبار Johansen من

خلال استبعاد الفرضيات البديلة:

▪ رتبة المصفوفة π تساوي 0 ($r = 0$)، أي $H_0: r = 0$ ضد $H_1: r > 0$ ، إذا تم رفض H_0 ، يتم المرور

إلى الاختبار الموالي (إذا كانت λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة المقروءة في الجدول، يتم رفض H_0)؛

▪ رتبة المصفوفة π تساوي 1 ($r = 1$)، أي $H_0: r = 1$ ضد $H_1: r > 1$ ، إذا تم رفض H_0 ، يتم المرور

إلى الاختبار الموالي؛

▪ رتبة المصفوفة π تساوي 2 ($r = 2$)، أي $H_0: r = 2$ ضد $H_1: r > 2$ ، إذا تم رفض H_0 ، يتم المرور

إلى الاختبار الموالي، الخ.

إذا، بعد رفض الفرضيات المختلفة H_0 في نهاية الإجراء، وتم اختبار الفرضية $H_0: r = k - 1$ ضد

الفرضية $H_1: r = k$ وتم رفض H_0 ، وهكذا فإن رتبة المصفوفة $r = k$ ولا توجد علاقة تكامل مشترك

باعتبار المتغيرات جميعها متكاملة من الرتبة 0 أي $I(0)$.

وفي نفس السياق، تقوم برمجيات الاقتصاد القياسي بالتزويد مباشرة بمجموعة هذه المعلومات:

إحصائية λ_{trace} المحسوبة بين 1 و k وكذلك القيم الحرجة المرتبطة.

✓ **اختبار القيمة الذاتية العظمى (λ_{max})** : ويعطى من خلال الإحصائية:

$$\lambda_{max} = -n \text{Log}(1 - \lambda_{r+1}), \quad r = 0, 1, 2 \dots$$

ويتم إجراء الاختبار بنفس الطريقة التسلسلية المقدمة سابقا من خلال استبعاد الفرضية البديلة. وفي حالة

تعارض الاختبارين (القيمة الذاتية العظمى والأثر)، يتم تفضيل اختبار الأثر.

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار إليها أعلاه، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية

المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح

محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار

الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARDL**) لصاحبيه (Pesaran and Shin)، والذي يقدم جملة من المنافع

مقارنة بالاختبارات السابقة، والتي تتجسد في:

- ✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30 - 80 من المشاهدات؛
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي (0) I أو الرتبة (1) أي (1) I أو في حالة الخليط بينها، - نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي (2) I - ؛
- ✓ يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p + 1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: $Info Criterion$ ؛ $(AIC) Akaike$ أو $(SIC) Schwarz Info Criterion$ أو $(HQC) Hanan-Quinn Criterion$ ؛
- ✓ علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.⁽¹⁾

الفرع الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. هذا، وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ (X) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء $Distributed models lag$ في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_p X_{t-p} + \mu_t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t

يعتمد على القيم السابقة (Y) ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي $AR(p)$ *Autoregressive Model* :

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية. في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

(1) MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol: 51, N:01, Summer 2013, P:25

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \alpha_0 X_t + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 X_{t-2} + \dots + \alpha_q X_{t-q} + \varepsilon_t$$

وتعبر هذه المعادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع "Autoregressive-Distributed Lag" (ARDL)، حيث، ε_t : حد الخطأ العشوائي - التشويش الأبيض-، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئياً) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X . وأحياناً، يتم استبعاد القيمة X_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع. كما أن β_0 : يمثل الحد الثابت، p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)، q : رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t)، t : متغير الزمن (الاتجاه الزمني). ويمكن التعبير عن المعادلة اختصاراً بـ $ARDL(p, q)$. وهذا النوع من

النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM)).⁽¹⁾ وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ مكون من متغير تابع Y

وعدد k من المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- c : الحد الثابت.
- Δ : الفروق من الدرجة الأولى.
- k : عدد المتغيرات.
- p : فترة إبطاء المتغير التابع Y .
- q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي.
- $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج $ARDL$ من خلال فرضيتين:⁽²⁾

- H_0 : فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:
 $\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$

- H_1 : الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:
 $\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج $ARDL$ لابد من المرور على خطوات، وهي:⁽³⁾

- (1) التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2) فهذا يبطل منهجية نموذج $ARDL$.
- (2) صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM)، والذي يكون نوع خاص من نموذج $ARDL$.

(3) في الخطوة الثانية، تحديد فترة بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج؛

(1) علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص: 183-188.

(2) علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص: 188.

(3) Dave Giles , Econometrics Beat: Dave Giles' Blog, ARDL Models - Part II - Bounds Tests ,2013

<http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (20/08/2015)

(4) التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.

(5) التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا؛

(6) تنفيذ اختبار الحدود "*Bounds Test*" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

(7) وإذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن

فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM).

(8) استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج *ARDL* يتم اعتماد أربعة إجراءات، حيث: (1)

أ. يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك

باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unrestricted Model Autoregressive، ويتم ذلك

باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار معلومات Akaike (AIC; 1973)، معيار

معلومات Schwarz (SC; 1978)، معيار معلومات Hannan and Quinn (HQ; 1979)، معيار

خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969)؛

ب. يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). ولتحديد كل

نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to

Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية $t -$

الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي؛

ج. يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة

بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار F)؛

د. أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة

لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في (Pesaran et al (2001)، ونظراً

لأن اختبار $F -$ له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد

الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من

الرتبة صفر أي $I(0)$ قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى

أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي $I(1)$ قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق

الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح $I(1)$ ، حيث:

✓ إذا كانت قيمة إحصائية $F -$ المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد

وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود

علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛

(1) مجدي الشوريجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتي العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزاي التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007، ص ص: 18-20.

✓ إذا كانت قيمة إحصائية - F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛

✓ أما إذا كانت قيمة إحصائية - F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة. ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه؛

✓ إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم علي أساس مقارنة قيم إحصائية - F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى. وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي $I(0)$ ، فإن هذا القرار يتم اتخاذه علي أساس مقارنة قيمة إحصائية - F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المطلب الثاني: تعريف المتغيرات ومصادر وتطور البيانات المستخدمة في الدراسة

سيتم تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المتعلقة بأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحليل تطورها خلال الفترة (1980-2014)، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

يهدف قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، استخدم الباحث بيانات سنوية لست (6) متغيرات، حيث يوضح الجدول رقم (1-V): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (1-V): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

الرمز	التعريف	المصدر
Y	معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي (أي نسبة الناتج الداخلي الخام الاسمي إلى مكش الناتج الداخلي الخام (PIB deflator) على عدد السكان.	- الديوان الوطني للإحصائيات: (http://www.ons.dz) - البنك الدولي: (http://data.albankaldawli.org)
BD	ويشير عن مؤشر التطور المصرفي، وهو عبارة عن مصفوفة مجموع البيانات السنوية للمؤشرات التالية: أ. M_2/PIB : ويشير إلى نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام. ب. $BANK$: ويشير إلى مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بالأصول المحلية لبنوك الودائع / الأصول المحلية لبنوك الودائع + الأصول المحلية للبنك المركزي. ج. $TDEP/PIB$: ويشير إلى نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الخام. د. CE/PIB : ويشير إلى نسبة إجمالي القروض الداخلية إلى الناتج الداخلي الخام. هـ. CSP/PIB : ويشير إلى نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.	- بنك الجزائر: http://www.bank-of- (algeria.dz) - بيانات البنك الدولي (فيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع الخاص للفترة (1991-1980): (http://data.albankaldawli.org)
INV	ويشير إلى نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام.	- الديوان الوطني للإحصائيات: (http://www.ons.dz)
GOV	ويشير إلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام.	
OUV	ويشير إلى الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام	
INF	ويشير إلى التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100 = 2001).	

المصدر: من إعداد الباحث

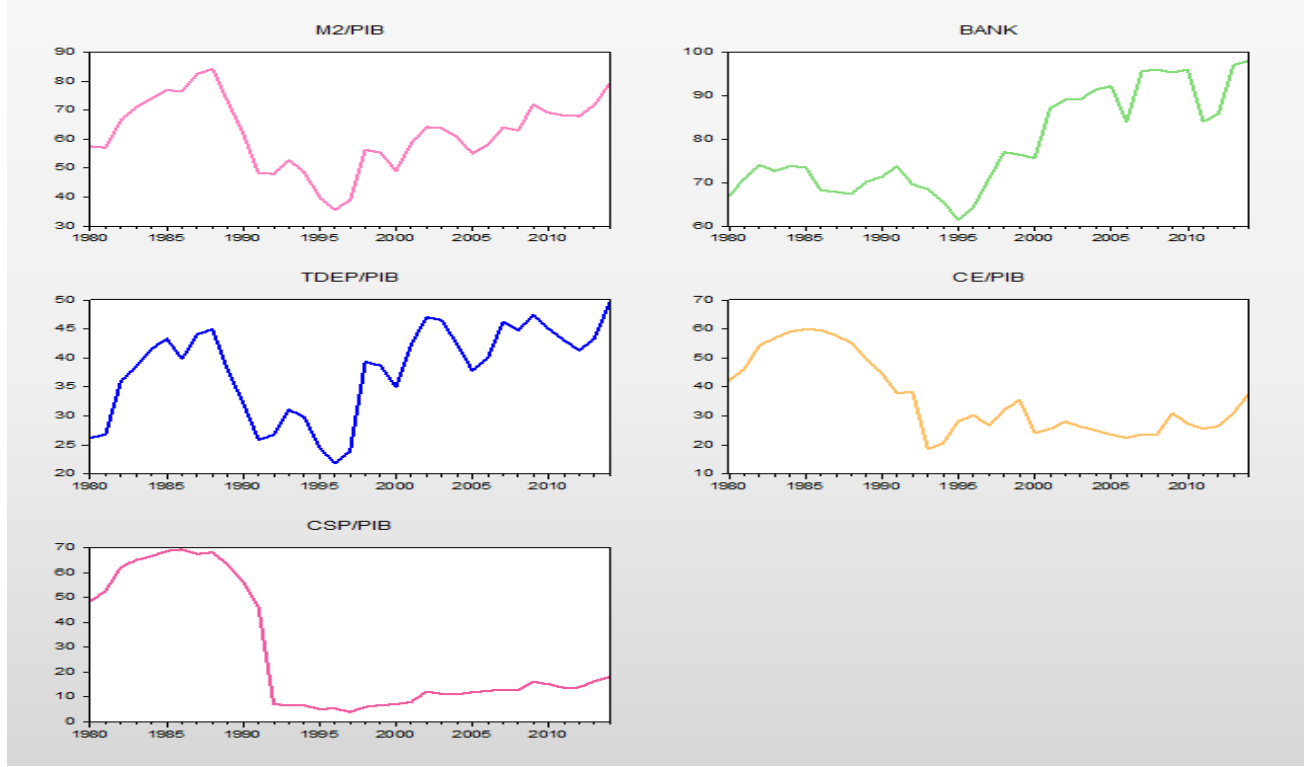
الفرع الثاني: قراءة وتحليل مؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية

في هذا الصدد، نهدف إلى قراءة وتحليل مؤشرات التطور المصرفي ومحددات النمو الأخرى في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، وذلك على النحو التالي:

أولاً- قراءة وتحليل مؤشرات التطور المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014):

يوضح الشكل رقم (1-V) مؤشرات التطور المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014):

الشكل رقم (1-V): تطور مؤشرات التطور المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات بنك الجزائر

- LA BANQUE D'ALGERIE, BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONETAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011), JUIN 2012.
- LA BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2014 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE), Juillet 2015.

- بيانات البنك الدولي (فيما يتعلق بالانتماء المقدم للقطاع الخاص للفترة (1980-1991)): (<http://data.albankaldawli.org>).

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2015

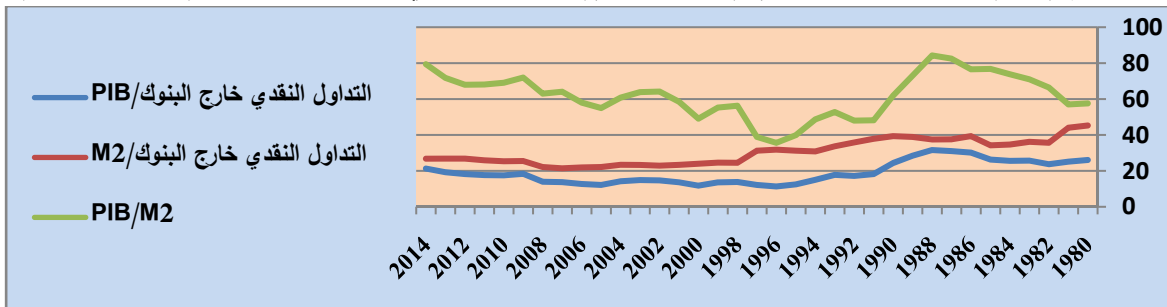
أ. M_2/PIB : ويشير إلى نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام، والذي يعكس درجة النقدية Monetization في الاقتصاد أو ما يعرف أيضا (سيولة الاقتصاد)، وقد استخدم هذا المؤشر بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر واستخدامه الواسع إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي في الدول النامية لأن نسبة كبيرة من المجمع النقدي M_2 هي عملة خارج الجهاز المصرفي، وهو الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية⁽¹⁾. وبالنسبة لحالة الجزائر عرفت هذه النسبة ارتفاعا من 68% سنة 1980 لتصل إلى أقصاها 84% سنة 1988، ثم بدأت في التذبذب بين الارتفاع

(1) عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص: 183.

والانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها 36% سنة 1996، لترتفع بعد ذلك، (ويمكن أن يعزى ذلك إلى الصدمات الهيكلية الخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي مست الصادرات النفطية من خلال تدهور أسعار برميل البترول، ولجوء الجزائر إلى هيئات التمويل الدولية وما تبع ذلك من سياسات نقدية ومالية صارمة لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية). لتسلك بعد ذلك مسار تصاعدي ابتداء من سنة 2010 لتصل إلى مستوى 78% سنة 2014، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك ابتداء من سنة 2000، التي تطلبت ضخ مبالغ مالية كبيرة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف البرامج التنموية. والجدير بالذكر، أن قيمة مؤشر سيولة الاقتصاد M_2/PIB لم تنخفض عن مستوى 50% طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014. كما تجدر الإشارة إلى معطين هامين وهما:

- وجود مستويات مهمة من التسرب النقدي (التداول النقدي) خارج البنوك، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-V)، حيث نلاحظ أنه لم تنخفض نسبة "التداول النقدي خارج البنوك/PIB" عن مستوى 11% كما لم تنخفض نسبة "التداول النقدي خارج البنوك/M2" عن مستوى 30% خلال الفترة (1980-2014). وتجدر الإشارة إلى أن زيادة معدلات التسرب النقدي يعد إشارة واضحة على نقص مصرفية الجهاز المصرفي الجزائري. كما يمكن أن نلاحظ أن زيادة المؤشرين السابقين خلال الفترة (2009-2014) حيث سجلت نسبة "التداول النقدي خارج البنوك/PIB" مستويات 18.35%، 17.50%، 17.63%، 18.21%، 19.25%، 21.27%، في حين سجلت نسبة "التداول النقدي خارج البنوك/M2" مستويات 25.50%، 25.34%، 25.90%، 26.80%، 26.82%، و 26.78%، وذلك لسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، و 2014 على التوالي. يعزى ذلك سبب هذه النسب المعتبرة للتداول النقدي خارج البنوك إلى الإصلاحات التي مست سلم الأجور ذات الأثر الرجعي، وتفضيل التعامل النقدي لدى الجمهور ونقص ثقافته المصرفية، بالإضافة إلى الاكتناز والتعامل في السوق السوداء، وانعدام حيلة النظام المصرفي في تعبئة هذه المبالغ وتوجيهها إلى قروض منتجة⁽¹⁾؛

الشكل رقم (2-V): ظاهرة التسرب النقدي (التداول النقدي) خارج البنوك في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات بنك الجزائر

- LA BANQUE D'ALGERIE, BULLEIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONETAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011), JUIN 2012.
- LA BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2014 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE), Juillet 2015.

(1) محمود جمام - عيسى جديبات، سياسة تعقيم أثر تنقيده ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد: 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص: 171.

- أن تذبذب أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية، قد أثر على ودائع قطاع المحروقات الموجودة في البنوك الجزائرية على شكل ودائع تحت الطلب، والتي تدخل ضمن المجمع النقدي M_2 ، وهذا ما يؤثر أيضا على المؤشر الثالث للتطور المصرفي $TDEP/PIB$ كما سيتم التطرق إليه لاحقا.

ب. **BANK**: ويشير إلى مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بالأصول المحلية لبنوك الودائع / (الأصول المحلية لبنوك الودائع + الأصول المحلية للبنك المركزي)، حيث تشير عدة دراسات إلى أن البنوك التجارية هي التي توفر أنواعا مختلفة من الخدمات المالية أكثر من البنك المركزي. مثل إدارة المخاطر واكتساب المعلومات ومراقبة الخدمات. النسبة الكبيرة لهذا المؤشر تعني أن البنوك التجارية تقدم خدمات مالية متنوعة ووجود مستوى عالي من التطور المصرفي في الاقتصاد⁽¹⁾. وبالنسبة لحالة الجزائر، عرفت هذه النسبة التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولم تتجاوز 74% خلال الفترة (1980-1991)، وبعد ذلك شرعت في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى أدنى مستوى لها والذي يقارب 61% سنة 1995 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل (ويعزى ذلك إلى تدخل بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني، ناهيك عن أن البنوك الجزائرية عانت من عجز في السيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة بغرض تغطية احتياجاتها التمويلية، باستثناء سنتي 1993 و1994 اللتين عرفتا فائض السيولة. وبعد ذلك شهد المؤشر ارتفاعا تدريجيا مع تسجيل نوع من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وقد عرف مؤشر **BANK** أقصى ارتفاع له والذي بلغ 98.12% سنة 2014، والذي يعتبر أعلى مستوى لهذا المؤشر خلال الفترة (1980-2014) ككل، ويعزى ذلك إلى تراجع دور بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني، ناهيك عن أن البنوك الجزائرية سجلت فائض في السيولة - كما سيتم التطرق إلى ذلك لاحقا.

ج. **TDEP/PIB**: ويشير إلى نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الخام، والذي يقيس قدرة البنوك على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل. أي أن هذا المؤشر الثاني يعكس المقدرة الإجمالية للبنوك في جذب المدخرات⁽²⁾. (كما يشير هذا المؤشر إلى الميل المتوسط للودائع المصرفية ويستخدم قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها خلال الزمن ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والناتج الداخلي الخام (**PIB**)، حيث يعكس قدرة وفاعلية البنوك التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج الداخلي الخام⁽³⁾). وبالنسبة لحالة الجزائر، لم تتخطى هذه النسبة حدود 50% خلال الفترة (1980-2014) ككل، فبعد أن عرفت اتجاها تصاعديا انطلاقا من بداية الفترة حيث كانت تبلغ 26.2% سنة 1980 لتبلغ مستوى 43.3% سنة 1985، انخفضت إلى مستوى 39.8% سنة 1986 لترتفع بعد ذلك إلى مستوى 44.9% سنة 1988، ثم عرفت اتجاها تنازليا لتتهبط إلى مستوى 25.9% سنة 1991، ومن ثم عرفت التذبذب بين الارتفاع والانخفاض مع تسجيل أدنى مستوى لها 21.8% سنة 1996، وبعد هذا واصلت التذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل

(1) عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص: 184.

(2) عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص: 183.

(3) عبد اللطيف مصيطفي، دور البنوك وفعاليتها في تمويل الاقتصاد الجزائري - حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص: 77.

إلى أقصى مستوى لها والذي بلغ 49.7% سنة 2014. ومما سبق يمكن أن نستنتج ضعف البنوك الجزائرية في مجال تعبئة الودائع، والذي يمكن أن يعزى إلى الأسباب التالية:

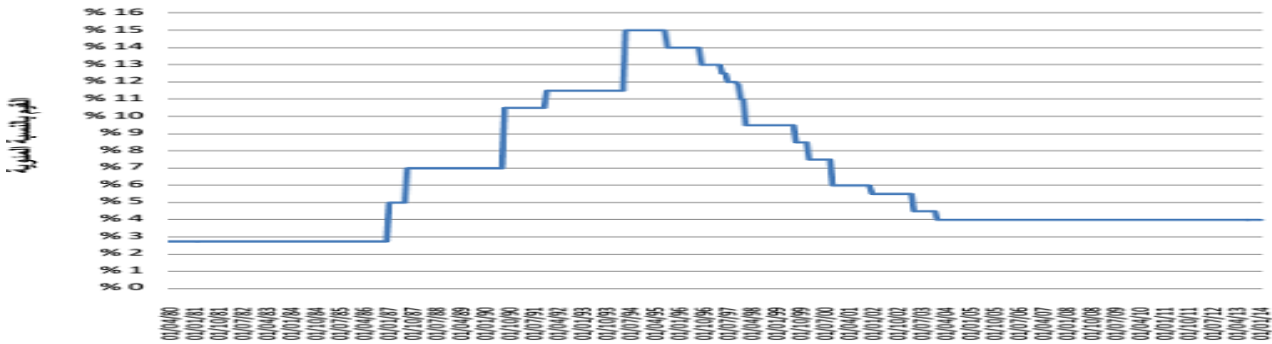
- انخفاض العادات المصرفية في الجزائر مما جعل نسبة قليلة من المدخرات تتجه نحو الجهاز المصرفي، ناهيك عن الوازع الديني الذي لعب دورا في ابتعاد المدخرين عن التعامل مع البنوك، في ظل نقص عدد البنوك الإسلامية التي بلغ اثنين؛
- افتقار المنظومة المصرفية الجزائرية إلى أوعية ادخارية ذات عوائد جذابة من شأنها تحفيز الجمهور على تحويل أمواله المكتنزة إلى شكل ودائع في البنوك؛
- نقص الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري، بسبب الأزمات التي عرفها، والتي تتمثل في أزمة البنوك الخاصة وإفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ناهيك عن الاختلاسات من البنوك الجزائرية العمومية التي يعلن عنها من الحين إلى الآخر في وسائل الإعلام الوطني، كل هذا شكل عاملا مثبتا على الادخار داخل البنوك، والتحول نحو أنواع أخرى من الادخار على شكل الذهب والعقارات؛
- تفضيل التعامل النقدي بغرض التهرب الضريبي، وانتشار رقعة تعاملات الاقتصاد الموازي؛
- تذبذب أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية، مما يؤثر على ودائع قطاع المحروقات الموجودة في البنوك الجزائرية على شكل ودائع تحت الطلب. حيث يشير تقرير بنك الجزائر لسنة 2013 أنه هناك أثر للصدمات الخارجية التي تمس قطاع المحروقات على قاعدة موارد البنوك، حيث تبقى مسألة هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه قطاع المحروقات وتذبذب أسعار البترول، مطروحة بحدّة، خاصة وأن الركود في قطاع المحروقات مستمر منذ سنة 2006 رغم الجهود الاستثمارية المبذولة خلال السنوات الأخيرة؛
- قد تدفع مستويات التضخم المرتفعة المدخرين إلى تحويل مدخراتهم المالية إلى أصول عينية مثل الذهب وغيره بدلا من ودائع لدى البنوك، وذلك نظرا لانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع. وفي هذا السياق، ترافقت المستويات المنخفضة للمؤشر $TDEP/PIB$ مع المستويات المرتفعة للتضخم، حيث نسجل قيم منخفضة 25.95%، 26.7%، 24.5%، و 21.79% $TDEP/PIB$ مقابل قيم مرتفعة للتضخم 25.9%، 31.7%، 29.8%، و 18.7% وذلك لسنوات 1991، 1992، 1995، و 1996 على التوالي. كما من شأن معدلات التضخم المرتفعة التأثير بشكل سلبي على القوة الشرائية لدخول الأفراد مما يضعف القدرة على الادخار بل وحتى الاستهلاك.

د. CE/PIB : ويشير إلى نسبة إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي يقيس

قدرة البنوك التجارية على تمويل أنشطة الاقتصاد الوطني سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص. وزيادة قيمة هذا المؤشر تعني درجة انخراط أكبر للبنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وبالنسبة لحالة الجزائر، عرفت هذه النسبة ارتفاع من مستوى 42% سنة 1980 إلى أقصى مستوى لها والذي يقارب 60% سنة 1985 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل (وتجدر الإشارة إلى أن خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 1980 إلى غاية 30 سبتمبر 1986 عرفت معدلات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر الثبات عند مستوى 2.75% وهذا ما يعكس سياسة نقدية توسعية، وذلك يعزى لرغبة الدولة في توفير التمويل اللازم للاستثمارات المخططة)، ثم عرفت مسارا تنازليا لتصل إلى

أدنى مستوى لها والذي يقارب 19% سنة 1993 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل (ويمكن أن يعزى ذلك إلى الصدمات الهيكلية الخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 وما ترتب عنها من تردي للأوضاع الاقتصادية، كما تم الإشارة إليه سابقاً، والتي دفعت بنك الجزائر إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية صارمة، وذلك من خلال زيادة معدلات إعادة الخصم تدريجياً والتي إلى أقصى قيمها والذي قدر بـ 15% خلال الفترة الممتدة من 10 أبريل 1994 إلى غاية 01 أوت 1995 - أنظر الشكل رقم (3-V) -، ومن ثم مؤشر CE/PIB عرفت التذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى مستوى 37.8% سنة 2014 (وتجدد الإشارة إلى معدلات عرفت إعادة الخصم لدى بنك الجزائر عرفت مساراً تنازلياً خلال الفترة (2000-2014) حيث وصلت إلى مستوى منخفض قدر بـ 4% خلال الفترة الممتدة من 07 مارس 2004 إلى غاية 01 جانفي 2014 - أنظر الشكل رقم (3-V) -، وذلك يمكن أن يعزى إلى رغبة الدولة في توفير التمويل اللازم للاستثمارات المبرمجة في برامج الإنعاش الاقتصادي وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة). وتدل النسب المنخفضة لإجمالي القروض الموجهة للاقتصاد على انخفاض القدرة التمويلية للبنوك الجزائرية وضعف مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمارات المنتجة.

الشكل رقم (3-V): تطور معدلات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (1980-2014)



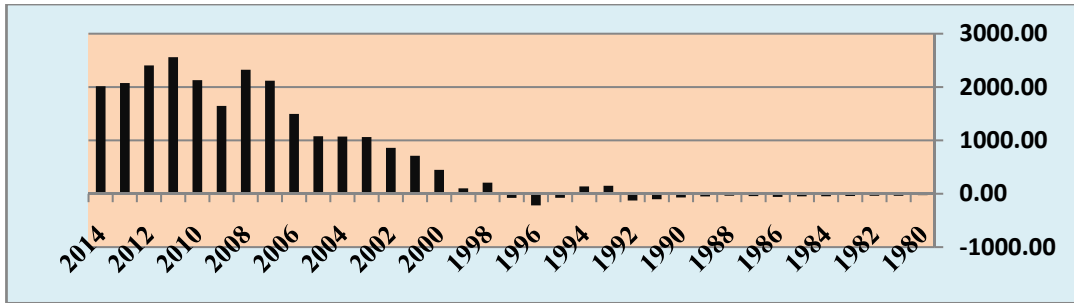
المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2014، ص: 19

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى بعض العوامل تبرز انخفاض القدرة التمويلية للبنوك

الجزائرية، وذلك فيما يلي:

بروز مشكلة فائض السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية التي تعد إحدى مظاهر تخلف الجهاز المصرفي للدولة ككل، إذ أن بقاء الأموال في خزائن البنوك دون استغلال يمثل تكلفة للبنوك وللاقتصاد ككل، فبالنسبة للبنوك فإن عدم تصريف هذه الأموال على شكل قروض يشكل عبئاً عليها من خلال تكلفة الحصول عليها أي الفوائد المدفوعة للمودعين، وبالنسبة للاقتصاد الوطني فهو في حاجة إلى أموال لإنعاش استثماراته المنتجة. وتعاني البنوك الجزائرية عموماً من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديداً مع سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة لتلك السنة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة بغرض تغطية احتياجاتها التمويلية. ولقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك

بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات المليارات من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة، وإن كان الملاحظ ومن خلال الأرقام تراجع نسبي لهذا الفائض أو استقراره في السنوات الأخيرة⁽¹⁾. هذا، ويبرز الشكل رقم (4-V) أن البنوك الجزائرية خلال الفترة (1980-1997) عانت من عجز في السيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة بغرض تغطية احتياجاتها التمويلية، باستثناء سنتي 1993 و1994 اللتين عرفتا فائض يقدر بحوالي 149.5 مليار د.ج و138.2 مليار د.ج على التوالي. وابتداء من سنة 1998 إلى غاية سنة 2014 نلاحظ تسجيل البنوك الجزائرية لفوائض السيولة، والتي لم تتخضع عن حدود 2000 مليار د.ج خلال الفترة (2010-2014)، كما بلغت أقصاها سنة 2011 حيث قدر فائض السيولة بحوالي 2558.55 مليار د.ج. الشكل رقم (4-V): تطور فائض السيولة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (1980-2014) الوحدة: مليار د.ج



المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات بنك الجزائر

- LA BANQUE D'ALGERIE, BULLEIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONETAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011), JUIN 2012.
- LA BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2014 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE), Juillet 2015.

ويدل ارتفاع فائض السيولة في البنوك الجزائرية على تملص هذه البنوك من مسؤولية تمويل الاستثمارات المنتجة، ويمكن أن يعتبر ذلك هروبا من المخاطرة، وهذا من شأنه تخفيض مردودية تلك البنوك وخلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني.

- الشروط غير المشجعة على الاستثمار، والتي تقرض من قبل البنوك الجزائرية عند دراسة ملفات طلب القروض، ناهيك عن صعوبة تحقيق الضمانات المطلوبة لمنح هذه القروض.

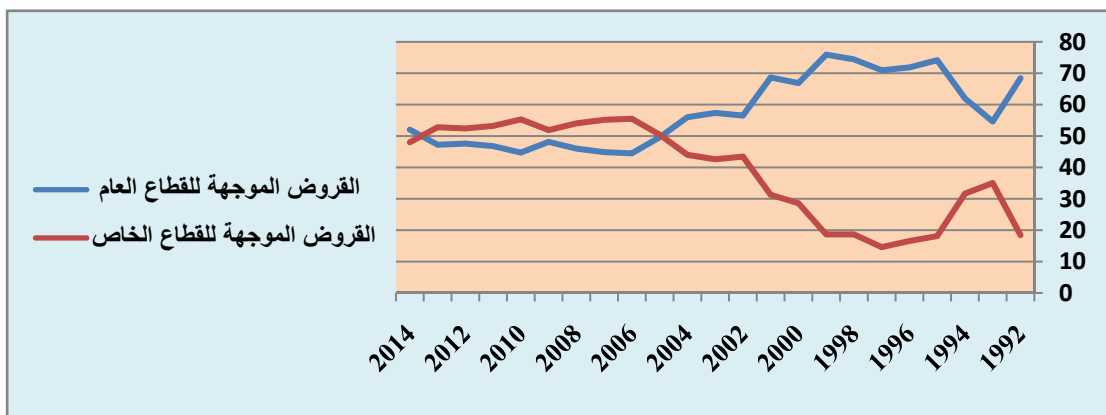
هـ. **CSP/PIB**: ويشير إلى نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام، يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد. واستخدم هذا المؤشر بسبب الافتراض أن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام بشكل واسع أيضا في الأدبيات لقياس كفاءة البنوك التجارية من خلال منح القروض إلى الاستثمارات التي تحقق عوائد عالية. كما أن هذا المؤشر يقيس درجة انخراط النظام المصرفي في تقديم تسهيلات وقروض للقطاع الخاص. لذا فإنه يعطي انطباعا عن مدى تطور هذا النظام خصوصا في عمليات جمع

(1) سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، "الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية"، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2014، ص ص: 02-03.

المعلومات ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل وتتنوع المخاطر. وأي زيادة في نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى **PIB** تعبر عن مدى تطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد⁽¹⁾. وبالنسبة لحالة الجزائر، نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر من 49% سنة 1980 إلى أقصى قيمة له والتي بلغت 69% سنة 1986 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل. وابتداء من سنة 1992 عرف هذا المؤشر انخفاضا محسوسا حيث وصلت إلى حدود 7.08%، ولم يتجاوز 8% إلى غاية 2001، مع تسجيله أدنى مستوى له والذي يقارب 3.91% سنة 1997 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل. وابتداء من سنة 2002 عرف هذا المؤشر تحسنا تدريجيا ولم ينخفض عن مستوى 10% مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وقد عرفت الفترة (2011-2014) مسار تصاعديا حيث وصلت إلى مستوى 18.15% سنة 2014، (ويمكن أن يعزى ذلك، إلى رغبة الدولة في إعطاء المبادرة إلى القطاع الخاص وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة).

ونلاحظ أن هذا المؤشر قيمه منخفضة وهذا ما يعكس ضعف تطور الجهاز المصرفي الجزائري وانخفاض درجة انخراطه في تقديم الخدمات المالية والمصرفية للقطاع الخاص. ويمكن أن يعزى ذلك إلى: احتكار البنوك العمومية لنشاطي الإيداع والإقراض وتفضيلها تمويل القطاع العام خاصة قطاع الطاقة والمياه، وهذا ما شكل نوعا من المزاخمة للقطاع الخاص في مجال الحصول على التمويل اللازم. حيث يظهر الشكل رقم (5-V)، سيطرة القطاع العام على القروض المقدمة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة (1992-2005)، وانطلاقا من سنة 2006 تم تسجيل تراجع تدريجي لصالح القطاع الخاص، الذي عرفت حصته تفوقا وسيطرة نسبية على القروض المقدمة إلى غاية سنة 2013، في حين عرفت سنة 2014 عودة سيطرة القطاع العام على القروض المقدمة، والذي استحوذ على 52.01%.

الشكل رقم (5-V): تطور حصتي القطاع العام والخاص من إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك الجزائرية خلال الفترة (1992-2014) الوحدة: نسبة مئوية



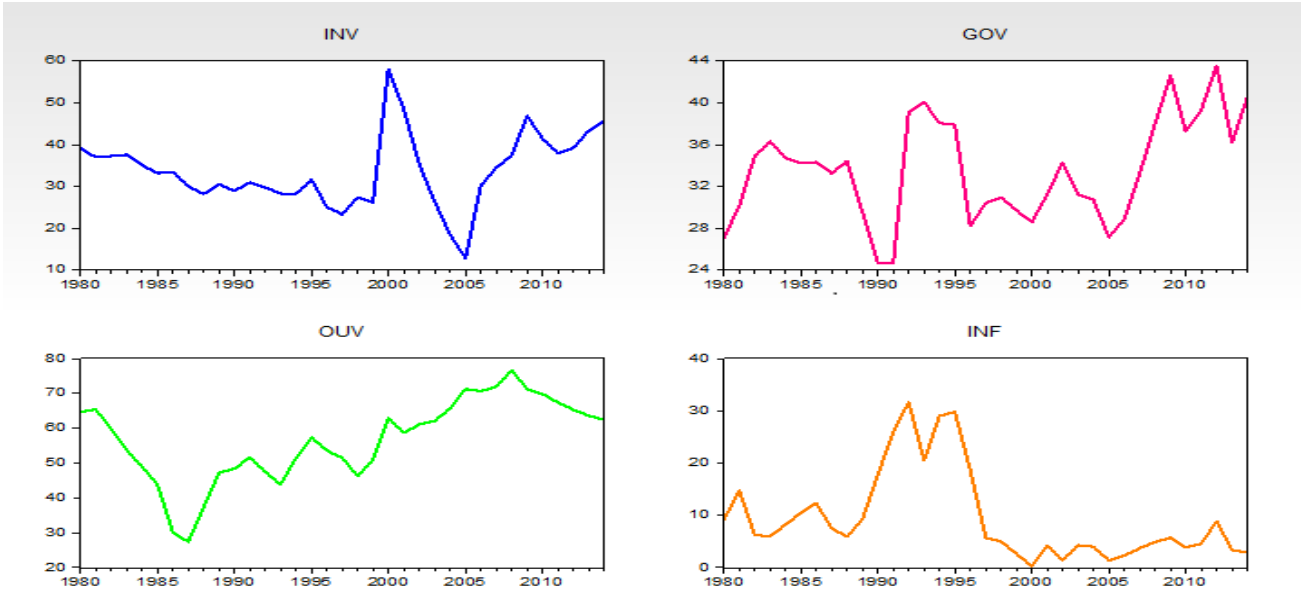
المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات بنك الجزائر

- LA BANQUE D'ALGERIE, BULLEIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONETAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011), JUIN 2012.
- LA BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2014 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE), Juillet 2015.

(1) عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص: 184.

ثانيا- قراءة وتحليل تطور بعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014):

يظهر الشكل رقم (6-V) تطور مؤشرات بعض محددات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014):
الشكل رقم (6-V): تطور مؤشرات بعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: حسابات الباحث بناء على إحصائيات مأخوذة من:

1) الديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz/>) راجع:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 14: المحاسبة الوطنية، ص: 238-242

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 12: المالية العمومية، ص: 211

- OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, Les comptes économiques de 2000 à 2014 , P:23

- <http://www.ons.dz/Prix-a-la-consommation.html> (22/09/2015)

2) وزارة المالية الجزائرية:

- <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A8sor.html> (22/09/2015)

أ. **INV** : ويشير إلى نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج

الداخلي الخام، نلاحظ تراجع هذه النسبة من 39% سنة 1980 وتذبذبا بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى مستوى منخفض قدر بحوالي 23% سنة 1997. ويعزى ذلك إلى تأزم الوضع الاقتصادي العالمي في منتصف الثمانينات، نتيجة اختلالات أسعار الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، وهو الأمر الذي أجبر الدول على النقش ومن بينها الجزائر، كما انتشر الركود الاقتصادي، في أغلب القطاعات، وانخفضت المداخيل بالعملة الصعبة، ومن ثم انخفاض في عملية الاستيراد والتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة. وهذا ما دفع الجزائر للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، مقابل اعتماد سياسة نقدية ومالية صارمة لكبح التضخم وتحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي. وبعد ذلك أخذت في الارتفاع لتصل إلى أقصى قيمة لها قدرت بحوالي 58% سنة 2000 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل. لكنها لم تلبث حتى بدأت في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى أدنى قيمة لها قدرت بحوالي 13% سنة 2005 وذلك خلال الفترة (1980-2014) ككل. وبعد ذلك أخذت في الارتفاع لتصل إلى مستوى 47% سنة 2009. ومن ثم شرعت في الانخفاض لتصل إلى مستوى 38% سنة 2011. وبعد ذلك أخذت في الارتفاع لتصل إلى مستوى 46% سنة 2014.

ب. *GOV* : ويشير إلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام⁽¹⁾، حيث يعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكلما ارتفعت قيمته دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي زيادة مسؤولياتها في هذا المجال، ومن المفيد أن تعرف الدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة، وليس تحديدها فقط. وقد عرفت هذه النسبة استقرارا نسبيا طوال الفترة (1980-1989) حيث بلغت في المتوسط 32.86% وهي نسب مرتفعة وذلك لأن هذه الفترة تزامنت مع فترة المخططين الخماسيين الأول والثاني والتي وضعت فيها أولويات النمو، وتم تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني لأجل الاستثمارات خاصة في المجال الصناعي ثم شرعت في الانخفاض سنتي 1990 و1991 حيث بلغت حوالي 24.26% و24.60% على التوالي، وذلك نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية واشتداد أزمة المديونية الخارجية، ناهيك عن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وتبنيها برنامجين يقضيان بتخفيض الإنفاق الحكومي. وبداية من سنة 1992 شهدت هذه النسبة ارتفاعا إلى مستوى 39.09% سنة 1992، ثم 40.60% سنة 1993، لتتراجع إلى حدود 38.08% سنة 1994، و37.89% سنة 1995، والسبب في ذلك انتهاج الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار، ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى بداية عملية التطهير المالي للمؤسسات التي خصصت لها مبالغ ضخمة، كما عرفت النفقات سنة 1993 نموا نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الاجتماعية لحماية أصحاب الدخل الضعيفة. ومن ثم شرعت النسبة في الانخفاض ابتداء من سنة 1996 حيث سجلت 29.56% في المتوسط خلال الفترة (1996-2000)، وذلك نتيجة انحراف لزيادة الإنفاق الحكومي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، وهو الأمر الذي تطلب القيام بإجراءات لتقليص العجز، وهذا ما حرصت الجزائر على مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ابتداء من سنة 1994 وإلى غاية سنة 1998، حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية ناجحة من خلال محاولاتها ترشيد النفقات العامة، وخاصة نفقات الدعم الاجتماعي. وقد شرعت النسبة في الارتفاع ابتداء من سنة 2001 حيث سجلت 31.87% في المتوسط خلال الفترة (2001-2004)، والتي واكبت برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي خصص له أكثر من 7 ملايين دولار حيث بلغت الإنفاق العام مستوى 1888.93 مليار د.ج سنة 2004. وعلى نفس المنوال سجلت الفترة (2004-2009)، والتي واكبت البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص له أكثر من 200 مليار دولار، ما نسبته 31.79% في المتوسط، كما عرفت مستويات هامة من الإنفاق الحكومي الذي قدر بحوالي 4246.34 مليار د.ج سنة 2009. وأما بالنسبة للفترة (2010-2014) فقد سجلت حوالي 39.07% في المتوسط، كما شهدت هذه الفترة أعلى قيمة للمؤشر والتي بلغت 43.55% سنة 2012 خلال الفترة

(1) بالاعتماد على:

- أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص: 55-57.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 12: المالية العمومية، ص: 211.
- وزارة المالية الجزائرية:

(2010-2014) ككل حيث ناهز حجم الإنفاق العام 7058.17 مليار د.ج خلال نفس السنة. وتجدر الإشارة، إلى أن الفترة (2001-2014) عرفت التوسع الكبير في النفقات العامة، مع الانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، البناءات القاعدية هيكل التعليم وغيرها. والفضل في ذلك يعود لارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية، وما نجم عنه من استعادة التوازنات الداخلية والخارجية، والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير.

ج. **OUV**: ويشير إلى الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام⁽¹⁾، سجل هذا المؤشر مستويات قياسية في بداية الفترة، حيث انتقل من 64.67% سنة 1980 إلى مستوى 65.40% سنة 1981، والتي تعتبر أقصى قيمة لهذا المؤشر خلال الفترة (1980-2003) ككل، ويعزى ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة التصنيع ولجئها إلى استيراد مستلزمات التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية ومعدات النقل وقطع الغيار بمبالغ ضخمة، حيث بلغ مجموع هذه الواردات 36334 مليون د.ج سنة 1981 مقابل 630 مليون د.ج كقيمة للصادرات من نفس الأصناف ولنفس السنة، دون أن يتم إغفال أن صادرات المحروقات (الوقود ومواد التشحيم)، والتي بلغت 61677 مليون د.ج (ما يعادل حوالي 98.15% من إجمالي صادرات السلع الرئيسية لسنة 1981) مقابل 847 مليون د.ج كصادرات من هذا الصنف في سنة 1981. وقد أدى هذا التركيز على القطاع الصناعي على إهمال القطاع الفلاحي مما اوجد ظاهرة التبعية الغذائية إلى الخارج حيث بلغت فاتورة الواردات من المواد الغذائية والمشروبات مبلغ 8399 مليون د.ج مقابل 519 مليون د.ج كصادرات من هذا الصنف في سنة 1981. لكن ابتداء من سنة 1982 وإلى غاية سنة 1987، بدأ مؤشر الانفتاح التجاري في التراجع المتواصل، حيث سجل حوالي 27.44% سنة 1987، والتي تعتبر أدنى قيمة لهذا المؤشر خلال الفترة (1980-2014) ككل، ويعزى هذا التراجع الحاد إلى الأزمة النفطية سنة 1986 وانخفاض أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية، ما انجر عنه تراجع صادرات المحروقات التي بلغت 34003 مليون د.ج سنة 1986، حيث تراجعت بحوالي 46.28% حيث كانت تبلغ في السنة التي قبلها أي سنة 1985 مبلغ 63299 مليون د.ج، وهذا ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وبالتالي تراجع مستويات الاستيراد حيث تراجع مبلغ فاتورة الواردات مستلزمات التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية ومعدات النقل وقطع الغيار من حدود 36259 مليون د.ج سنة 1985 إلى حدود 32610 مليون د.ج سنة 1986، أي تراجعت بنسبة 10.06%، لتستمر في التراجع في السنة المالية حيث بلغت 24497 مليون د.ج، أي تراجعت بنسبة 24.89%. وعلى نفس المنوال، تراجع مبلغ فاتورة الواردات من المواد الغذائية والمشروبات من حدود 9728 مليون د.ج إلى حدود 7261 مليون د.ج سنة 1986، أي تراجعت بنسبة 25.36%، لتستمر بالتراجع في السنة المالية حيث بلغت 7096 مليون د.ج سنة 1986. وابتداء من سنة 1988، بدأ مؤشر الانفتاح التجاري في التحسن مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ في المتوسط 49.38% خلال الفترة (1988-1999) ككل، وكان هذا

(1) الإحصائيات المذكورة في التحليل مأخوذة من:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 10: التجارة الخارجية، ص: 173.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل 13: النقود والقروض، ص: 221.

التحسن مدعوما بتحسين صادرات المحروقات لكن مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب حركة أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما بلغ المؤشر في المتوسط 66.75% خلال الفترة (2000-2014) ككل، كما سجل أقصى قيمة له سنة 2008 حيث بلغ حوالي 76.68%، مع ملاحظة أن مؤشر الانفتاح التجاري بدأ في التراجع منذ سنة 2009 بسبب الصدمة النفطية حيث تراجعت أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية من 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.25 دولار أمريكي سنة 2009، أي تراجعت بمعدل 37.73%، كما تراجعت صادرات المحروقات من حدود مبلغ 78.59 مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى حدود 45.19 مليار دولار أمريكي سنة 2009، أي تراجعت بمعدل 42.52%، كما سجل مؤشر الانفتاح التجاري سنة 2009 حوالي 71.32%. وهذا ما يعد دليلا على أن ظاهرة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الجزائري تعاني من ظاهرة هيكلية تتسم بها المبادلات التجارية الخارجية، وهي هيمنة حصة الصادرات من المحروقات، والتي تتاهز حصتها في المتوسط 97%، على إجمالي الصادرات خلال الفترة (1980-2014) ككل، وتأثر هذا الصنف من الصادرات بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب تقلبات أحوال العرض والطلب العالميين، ويمتد التأثير إلى سياسة الاستيراد الذي ترتفع مستوياته في حالة انتعاش أسواق النفط العالمية، ويحصل العكس في حالة ركود تلك الأسواق.

د. *INF* : ويشير إلى التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100 = 2001)⁽¹⁾، نلاحظ عدم ارتفاع معدلات التضخم من 9.2% سنة 1980 إلى 14.7% سنة 1981 والذي يعد أعلى مستوى خلال الفترة (1980-1989)، كما لم تنخفض هذه المعدلات عن مستوى 5.9%. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع كلفة الاستثمار خلال السبعينات، والتي تسببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى أن أغلب النشاطات الاقتصادية كانت لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية داخلية. كما شهدت معدلات التضخم خلال الفترة (1990-1996) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من مستوى 17.9% سنة 1990 إلى مستوى 31.7% سنة 1992 وذلك أقصى مستوى خلال الفترة (1980-2014) ككل. ومن ثم بدأت في التراجع لتصل إلى مستوى 18.7% سنة 1996. وربما كان ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي، وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 27.75%، وهذا دليل على أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي، ويعزى ذلك إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وإلى انتهاء سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار

(1) بالاعتماد على:

- أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد: 07، الجزائر، 2015، ص: 32-34.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات بخصوص مؤشر التضخم بأسعار المستهلكين، مأخوذة من:

- <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation.html> (22/09/2015)

خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى عمليات التحرير التدريجي للأسعار، لاسيما منذ اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992. هذه العمليات زادت حدتها بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هذا فقد كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 40.17% دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم.

وابتداء من سنة 1996 تراجعت معدلات التضخم وصارت أقل حدة عما كانت عليه وقد وصلت إلى أدنى مستوى لها والذي قدر بـ 0.3% سنة 2000 خلال الفترة (1980-2014) ككل. وهذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يثبت نجاعته، حيث كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي، وهو ما تحقق فعلا خلال الفترة (1996-2000)، حيث أمكن التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار. وخلال الفترة (2001-2014) شهدت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم بداية من 2001 وهذه السنة التي شهدت بروز فائض السيولة المصرفية كحالة هيكلية في الجزائر. والتي وصل فيها معدل التضخم إلى 4.2%، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما. وتجدر الإشارة إلى أن الضغط التضخمي غالبا ما يصاحب أي تنمية اقتصادية طموحة.

وقد سجل معدل التضخم تراجعا جوهريا في سنة 2002 حيث وصل إلى مستوى 1.4%، ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. لكنه ارتفع في سنة 2003 إلى 4.3% وسبب مواصلة التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000. اتجه التضخم منذ سنة 2005 نحو التصاعد، حي قفز من 1.4% سنة 2005 إلى 4.9% سنة 2008 يعود بالأساس إلى التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص. لكن مع سنة 2009 وصل معدل التضخم إلى مستوى 5.7% وقد حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة محل التضخم المستورد سنة 2009. والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار، الذي هو عملة فوترة صادرات المحروقات التي تراجع إنتاجها للسنة الرابعة على التوالي، والتي رافقتها زيادة مفرطة في الواردات من الخدمات، والانحصر الشديد للصادرات خارج المحروقات. عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3.9% سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وما لبث أن عاود الارتفاع في سنة 2011 أين سجل 4.5% ثم 8.9% سنة 2012. مسجلا بذلك أعلى مستوى له خلال الفترة (2001-2014). لكن ما لبث أن عرف معدل التضخم تباطؤا في سنة 2013 لينخفض إلى مستوى 3.3% ثم 2.9% سنة 2014، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المترامن مع انخفاض في أسعار البترول، وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.

بعد هذا التحليل لمؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، والذي سيستعين به الباحث في التحليل الاقتصادي للنموذج المستخدم لقياس أثر تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، يتم عرض النموذج في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1980-2014) باستخدام نموذج *ARDL*

وفي هذا الصدد، ستشمل محاولة النمذجة القياسية لأثر تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي وتحديد الآثار المحتملة لظاهرة التحرير المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، حيث يتم: توضيح المنهجية القياسية وإعطاء النتائج، وتحليلها من الناحية الإحصائية والاقتصادية، ناهيك عن اختبار استقرار النموذج المستخدم، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: المنهجية القياسية والنتائج

لغرض اختبار فرضيات البحث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع *ARDL*، ويأخذ النموذج أحد الشكلين التاليين:

- النموذج (1)، بدون وجود متغير وهمي:

$$Y = f(BD, INV, GOV, OUV, INF) \dots\dots (1)$$

- النموذج (2)، بوجود متغير وهمي:

$$Y = f(BD, INV, GOV, OUV, INF, DFB1990) \dots\dots (2)$$

بالنسبة للتعريف بالمتغيرات الواردة في المعادلتين (1) و (2) أنظر الجدول رقم (1-1). باستثناء المتغير *DFB1990*: عبارة متغير وهمي (صوري) يشير إلى ظاهرة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري، والذي يأخذ القيمة 1 في الفترة (1990-2014) والقيمة 0 فيما عدا ذلك. كما يلاحظ إضافة متغيرات إضافية إلى العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتطور المصرفي. ويعزى ذلك إلى كون التطور المصرفي ليس هو العامل الوحيد المؤثر في النمو الاقتصادي، بل هناك عوامل أخرى تم اختيار منها أربعة فقط.

بناءً على المعادلتين (1) و (2) سيقوم الباحث بتقدير نموذج *ARDL*، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta LY_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta LY_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LBD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta LGOV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta LOUV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta LINF_{t-i} + \alpha_1 LY_{t-1} + \alpha_2 LBD_{t-1} + \alpha_3 LINV_{t-1} + \alpha_4 LGOV_{t-1} + \alpha_5 LOUV_{t-1} + \alpha_6 LINF_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1^*)$$

$$\Delta LY_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta LY_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LBD_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta LGOV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta LOUV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta LINF_{t-i} + \alpha_1 LY_{t-1} + \alpha_2 LBD_{t-1} + \alpha_3 LINV_{t-1} + \alpha_4 LGOV_{t-1} + \alpha_5 LOUV_{t-1} + \alpha_6 LINF_{t-1} + DFB1990 + \varepsilon_t \dots (2^*)$$

حيث أن:

- Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

- L : اللوغاريتم الطبيعي؛

- c : الحد الثابت؛

- $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات ($LY, LBD, LINV, LGOV, LOUV, LINF$) على التوالي؛

- t : اتجاه الزمن؛

- ε_t : حد الخطأ العشوائي؛

- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛

- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

هذا، وقبل البدء في تقدير نموذج $ARDL$ وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في التحليل لمثل هذا النموذج، وذلك نظراً لطول فترة التقدير 35 سنة. وذلك على النحو التالي:

أولاً- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في المعادلتين (1) و(2) وقيمتها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، حيث إنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها يواجه الباحث مشكلة عدم إمكانية تقدير نموذج $ARDL$. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن الباحث سيستخدم اختبار ديكي- فولر المطور، الذي تم التطرق إليه سابقاً، ويوضح الجدول رقم (2-V) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (2-V): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول	النتيجة السلسلة متكاملة من الدرجة
LY	-0.557607 (0.8668)	-3.181102** (0.0303)	$I(1)$
LBD	-1.750008 (0.3977)	-4.018822* (0.0039)	$I(1)$
$LINV$	-2.742452* (0.0775)	-5.585540*** (0.0001)	$I(0)$
$LGOV$	-2.876414* (0.0587)	-5.482755*** (0.0001)	$I(0)$
$LOUV$	-3.895166** (0.0236)	-3.968769* (0.0044)	$I(0)$
$LINF$	-2.499106 (0.1245)	-8.342651* (0.0000)	$I(1)$

ملاحظة: تفترض فرضية عدم سكون السلاسل الزمنية، أي الاحتواء على جذر وحدة. ويستند رفض فرضية عدم سكون السلاسل الزمنية على قيم MacKinnon (1996) ، وذلك وفقاً لمعيار SIC، وتشير *، ** و*** على رفض فرضية عدم السكون عند مستوى معنوية 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج $Eviews 9$ أنظر الملاحق من الملحق رقم (4) إلى الملحق رقم (9) بناء على ما هو موضح في كل من الجدول رقم (2-V) يستنتج الباحث أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، مما يدفع للاستمرارية في تقدير النموذج.

ثانياً- اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج $ARDL$:

يوضح الجدول (3-V) اختيار فترات الإبطاء المثلى $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$ ويوضح الجدول رقم (2-V):

الجدول رقم (3-V): اختيار فترات الإبطاء المثلى لكل نموذج

النموذج	فترات الإبطاء المثلى $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5$
(1)	(4, 4, 2, 4, 4, 3)
(2)	(1, 0, 0, 3, 1, 1)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الملحق رقم (10) والملحق رقم (15) المستخرجة من برنامج $Eviews 9$

ثالثا- تقدير نماذج $ARDL$ وكشف وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:

في هذا الصدد، ومن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانهيار في النموذج). ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

- الأول، (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛

- الثاني، (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

1) بالنسبة للنموذج (1)، يتم اعتماد اختبارين:

- من الملحق (11) تظهر نتائج الاختبار الأول أن P -value لإحصائية $\chi^2(3)$ أكبر من 0.05 أي أن

$$(2) \chi^2 < Obs * R - squared, \text{ نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛}$$

- من الملحق (12) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن P -value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05 كذلك

$$(26) \chi^2 < Obs * R - squared, \text{ إذا نقبل فرضية العدم بعدم ثبات التباين.}$$

2) بالنسبة للنموذج (2)، يتم اعتماد اختبارين:

- من الملحق (16) تظهر نتائج الاختبار الأول أن P -value لإحصائية $\chi^2(18)$ أكبر من 0.05 أي أن

$$(2) \chi^2 < Obs * R - squared, \text{ نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛}$$

- من الملحق (17) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن P -value لإحصائية Fisher أكبر من 0.05 كذلك

$$(12) \chi^2 < Obs * R - squared, \text{ إذا نقبل فرضية العدم بعدم ثبات التباين.}$$

وهكذا، يمكن الاستمرار في تقدير النموذجين.

رابعا- اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج $ARDL$:

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. ويوضح الملحقان (13) و (18) نتائج هذا الاختبار، حيث يتبين ما يلي:

- بالنسبة للنموذج (1)، أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود "Bounds Test" هي 139.5821،

وهذا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى. وفقا لذلك، يتم الرفض بشدة لفرضية "لا علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات"؛

- بالنسبة للنموذج (2)، نفس الشيء بما أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود "Bounds Test" هي 7.881379؛

وقد تم استخدام نمودجي $ARDL$ المقدرين بواسطة طريقة المربعات الصغرى للحصول هذه النتيجة، والذين يوضحهما الملحقين (14) و (19). حيث:

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (1) 99.58%؛

- بينما، بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (2) 58.20%؛

خامسا- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج *ARDL*:

وفي هذا الصدد، يتم تناول نتائج هذا التقدير لكل نموذج على النحو التالي:

(1) بالنسبة للنموذج (1):

يوضح الجدول رقم (4-V)، نتائج التقدير:

الجدول رقم (4-V): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج *ARDL* النموذج (1)

ARDL Cointegrating And Long Run Form					
Dependent Variable: LY					
Selected Model: ARDL(4, 4, 2, 4, 4, 3)					
Date: 11/02/15 Time: 16:44					
Sample: 1980 2014					
Included observations: 31					
Cointegrating Form					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(LY(-1))	-0.282267	0.036481	-7.737298	0.0015	***
D(LY(-2))	0.200816	0.035700	5.625048	0.0049	***
D(LY(-3))	0.389667	0.038279	10.179642	0.0005	***
D(LDB)	0.008189	0.000809	10.127512	0.0005	***
D(LDB(-1))	-0.015565	0.001442	-10.791484	0.0004	***
D(LDB(-2))	0.021574	0.001316	16.390085	0.0001	***
D(LDB(-3))	-0.012650	0.001178	-10.738744	0.0004	***
D(LINV)	-0.040225	0.002039	-19.731247	0.0000	***
D(LINV(-1))	0.004465	0.004173	1.069897	0.3449	
D(LGOV)	0.095902	0.012724	7.537002	0.0017	***
D(LGOV(-1))	-0.005777	0.006129	-0.942505	0.3993	
D(LGOV(-2))	-0.087005	0.004702	-18.504182	0.0001	***
D(LGOV(-3))	-0.086549	0.007437	-11.638286	0.0003	***
D(LOUV)	0.113888	0.007574	15.036149	0.0001	***
D(LOUV(-1))	-0.161467	0.013524	-11.939703	0.0003	***
D(LOUV(-2))	0.110233	0.012719	8.666953	0.0010	***
D(LOUV(-3))	-0.036784	0.014973	-2.456730	0.0699	*
D(LINF)	-0.003055	0.000878	-3.480564	0.0253	**
D(LINF(-1))	0.002700	0.001157	2.334708	0.0798	**
D(LINF(-2))	0.003002	0.000976	3.074451	0.0371	**
CointEq(-1)	-0.565055	0.024968	-22.631560	0.0000	***
Cointeq = LY - (0.0423*LDB - 0.0947*LINV + 0.6203*LGOV + 0.3897 *LOUV - 0.0421*LINF + 9.8163)					
Long Run Coefficients					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LDB	0.042329	0.000817	51.782045	0.0000	***
LINV	-0.094708	0.011585	-8.174734	0.0012	***
LGOV	0.620343	0.046501	13.340383	0.0002	***
LOUV	0.389742	0.020119	19.372220	0.0000	***
LINF	-0.042081	0.002696	-15.609531	0.0001	***
C	9.816266	0.027194	360.965842	0.0000	***

ملاحظة: *** معنوي عند مستوى 1% ** معنوي عند مستوى 5% * معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج *EvIEWS 9*

(2) بالنسبة للنموذج (2):

يوضح الجدول رقم (5-V)، نتائج التقدير:

الجدول رقم (5- V): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج *ARDL* النموذج (2)

ARDL Cointegrating And Long Run Form					
Dependent Variable: LY					
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 3, 1, 1)					
Date: 11/04/15 Time: 09:21					
Sample: 1980 2014					
Included observations: 32					
Cointegrating Form					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(LDB)	0.012706	0.003207	3.962015	0.0008	***
D(LINV)	-0.038088	0.008310	-4.583261	0.0002	***
D(LGOV)	0.040964	0.020277	2.020229	0.0577	**
D(LGOV(-1))	0.020635	0.022027	0.936823	0.3606	
D(LGOV(-2))	-0.078806	0.019135	-4.118528	0.0006	***
D(LOUV)	0.049452	0.019946	2.479354	0.0227	**
D(LINF)	-0.007546	0.002756	-2.738058	0.0131	**
D(DFB1990)	0.001544	0.010340	0.149324	0.8829	
CoIntEq(-1)	-0.278270	0.039411	-7.060626	0.0000	***
Cointeq = LY - (0.0457*LDB -0.1369*LINV + 0.5074*LGOV + 0.4695 *LOUV -0.0564*LINF + 0.0055*DFB1990 + 9.6598)					
Long Run Coefficients					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LDB	0.045661	0.008150	5.602301	0.0000	***
LINV	-0.136876	0.031108	-4.399993	0.0003	***
LGOV	0.507424	0.086552	5.862664	0.0000	***
LOUV	0.469458	0.057747	8.129516	0.0000	***
LINF	-0.056436	0.012549	-4.497412	0.0002	***
DFB1990	0.005549	0.036904	0.150353	0.8821	
C	9.659802	0.096078	100.541086	0.0000	***

ملاحظة: *** معنوي عند مستوى 1% ** معنوي عند مستوى 5% * معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحث على مخرجات برنامج *Eviews9*

الفرع الثاني: تحليل نتائج النموذج

يتكون الجدولين (4-V) و (5-V) من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل. ويتم التحليل الإحصائي والاقتصادي لكل نموذج وفقا لنتائج هذين الجدولين على النحو التالي:

أولا - بالنسبة للنموذج (1):

أ. تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجزء السفلي للجدول رقم (4-V) ما يلي:

(1) أن لوغاريتم متغير التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 4.23%.

(2) أن لوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0012)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 9.47%.

(3) أن لوغاريتم متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0002)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 62.03%.

(4) أن لوغاريتم متغير الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر لوغاريتم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 38.97%.

(5) أن لوغاريتم متغير التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (2001 = 100) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0002)، حيث تؤدي هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 4.21%.

ب. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم (V - 4)، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمروونات بين متغيرات النموذج، أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1% و 5% - ما عدا الفرق الثاني لنسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام الذي كان أثر موجب ولكن غير معنوي إحصائيا - وقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي، كل حسب مرتبة فترة إبطاءه. على سبيل المثال، نلاحظ أن لوغاريتم متغير التطور المصرفي في بداية الفترة أي (0 - t) قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير لكن بشكل ضعيف جدا وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0005)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 0.89%. بينما أثر مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي المبطل لفترة واحدة أي (1 - t) بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0004)، حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1.56%. بينما أثر مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي المبطل لفترتين أي (2 - t) بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0001)، حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 2.16%. في حين أثر مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي المبطل لثلاث فترات أي (3 - t) بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0004)، حيث تؤدي زيادة لوغاريتم متغير التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1.27%.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج (1)، تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة وتبلغ حوالي 56.51% وذات معنوية

إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، ما يعني أن 56.51% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن في بعد تقريبا أقل من سنتين بقليل. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيء نسبيا في النموذج.

ثانيا - بالنسبة للنموذج (2):

أ. تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجزء السفلي للجدول رقم (V-5) ما يلي:

(1) أن لوغاريتم متغير التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 4.57%.

(2) أن لوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0003)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 13.69%.

(3) أن لوغاريتم متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 50.74%.

(4) أن لوغاريتم متغير الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 46.94%.

(5) أن لوغاريتم متغير التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (2001 = 100) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0002)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 5.64%.

(6) أن مؤشر التحرير المصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا.

ب. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم (V-5)، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونة بين متغيرات النموذج، أن بعض المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1%، 5% و 10%، وقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي. على سبيل المثال، قد أثر مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0008)، حيث تؤدي زيادة مؤشر لوغاريتم التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1.27%.

كما تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ، والذي يعني سرعة تصحيح الخطأ، والذي كان ذو إشارة سالبة، وبلغ حوالي 27.83% وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، وهذا يعني أن جميع الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحها في نفس السنة التوازن في أقل من 3 سنوات ونصف. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئاً.

ومما تقدم ذكره، يتم تقديم جملة من الاستنتاجات:

أ. أن لوغاريتم متغير التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي ولكن بقدر ضعيف في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل كما هو متوقع، نظراً للأسباب التالية:

- معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك، وهو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة؛
- مشكلة فائض السيولة التي أصبحت ظاهرة هيكلية في الاقتصاد الجزائري، وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل وعزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وتفضيل اكتناز السيولة خوفاً من المخاطرة، مع أن تقاسم المخاطر يعد من صميم العمل المصرفي وأحد القنوات التي تربط التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي؛
- تفضيل البنوك الجزائرية توجيه الائتمان للقطاع العام خاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص، وذلك في ضوء الاحتكار الذي تعرفه أنشطة الجهاز المصرفي من قبل البنوك العمومية والتي تستأثر بحوالي 90% من إجمالي الأصول، الودائع والقروض. وهذا ما يحرم الاقتصاد الجزائري من مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

ب. أن لوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافاً إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود ذلك إلى انعدام وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، والذي أدى إلى توسع كبير في الإنفاق، علماً أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتماً لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي⁽¹⁾. ناهيك عن عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار، ويعزى ذلك إلى الأسباب التالية:

- **المعوقات البيروقراطية:** كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري **ومتغيراته** (الرشوة، الوساطة والمحسوبية، التعصب،... الخ)؛
- **المعوقات القانونية:** وتتمثل فيما يلي: - تعدد القوانين والأنظمة؛ - التعديلات والتغييرات في القوانين؛ - المشكلات القانونية مع العمال؛ - المشكلات القانونية مع المتنافسين؛ - المشكلات القانونية مع الشركاء؛ - الفساد في تطبيق القانون؛
- **معوقات مهارية** وتتمثل في: - ندرة مهارة العاملين؛ - ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية؛

(1) دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1980 - 2013 - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص: 294.

- **معوقات التكلفة** وتتمثل في : ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- **معوقات التسويق**، على المستويين المحلي والأجنبي؛
- **معوقات التمويل** وتتمثل في : - عدم وجود ضمانات كافية للتمويل؛ - ارتفاع سعر الفائدة والكلف؛
- عدم كفاية السوق المقرضة؛ - عدم وجود برامج تمويل متخصصة؛ - عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- **معوقات الضرائب والرسوم** وتتمثل في : - الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)؛ - الازدواج الضريبي؛ - غموض في القوانين الضريبية؛⁽¹⁾
- **ضعف البنية التحتية للمواصلات والاتصالات.**

ج. أن لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي قد أثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل على عكس ما هو متوقع، نظرا لأن النفقات عرفت توسعا كبيرا في النفقات العامة خاصة منذ 2001 وهذا ما يعكس المقاربة الكينزية التي انتهجتها الدولة في مجال الإنفاق الحكومي، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي يعتبر محفزا للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني، وتجسيد ذلك بالانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، البناءات القاعدية هيكل التعليم وغيرها وزيادات الأجور للعمال والموظفين. والفضل في ذلك يعود لارتفاع أسعار النفط.

د. أن لوغاريتم متغير الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لأن ارتفاع أثر هذا المؤشر والمدعوم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، قد ساهم في زيادة العائدات النفطية، والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي كما سلف ذكره وما ترتب عليها من منافع. رغم هذه المنافع، توجد تكاليف تتمثل في أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، والتي شكلت حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وما يترتب عنها من إيرادات الربح النفطي كمصدر لتمويل أنشطته، يجعل هذا الاقتصاد رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

هـ. أن لوغاريتم متغير التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (2001 = 100) قد أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، فمن شأن معدلات التضخم المرتفعة التأثير بشكل سلبي على القدرة الشرائية للفرد في المجتمع، (رغم ذلك هناك من الاقتصاديين من يرى بوجود مستوى من التضخم الأمثل لحدوث النمو الاقتصادي، والذي لا يتجاوز عتبة 6% أو 8%)، وإذا تجاوز هذا الحد ترتب عنه تكاليف وآثار سلبية بالنسبة للاقتصاد⁽²⁾، وخلال فترة هذه الدراسة (1980-2014) قد تجاوز متوسط التضخم 9.49% وهذا ما يعطي تفسيراً للعلاقة السلبية.

(1) منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004، ص ص: 06-07.

(2) دليلة طالب، مرجع سابق، ص ص: 291-292.

و. أن مؤشر التحرير المصرفي المعبر عنه بالمتغير الوهمي (الصوري) أي **DFB1990** كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائياً، وذلك نظراً للأسباب التالية:

- يعتبر الجهاز المصرفي الأجنبي في الجزائر حديث النشأة، حيث تم البدء بتجربة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي منذ 1990؛
- وضعية الاحتكار المكرسة في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف البنوك العمومية الوطنية والتي تم الإشارة إليها أعلاه، وهذا من شأنه أن يضعف فرص البنوك الأجنبية في استقطاب ودائع وتوجيه قروض إلى استثمارات منتجة؛
- اعتماد البنوك الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة، وقد يعزى ذلك إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للإقراض وعدم الرغبة في المخاطرة.

الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج (*Stability Test*)

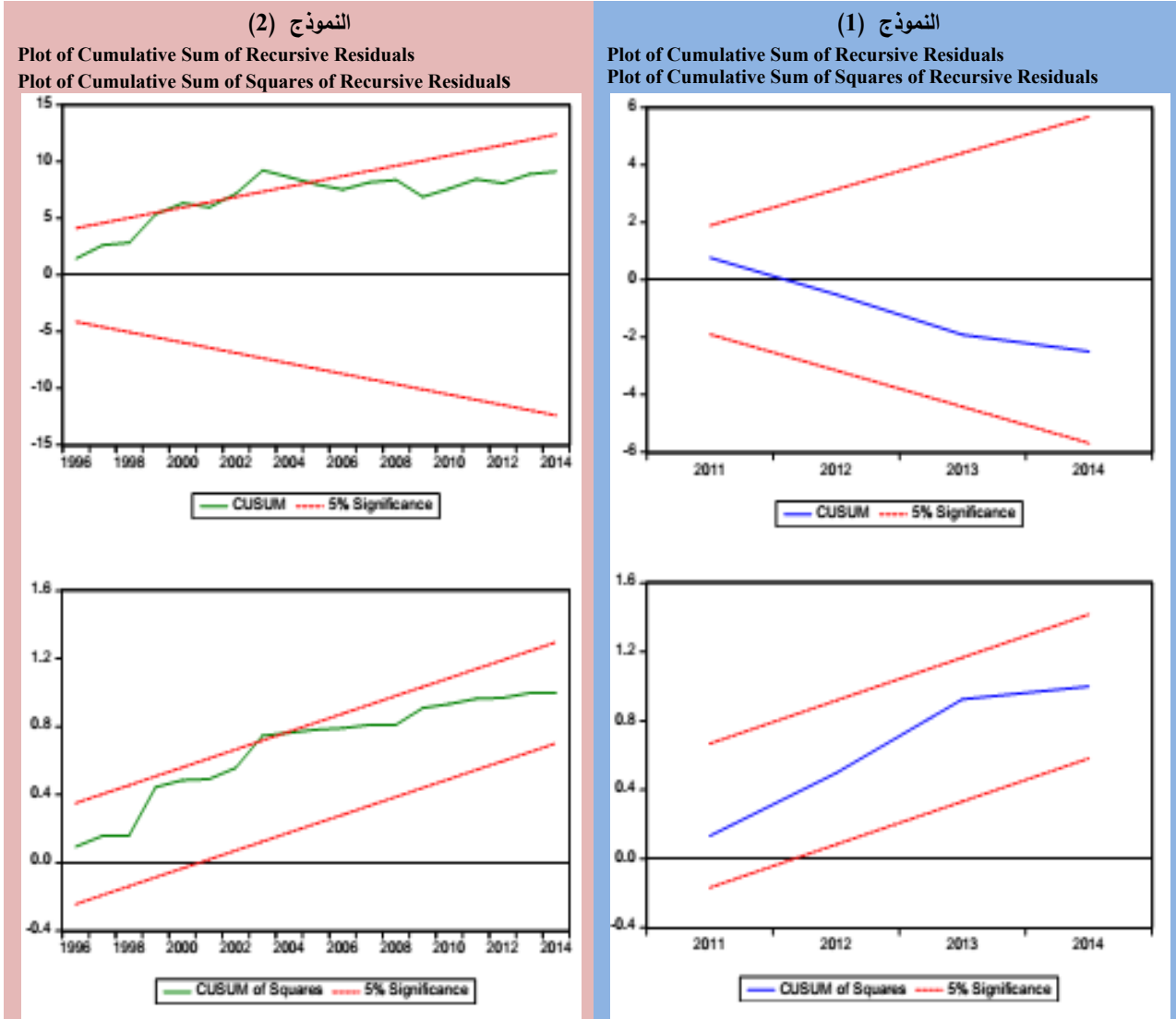
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة (*CUSUM of Squares*)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات القصير الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائماً مصاحبة لمنهجية (*ARDL*). هذا، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات *CUSUM* و *CUSUM of Squares* داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال إنحرافين معياريين ($\pm 2S$) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.⁽¹⁾

- بالنسبة للنموذج (1): من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (7 - V) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% كما أن المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة (*CUSUM of Squares*) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.
- بالنسبة للنموذج (2): من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (7 - V) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*) بالنسبة لهذا النموذج أن الخط الوسطي يخرج عن حدود المنطقة الحرجة في الفترة (2002-2005) مشيراً إلى عدم استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

(1) دليلة طالب، مرجع سابق، ص ص: 291 - 292.

كما أن المجموع التراكمي لمربعات للبقايا المعاودة (*CUSUM of Squares*) بالنسبة لهذا النموذج أن الخط الوسطي يخرج عن حدود المنطقة الحرجة في الفترة (2002-2004) مشيراً إلى عدم استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك ليس هناك خلافاً في الاستقرار والانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل (7-V): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البقاي ومربعات البقاي



The straight lines represent critical bounds at 5% significance level

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

في الأخير، من النتائج السابقة نلاحظ أن التطور المصرفي يساهم بشكل هامشي في عملية إحداث النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهذا يدل على هشاشة الدور الذي يؤديه هذا الجهاز في عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد المالية بشكل أمثل مما ينفي عنه صفة قائد حقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر. هذا ويعد قطاع المحروقات القائد الحقيقي للنمو، وذلك نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية في تمويل أنشطته نتيجة هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم التنويع والارتكاز فقط على ريع النفط، وفي المبحث الموالي سيقدم الباحث أهم متطلبات التحديث في الجهاز المصرفي بصورة خاصة والنشاط الاقتصادي بصورة عامة.

المبحث الثاني: متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر

يعتبر تحديث الجهاز المصرفي الجزائري مطلباً ضرورياً وملحاً لضمان تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، والتي تكون قادرة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. لكن تحقيق هذه الغاية، يتطلب بدوره سياسة متكاملة تشمل دور الدولة والبنك المركزي وتحديث أداء البنوك التجارية، دون أن نغفل تطوير دور بورصة الجزائر، والتي يفترض بها أن تكون مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي في الجزائر. هذا الأخير، يعتبر بأمر الحاجة إلى تحديث وتطوير أداءه والتنوع في الاستثمارات، ناهيك عن إعطاء المبادرة للقطاع الخاص. وهذا كله بغرض وضع بنية اقتصادية تتمتع بالمرونة وتنوع مصادر التمويل. وفي هذا السياق، يبرز الباحث أهم متطلبات التحديث فيما يلي:

المطلب الأول: المتطلبات المتعلقة بدور الدولة والبنك المركزي في عملية التحديث

وفي هذا الإطار، يتعين على الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي توفير جملة من المقومات، والتي يمكن أن تشمل ما يلي:

الفرع الأول: تعزيز وتطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري

يعتبر وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة مدعومة بمناخ استثماري قادر على جذب الاستثمارات على الصعيد المحلي والأجنبي، أمراً ضرورياً لتعزيز مؤشرات تطور الجهاز المصرفي الجزائري، خاصة التي تتعلق بحشد المدخرات وتقديم القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة الكفيلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي. ناهيك عن دورها في تطوير القطاع الخاص، والذي يعتبره العديد من الاقتصاديين هو الأكثر كفاءة في ما يتعلق باستغلال القروض الممنوحة في مجالات استثمارات منتجة، وذلك بالمقارنة مع القطاع العام. وهنا، يجب على الدولة دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وترقية الاستثمار، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال ما يلي:

- (1) تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم القطاع الاقتصادي، بما يتماشى والتحول العالمية، ويكفل مشاركة حقيقية للبنوك في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق، أولاً: توحيد كفاءات وتقنيات تعامل النظام القضائي مع قضايا الخصومة، الإفلاس، تصفية المؤسسات، مسؤولية المسيرين المدنية والجزائية والتحكيم والمصادرة ونزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتسريح المستخدمين والملكية الفكرية والصناعية، وأسرار الأعمال. وثانياً: توضيح القوانين: حق الملكية، قانون العقود، قانون الأعمال، قانون الخصومة لأن هذا من شأنه أن يسمح للبنوك بعقد صفقات في إطار من الشفافية القانونية.⁽¹⁾
- (2) ضرورة الإصلاح الإداري للقضاء على مظاهر الفساد، وتحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية حيث من شأن تعزيز كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي، والتي تزيد كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات للاستثمار، تعزيز المناخ الاستثماري.
- (3) يعتبر دعم الاستقرار السياسي والأمني مطلباً مهماً وحيوياً لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات، فالمؤثرات السياسية تلعب دوراً مهماً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص: 117.

- (4) تعزيز الانفتاح على الاقتصاد العالمي، واتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول.
- (5) الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل تدفق الاستثمارات الإقليمية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية.
- (6) الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وخفض مستويات عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي إيجاد بيئة اقتصادية تتخفف فيها ظروف عدم التقين المتعلقة بتقلبات الأسعار، وهو الأمر الذي يعيق عمليات إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الاستثمارية وبالتالي صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- (7) أهمية الإسراع في تعميم نظام اقتصاد السوق وخلق اقتصاد مفتوح، وضرورة تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، واقتصار دورها على الدور الإشرافي وليس الإنتاجي، الأمر الذي يعني مزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل دور القوى السوقية في النشاط الاقتصادي وفي أسواق الائتمان.
- (8) التوجه نحو التصدير، من خلال خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية حتى يمكن تصريف المنتجات، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية. ناهيك عن إنشاء مناطق للتصدير أو ما تعرف بالمناطق الحرة، التي تساهم بمزيد من المزايا الجمركية والضريبية لتشجيع الاستثمارات.
- (9) دعم مشاركة القطاع الخاص في البيئة الأساسية من خلال نماذج مرنة ومبتكرة لزيادة الكفاءة والإنتاجية وإمكانية الوصول والمهارات.
- (10) عقد برامج تدريبية للعمالة وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الكفاءة، خاصة في المجالات التي تشهد تطورا تكنولوجيا سريعا، الأمر الذي يساهم في تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمارات، وخاصة في ظل تزامن ارتفاع مهارات العمالة وانخفاض تكلفة التشغيل. علاوة على، وضع برنامج وطني لتوظيف المهارات حتى يتمكن المستثمر من تحديد مستويات الأجور.
- (11) عدم وضع قيود على نسب حقوق الملكية للأجانب والسماح لهم بمزاولة كافة أنشطتهم المسموح بها.
- (12) تشجيع الاستثمار الفردي خاصة ودعمه من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية وعمل برامج تدريبية للمؤسسات الصغيرة.
- (13) الاتجاه إلى تفعيل الاتصال الإلكتروني بين الحكومة والمستثمرين بشكل خاص والأفراد بشكل عام وذلك من خلال إنشاء ما يعرف بالحكومة الإلكترونية⁽¹⁾. وما يدعم ذلك، توفير البنية التحتية اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة. والأنشطة المصرفية بصورة خاصة. والتي تتعلق أساسا بقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يضمن سرعة انتقال المعلومات بين المتعاملين الاقتصاديين.⁽²⁾

(1) عبد الرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص ص: 332-333.

(2) رشيد دريس، مرجع سابق، ص ص: 159-160.

الفرع الثاني: تأهيل الموارد البشرية

يقيس مستوى تكوين رأس المال تنافسية الاقتصاديات المعاصرة. ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية في مجال التربية والتكوين، إلا أن الجزائر لازالت تعاني من مشكلة هجرة الأدمغة الذي زادت حدته خلال التسعينات من القرن العشرين. وبالتالي يجب على السلطات الجزائرية تطبيق إستراتيجية بموجبها يتم منح شروط عمل أحسن من أجل الحفاظ على الأدمغة التي لا تزال في الجزائر، وكذا السعي لضمان عودة تلك المهاجرة. بالإضافة على تشجيع التعاون بين الجامعات المحلية ومراكز البحث العالمية.⁽¹⁾

الفرع الثالث: تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية

وفي هذا الإطار، يعتبر الوصول إلى الأسواق الخارجية عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية. فوصول السلع والمنتجة محليا للأسواق الخارجية يعد عنصرا مهما في تطوير الاقتصاد الوطني. كما أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تتأثر بشكل كبير بالإمكانيات المتاحة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بأسواق التصدير. وبالنسبة للجزائر، فإن قربها الجغرافي من الأسواق الأوروبية يعتبر عاملا محدد للتنمية المستقبلية. وفي إطار الجهود نحو انجاز الشركات الاستثمارية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستجبر الجزائر على وضع برامج لإعادة تأهيل الهياكل القاعدية مما يدعم تنافسية المؤسسات الجزائرية.⁽²⁾

الفرع الرابع: الاهتمام بالتكنولوجيات الحديثة

تعتبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال أمرا ضروريا من أجل سرعة التبادلات التجارية وإتمام الصفقات الاقتصادية. كما أن توافر بنية تحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أكثر تطورا، من شأنه أن يدعم نقل المعلومات عن الاستثمارات مما يساهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ومن أجل تطوير مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، يتعين الحرص على تحقيق ما يلي:⁽³⁾

(1) إنشاء بنية أساسية تكنولوجية مناسبة تتضمن إقامة صناعات منافسة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وشبكات الاتصال اللازمة لنقل المعلومات والبيانات بسرعة، وكذلك إنشاء شبكات المعلومات التي تربط بين التجمعات السكانية بالمؤسسات المختلفة وذلك بإقامة مراكز المعلومات خاصة في المناطق النائية. بالإضافة إلى تطوير مستوى الخدمات المعلوماتية بمختلف أنواعها، والعمل على توسيع مجال التغطية ليشمل كامل التراب الوطني، وذلك بواسطة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المختلفة كالحكومة والتعليم الإلكترونيين.

(2) تأسيس ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تتطلب معرفة جيدة بالتقنيات المستخدمة. ناهيك عن تكوين جيل قادر على المنافسة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك بالتركيز على العلوم والتكنولوجيا في مختلف مراحل التعليم، وخلق الوعي للأفراد بأهمية التعليم المستمر، وإتاحة الفرص للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال المختلفة، وبصفة خاصة في مجال البرمجيات والشبكات. وما يدعم ذلك

(1) يحي سعدي، مرجع سابق، ص: 244

(2) نفس المرجع السابق، ص: 245-246.

(3) العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009، ص: 146-147.

الاستغلال الأمثل للكفاءات الموجودة محليا، وعقد شراكات مع كفاءات أجنبية رائدة، تضمن التكوين الجيد ونقل التكنولوجيا.

الفرع الخامس: تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي

يمكن أن يتحقق من خلال حرص بنك الجزائر على القيام بما يلي:

- (1) تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي، وفي هذا الإطار يجب العمل على ما يلي:
 - سن التشريعات الخاصة بنظم الدفع الإلكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية.
 - دراسة تأسيس هيئة للإشراف على توثيق التوقيع الإلكتروني وفض أية نزاعات قد تنشأ بين البنوك وعمالها، فضلا عن دراسة إنشاء دوائر متخصصة للنظر في نزاعات بطاقات الائتمان.
- (2) يؤمن المنافسة السليمة ضمن القطاع المصرفي. كما يراقب عمليات البنوك ويدقق فيها ويتأكد من سلامة أوضاع كل بنك من ناحية الملاءة والسيولة، ويؤمن الشفافية في العمليات التمويلية المرتبطة بأداء القطاع المصرفي من خلال العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك. كما يشرف على زيادة فاعلية القطاع في تمويل حاجيات الاقتصاد بأقل كلفة.
- (3) يقدم المشورة إلى الدولة في كل ما يتعلق بتقنيات وأساليب تحرير الاقتصاد حسب مقتضيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورو-متوسطية.
- (4) يقدم المشورة إلى الدولة في تطوير قنوات مالية جديدة ووضعها في خدمة التنمية المحلية والقطاعات الإنتاجية (قنوات شركات الضمان ومؤسسات التقاعد وإنشاء سوق للأسهم والسندات).
- (5) يعمل من أجل تطوير سوق نقدية يبدأ بسوق ما بين البنوك والشركات المالية ويتطور ليشمل مؤسسات مالية أخرى، مثل شركات الضمان أو مؤسسات تجارية لديها فائض سيولة على المدى القصير.
- (6) تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل إقبالها المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة.
- (7) ضرورة قيام البنك المركزي بتوفير الموارد البشرية الفنية اللازمة كما وكيفا لتحليل البيانات الواردة من البنوك من ناحية والوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق والمستمر على جميع وحدات الجهاز المصرفي من ناحية أخرى. وما يعزز ذلك العمل على إنشاء فروع للبنك المركزي بكافة المناطق وذلك للإسراع في إنجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة وممارسة الرقابة والإشراف على البنوك بالدقة الكافية.⁽¹⁾
- (8) تطوير وتدعيم أسواق مباشرة لتمويل في إطار تنافسي يقوم على تمويل دون تضخم.
- (9) سن قوانين تهدف إلى حماية المدخرين، وتدعيم وسائل تعبئة وتخصيص الادخار.
- (10) إعداد محيط اقتصادي مناسب للشراكة والخصوصية والاستثمار المباشر.
- (11) إنشاء آليات جديدة لتحويل السيولة إلى رأس مال استثماري، وإدراج مهن جديدة في ميدان التمويل.⁽²⁾

(1) خديجة لحر، مرجع سابق، ص: 163 - 164

(2) جلال محرز، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 185.

الفرع السادس: إرساء قواعد تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي

يجمع الاقتصاديون على أهمية وضرة ودور الحوكمة في تحسين معدلات الأداء وتطوير الجهاز المصرفي، وتعزيز ثقة العملاء والمتعاونين معه. وبالنسبة لحالة الجزائر، لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش حتى أن هذا المصطلح لم يلق الانتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام، ولكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضايا الفساد، وضعف مناخ الاستثمار، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح الأمر الذي، دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت بلجنة "الحكم الراشد" حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجهة لإرضاء أطراف خارجية، إلا أنه يعتبر بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار بها. وفيما يتعلق بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة الجزائرية فإنها ما زالت لم ترتقي إلى المستوى المطلوب رغم بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحى ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك الجزائرية، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:⁽¹⁾

✓ أصبح تعيين مسيري البنوك الجزائرية يتم على أساس الكفاءة العلمية بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين

الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين من أجل الدفع لتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة؛

✓ تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية أي تلك

المتتمثلة في اللجنة المصرفية واعطائها صلاحيات واسعة لمراقبة أنشطة البنوك، وتجلي ذلك من خلال

الأمر 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض إلزام البنوك بوضع نظام

المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، وللإشارة هنا فإن البنوك العمومية استفادت من

برامج الدعم المالي الذي أقره الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدتها على إجراء عمليات التدقيق الداخلي

وإرساء قواعد محاسبية ووضع مخطط مراقبة التسيير؛

✓ إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء هذه المجالس، والوصاية

باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لأسهم البنوك العمومية؛

وفي سبيل إرساء قواعد الحوكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي الجزائري، وذلك بغرض الاستفادة من

منافعها والمتتمثلة في تعزيز الثقة بهذا الجهاز مما يساهم في زيادة حشد المدخرات وتخصيص الموارد المالية

بشكل أمثل، وذلك من خلال ممارسة البنوك الجزائرية لآليات الحوكمة داخلها وداخل المؤسسات الاقتصادية

التي تقوم بإقراضها الأموال لضمان استرجاع تلك الأموال وتقادي مخاطر عدم السداد، يتعين القيام بما يلي:

(1) تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق آليات حوكمة الشركات من خلال تطوير التشريعات واعداد الأطر القانونية

والرقابية اللازمة لتطبيقها وفقا لأفضل الممارسات الدولية .

(2) أن تولي جهات الرقابة والإشراف على البنوك ممثلة في البنك المركزي، اهتماما خاصا بتشجيع تلك

البنوك على تطبيق آليات حوكمة الشركات فيها، وأن تبادر إلى إصدار دليل للقواعد الأساسية للحوكمة

(1) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 223.

- للبنوك، تساعد على تشجيع البنوك على التطبيق الأمثل والفعال لحوكمة الشركات وبما يتلائم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية.
- (3) العمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية وخاصة ما يتعلق بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا والنتائج التشغيلية للبنك، والقضايا المتعلقة بأصحاب المصلحة والمعلومات المتعلقة بالحوكمة بالتقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك سنويا.
- (4) زيادة الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية مفهوم الحوكمة، واعتبارها عنصرا مهما لتحسين الأداء وأداة فعالة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة والمساهمين على حد سواء.
- (5) السعي إلى إنشاء إدارة عليا على مستوى بنك الجزائر يكون من صلاحياتها المتابعة والإشراف على التنفيذ الفعال لحوكمة الشركات في الجهاز المصرفي.
- (6) تشجيع وتدعيم إنشاء برامج لتدريس مبادئ حوكمة البنوك بالجامعات والمدارس العلمية مع الاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر للعاملين والإدارة العليا للبنك.
- (7) إنشاء نظام حوافز لتشجيع التطابق مع أفضل الممارسات للحوكمة البنوك ومكافأة البنوك ذات الحوكمة الجيدة.

الفرع السابع: تطوير بيئة عمل البنوك الإسلامية

يتطلب تعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية من السلطات النقدية التحمس لهذه الفكرة أولاً، ثم إتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل هذه البنوك، حتى تتمكن من أن تسهم تدريجياً في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط، إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية. كما أن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن من الاستفادة مما تتيحه البنوك الإسلامية في مختلف المجالات، التي من شأنها دعم وتعزيز النمو والتنمية، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه البنوك، وفي مجال تعبئة المدخرات تساهم البنوك الإسلامية في زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضل اكتناز أمواله، على أن يودعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا. ونظراً للدور والأهمية الكبيرة للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها كما ذكرنا، وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي: (1)

- (1) **تقنين العمل المصرفي:** والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية. كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار

(1) سليمان ناصر - عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010،

التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- ✓ إدراج ملف البنوك الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛
 - ✓ تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للبنوك الإسلامية. بالإضافة إلى دراسة القوانين المنظمة لعمل البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال؛
 - ✓ قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيراً البرلمان والحكومة للمصادقة على هذا القانون وتنفيذه.
- (2) **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضاً مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجاً بالضرورة عن ما نُكر سابقاً من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية (في جوانبها الأساسية) وفقاً لما يلي :

أ. **نسبة الاحتياطي القانوني:** إن الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالبنوك التجارية، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى البنك، لذا يجب أن تُفرض هذه النسبة أساساً على الودائع الجارية، لأن فرض هذه النسبة على حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها وذلك للاعتبارات التالية:

- ✓ إن الودائع الآجلة أو الاستثمارية في البنك الإسلامي، يتم النظر إليها على أنها مساهمات أو محافظ استثمارية تشارك في الربح والخسارة، يديرها البنك لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة، ودون ضمان من البنك برد هذه الأموال فضلاً عن أرباحها، أي أنها تعتبر كأموال المساهمين لكنها مؤقتة، أي عكس ما ينطبق تماماً على الودائع الجارية؛

- ✓ إن البنوك الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي بعكس البنوك التقليدية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها لما في ذلك من مخالفة شرعية، ولا من حيث توفير الحماية لأصحاب هذه الأموال لأنها ودائع مضاربة تشارك في الربح والخسارة.

ب. **دور الملجأ الأخير للإقراض:** يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة كما يلي:

- ✓ في حالة تعرض البنك الإسلامي لمشكلة سيولة، يمكن للبنك المركزي أن يقدم له تسهيلات في شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة (أحياناً) لدى البنك المركزي؛

✓ إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق، ويتم ذلك من خلال فرض نسبة احتياطي خاص يسهم فيه كل بنك إسلامي، بنسبة معينة يحددها البنك المركزي حسب حجم البنك، وتكون المهمة الأساسية لهذا الصندوق المشترك هي تمكين البنك المركزي من القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، أي مساندة البنوك الإسلامية في حالة تعرضها لأزمات مالية، ويتم ذلك بصيغة القرض الحسن، مع ضرورة التأكد من حقيقة ثغرة السيولة من حيث الحجم والتوقيت والأسباب، وفي حالة انتهاء حالة العجز في السيولة يجب إرجاع القرض فوراً.

ج. نسبة السيولة: يهدف فرض نسبة سيولة معينة على البنوك التجارية للاحتفاظ بها، إلى الحيلولة دون تعرض هذه البنوك لأزمات السيولة المفاجئة. إن لوجود نسبة السيولة النقدية بالبنوك الإسلامية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كعامل تنظيمي وأساسي لحمايته، وبالنسبة للبنوك الإسلامية ذاتها، ولكن الأمر يتطلب التمييز بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبة السيولة، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على البنوك التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول السائلة في البنوك الإسلامية عن مثيلتها في البنوك التقليدية، إذ أن البنوك الإسلامية مثلاً تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم، كما أن من المفترض ألا تتضمن النسبة السندات الحكومية أيضاً لأنها بفائدة. ومع ذلك يمكن إخضاع جزء مهم من الودائع الجارية وجزء بسيط من ودائع الاستثمار لهذه النسبة، حيث يُحسب الأول ضمن الاحتياطي القانوني ولكن لا يبقى لدى البنك المركزي بل لدى البنك الإسلامي وتحت رقابة الأول، ليس من باب توفير الحماية للمودعين كما أسلفنا، بل لمواجهة طلبات السحب على هذه الودائع.

(3) **التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالبنوك الإسلامية:** حيث يسهم وعي هؤلاء العاملين ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علمياً وعملياً للعمل بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:

✓ إنشاء مركز تعليمي وتدريبى متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة المشار إليها سابقاً. وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر العاصمة؛

✓ قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محلياً أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة)؛

✓ ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالمياً من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى،

ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (ماليزيا)، الذي يضع قواعد الحيطنة والجزر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: المتطلبات المتعلقة بتحديث وتطوير إستراتيجية أداء البنوك الجزائرية

من الأهمية بما كان أن توضع إستراتيجية كفيلة بتحديث أداء البنوك الجزائرية، وذلك بهدف تعزيز دورها التنموي، ويمكن أن تبنى هذه الإستراتيجية على الأسس التالية:

الفرع الأول: تحديث وتطوير عملية الاستثمار في الرأسمال البشري العامل في البنوك

قبل الحديث عن أي مطلب تقتضيه عملية تحديث وتطوير إستراتيجية عمل البنوك الجزائرية، من الأهمية بما كان التطرق إلى موضوع الاستثمار في الرأسمال البشري العامل في هذه البنوك، لكون هذا الأخير المصدر الرئيسي لكل عملية تحديث أو تطوير سواء كانت تشمل ابتكار وتقديم الخدمات المصرفية، وتسويقها، إدارة المخاطر وغيرها. وفي هذا السياق، يتعين على البنوك الجزائرية أن تبذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بمستويات الاستثمار في الرأسمال البشري العامل لديها من خلال:

1) الاهتمام بإدارة واستثمار رأس المال البشري بوصفه موجودا استراتيجيا يمنح البنك الميزة التنافسية من خلال متغيراته المختلفة (المعرفة، المهارات، الخبرات، المعنويات، والابتكار والتجديد) إذ أن رأس المال البشري يتوقف على الخصائص والسمات التي يتميز بها الأفراد في العمل. مع ضرورة تركيز البنوك على متغيري مهارات ومعنويات العاملين من خلال تكثيف الدورات التدريبية والتعليم المستمر لتطوير تلك المهارات والمعارف من خلال إدخال نظم جديدة لإدارة المعرفة وتحفيز العاملين على استخدامها وإدامة صورة القاعدة المعرفية⁽¹⁾. وبدعم ذلك وضع نموذج معياري وموضوعي لتقييم أداء الموظفين من خلال نتائج الوحدة المصرفية التي يعملون بها، وضمان مشاركتهم في وضع وسائل التطوير. بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية متطورة لتقييم الأداء واستخدام الأدوات الحديثة في مجال استيعاب المستجدات والتطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية، وذلك من خلال الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية، وإرسال بعثات موظفين للتكوين في الخارج.

2) ترقية نظم الإدارة لتصبح فاعلة وكفئة على التفاعل مع متغيرات الصناعة المصرفية المستمرة والمتواصلة مع دعمها بالأجهزة الحديثة.⁽²⁾

3) محاولة رفع درجات الرضا والروح المعنوية للعاملين من خلال دراسة أوضاعهم المعيشية وسبل رفعها ليتناسب مع تكاليف المعيشة، فضلا عن خلق مناخ تنظيمي يربط بين أهداف العاملين وأهداف البنوك، مع وضع أنظمة عادلة لتحفيز العاملين من حيث المكافآت الأجور والترقيات وحوافز العمل والتقدم المهني⁽³⁾. وما يدعم ذلك تشجيع الموظفين لإقامة نظام تحفيزي أحسن للأجور، وذلك من خلال:

(1) أحمد عبد إسماعيل الصفار، تأثير رأس المال البشري في الأداء المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي المصارف التجارية الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 70، 2008، ص: 103.

(2) محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006، ص: 206.

(3) أحمد عبد إسماعيل الصفار، مرجع سابق، ص: 103.

- ✓ تثمين المسؤولية ومنح أجر مقابل الاضطلاع بها.
- ✓ ربط الترقية بالتكوين وتحسين المردودية.
- ✓ الإسراع في وضع نظام ترقية مرتبطة بالاستحقاق.
- ✓ تكيف علاقة المردودية مع المجهود الفردي.⁽¹⁾

- (4) تعزيز العلاقات القوية، ولاسيما متغيرات الابتكار والتجديد والمعرفة فضلاً عن خبرات العاملين، لما لها من دور كبير على متغيرات الأداء.
- (5) التركيز على أهمية العمل الجماعي و فرق العمل.⁽²⁾

الفرع الثاني: تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور

- ينصرف مفهوم تطوير الخدمات المصرفية إدخال وإضافة منافع جديدة للخدمات المصرفية القائمة بما يتماشى واحتياجات العملاء، بحيث تؤدي هذه المنافع إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات مثل: ⁽³⁾
- (1) إدخال تعديلات وتحسينات على الخدمات القائمة أو في طريقة تقديمها وتوزيعها إلى العملاء. بالإضافة إلى استحداث خدمات جديدة وتقديمها ضمن مزيج الخدمات الحالي للبنك.
- (2) مد الخدمة المصرفية القائمة إلى مناطق جغرافية جديدة وتوسيعها إلى شرائح جديدة من العملاء.
- (3) إن تطوير الخدمات المصرفية يتوقف نجاحه على ثلاث دعائم أساسية وهي:
- تطوير الكفاءات البشرية لأن الخدمات المصرفية تعتمد على العنصر البشري وبالتالي أي تطوير يجب أن يمثل العنصر البشري الأساس والمنطلق فيه؛
 - تطوير الأساليب والإجراءات والمنافذ التي تمر بها الخدمة إلى العميل؛
 - التطوير المستمر في التكنولوجيا المستخدمة في البنوك بإدخال كل التقنيات والأنظمة الإلكترونية التي أصبحت البنوك تتنافس فيما بينها على الاستثمار فيها من أجل تطوير طرق تقديم خدماتها.
- كما تكتسي عملية تطوير الخدمات المصرفية أهمية مردها إلى أن البنك يعمل في بيئة متغيرة، وأن رغبات العملاء في تغير دائم وعلى البنك مسايرة تلك التطورات والتغيير في الرغبات، ليتمكن من المحافظة على حصته السوقية والاستمرار في ظل المنافسة. كما أن جهود البنك المتعلقة بتطوير خدماته لا بد أن تتم في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، وذلك بالاهتمام بالابتكار والتجديد في الخدمات المصرفية، وتتبع أهمية الابتكار والتطوير من مجموعة من الاعتبارات نذكر أهمها فيما يلي: ⁽⁴⁾
- التغير المستمر في أذواق ورغبات العملاء، وبالتالي فإن تطوير الخدمات المصرفية يصبح ضروري لضمان الاستمرار في السوق وجلب عملاء جدد. وما يدعم ذلك الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال العمل المصرفي و تسخيرها لخدمة العملاء؛

(1) محمد زميت، مرجع سابق، ص: 206.

(2) أحمد عبد إسماعيل الصفار، مرجع سابق، ص: 103.

(3) عبد القادر بربيش، مرجع سابق، ص: 241

(4) نفس المرجع السابق، ص: 241-242

- مواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفية، حيث تعتمد المنافسة بين البنوك على جوانب الابتكار والتطوير وإيجاد أفكار جديدة تترجم في شكل خدمات لتحقيق رضا العملاء.
- وبالنسبة لتشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الجزائرية، فعلى هذه الأخيرة الجمع ما بين التقليدي والمستحدث لتحقيق رضا العملاء من جهة، والوفاء بالتزامات البنوك تجاه الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وهو ما يلزم البنوك الجزائرية بتحديث خدماتها وتنويعها لتشمل:
- (1) التوسع في الأنشطة الاستثمارية التي تتضمن ثلاث وظائف أساسية، التسييد، التسويق وتقديم الاستشارات.
 - (2) القيام بعمليات التمويل التأجيري. ناهيك عن تقديم أنشطة تمويلية تضم:
 - أ. صيرفة التجزئة، والتي تشمل: تمويل المشروعات الصغيرة قصد تلبية احتياجاتها التمويلية سواء بتوفير التمويل اللازم أو تمويل رأس المال العامل. وإصدار البطاقات الإلكترونية والتي يمكن استخدامها من طرف التجار والأفراد كبديل عن التعامل النقدي. علاوة على تمويل القروض الاستهلاكية مثل: شراء السيارات، الأثاث... الخ.
 - ب. التوسع في تقديم القروض المشتركة.
 - (3) تأسيس شركات رأسمال المخاطر. (1)
 - (4) ضرورة إنشاء وحدات الثقة (أمناء الاستثمار) التي تتولى إدارة أموال العملاء وغيرها من الأعمال. بالإضافة إلى تأسيس صناديق الاستثمار بعد وضع التشريعات والقوانين المنظمة لعمل مثل هذه الأدوات الاستثمارية الحديثة. كما يجب أن يحكم تقديم هذه الخدمات إطار متكامل من التنويع في مجال الموارد والاستخدامات. وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على البنوك الجزائرية تبني سياسة تحسين نوعية الخدمة وتعتمدها، وذلك من خلال: (2)
- (1) حث وتشجيع الإطارات على تحسين وإتقان الأساليب التي يستخدمونها، وذلك لتسهيل الاتصال بالعملاء والسرعة في معالجة العمليات.
 - (2) إعلام العملاء باستمرار وبكل ما هو جديد على مستواها بشكل واضح ودقيق، مما يستدعي، إحداث نظام فعال للمعلومات داخل البنوك يسمح لها بأن تكون على دراية تامة بكل ما يجري في داخلها.
 - (3) إعداد سياسة ملائمة للاتصال، تسمح للمتعاملين بمعرفة دور البنك والخدمات التي يقدمها عن طريق:
 - استعمال الوسائل الإعلامية المناسبة سواء في الداخل والخارج؛
 - نشر المعلومات المالية والاقتصادية والتنظيمية التي تهم العملاء باستخدام الأدوات الملائمة، علاوة على نشر الإحصائيات المالية والنقدية التي يقدمها بنك الجزائر. ويمكن أن يشمل ذلك نشر البيانات عن الأوراق المالية وتحركات أسعارها داخل بورصة الجزائر؛
 - عصرية وصيانة التجهيزات المصرفية والمحافظة عليها.
 - (4) تنمية الشبكة المصرفية عبر فتح فروع وكالات جديدة في مناطق متعددة من البلاد لتسهيل خدماتها للعملاء.

(1) علي بوعامة، مرجع سابق، ص: 184-185.

(2) محمد زميت، مرجع سابق، ص: 205.

الفرع الثالث: تحديث وتطوير الإدارة التسويقية

يتضمن التسويق المصرفي مجموعة من الأنشطة التي تضمن وبالتعاون مع الوظائف الأخرى في البنك استمرار تقديم الخدمات المصرفية إلى العميل في الوقت والمكان المناسبين وبالجودة المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة. كما يعتبر من الأنشطة الرئيسية في البنوك وذلك لأنه يوفر قاعدة المعلومات الأساسية التي تركز عليها الأنشطة الأخرى في البنوك، والتي على أساسها يتم رسم الخطط واتخاذ القرارات، خاصة في الآونة الأخيرة أين يشهد العالم تطورات تكنولوجية وثورة معلوماتية وانفتاح اقتصادي. كما أنه يقوم على أساس إرضاء العميل وهو في ذلك يتناول القضية الأساسية في العمل المصرفي، وهي تدعيم العلاقة المستمرة بين العملاء والبنك، بما يدفع البنك دائما إلى البحث والتعرف على احتياجات ورغبات العملاء⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، أصبح من المؤكد على أن وجود إدارة في البنك تحت اسم الإدارة التسويقية ضرورة ملحة توكل لها المهام التالية:⁽²⁾

- ✓ القيام ببحوث حول السوق المصرفية وجمع المعلومات في هذا المجال؛
- ✓ تطوير وتنمية المنتجات المصرفية؛
- ✓ الاتصالات التسويقية بما تشمله من دعاية وإعلان؛
- ✓ وضع خطط مبيعات فروع البنك مع مراعاة البيئة المصرفية للبنك؛
- ✓ التدريب المستمر لرجال البيع؛
- ✓ التنسيق مع الإدارات الأخرى بالبنك.

كما يهدف التسويق المصرفي إلى ابتكار وأداء الخدمات وإيصالها نحو العميل عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج المتاحة، وهذا قصد إرضاء العملاء الحاليين جذب عملاء جدد بما يحقق الربحية للبنوك، وبذلك يساهم التسويق المصرفي في تحقيق جملة من الأهداف، وهي:⁽³⁾

- 1) **تحسين سمعة البنك وذلك من خلال:** توسيع قاعدة الخدمات المصرفية وتحسين مستواها. بالإضافة إلى تطوير أساليب الأداء ورفع الوعي المصرفي خصوصا لدى موظفي البنك.
- 2) **تحقيق الأهداف المالية المتمثلة في:** السيولة، الربحية، الأمان، ونمو الموارد.
- 3) **أهداف توظيف الأموال عن طريق:** زيادة حجم القروض والسلفيات وزيادة الاستثمارات في الأوراق المالية.
- 4) **أهداف الابتكار والتجديد من خلال:** ابتكار خدمات مصرفية جديدة تستجيب لرغبات العملاء وتطوير الخدمات المصرفية الموجودة وتغيير أنماط تقديمها للعملاء.
- 5) **أهداف كفاءة وفعالية الجهاز الإداري وذلك من خلال:** تدريب الإطارات القائمة على الجهاز التسويقي بالبنك وتنمية قدراتهم في التعامل مع العملاء وخلق روح الانسجام بينهم، وتشجيع روح المبادرة في أداء الخدمات في الوقت والمكان المناسبين.

(1) محمد زيدان، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الباحث، العدد: 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص: 09 - 10.

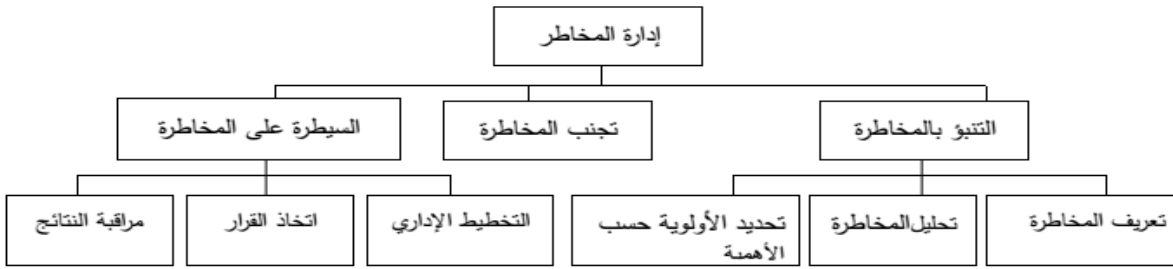
(2) نفس المرجع السابق، ص: 10 - 11.

(3) محمد زيدان، مرجع سابق، ص: 13 - 14.

الفرع الرابع: تحديث وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها. فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله. وبالتالي، فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثاً عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة. أما الدائرة المنوطة بإدارة المخاطر فتكون هي المسؤولة عن وضع الإجراءات والسياسات الهادفة إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، أو تسعى لتخفيض الآثار السلبية لهذه المخاطر إلى الحدود المقبولة والمعتمدة من الإدارة العليا بهدف تقليل الأخطاء أو المفاجآت أو تقليل تقويت الفرص أو تسريع القدرة على التكيف مع التغيرات. وعليه، فإن إدارة المخاطر هي محاولة البنك التقليل من الخسائر المحتملة، أو تجنب الوقوع فيها، وذلك من خلال أدوات ووسائل مختلفة وبأقل التكاليف⁽¹⁾. وتتم عملية إدارة المخاطر المصرفية من خلال تظافر مجموعة من العناصر يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

الشكل (V-8): عناصر عملية إدارة المخاطر



المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص: 65.

ويلاحظ من الشكل أعلاه، أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وتحليلها بل يتعداها إلى التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج. وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية يتم إيجازها فيما يلي:⁽²⁾

- ✓ تحديد وتعريف الخطر؛
- ✓ قياس وتقويم المخاطر؛
- ✓ التحليل، اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات؛
- ✓ الإدارة العملية للمخاطر.

ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع إدارة المخاطر المصرفية، فيما يتعلق بضمان أمن وسلامة عملية انسياب التمويل اللازم إلى الاستثمارات المنتجة، يتعين القيام بما يلي:⁽³⁾

⁽¹⁾ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص: 63.

⁽²⁾ لمزيد من التفصيل، نفس المرجع السابق، ص: 66 - 70.

⁽³⁾ حياة نجار، مرجع سابق، ص: 310 - 311.

- 1) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات مصرفية حسب المقاييس الدولية.
- 2) تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل III.
- 3) إيلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها.
- 4) تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية، كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والالتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات.
- 5) إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك الجزائرية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، وضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضح لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك. وهذا يتطلب أن تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالبنك لتمكينه من اتخاذ القرار السليم.

المطلب الثالث: المتطلبات المتعلقة بتفعيل وتطوير دور بورصة الجزائر

يعتبر وجود بورصة نشطة أمراً هاماً سواء بالنسبة للبنوك الجزائرية والاقتصاد الجزائري، لأن ذلك من شأنه أن يفتح مجالات توظيف أخرى في مجال الصيرفة الاستثمارية، وبالتالي المساهمة في زيادة فعالية تخصيص الموارد المالية بشكل أمثل لخدمة مصالح الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات نموه. غير أن الواقع الحالي لبورصة الجزائر يعكس وجود معوقات عديدة تحول دون تحقيق هذه الغاية، وهو ما يستدعي القيام بإجراءات من شأنها تنشيط بورصة الجزائر. وذلك على النحو التالي: (1)

الفرع الأول: رفع الكفاءة المعلوماتية للبورصة

حيث لتحقيق ذلك، يجب العمل على:

- 1) نشر المعلومات المختلفة في الأوقات المناسبة والحقيقية، وبالتالي تحقق فعالية السوق وتوفير الحماية اللازمة للمدخرين والمستثمرين في الأوراق المالية.
- 2) وضع قواعد وقوانين الإفصاح والشفافية المالية الملزمة للشركات وآليات لمراقبة تنفيذها، وذلك بالعمل على إصدار معايير محاسبية ومعايير تدقيق حسابات جزائرية تعتمد على المعايير الدولية والإشراف على حسن تطبيقها.
- 3) إلزام الشركات باعتماد أنظمة محاسبية عصرية ممكنة على الكمبيوتر.
- 4) اعتماد أنظمة التداول الإلكتروني.
- 5) العمل على تشجيع وتأسيس بيوت الخبرة التي تعمل في مجال التحليل المالي والاستشاري وتقييم أوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

(1) الجودي صاطوري، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق الآلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم التسيير، فرع: مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005، ص ص: 360-372.

6) العمل على تأسيس وتطوير صحافة مالية مستقلة وحرّة تنشر بدقة وتفصيل الأخبار الاقتصادية والمالية عن الشركات المدرجة في البورصة.

الفرع الثاني: توسيع عرض الأوراق المالية وتنويع أدوات الاستثمار

حيث لتحقيق ذلك ينبغي العمل على:

- 1) زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة وذلك عن طريق مراجعة الشروط الواجب توفيرها في المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى البورصة. ناهيك عن وضع رزمة للشركات التي يتوجب إدراجها في البورصة حتى يتم توفير متطلبات تأهيلها، وهذا يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار وزيادة حجم التداول.
- 2) فتح رأسمال المؤسسات الوطنية إلى الاستثمار الأجنبي ولاسيما العربية منها.
- 3) إصدار سندات خزينة قابلة للتداول من قبل بنك الجزائر كما هو تعارف عليه وذلك بهدف تغذية أسواق رأس المال بأدوات مالية عديمة الخطر، كما يساعد ذلك في تحديد مستوى معدلات الفائدة في السوق ويزود ذلك بنك الجزائر بأداة تدخل في سوق الأوراق المالية لإدارة السياسة النقدية.
- 4) التوسع في طرح الأسهم الممتازة وإدخال الأسهم العادية المضمونة التي تعطي لحاملها الحق في المطالبة بالتعويض إذا انخفضت القيمة السوقية للسهم عن حد معين خلال فترة محددة.
- 5) إدخال العديد من أدوات الدين لتنشيط سوق السندات مثل: السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والسندات القابلة للاستبدال بأسهم شركات أخرى غير الشركات المصدرة للسندات.
- 6) إصدار السندات بفئات معقولة تتناسب ومقدرة شرائح عديدة من المدخرين لجذبهم نحو التعامل في سوق الأوراق المالية، وذلك بغرض تعزيز سيولة السوق.
- 7) العمل على تنشيط وتطوير سوق السندات باعتبارها أحد العناصر الأساسية لأي سوق متطورة للأوراق المالية، وذلك من خلال إدخال نظام صناع السوق الذي يكون على استعداد لشراء أو بيع الأوراق المالية في أي وقت بشكل ينشط السوق ويسهم في سيولتها ويحافظ على استقرارها.
- 8) تشجيع الشركات الجزائرية على إصدار شهادات الإيداع الدولية لما لها من آثار إيجابية على استقرار السوق والحد من تقلبات أسعار الأوراق المالية، كما يشجع هذا الاتجاه على تزايد اندماج بورصة الجزائر في البورصات العالمية ويعمل على جذب المستثمر الأجنبي إلى السوق الجزائرية.

الفرع الثالث: إعطاء المبادرة للقطاع الخاص

ذلك من خلال تأسيس أكبر عدد ممكن من شركات المساهمة و/ أو تحويل أنواع الشركات الأخرى (التضامنية وذات لمسؤولية المحدودة إلى شركات ذات أسهم حتى يمكنها من طرح أسهم للاكتتاب العام، ومن ثم توجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل المنافسة الحرة على النحو الذي تتمكن معه هذه الشركات من تحقيق أفضل عائد بأقل تكلفة ضمانا لبقائها. وما يدعم ذلك الإسراع في تنفيذ برامج الخصخصة وضرورة تهيئة دخول بعض المؤسسات إلى بورصة الجزائر مثل الشركة الجزائرية للنقل الجوي، بالإضافة إلى بعض الشركات الخاصة مثل شركة الاسمنت، وهذا الأمر من شأنه أن يعيد إلى السوق توازنها، ويسهم في تعميقها وينشط حركة التعامل فيها ويعزز من مستوى سيولتها.

الفرع الرابع: الرفع من مستوى الدخل الحقيقي للأفراد

حيث لا يمكن الحديث عن توجيه مدخرات العائلات دون تحديد المستوى الدخل الحقيقي لكل مواطن، فرفع مستوى المعيشة للمجتمع يسمح بزيادة حجم الادخار الخاص وعرض رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص الاستثمار في البورصة، ومن ثم فإن الزيادة الحقيقية للدخل تؤدي إلى زيادة الادخار بشكل أكبر من الاستهلاك، ومنه وتوجيهه نحو الاستثمار ويمكن أن يتسنى ذلك من خلال العمل على تحقيق ما يلي:

- 1) التحكم في ظاهرة التضخم من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية وجعلها مقرونة بكمية الإنتاج الحقيقي عن طريق إقامة جهاز إنتاجي قوي يحقق إشباع الطلب الداخلي.
- 2) تبني سياسة صرف هدفها حماية العملة الوطنية من أي تدهور.
- 3) محاربة ظاهرة هروب الادخار المالي ورؤوس الأموال.
- 4) مراجعة سلم الأجور خاصة بالنسبة للموظفين الذين بإمكانهم المساهمة بمدخراتهم في رفع نسبية الاستثمار في الأوراق المالية.

الفرع الخامس: تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي

حيث يتطلب إنشاء سوق تداول للأوراق المالية توافر البيئة التشريعية وتنظيمية ملائمة، والتي تتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تضبط نشاط إصدار تداول الأوراق المالية، كما يرتبط الإطار القانوني للسوق بطبيعة آليات وإجراءات النظام القضائي في حل مشكلة المنازعات أو حماية حقوق المستثمرين والمتعاملين في السوق من أساليب الغش أو احتكار المضاربيين وتلاعبهم بممارسات غير قانونية في عمليات البيع والشراء للأوراق المالية تؤدي إلى افتعال المخاطر على مستوى البورصة. وفي هذا الصدد، يجب الحفاظ على قدر من المرونة في التشريعات المنظمة لبورصة الجزائر بغرض المحافظة على الأمانة والصدق في التعامل في عمليات تداول الأوراق المالية، ويتم ذلك من خلال عدة آليات أهمها:

- 1) فتح سوق رأس المال للمستثمرين الجانِب وفق تشريعات ضابطة ومرنة.
- 2) الإصدارات الأولية والإفصاح الدوري والمستمر.
- 3) إصدار قانون مستقل لحماية المستثمر لإضفاء مزيد من الثقة في الاستثمار في الأوراق المالية يتضمن حق المستثمر في الحصول على المعلومات واسترداد حقه إذا كان التقصير بسبب ممارسة غير مشروعة من الجهات العاملة بالسوق.
- 4) وضع وصيانة المعايير اللازمة لضمان تداول ومنتظم وذو كفاءة عالية وذلك من خلال تنظيم المؤسسات العاملة في الأسواق، مثل شركات الوساطة، جمعيات الوسطاء، بيوت المقاصة، شركات حفظ ملكية الأوراق المالية، وشركات معلومات الأوراق المالية.
- 5) إصدار قوانين تنظيم صناعة صناديق الاستثمار وخبراء وناصري الاستثمار بهدف تحسين الإفصاح وتخفيض المخاطر على المستثمرين.
- 6) ضرورة فحص أنظمة المحاسبة المتبعة في شركات المساهمة والبنوك وتحديد مدى كفاية التقارير المالية التي تصدرها من حيث الشكل والمضمون وطريقة العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية.

(7) مراجعة الأنظمة والتشريعات والقوانين وطرق الرقابة ووسائل فرض النظام المتعلقة بالسوق الأولية والثانوية، والتي يجب أن يكون من أهم أهدافها حماية المستثمرين.

هذا، ويجب التأكيد على ضرورة وجود قطاع مصرفي متكامل كوسيلة مهمة لتطوير ونمو سوق الأوراق المالية، ذلك لأن وحدات هذا الجهاز تختص في الوساطة المالية تضطلع بالقيام بدورها على مستويات عديدة، ومن ذلك مقدرتها على تعبئة الادخار وتوفير الفرص الاستثمارية في صورة مشروعات، وكذلك التوسط بين عرض السيولة النقدية الفعلية والطلب الحقيقي عليها، كما ينبغي على الجهاز المصرفي أن يتسم بالمرونة العالية والقدرة الفائقة على مواكبة التطورات الاقتصادية على النحو الذي يسمح له بضمان سرعة التدفقات النقدية، وكذا توفير السيولة المالية المطلوبة لتحقيق مختلف الصفقات والعمليات التي تتم عن طريق الوساطة المالية، وهذا بالشكل الذي يعطي الجهاز المصرفي دوره كقائد حقيقي لعملية النمو الاقتصادي في الجزائر.

في الأخير، يوجز الباحث متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر سألقت الذكر في الشكل رقم (9 - V):

الشكل رقم (9 - V): متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض للمنهجية القياسية المستخدمة في قياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2014)، ورصد لأهم متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي، يستخلص الباحث ما يلي:

- بالنسبة للمبحث الأول، يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) مميزا بسبب الخصائص التي ويوفرها في النمذجة القياسية، وقد تم توضيح متطلبات استخدام هذا النموذج، والتي يأتي على رأسها اختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث يجب التأكد من أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية. ومن هذا المنطلق، تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة كل من مصفوفة التطور المصرفي ونسبة كل من تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون، والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على التضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذجين، حيث يأخذ ثانيها متغير وهمي يمثل ظاهرة التحرير المصرفي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، بالإضافة إلى:
 - الأثر الايجابي للوغاريتم متغير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي؛
 - الأثر السلبي للوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام على النمو الاقتصادي؛
 - الأثر الايجابي للوغاريتم متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام على النمو الاقتصادي؛
 - الأثر الايجابي للوغاريتم متغير نسبة الانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام على النمو الاقتصادي؛
 - الأثر السلبي للوغاريتم متغير التضخم بأسعار المستهلكين على النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للمبحث الثاني، تستدعي عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك التجارية الجزائرية، وبورصة الجزائر. ولقد أوجز الباحث تلك المتطلبات في الشكل رقم (V-9).

خلاصة الباب الثاني:

يمكن إيجاز ما سبق ذكره في هذا الباب فيما يلي:

➤ بالنسبة للفصل الأول: بعد العرض لبعض لمسار التطور والإصلاح لكل من الاقتصاد الجزائري والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1962 - 2014):

- قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي ومرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، غير أنها لم تتجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمدة لقطاع المحروقات؛
- سارعت الجزائر بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، كما قامت بتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز. ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 وما تلاه من تعديلات. وقد اكتست هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، ولتفي بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولتعزز من الممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي. لكن رغم ذلك، لا تزال هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية، كعدم فعالية النشاط المالي والمصرفي وغيرها. لكن هذا لم يمنع وجود بعض الأنشطة المصرفية الحديثة كتقديم القروض المشتركة وصيرفة التأمين.

➤ بالنسبة للفصل الثاني: تم فحص أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 - 2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). حيث تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة كل من مصفوفة التطور المصرفي ونسبة كل من تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون، والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على التضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذجين، حيث يأخذ ثانيها متغير وهمي يمثل ظاهرة التحرير المصرفي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها الأثر الإيجابي للوغاريتم متغير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض متطلبات عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، والتي تستدعي تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك التجارية الجزائرية، وبورصة الجزائر. ولقد أوجز الباحث تلك المتطلبات في الشكل رقم (V-9).

الخاتمة

I. الخلاصة العامة للبحث :

بناء على ما ورد في هذه الدراسة يستخلص الباحث ما يلي:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات مطلباً ضرورياً، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو. وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانيات المتاحة والتي تعتبر مصادراً للنمو الاقتصادي بالشكل الأمثل، وبدعم ذلك قدرة عالية في التعامل مع المحددات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية التي من شأنها أن تتحكم في تباين درجات النمو بين الدول وتجعلها إما متخلفة أو نامية أو متقدمة. وقد تطرق العديد من الاقتصاديين وفق انتماءاتهم الفكرية إلى العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي كالتراكم الرأسمالي ومستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو الدور الذي يقوم به تطور القطاع المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) في تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الدول؟. وقد استدعت الإجابة على هذا السؤال قيام العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة الأثر الذي يمكن أن يخلفه تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يمثل القطاع المالي والمصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر. وفي الواقع، شهدت القطاعات المالية وبصورة خاصة الأجهزة المصرفية موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، والتي ألقّت بظلالها على أدوار هذه القطاعات في تمويل الأنشطة الاقتصادية، كما أصبحت تهدد أداء تلك الأدوار بالكفاءة المطلوبة التي تضمن التخصيص الأمثل للموارد. وهذا ما دفع الأجهزة المصرفية عبر العالم إلى تبني استراتيجيات تكفل لها تعظيم العائد وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء، ناهيك عن تعزيز الممارسات السليمة في أداء الأنشطة المصرفية. وتتجسد أهم هذه الاستراتيجيات في إستراتيجية تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، إستراتيجيتي اندماج وخصوصة البنوك، إستراتيجية تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإستراتيجية إرساء قواعد الحوكمة المصرفية.

وعندما كان من البديهي أن وجود قطاع مالي بما يتضمنه من قطاع مصرفي متطور يعد أمراً ضرورياً لرفع معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة. تعين على الباحث فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد مكانة الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد الجزائري. وفي هذا السياق، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي ومرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، غير أنها لم تتجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمّنة لقطاع المحروقات. كما سارعت بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، كما قامت بتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز. ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 وما تلاه من تعديلات. وقد اكتست هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، ولتفي بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولتعزز من الممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي. لكن رغم ذلك، لا تزال هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية، كعدم

فعالية النشاط المالي والمصرفي وغيرها. لكن هذا لم يمنع وجود بعض الأنشطة المصرفية الحديثة كتقديم القروض المشتركة وصيرفة التأمين.

وبالنسبة لعملية فحص أثر تطور الجهاز المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 - 2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). حيث تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة كل من مصفوفة التطور المصرفي ونسبة كل من تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون، والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على التضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذجين، حيث يأخذ ثانيها متغير وهمي يمثل ظاهرة التحرير المصرفي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها الأثر الإيجابي للوغاريتم متغير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض متطلبات عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، والتي تستدعي تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك التجارية الجزائرية، وبورصة الجزائر.

II. نتائج اختبار فرضيات البحث:

– بالنسبة للفرضية الأولى، لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد تم إثبات عدم صحتها في حالة:

- النموذج (1)، بدون وجود متغير التحرير المصرفي، حيث أن لوغاريتم متغير التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة مؤشر التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 4.23%.

- النموذج (2)، مع وجود متغير التحرير المصرفي، حيث أن لوغاريتم متغير التطور المصرفي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة مؤشر التطور المصرفي بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 4.57%.

– بالنسبة للفرضية الثانية، لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد تم إثبات صحتها حيث أن مؤشر التحرير المصرفي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائيا.

III. نتائج وتوصيات البحث :

ومما تقدم ذكره في هذه الدراسة، يتم تقديم جملة من النتائج التالية:

(1) يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري.

(2) يمثل القطاع المالي والمصرفي حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر، والتي تساهم في تسريع عملية التراكم الرأسمالي.

(3) دفعت موجة تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي الأجهزة المصرفية إلى تبني استراتيجيات تكفل لها تعظيم العائد وتخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء، ناهيك عن تعزيز الممارسات السليمة في أداء الأنشطة المصرفية. وتتجسد أهم هذه الاستراتيجيات في تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، اندماج وخصوصة البنوك، تبني مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية.

(4) بالنسبة لحالة الجزائر، أثر لوغاريتم متغير التطور المصرفي بشكل إيجابي ولكن بقدر ضعيف في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل كما هو متوقع، نظرا للأسباب التالية:

– معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك، وهو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة؛

– معاناة البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة التي أصبحت ظاهرة هيكلية في الاقتصاد الجزائري، وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل وعزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وتفضيل اكتناز السيولة خوفا من المخاطرة، مع أن تقاسم المخاطر يعد من صميم العمل المصرفي وأحد القنوات التي تربط التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي؛

– تفضيل البنوك الجزائرية توجيه الائتمان للقطاع العام خاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص، وذلك في ضوء الاحتكار الذي تعرفه أنشطة الجهاز المصرفي من قبل البنوك العمومية والتي تستأثر بحوالي 90% من إجمالي الأصول، الودائع والقروض. وهذا ما يحرم الاقتصاد الجزائري من مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

(5) أثر لوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام قد بشكل سلبي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل على عكس ما تقتضيه النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود ذلك إلى انعدام وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، والذي أدى إلى توسع كبير في الإنفاق، علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتما لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. ناهيك عن عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار.

(6) أثر لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل على عكس ما هو متوقع، نظرا لأن النفقات عرفت توسعا كبيرا في النفقات العامة خاصة منذ

2001 وهذا ما يعكس المقاربة الكينزية التي انتهجتها الدولة في مجال الإنفاق الحكومي، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي يعتبر محفزا للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني، وتجسيد ذلك بالانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، البناءات القاعدية هيكل التعليم وغيرها وزيادات الأجور للعمال والموظفين. والفضل في ذلك يعود لارتفاع أسعار النفط.

(7) أثر لوغاريتم متغير الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لأن ارتفاع أثر هذا المؤشر والمدعوم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، قد ساهم في زيادة العائدات النفطية، والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي كما سلف ذكره وما ترتب عليها من منافع. رغم هذه المنافع، توجد تكاليف تتمثل في أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، والتي شكلت حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وما يترتب عنها من إيرادات الربح النفطي كمصدر لتمويل أنشطته، يجعل هذا الاقتصاد رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

(8) أثر لوغاريتم متغير التضخم بشكل سلبي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، فمن شأن معدلات التضخم المرتفعة التأثير بشكل سلبي على القدرة الشرائية للفرد في المجتمع، (رغم ذلك هناك من الاقتصاديين من يرى بوجود مستوى من التضخم الأمثل لحدوث النمو الاقتصادي، والذي لا يتجاوز عتبة 6% أو 8%)، وإذا تجاوز هذا الحد ترتب عنه تكاليف وآثار سلبية بالنسبة للاقتصاد)، وخلال فترة هذه الدراسة (1980-2014) قد تجاوز متوسط التضخم 9.49% وهذا ما يعطي تفسيراً للعلاقة السلبية.

(9) أثر مؤشر التحرير المصرفي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل لكن بشكل ضعيف وغير معنوي إحصائياً، وذلك نظراً لحدثة نشأة الجهاز المصرفي الأجنبي في الجزائر. علاوة على وضعية الاحتكار المكروسة في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف البنوك العمومية، وهذا من شأنه أن يضعف فرص البنوك الأجنبية في استقطاب ودائع وتوجيه قروض إلى استثمارات منتجة. ناهيك عن اعتماد البنوك الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة، وقد يعزى ذلك إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للإقراض وعدم الرغبة في المخاطرة.

(10) تستدعي عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر تكاتف عدة متطلبات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك التجارية الجزائرية، وبورصة الجزائر.

➤ أما بالنسبة لتوصيات الدراسة، يقترح الباحث ما يلي:

✓ تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري، من خلال تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم القطاع الاقتصادي خاصة ما تعلق منها بحقوق الملكية، علاوة على ضرورة القضاء على الفساد الإداري وتعزيز مبادئ الحكم الراشد، وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمرين. بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة. والأنشطة المصرفية بصورة

خاصة. والتي تتعلق أساسا بقطاع المواصلات السلوكية واللاسلكية، والذي يضمن سرعة انتقال المعلومات بين المتعاملين الاقتصاديين. ناهيك عن تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والارتقاء بالقدرة التصديرية للمنتجات الوطنية. مع الحرص على تعزيز التقدم التكنولوجي.

✓ **تعزيز جهود الاستثمار في الرأسمال البشري الوطني**، بهدف بناء موارد بشرية مؤهلة علميا وذات مهارة عالية ومدربة على استخدام أحدث الوسائل التقنية والإنتاجية، وما يدعم ذلك محاربة هجرة الأدمغة، عن طريق توليد جو تنافسي قائم على زرع روح المبادرة والحوافز والمكافآت المرتبطة بمستوى إنتاجية الفرد.

✓ **تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي وإرساء قواعد الحكم المؤسسي**، وذلك من خلال تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع متطلبات العمل المصرفي الحديث. علاوة على تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر على البنوك. ناهيك عن تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية في الجهاز المصرفي. وما يدعم ذلك زيادة مستويات الوعي بأهمية الحوكمة المؤسسية.

✓ **تطوير بيئة عمل البنوك الإسلامية**، وهذا من شأنه جذب مدخرات الأفراد الكارهين للتعامل مع البنوك نتيجة الوازع الديني وحرمة الربا، كما يمكن أن يساهم ذلك من تقليل مشكلة التداول النقدي خارج البنوك.

✓ **تحديث وتطوير عملية الاستثمار في الرأسمال البشري العامل في البنوك**، من خلال عمليات التدريب الداخلي أو الخارج على: مبادئ تسويق الخدمات المصرفية، أساليب التعامل مع العملاء، التعامل مستجدات الصيرفة الاستثمارية والإسلامية، إدارة المخاطر.

✓ **تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور**، وذلك في إطار الصيرفة الشاملة، ويشمل ذلك إنشاء صناديق استثمار، ووحدات الثقة أو ما يعرف بأمناء الاستثمار. وذلك للخروج من الأنشطة التقليدية أي جذب الودائع وتقديم القروض. وهذا من شأنه التقليل من مشكلة فائض السيولة، الذي يتعارض مع وظيفة البنوك التي تقتضي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة. وما يدعم ذلك وجود إدارة تسويقية فاعلة، ناهيك عن وجود إدارة مخاطر قادرة على تسهيل وتقاسم المخاطر بالشكل الذي يقي من حدوث أزمات مالية ومصرفية ومن هدر الموارد المالية.

IV. آفاق البحث :

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى، وهي:

- أثر تحرير وعودمة النشاط المالي والمصرفي على النمو الاقتصادي في الدول النامية.
- إشكالية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ودوره المحتمل في تحقيق النمو الاقتصادي.
- التكامل بين السوق المالية والقطاع المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية.

تم بحمد الله

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): ملخص اتفاقية بازل III

السوية (Liquidity)	رأس المال (Capital)			
	الدعم الثالث (Pillar 3)	الدعم الثاني (Pillar 2)	الدعم الأول (Pillar 1)	
	ضباط السوق (Market discipline)	إدارة المخاطر والإشراف (Risk management and supervision)	تحتوي على الرافعة المالية (Containing leverage)	تغطية المخاطر (Risk coverage)
<p>معيار عالمي للسوية ورفعه المتكافئ الإشرافية</p> <p>ستتطلب نسبة تغطية السوية (LCR) من البنوك أن يكون لديها ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة للتمويل لمدة 30 يوماً أمام سيناريو ضغط التمويل الذي تم تحديده من قبل المشرفين.</p> <p>نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)</p> <p>نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة هيكلية طويلة الأجل تصمم لمعالجة عدم توافق السوية. وتغطي بنود الميزانية بأكملها وتقدم حوافز للبنوك لاستخدام مصادر مستقرة للتمويل.</p> <p>مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السوية والإشراف</p> <p>أخذت المبادئ الإرشادية للإدارة السليمة لمخاطر السوية والإشراف الصادرة عن اللجنة عام 2008 بعين الاعتبار الدروس المستفادة خلال الأزمة والتي تقوم على أساس الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السوية في المؤسسات المصرفية.</p> <p>الرقابة الإشرافية</p> <p>ويشمل إطار السوية مجموعة مشتركة من مقاييس الرقابة لمساعدة المشرفين في تحديد وتحليل اتجاهات مخاطر السوية في كل من البنك ومستوى النظام بأكمله.</p>	<p>مراجعة الدعم الثالث</p> <p>مطلبات تكميلية للدعم الثاني</p> <p>عنوان واسع لحوكمة الشركات وإدارة</p> <p>أدخلت شروط</p> <p>ومطلبات تتعلق بالتعرض لمخاطر التوريق وتراعي مكونات خارج</p> <p>مكونات خارج</p> <p>مركزات المخاطر؛ تقديم الميزانية. سوف تكون هناك حاجة</p> <p>إلى تعزيز الإفصاحات عن تفاصيل</p> <p>مكونات رأس المال التنظيمي والتوافق مع الحسابات المبلغ عنها، بما في ذلك شرح شامل لكيفية حساب البنك لنسب رأسماله التنظيمي.</p>	<p>نسبة الرافعة المالية</p> <p>وهناك نسبة الرافعة المالية</p> <p>غير القائمة على أساس المخاطر التي تتضمن التعرض لمخاطر خارج الميزانية وأنشطة التوريق، إدارة مركزات الميزانية سيكون بمثابة</p> <p>مسئدة لمطلبات رأس المال</p> <p>القائمة على أساس المخاطر، وسداد أيضاً في الاحتواء على نظام واسع لتعزيز الرافعة المالية.</p> <p>مطلبات تكميلية للشركات وإدارة</p> <p>مخاطر التوريق وتراعي مكونات خارج</p> <p>مركزات المخاطر؛ تقديم الميزانية. سوف تكون هناك حاجة</p> <p>إلى تعزيز الإفصاحات عن تفاصيل</p> <p>مكونات رأس المال التنظيمي والتوافق مع الحسابات المبلغ عنها، بما في ذلك شرح شامل لكيفية حساب البنك لنسب رأسماله التنظيمي.</p>	<p>التوزيع:</p> <p>تعزيز معالجة رأس المال لبعض عمليات التوريق المعقدة، يتكلم من البنوك إجراء تحليلات احتمالية أكثر صرامة للتعرض لمخاطر التوريق المعقد خارجياً.</p> <p>كتاب المتأخر:</p> <p>يعني رأس المال أعلى بكثير لأجل أنشطة المتأخره ومشتقاتها، فضلاً عن عمليات التوريق المعقدة التي عطلت في كتاب المتأخره. إدخال إطار لضغط القيمة المعرضة للخطر للمساعدة في تخفيف تقلبات الدورات الاقتصادية. وعده رأس المال للمخاطر الإضافية والتي قد تؤدي التضرر ومخاطر تحويل منتجات الائتمان غير الموثوقة ويؤخذ بعين الاعتبار السوية.</p> <p>مخاطر الطرف المقابل:</p> <p>تعزيز كبير لإطار الطرف المقابل، ويشمل: متطلبات أكثر صرامة لقياس التعرض للمخاطر. حوافز رأسمالية للبنوك لاستخدام الأطراف المقابلة المركزية للشركات. ورأس مال أعلى لحالات التعرض لمخاطر بين وحدات القطاع المالي.</p> <p>تعرض البنك إلى الأطراف المقابلة المركزية</p> <p>واقترحت اللجنة أن التعرض لمخاطر المتأخره لتأهيل الأطراف المقابلة المركزية ستبقى وزن مخاطر بنسبة 72٪ ومخزون التعرض لمخاطر الائتماني ويتم رسميتها لتأهيل الأطراف المقابلة المركزية وفقاً لأسلوب قائم على المخاطر الذي يفرز المخاطر باستمرار ويبسط المخاطر الناشئة عن هذا المخزون.</p>	<p>رأس المال (Capital)</p> <p>نوعية ومستوى رأس المال:</p> <p>زيادة التركيز على مكون الأسهم العادية. سيتم رفع الحد الأدنى إلى 4.5٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، بعد الانكساعات.</p> <p>إفصاحات خاصة عن رأس المال عند نقله عدم الجدوى:</p> <p>وسوف تشمل الشروط التعاقبية أدوات رأس المال شرط أن يسمح - حسب تدابير السلطة المختصة - بالشطب أو التحويل إلى أسهم عادية إذا تم الحكم عليها من قبل البنوك بأن تكون غير قابلة للتطبيق. هذا المبدأ يزيد من مساهمة القطاع الخاص في حل الأزمات المصرفية في المستقبل، وبالتالي يقلل من المخاطر المعنوية.</p> <p>جميع البنوك</p> <p>إحتياطي المحافظة على رأس المال:</p> <p>تضم الأسهم العادية من 2.5٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر، ليسل إجمالي عند الأسهم العادية إلى مستوى 7٪. سيتم فرض قيود على التوزيعات التقديرية للبنك عندما تقع البنوك في نطاق الإحتياطي.</p> <p>إحتياطي مع لجنة تقلبات الدورة الاقتصادية:</p> <p>أرغضت ضمن مجال يضم من 0-2.5٪ من الأسهم العادية، وعندما تحكم السلطات على أن نمو الائتمان سيسفر عن تراكم غير مقبول من المخاطر المتوقعة.</p>

بالإضافة إلى الوفاء متطلبات بازل III، يجب على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية العالمية (SIFIs) أن تكون لديها قدرة امتصاص الخسائر لتعكس مخاطر أكبر لأنها تشكل النظام المالي. وطوّرت اللجنة منهجية تتضمن مؤشرات كمية ونوعية العناصر لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية (SIBs) على حد سواء. وستتعلق متطلبات إضافية لامتصاص الخسائر تدريجياً من مكونات الأسهم العادية للشريحة الأولى (CET1) لرأس المال تتراوح بين 1٪ إلى 2.5٪، اعتماداً على أهمية نظام البنك، بالنسبة للبنوك التي تواجه ضريبة إضافية على البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية، ستطبق امتصاص خسرة إضافية من 1٪ تمثيلاً لزيادة مدونة أهميتها النظامية العالمية في المستقبل. وقد نشرت وثيقة استشارية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي الذي ينسق مجموعة شاملة من التدابير للحد من المخاطر الأخلاقية التي تفرجها المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية العالمية (SIFIs).

قائمة الملاحق

الملحق رقم (2): الترتيبات المرحلية لاتفاقية بازل III (جميع التواريخ ابتداء من 1 جانفي)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان	
تمتع في الدعاية الأولى Pillar 1										رأس المال
تشغيل موازي بين 1 جانفي 2013 و 1 جانفي 2017 يبدأ الإصحاح في 1 جانفي 2015										
%4.5	%4.5				% 4.0	% 3.5			نسبة المديونية	
%2.5	1.758%	% 1.25	%0.625						الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق الملكية	
% 7	%6.375	% 5.75	%5.125	% 4.0	% 4.0	% 3.5			احتياطي المحافظة على رأس المال	
% 100	%100	%80	%60	%40	% 20				الحد الأدنى لحقوق ملكية الأسهم + احتياطي المحافظة على رأس المال	
% 6.6	% 6.0				% 5.5	% 4.5			تطبيق الائتمانات من الشريحة الأولى * CET1	
% 8.0	% 8.0								الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال Tier 1	
% 10.5	%9.875	% 9.25	%8.625		% 8.0				الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	
تلقى خلال أقل 10 سنوات ابتداء من عام 2013										
أدوات رأس المال التي لم تعد مصنفة كشريحة أولى أو ثابتة غير أساسية لرأس المال										

%100	%90	%80	% 70	%60			بدا فترة المراقبة	نسبة نظمية السيولة (LCR)	
									السيولة
	إبخال معيار الحد الأدنى						بدا فترة المراقبة	نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR)	

* تشمل المبالغ التي تتعدى حد الأصول الضريبية الموجبة، وخدمة الرهون العقارية والمالية

يدل على الفترات الانتقالية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011), p:69
- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III phase-in arrangements**, Mars 2013.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (3): بيانات الدراسة القياسية بالقيم اللوغاريتمية

	LY	LDB	LINV	LOUV	LGOV	LINF	المؤشرات السنة
		9.07173	0.32253	-0.93949	-0.43543	-1.30617	-2.38597
	9.06986	0.55761	-0.99436	-0.42433	-1.20025	-1.91732	1981
	9.10016	1.77571	-0.98714	-0.51143	-1.05255	-2.78062	1982
	9.12112	2.13981	-0.97898	-0.62092	-1.01367	-2.81341	1983
	9.14381	2.43427	-1.04785	-0.71283	-1.05799	-2.50104	1984
	9.14864	2.62096	-1.10308	-0.8235	-1.07179	-2.25379	1985
	9.12338	2.45749	-1.09374	-1.19781	-1.06904	-2.09557	1986
	9.08889	2.72876	-1.20324	-1.29418	-1.10109	-2.59027	1987
	9.05139	2.75481	-1.26601	-0.98886	-1.0664	-2.83022	1988
	9.06846	1.96572	-1.18711	-0.75118	-1.2208	-2.37516	1989
LY : لوغاريتم حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام.	9.05163	1.08403	-1.24134	-0.72426	-1.40154	-1.72037	1990
LDB: لوغاريتم مؤشر التطور المصرفي.	9.01504	-0.22349	-1.17316	-0.66159	-1.40235	-1.35093	1991
LINV: لوغاريتم نسبة مجموع تراكم رؤوس الأموال الثابتة والتغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام.	9.00869	-1.32180	-1.21206	-0.74385	-0.93923	-1.14885	1992
LGOV: لوغاريتم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام.	8.96403	-1.99140	-1.26376	-0.82491	-0.91474	-1.58475	1993
	8.93285	-2.15556	-1.26545	-0.66221	-0.96561	-1.23787	1994
	8.94984	-2.66504	-1.15288	-0.55662	-0.97058	-1.21066	1995
	8.97215	-3.01206	-1.38298	-0.623	-1.26604	-1.67665	1996
	8.96646	-3.02343	-1.45721	-0.66351	-1.1907	-2.8647	1997
LOUV: لوغاريتم نسبة الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام.	9.00042	-0.73322	-1.29669	-0.77169	-1.17314	-2.99573	1998
	9.01652	-0.56212	-1.33759	-0.67474	-1.21409	-3.64966	1999
	9.02334	-1.65872	-0.5438	-0.46429	-1.25278	-5.80914	2000
LINF: لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين.	9.05332	-0.75664	-0.72592	-0.53263	-1.16311	-3.17009	2001
	9.09245	0.01280	-1.04314	-0.4921	-1.07045	-4.2687	2002
	9.14644	0.02479	-1.33197	-0.47603	-1.16442	-3.14656	2003
	9.17247	-0.59236	-1.69003	-0.42005	-1.1803	-3.21888	2004
	9.21319	-1.11592	-2.05188	-0.33857	-1.3043	-4.2687	2005
	9.21117	-0.99508	-1.19831	-0.3463	-1.24294	-3.77226	2006
	9.22649	-0.40763	-1.0651	-0.32936	-1.10149	-3.29684	2007
	9.23032	-0.58125	-0.98488	-0.26547	-0.96891	-3.01593	2008
	9.22595	0.35529	-0.75765	-0.33793	-0.85333	-2.8647	2009
	9.24170	-0.05758	-0.88116	-0.35858	-0.9875	-3.24419	2010
	9.25995	-0.36173	-0.96835	-0.39464	-0.93427	-3.10109	2011
	9.26982	-0.35946	-0.93922	-0.42546	-0.83136	-2.41912	2012
	9.27402	0.32253	-0.83509	-0.45214	-1.01627	-3.41125	2013
	9.28703	0.55761	-0.78511	-0.46984	-0.90212	-3.54046	2014

قائمة الملاحق

الملحق رقم (4): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LY لوغاريتم حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LY)

Null Hypothesis: D(LY) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.087856	0.0191
Test critical values:				
	1% level		-4.394309	
	5% level		-3.612199	
	10% level		-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LY,2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/16/15 Time: 12:28				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY(-1))	-1.756271	0.429631	-4.087856	0.0015
D(LY(-1),2)	0.642717	0.331578	1.938360	0.0765
D(LY(-2),2)	0.720407	0.310457	2.320472	0.0387
D(LY(-3),2)	1.122924	0.318792	3.522432	0.0042
D(LY(-4),2)	0.974223	0.329798	2.954002	0.0121
D(LY(-5),2)	0.701006	0.262387	2.671649	0.0203
D(LY(-6),2)	0.728520	0.203124	3.586573	0.0037
D(LY(-7),2)	0.998654	0.214871	4.647682	0.0006
D(LY(-8),2)	0.734418	0.241475	3.041384	0.0102
D(LY(-9),2)	0.459778	0.192921	2.383247	0.0346
C	-0.044399	0.018014	-2.464618	0.0298
@TREND(*1980*)	0.002521	0.000876	2.878166	0.0139
R-squared	0.791927	Mean dependent var		0.001244
Adjusted R-squared	0.601193	S.D. dependent var		0.023575
S.E. of regression	0.014888	Akaike info criterion		-5.269698
Sum squared resid	0.002660	Schwarz criterion		-4.680671
Log likelihood	75.23637	Hannan-Quinn criter.		-5.113429
F-statistic	4.152005	Durbin-Watson stat		1.962356
Prob(F-statistic)	0.010671			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (5): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LDB لوغاريتم مؤشر التطور المصرفي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LDB)

Null Hypothesis: D(LDB) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.961485	0.0045
Test critical values:				
	1% level		-3.646342	
	5% level		-2.954021	
	10% level		-2.615817	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LDB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/16/15 Time: 12:33				
Sample (adjusted): 1982 2014				
Included observations: 33 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDB(-1))	-0.690975	0.174423	-3.961485	0.0004
C	0.017208	0.126991	0.135504	0.8931
R-squared	0.336094	Mean dependent var		0.018937
Adjusted R-squared	0.314678	S.D. dependent var		0.881213
S.E. of regression	0.729505	Akaike info criterion		2.265791
Sum squared resid	16.49751	Schwarz criterion		2.356489
Log likelihood	-35.38555	Hannan-Quinn criter.		2.296308
F-statistic	15.69337	Durbin-Watson stat		1.833487
Prob(F-statistic)	0.000407			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

الملحق رقم (6): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LINV لوغاريتم نسبة مجموع تراكم رؤوس الأموال الثابتة والتغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LINV)

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:	1% level		-4.309824	
	5% level		-3.574244	
	10% level		-3.221728	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINV,2) Method: Least Squares Date: 11/16/15 Time: 12:39 Sample (adjusted): 1986 2014 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-2.808510	0.506474	-5.545223	0.0000
D(LINV(-1),2)	1.473120	0.396284	3.717332	0.0012
D(LINV(-2),2)	1.253420	0.333656	3.756620	0.0011
D(LINV(-3),2)	1.036371	0.266166	3.893699	0.0008
D(LINV(-4),2)	0.486497	0.190352	2.555772	0.0180
C	-0.169938	0.115618	-1.469822	0.1558
@TREND("1980")	0.009450	0.005410	1.746769	0.0946
R-squared	0.721474	Mean dependent var		0.003628
Adjusted R-squared	0.645513	S.D. dependent var		0.386258
S.E. of regression	0.229974	Akaike info criterion		0.104802
Sum squared resid	1.163534	Schwarz criterion		0.434839
Log likelihood	5.480375	Hannan-Quinn criter.		0.208165
F-statistic	9.497881	Durbin-Watson stat		1.859638
Prob(F-statistic)	0.000034			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (7): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LGOV لوغاريتم نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LGOV)

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:	1% level		-4.262735	
	5% level		-3.552973	
	10% level		-3.209642	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LGOV,2) Method: Least Squares Date: 11/16/15 Time: 13:24 Sample (adjusted): 1982 2014 Included observations: 33 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.984421	0.182871	-5.383147	0.0000
C	-0.000447	0.051406	-0.008689	0.9931
@TREND("1980")	0.000519	0.002521	0.205940	0.8382
R-squared	0.493024	Mean dependent var		0.000249
Adjusted R-squared	0.459226	S.D. dependent var		0.187313
S.E. of regression	0.137745	Akaike info criterion		-1.040319
Sum squared resid	0.569210	Schwarz criterion		-0.904273
Log likelihood	20.16526	Hannan-Quinn criter.		-0.994543
F-statistic	14.58722	Durbin-Watson stat		1.992083
Prob(F-statistic)	0.000038			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

الملحق رقم (8): اختبار استقرار السلسلة الزمنية LOUV لوغاريتم نسبة الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOUV)

Null Hypothesis: D(LOUV) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.372448	0.0743	
Test critical values:		1% level	-4.296729	
		5% level	-3.568379	
		10% level	-3.218382	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LOUV,2) Method: Least Squares Date: 11/16/15 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1985 2014 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOUV(-1))	-1.122733	0.332913	-3.372448	0.0025
D(LOUV(-1),2)	0.582070	0.285010	2.042283	0.0523
D(LOUV(-2),2)	0.072696	0.223639	0.325061	0.7480
D(LOUV(-3),2)	0.262433	0.196026	1.338763	0.1932
C	-0.011947	0.055114	-0.216767	0.8302
@TREND("1980")	0.000995	0.002612	0.381016	0.7065
R-squared	0.486594	Mean dependent var		0.002474
Adjusted R-squared	0.379634	S.D. dependent var		0.150498
S.E. of regression	0.118538	Akaike info criterion		-1.250318
Sum squared resid	0.337227	Schwarz criterion		-0.970079
Log likelihood	24.75477	Hannan-Quinn criter.		-1.160667
F-statistic	4.549318	Durbin-Watson stat		1.916842
Prob(F-statistic)	0.004649			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (9): اختبار استقرار السلسلة الزمنية LINF لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LINF)

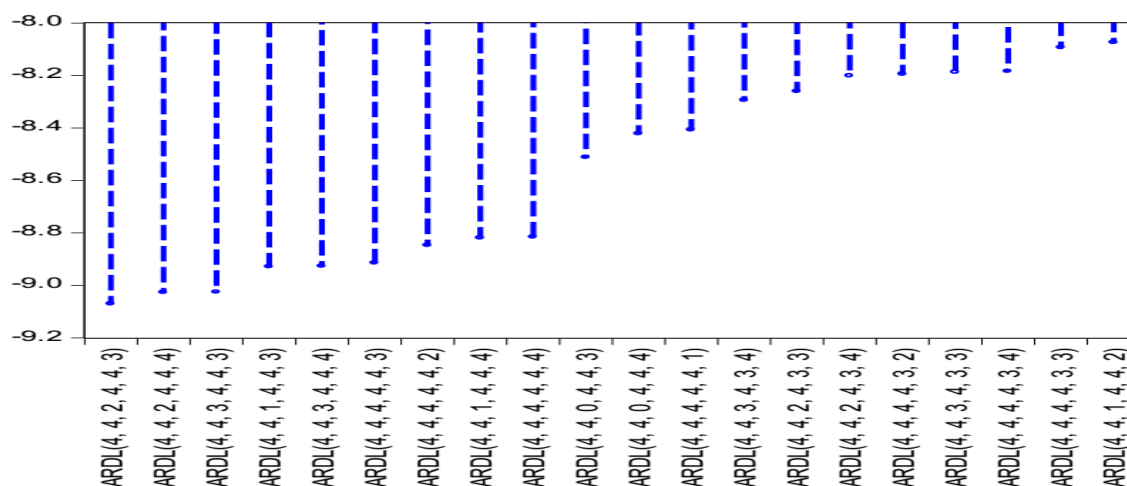
Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.205473	0.0000	
Test critical values:		1% level	-4.262735	
		5% level	-3.552973	
		10% level	-3.209642	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2) Method: Least Squares Date: 11/16/15 Time: 13:35 Sample (adjusted): 1982 2014 Included observations: 33 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.378035	0.167941	-8.205473	0.0000
C	-0.056483	0.293230	-0.192625	0.8486
@TREND("1980")	-0.000247	0.014403	-0.017156	0.9864
R-squared	0.691851	Mean dependent var		-0.018117
Adjusted R-squared	0.671308	S.D. dependent var		1.373868
S.E. of regression	0.787661	Akaike info criterion		2.447010
Sum squared resid	18.61230	Schwarz criterion		2.583057
Log likelihood	-37.37567	Hannan-Quinn criter.		2.492786
F-statistic	33.67781	Durbin-Watson stat		1.982527
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

الملحق رقم (10): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج *ARDL* النموذج (1)

Schwarz Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (11): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.837277	Prob. F(3,1)	0.4859	
Obs*R-squared	26.23943	Prob. Chi-Square(3)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 11/04/15 Time: 10:15				
Sample: 1984 2014				
Included observations: 31				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY(-1)	0.042423	0.099631	0.425805	0.7437
LY(-2)	-0.005945	0.056942	-0.104403	0.9338
LY(-3)	-0.005292	0.044236	-0.119632	0.9242
LY(-4)	0.003197	0.051022	0.062653	0.9602
LDB	-0.001451	0.001725	-0.841277	0.5547
LDB(-1)	0.001313	0.001474	0.890353	0.5369
LDB(-2)	-0.000993	0.003402	-0.291913	0.8192
LDB(-3)	0.000451	0.001857	0.242996	0.8482
LDB(-4)	-0.000936	0.001079	-0.867775	0.5450
LINV	-0.002859	0.004837	-0.590989	0.6602
LINV(-1)	0.001923	0.010081	0.190792	0.8800
LINV(-2)	-0.002648	0.004201	-0.630332	0.6419
LGOV	0.001311	0.015432	0.084950	0.9460
LGOV(-1)	0.010256	0.010733	0.955642	0.5144
LGOV(-2)	-0.000116	0.005737	-0.020219	0.9871
LGOV(-3)	-0.000598	0.004171	-0.143361	0.9094
LGOV(-4)	-0.001939	0.013409	-0.144596	0.9086
LOUV	-0.012866	0.023237	-0.553672	0.6781
LOUV(-1)	0.015908	0.030319	0.524689	0.6924
LOUV(-2)	-0.025642	0.045848	-0.559280	0.6754
LOUV(-3)	0.022793	0.032255	0.706641	0.6084
LOUV(-4)	-0.021603	0.018727	-1.153538	0.4547
LINF	-0.000263	0.001356	-0.194351	0.8778
LINF(-1)	-0.000500	0.000845	-0.591505	0.6599
LINF(-2)	-0.001032	0.001031	-1.001231	0.4996
LINF(-3)	0.001459	0.002167	0.673391	0.6227
C	-0.321606	0.586329	-0.548507	0.6806
RESID(-1)	-1.918976	1.312702	-1.461853	0.3819
RESID(-2)	-0.740320	1.385899	-0.534181	0.6877
RESID(-3)	-1.387705	1.266426	-1.095765	0.4709
R-squared	0.846433	Mean dependent var	-1.49E-15	
Adjusted R-squared	-3.607000	S.D. dependent var	0.000592	
S.E. of regression	0.001270	Akaike info criterion	-11.99869	
Sum squared resid	1.61E-06	Schwarz criterion	-10.61096	
Log likelihood	215.9798	Hannan-Quinn criter.	-11.54633	
F-statistic	0.190063	Durbin-Watson stat	2.546783	
Prob(F-statistic)	0.970762			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

الملحق رقم (12): نتائج اختبار الارتباط الخطي نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (1)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	5.633411	Prob. F(26,4)	0.0520	
Obs*R-squared	30.17591	Prob. Chi-Square(26)	0.2604	
Scaled explained SS	0.452083	Prob. Chi-Square(26)	1.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 11/04/15 Time: 07:52				
Sample: 1984 2014				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.48E-05	3.13E-05	2.391264	0.0751
LY(-1)	-5.17E-06	6.15E-06	-0.841064	0.4477
LY(-2)	3.56E-06	5.57E-06	0.639820	0.5571
LY(-3)	4.91E-06	4.47E-06	1.098650	0.3336
LY(-4)	-1.08E-05	4.87E-06	-2.226215	0.0900
LDB	2.89E-07	1.03E-07	2.811921	0.0482
LDB(-1)	2.80E-07	1.55E-07	1.811531	0.1443
LDB(-2)	2.92E-08	1.84E-07	0.159265	0.8812
LDB(-3)	1.93E-07	1.68E-07	1.154495	0.3126
LDB(-4)	-2.16E-07	1.50E-07	-1.438627	0.2236
LINV	-2.76E-07	2.59E-07	-1.065400	0.3467
LINV(-1)	4.77E-08	5.17E-07	0.092225	0.9310
LINV(-2)	-6.36E-07	5.31E-07	-1.197732	0.2971
LGOV	4.79E-07	1.62E-06	0.295629	0.7822
LGOV(-1)	2.01E-06	1.47E-06	1.365803	0.2438
LGOV(-2)	-3.74E-07	7.80E-07	-0.479683	0.6565
LGOV(-3)	1.01E-06	5.98E-07	1.682377	0.1678
LGOV(-4)	-4.39E-07	9.47E-07	-0.464148	0.6667
LOUV	2.89E-06	9.64E-07	3.001159	0.0399
LOUV(-1)	-4.96E-07	1.27E-06	-0.391705	0.7152
LOUV(-2)	2.28E-06	1.72E-06	1.326760	0.2553
LOUV(-3)	4.49E-08	1.62E-06	0.027767	0.9792
LOUV(-4)	-8.89E-07	1.91E-06	-0.466536	0.6651
LINF	-4.59E-09	1.12E-07	-0.041103	0.9692
LINF(-1)	1.52E-07	1.22E-07	1.250881	0.2792
LINF(-2)	2.56E-07	1.47E-07	1.742141	0.1564
LINF(-3)	1.41E-07	1.24E-07	1.134648	0.3199
R-squared	0.973416	Mean dependent var	3.39E-07	
Adjusted R-squared	0.800623	S.D. dependent var	4.62E-07	
S.E. of regression	2.06E-07	Akaike info criterion	-28.25692	
Sum squared resid	1.70E-13	Schwarz criterion	-27.00796	
Log likelihood	464.9822	Hannan-Quinn criter.	-27.84979	
F-statistic	5.633411	Durbin-Watson stat	2.845593	
Prob(F-statistic)	0.052031			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (13): اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL النموذج (1)

ARDL Bounds Test		
Date: 11/02/15 Time: 16:40		
Sample: 1984 2014		
Included observations: 31		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	139.5821	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

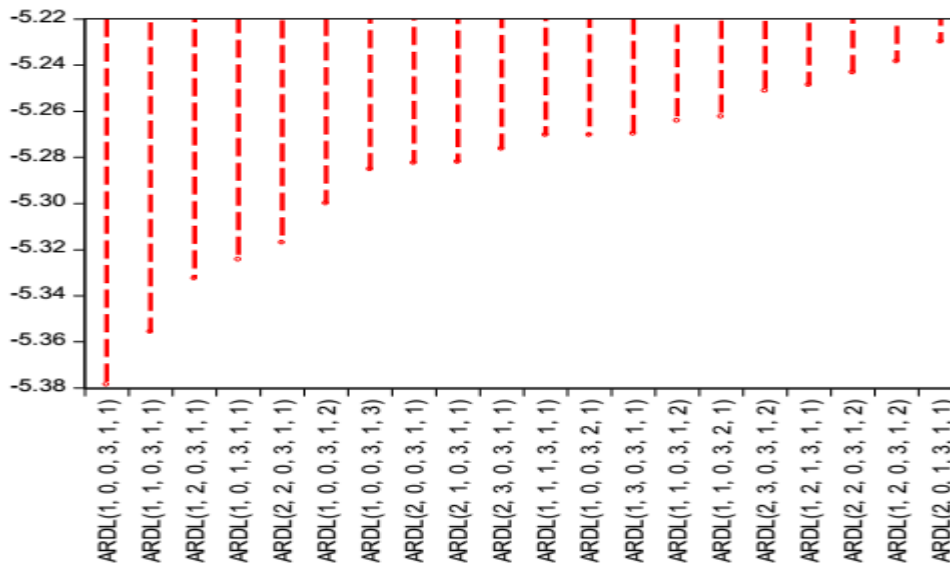
الملحق رقم (14): تقدير نموذج *ARDL* بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج (1)

Test Equation:				
Dependent Variable: D(LY)				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/15 Time: 16:40				
Sample: 1984 2014				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY(-1))	-0.282267	0.036481	-7.737298	0.0015
D(LY(-2))	0.200816	0.035700	5.625048	0.0049
D(LY(-3))	0.389667	0.038279	10.17964	0.0005
D(LDB)	0.008189	0.000809	10.12751	0.0005
D(LDB(-1))	-0.006642	0.001056	-6.287265	0.0033
D(LDB(-2))	0.008924	0.001358	6.572624	0.0028
D(LDB(-3))	-0.012650	0.001178	-10.73874	0.0004
D(LINV)	-0.040225	0.002039	-19.73125	0.0000
D(LINV(-1))	0.004465	0.004173	1.069897	0.3449
D(LGOV)	0.095902	0.012724	7.537002	0.0017
D(LGOV(-1))	-0.179331	0.011639	-15.40710	0.0001
D(LGOV(-2))	-0.173554	0.007737	-22.43100	0.0000
D(LGOV(-3))	-0.086549	0.007437	-11.63829	0.0003
D(LOUV)	0.113888	0.007574	15.03615	0.0001
D(LOUV(-1))	-0.088018	0.013188	-6.674124	0.0026
D(LOUV(-2))	0.073449	0.013168	5.577705	0.0051
D(LOUV(-3))	-0.036784	0.014973	-2.456730	0.0699
D(LINF)	-0.003055	0.000878	-3.480564	0.0253
D(LINF(-1))	0.005702	0.001454	3.920384	0.0172
D(LINF(-2))	0.003002	0.000976	3.074451	0.0371
C	5.546734	0.245786	22.56732	0.0000
LDB(-1)	0.023918	0.001214	19.69467	0.0000
LINV(-1)	-0.053515	0.007652	-6.994011	0.0022
LGOV(-1)	0.350528	0.032848	10.67122	0.0004
LOUV(-1)	0.220226	0.012688	17.35725	0.0001
LINF(-1)	-0.023778	0.001953	-12.17530	0.0003
LY(-1)	-0.565055	0.024968	-22.63156	0.0000
R-squared	0.999445	Mean dependent var	0.005352	
Adjusted R-square	0.995835	S.D. dependent var	0.025101	
S.E. of regression	0.001620	Akaike info criterion	-10.31862	
Sum squared resid	1.05E-05	Schwarz criterion	-9.069666	
Log likelihood	186.9386	Hannan-Quinn criter.	-9.911494	
F-statistic	276.8845	Durbin-Watson stat	2.544101	
Prob(F-statistic)	0.000028			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (15): اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج *ARDL* النموذج (2)

Schwarz Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

الملحق رقم (16): نتائج اختبار الارتباط الخطي النموذج (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	6.531452	Prob. F(18,1)	0.2998	
Obs*R-squared	31.73011	Prob. Chi-Square(18)	0.0237	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 11/04/15 Time: 10:01				
Sample: 1983 2014				
Included observations: 32				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY(-1)	0.948340	1.189956	0.796954	0.5716
LDB	-0.029430	0.032011	-0.919354	0.5267
LINV	0.306361	0.426939	0.717577	0.6038
LGOV	-0.003212	0.042156	-0.076186	0.9516
LGOV(-1)	-0.148854	0.227918	-0.653103	0.6317
LGOV(-2)	0.129394	0.174211	0.742741	0.5933
LGOV(-3)	-0.211916	0.313316	-0.676363	0.6214
LOUV	0.024691	0.015819	1.560833	0.3627
LOUV(-1)	-0.079899	0.103966	-0.768508	0.5829
LINF	0.025042	0.046571	0.537718	0.6859
LINF(-1)	-0.022096	0.043956	-0.502687	0.7035
DFB1990	-0.133112	0.170335	-0.781471	0.5777
C	-8.572275	10.79374	-0.794190	0.5727
RESID(-1)	-2.119283	1.221517	-1.734961	0.3329
RESID(-2)	-5.484253	5.421518	-1.011572	0.4963
RESID(-3)	-6.674343	7.444248	-0.896577	0.5347
RESID(-4)	-14.63838	16.77023	-0.872879	0.5431
RESID(-5)	-21.78298	27.79074	-0.783821	0.5768
RESID(-6)	-27.94544	36.47938	-0.766061	0.5838
RESID(-7)	-35.19017	47.94471	-0.733974	0.5969
RESID(-8)	-44.69622	60.39955	-0.740009	0.5944
RESID(-9)	-43.88456	60.11537	-0.730006	0.5986
RESID(-10)	-47.90387	64.89690	-0.738153	0.5952
RESID(-11)	-50.05979	71.12437	-0.703835	0.6096
RESID(-12)	-54.73570	79.85402	-0.685447	0.6175
RESID(-13)	-63.42275	92.77219	-0.683640	0.6182
RESID(-14)	-78.11372	113.9152	-0.685718	0.6173
RESID(-15)	-74.14495	109.8144	-0.675184	0.6219
RESID(-16)	-58.82079	89.17366	-0.659621	0.6288
RESID(-17)	-35.23644	55.28844	-0.637320	0.6388
RESID(-18)	-9.152719	15.03065	-0.608937	0.6518
R-squared	0.991566	Mean dependent var	-2.11E-15	
Adjusted R-squared	0.738543	S.D. dependent var	0.008260	
S.E. of regression	0.004224	Akaike info criterion	-9.624505	
Sum squared resid	1.78E-05	Schwarz criterion	-8.204573	
Log likelihood	184.9921	Hannan-Quinn criter.	-9.153838	
F-statistic	3.918871	Durbin-Watson stat	2.870818	
Prob(F-statistic)	0.382855			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم (17): نتائج اختبار الارتباط الخطي نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج (2)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.904869	Prob. F(12,19)	0.5589	
Obs*R-squared	11.63724	Prob. Chi-Square(12)	0.4752	
Scaled explained SS	3.689138	Prob. Chi-Square(12)	0.9884	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 11/04/15 Time: 10:05				
Sample: 1983 2014				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000493	0.003264	-0.151007	0.8816
LY(-1)	4.32E-05	0.000343	0.125957	0.9011
LDB	8.87E-06	2.79E-05	0.318149	0.7538
LINV	-4.05E-05	7.23E-05	-0.560658	0.5816
LGOV	0.000283	0.000176	1.604081	0.1252
LGOV(-1)	-0.000137	0.000186	-0.735348	0.4711
LGOV(-2)	-0.000205	0.000192	-1.071097	0.2975
LGOV(-3)	1.26E-05	0.000166	0.075488	0.9406
LOUV	7.54E-05	0.000173	0.434444	0.6689
LOUV(-1)	-0.000193	0.000163	-1.185913	0.2503
LINF	1.71E-05	2.40E-05	0.712076	0.4851
LINF(-1)	-3.72E-06	2.76E-05	-0.134551	0.8944
DFB1990	4.21E-05	8.99E-05	0.467654	0.6454
R-squared	0.363664	Mean dependent var	6.61E-05	
Adjusted R-squared	-0.038233	S.D. dependent var	9.01E-05	
S.E. of regression	9.18E-05	Akaike info criterion	-15.46355	
Sum squared resid	1.60E-07	Schwarz criterion	-14.86809	
Log likelihood	260.4168	Hannan-Quinn criter.	-15.26617	
F-statistic	0.904869	Durbin-Watson stat	2.433279	
Prob(F-statistic)	0.558915			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

الملحق رقم (18): اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL النموذج (2)

ARDL Bounds Test		
Date: 11/04/15 Time: 10:07		
Sample: 1983 2014		
Included observations: 32		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.881379	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (19): تقدير نموذج ARDL بواسطة طريقة المربعات الصغرى النموذج (2)

Test Equation:				
Dependent Variable: D(LY)				
Method: Least Squares				
Date: 11/04/15 Time: 10:07				
Sample: 1983 2014				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV)	0.008296	0.035415	0.234246	0.8173
D(LGOV(-1))	-0.046431	0.028893	-1.606993	0.1245
D(LGOV(-2))	-0.080355	0.030957	-2.595673	0.0177
D(LOUV)	0.033969	0.031592	1.075243	0.2957
D(LINF)	-0.006046	0.004296	-1.407403	0.1755
DFB1990	-0.013208	0.016797	-0.786290	0.4414
C	2.171324	0.706404	3.073772	0.0062
LDB(-1)	0.005767	0.005270	1.094354	0.2875
LINV(-1)	-0.002811	0.016118	-0.174405	0.8634
LGOV(-1)	0.107610	0.057170	1.882279	0.0752
LOUV(-1)	0.111987	0.025355	4.416700	0.0003
LINF(-1)	-0.015703	0.005037	-3.117327	0.0057
LY(-1)	-0.221198	0.073986	-2.989733	0.0075
R-squared	0.743812	Mean dependent var		0.005840
Adjusted R-square	0.582008	S.D. dependent var		0.024847
S.E. of regression	0.016064	Akaike info criterion		-5.133283
Sum squared resid	0.004903	Schwarz criterion		-4.537828
Log likelihood	95.13253	Hannan-Quinn criter.		-4.935907
F-statistic	4.597012	Durbin-Watson stat		2.036833
Prob(F-statistic)	0.001599			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة
المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- (1) أحمد محسن الخضيرى، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.
- (2) أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- (3) جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
- (4) حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- (5) السيد محمد السريتي - علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- (6) صلاح الدين حسن السيسى، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.
- (7) صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني (القطاع المصرفي وغسيل الأموال)، عالم الكتب، مصر، 2003.
- (8) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (9) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 2003.
- (10) عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية (من منظور محاسبي)، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- (11) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (12) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- (13) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظوماتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- (14) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002.
- (15) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيلة للنشر والتوزيع، الأردن.
- (16) فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك: الكتاب الأول - الصناعة المصرفية والمالية الحديثة -، منشورات كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
- (17) فريديريك م. شرر، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: على أبو عمشة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001.
- (18) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- (19) محمد صالح تركي الفريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إتراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- (20) محمد مدحت مصطفى - سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- (21) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري - دراسة مقارنة -، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- (22) محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- (23) مصطفى كمال السيد طایل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2009.
- (24) ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني - محمود حامد محمود، دار المريخ للطباعة والنشر، السعودية، 2006.

II. الرسائل والأطروحات :

- (1) إبراهيم تومي، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.
- (2) بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012/2011.
- (3) تغريد محمد الغندور، المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وادارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2013.
- (4) جلال محرز، نحو تطوير وعصرية القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- (5) الجودي صاطوري، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق الآلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم التسيير، فرع: مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005.
- (6) حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا - دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970 - 2010) - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- (7) حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009.
- (8) حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.
- (9) خديجة لحر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية - واقع وآفاق -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
- (10) دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1980 - 2013 -، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- (11) رايح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- (12) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999.
- (13) رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
- (14) زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 - 2000 - دراسة تحليلية -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
- (15) سعاد حوجو، خصوصية البنوك العمومية وانماجها وأثرهما على الاقتصاد - دراسة استشرافية لحالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- (16) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- (17) سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

- (18) صدر الدين صواليلي، النمو والتنمية والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- (19) طارق خاطر، قوى التغيير الإستراتيجية في المجال المصرفي وأثرها على أعمال البنوك -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006/ 2005.
- (20) طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة (1970 - 2012)- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
- (21) عادل زقير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008.
- (22) عبد الرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
- (23) عبد القادر بريس، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- (24) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- (25) عبد الله علي أحمد القرشي، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010.
- (26) علي إبراهيم علي عطا، الحكومة الالكترونية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة إلى مصر)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2011.
- (27) علي بطاهر، إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- (28) العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1995- 2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009.
- (29) قريمة دوفي، آثار الخصوصية على الجهاز المصرفي الجزائري-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008 /2007.
- (30) كريمة محمد إبراهيم الحسيني تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001.
- (31) محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010 /2009.
- (32) محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- (33) محمد عفيفي محمود، عولمة الأسواق المالية وأثرها على الأداء الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002.
- (34) محمود رمضان محمد السيد عمار، أثر الاندماج على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011.

- (35) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
- (36) مهيب محمد زائدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.
- (37) نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012.
- (38) وردة شناقر، أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009 / 2008.
- (39) يحيي سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

III. المقالات والأبحاث والدوريات:

- (1) أحمد الكواز، نظرية سولو، المعهد العربي للتخطيط: www.arab-api.org/course34pdfp34-3.pdf (2012/03/10)
- (2) أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد: 07، الجزائر، 2015.
- (3) أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015.
- (4) أحمد عيد إسماعيل الصفار، تأثير رأس المال البشري في الأداء المصرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي المصارف التجارية الأردنية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 70، 2008.
- (5) أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة: www.arablawinfo.com/Researches_AR/199.doc 20/08/2008
- (6) أسار فخري عبد اللطيف، العولمة المصرفية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة عشر، العراق، العدد: 24، سبتمبر 2005 <http://www.ulum.nl/b16/htm>; (2013/07/18)
- (7) أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1982.
- (8) بشار نون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد: 30، العدد: 91، العراق، 2008
- (9) البشير عبد الكريم - دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري-، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي
- (10) بلقاسم بن علال، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010/1970): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل الزمني: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf> (2013/07/25)
- (11) بلعوز بن علي - عاشور كتوش، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004.
- (12) حسين جواد كاظم - منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار لجنة بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد: 02، العدد: 09، العراق، 2008.

- (13) حياة نجار، اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد: 13، 2013.
- (14) رايح بحشاشي، واقع وأفاق الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تقييمية بينك البركة الإسلامي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية - الأردن، 15-16 ماي 2013.
- (15) زهراء صالح الخياط، دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية)، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعية، المجلد: 04، العدد: 29-30، العراق، 2010، ص: 43.
- (16) سليم بن عبد الرحمن، البنوك العمومية تمنح قرضا بـ 1.1 مليار أورو لمصنع الأمونياك، جريدة الخبر، يومية وطنية، الجزائر، العدد: 5374، الصادر في 16/07/2008.
- (17) سليمان ناصر - عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
- (18) سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، "الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية"، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2014.
- (19) صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها، مجلة جسر التنمية، المجلد: 01، العدد: 05، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2002.
- (20) عبد الرزاق حمد حسين - علي خضير عباس، العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في الدول النامية (الجزائر حالة دراسية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 8، العدد: 24، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2012.
- (21) عبد السلام مخلوفي - مصطفى العرابي، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014 الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي التاسع حول الاقتصاد والتمويل الإسلامي (النمو والعدالة والاستقرار: منظور إسلامي)، اسطنبول، تركيا، أيام 10/09 سبتمبر 2013.
- (22) عبد الغني ريوح - نور الدين غردة، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 11 - 12 مارس 2008.
- (23) عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010 .
- (24) عبد اللطيف مصيطفي، دور البنوك وفعاليتها في تمويل الاقتصاد الجزائري - حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد: 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
- (25) عبد الله فاضل الحياي، الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي: دراسات حالة، مجلة دراسات إقليمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد: 06، العدد: 18، العراق، 2008.
- (26) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد: 03، ديسمبر 2005.
- (27) عبد الوهاب بوكروح، البنوك عمومية تقرض سوناطراك وأوراسكوم لإنشاء 1.1 مليار أورو، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد: 2354، الصادر في 16/07/2008.
- (28) عبلة عبد الحميد بخاري، الجزء الثالث - التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك سعود، السعودية.
- www.kau.edu.saFiles0002132SubjectsED3.pdf 17/06/2012
- (29) علي سيف علي المزروعى - إلياس نجمة، أثر الإتفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات (1990 - 2009) -، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد: 01، سوريا، 2012.

- (30) علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9 ، العدد 34 ، 2013 ، ص: 176.
- (31) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 17، العدد: 64، جامعة بغداد، العراق، 2011.
- (32) فؤاد شاكر، الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل (مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة) ، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 297، أوت 2005.
- (33) م. إيهان كوزى وآخرون، العولمة المالية (فيما وراء لعبة إلقاء اللوم) - طريقة جديدة للنظر للعولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد: 44، العدد: 01، مارس 2007.
- (34) مجدي الشوريجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007،
- (35) محمد زيدان، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الباحث، العدد: 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003
- (36) محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي - المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970 - 2008) - ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد: 27 ، العراق، 2011.
- (37) محمود جمام - عيسى جديت، سياسة تعقيم أثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد: 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2014.
- (38) مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002
- (39) مكرم صادر، محاضرة حول تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق
- http://albayan.com/graphics/2002/12dec/heads/et11-htm-2001_17/02/2007
- (40) منصور زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 29-30 ديسمبر 2004.
- (41) موفق السيدية - سجي فتحي محمد، استراتيجيات التغيير في العمل المصرفي بين تحديات العولمة ومتطلبات المهنة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد: 30، العدد: 92، 2008.
- (42) نبيل بوقليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.
- (43) نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم عامة ، نظام الحوكمة في البنوك: <http://www.ebi.gov.eg/arabic/publication.html>, 15/11/2008.

IV. القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة في الجريدة الرسمية:

- (1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام 90-01 مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1410 الموافق 4 يونيو سنة 1990 يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة: 28، العدد: 39، الصادر بتاريخ 11 أوت 1991.
- (2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام 90-01 مؤرخ في 04 صفر عام 1412 الموافق 14 غشت سنة 1991 يتضمن تنظيم السوق النقدية، السنة: 29، العدد: 24، الصادر بتاريخ 29 مارس 1992.
- (3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 96-09 مؤرخ في 19 شعبان عام 1412 الموافق 10 يناير سنة 1996 يتعلق بالاعتماد التجاري، السنة: 33، العدد: 03، الصادر بتاريخ 14 يناير 1996.
- (4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض، السنة: 40، العدد: 52، الصادر بتاريخ 27 غشت 2003.

- (5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 05-442 مؤرخ في 12 شوال عام 1426 الموافق 14 نوفمبر سنة 2005، يحدد الحد الأدنى المطبق على عمليات الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، السنة: 42، العدد: 75، الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2005.
- (6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-04 مؤرخ في 10 رمضان عام 1426 الموافق 13 أكتوبر سنة 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، السنة: 43، العدد: 02، الصادر بتاريخ 15 يناير 2006.
- (7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-06 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1426 الموافق 15 ديسمبر سنة 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، السنة: 43، العدد: 26، الصادر بتاريخ 23 أبريل 2006.
- (8) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-07 مؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1426 الموافق 28 ديسمبر سنة 2005، يتضمن أمن أنظمة الدفع، السنة: 43، العدد: 37، الصادر بتاريخ 04 يونيو 2006.
- (9) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 06-05 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن توريق القروض الرهنية، السنة: 43، العدد: 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.
- (10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 07-01 مؤرخ في 9 صفر عام 1428 الموافق 27 فبراير سنة 2007، يتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، السنة: 44، العدد: 15، الصادر بتاريخ 28 فبراير 2007.
- (11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 07-153 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 22 مايو سنة 2007، يحدد كفاءات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى، السنة: 44، العدد: 35، الصادر بتاريخ 23 مايو 2007.
- (12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 08-04 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1429 الموافق 23 ديسمبر سنة 2008 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة: 45، العدد: 72، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2008.
- (13) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-03 مؤرخ في 18 رجب عام 1429 الموافق 21 يوليو سنة 2008، يحدد شروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض واعتمادها، السنة: 46، العدد: 15، الصادر بتاريخ 8 مارس 2009.
- (14) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية أمر رقم 10-04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة: 47، العدد: 50، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.
- (15) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 08-02 مؤرخ في 18 رجب عام 1429 الموافق 21 يوليو سنة 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، السنة: 46، العدد: 15، الصادر بتاريخ 8 مارس 2009.
- (16) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04 مؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة: 46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009.
- (17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، السنة: 46، العدد: 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2009. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-13 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 أبريل سنة 2013 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013.
- (18) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-14 مؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة: 51، العدد: 56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

V. التقارير والنشرات الإحصائية:

- 1) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.
- 2) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012.
- 3) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012.
- 4) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
- 5) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010.
- 6) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008.
- 7) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول 2015.
- 8) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2012.
- 9) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2010.
- 10) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الرابع 2008.
- 11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 – 2009، أبريل 2005:
<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2015)
- 12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 – 2014، أكتوبر 2010:
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf> (12/08/2015)
- 13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
- 14) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- 15) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 (الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية)، الإمارات العربية المتحدة.

VI. المواقع الالكترونية :

- 1) بيانات البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org>
- 2) الديوان الوطني للإحصائيات: <http://www.ons.dz/IMG/xls/Indice-annuelle1969-2014.xls>
<http://www.ons.dz/Population-Natalite-Fecondite-et.html>
- 3) وزارة المالية الجزائرية:
<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A8sor.html> (22/09/2015)

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

I. باللغة الفرنسية:

i. *les ouvrages:*

- 1) Jean-Philippe Cotis, **Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau: macroéconomique - sectoriel -de l'entreprise)**, Éditions de l'OCDE, France, 2004
- 2) Régis Bourbonnais, **Économétrie - Cours et exercices corrigés -**, Dunod, 9^{ème} édition, France, 2015
- 3) René Teboul, **Macroéconomie**, enseignement supérieur Foucher, France, 2006

ii. *Memoires et et thèses:*

- 1) AKA BROU EMMANUEL, **LE ROLE DES MARCHÉS DECAPITAUX DANS LA CROISSANCE ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion; Université d'Auvergne, France, 2005.

- 2) MOUEZ OUNI, **ETUDE EMPIRIQUE DE LA RELATION ENTRE LE SYSTÈME MONETAIRE ET FINANCIER ET LA CROISSANCE ECONOMIQUE**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des sciences économiques; Université de Neuchâtel, la Suisse, 2011.
- 3) Soumia Zenasni, **Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques , Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014

iii. Documents de travail, articles, revues:

- 1) Saoussen Ben Gamra, **Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents**,
<http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (20/07/2013)
- 2) ROMANA JIMBOREAN, **La croissance économique et le développement financier; le cas de pays d'Europe Centrale et Orientale**, septembre, 2004
<http://www.nelutu.net/~moni/ramonasept2004.pdf> (15-09-2011)
- 3) Jean-François Freu, **QUELS SONT LES FACTEURS QUI CONTRIBUENT A LA CROISSANCE?**,
[http://sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP%201%20-%2011%20%20La%20mesure%20de%20la%20croissance%20%C3%A9conomique%20\(Cours%20Ter\)%20\(2012-2013\).pdf](http://sesmassena.sharepoint.com/Documents/CHAP%201%20-%2011%20%20La%20mesure%20de%20la%20croissance%20%C3%A9conomique%20(Cours%20Ter)%20(2012-2013).pdf) . (22 / 08 / 2014)
- 4) Joël Cariolle, **Mesurer l'instabilité macroéconomique Applications aux données de recettes d'exportation 1970-2005**, fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI), Document de travail, France , Mars 2012
- 5) MARC HAY, **Banques et croissance : examen critique et analyse en données de panel**, Papier présenté aux 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire et bancaire , LISBONNE , Portugal , , 7, 8, et 9 JUIN 2000

iv. les rapports et les bulletins:

- 1) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2014 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 2) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2009 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 3) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2007 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 4) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2006 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 5) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2005 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 6) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2004 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 7) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2003 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 8) LA BANQUE D'ALGERIE, **RAPPORT 2002 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE)**
- 9) LA BANQUE D'ALGERIE, **BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONETAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011)**, JUN 2012.
- 10) Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB), **Rapport Annuel 2013**
- 11) OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, **Les comptes économiques de 2000 à 2014**

i. The books:

- 1) Andreas Savvides - Thanasis Stengos, **HUMAN CAPITAL AND ECONOMIC GROWTH**, Stanford University Press , USA, 2009
- 2) Asli Demirguc – Kunt , Ross Livine, **FINANCIAL Structure and Economic Growth (ACROSS-COUNTRY COMPARISON OF BANK, and DEVELOPMENT)**, First Mit press edition, USA, 2004
- 3) RAMKISHEN. S. Rajan, **Economic Globalisation and Asia (Essays on Finance, Trade and Taxation)**, Word Scientific Publishing, United Kingdom, 2003.
- 4) Robert J. Barro - Xavier Sala-i-Martin, **Economic Growth**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England , 2nd edition, 2004
- 5) S. Mishkin, **MACROECONOMICS (POLICY AND PRACTICE)**, Pearson Education, Inc., publishing as Addison-Wesley, Boston , United States of America ,2012.

ii. Working papers, articles, journals:

- 1) Abdalla Ab Sinusi Saiah et al, **The Future Direction for the Globalization of Financial Markets and the Impact of that of Financial Markets in the Arab Developing Countries**, Journal of Basic and Applied Scientific Research, Vol: 02, N°: 01, 2012
- 2) Alberto Alesina et al, **POLITICAL INSTABILITY AND ECONOMIC GROWTH**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (NBER), Cambridge, USA, Working Paper No. 4173, September 1992
- 3) Arthur A. Goldsmith, **Does Political Stability Hinder Economic Development? Mancur Olson's Theory and the Third World**, Comparative Politics, Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, USA, Vol. 19, No. 4, Jul., 1987
- 4) Ayhan Kose et al, **Financial globalization and Economic Policies**, Handbook of Development Economics, Elsevier Publisher, USA, March 2009
- 5) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Pillar 3 (Market Discipline)**, Supporting Document to the New Basel Capital Accord, January 2001
- 6) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011)
- 7) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for effective risk data aggregation and risk reporting**, January 2013
- 8) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014,
- 9) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013
- 10) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, January 2014
- 11) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Monitoring tools for intraday liquidity management**, April 2013
- 12) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines : Corporate governance principles for banks**, October 2014
- 13) Barry W. Ickes , **Endogenous Growth Models**, Department of Economics Penn State University Park, PA 16802, Spring 1996 , essay publication on the site web:
- 14) Chérif Begga - Abdelhamid Merghit, **Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol: 16, N :01 , May 2014
- 15) CHRISTIAN REGOBETH KOFI AHORTOR - DEODAT EMILSON ADENUTSI, **INFLATION, CAPITAL ACCUMULATION AND ECONOMIC GROWTH IN IMPORTDEPENDENT DEVELOPING ECONOMIES**, A Paper Prepared for the 14th Annual Conference on Econometric Modelling for Africa, Abuja, Nigeria , 8-10 July 2009
- 16) Crina Raluca Bucur, **The Globalisation of the Banking Sector – Evolutions and Predictions - , Economic Insights – Trends and Challenges**, the Petroleum-Gas University of Ploiesti Bulletin, Economic Sciences Series , Romania, Vol 03, Issue 01

- 17) Dani Rodrik - Arvind Subramanian, **The Primacy of Institutions (and what this does and does not mean)**, Finance & Development, a quarterly magazine of the of International Monetary Fund, Vol 40, N°: 02 , U.S.A, June 2003.
- 18) Dave Giles , Econometrics Beat: Dave Giles' Blog, **ARDL Models - Part II - Bounds Tests** ,2013 <http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (20/08/2015)
- 19) E. Murat Ucer, **Notes on Financial Liberalization**, http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization_1.pdf (18/07/2013)
- 20) Esward Prasade et al, **Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence**, working paper series of International Monetary Fund , U.S.A, March 17, 2003
- 21) Ezzat Molouk Kenawy, **Globalization and its Effects on the Banking System performance in Egypt**, Ozean Journal of Applied Sciences , Turkey, Volume 02, Issue 01.
- 22) FELIX RIOJA – NEVEN VALEV, **Finance and the Sources of Growth at Various Stages of Economic Development**, Economic Inquiry, Vol 4, Issue 1, University of Oregon, USA ,January 2004.
- 23) George Petrakos et al, **Determinants of Economic Growth: The Experts' View** , DYNREG Research Project – Dnamic Regions in a Knowledge-Driven Global Economy: Lessons and Policy Implications for the European Union, WORKING PAPERS , N°: 20, 2007
- 24) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, **WHAT ARE THE ADVANTAGES AND DISADVANTAGES THAT LEAD BANKS INTO MERGERS AND ACQUISITIONS? IS ALTMAN'S Z-SCORE MODEL FOR BANKRUPTCY MOTIVATE BANKS FOR MERGERS AND ACQUISITIONS? EVIDENCE FROM THE GREEK BANKING SYSTEM**, International Conference On Applied Economics – ICOAE -, National and Kapodistrian University of Athens - TEI of Western Macedonia, Athens, Greece , 26-28 August 2010
- 25) Gerd Häusler, **The Globalization of finance**, Finance & Development, a quarterly magazine of the of International Monetary Fund, Vol 39, N°: 01, , U.S.A, March 2002
- 26) Hassan Karnameh Haghighi et al, **The Effect of Macroeconomic Instability on Economic Growth in Iran**, Research in Applied Economics, Vol 04, Issue 03, USA, 2012
- 27) Hazel C. Parcon-Santos - Eufrocinio M. Bernabe, Jr , **The Macroeconomic Effects of Basel III Implementation in the Philippines :A Preliminary Assessment**, Bangko Sentral ng Pilipinas, BSP Working Paper Series No. 2012-02, October 2012, Philippines,
- 28) Horst Loechel et al, **BENEFITS AND COSTS OF INTEGRATED FINANCIAL SERVICES PROVIDERS (IFSP) - STATE-OF-THE-ART IN RESEARCH**, EU-CHINA The Business Management Training (BMT) WORKING PAPER SERIES, n: 06 , CHINA,2009 <http://econ.la.psu.edu/~bickes/endogrow.pdf> (12 / 07/ 2012)
- 29) Jörg Hashagen· **BASEL II : A Worldwide Challenge for the Banking Business**· KPMG International· a Swiss nonoperating association· Switzerland· 2003
- 30) **Introduction to Economic development , Basic Growth Models: Harrod-Domar (HD) Model**, www.pauldeng.comteachingdevelopmentlectnotes_4_econ175a.pdf (22 / 01 / 2012)
- 31) Jayati Ghosh, **The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries**, Department of Economic and Social Affairs ,DESA Working Paper No. 4, United Nations , New York, October 2005
- 32) King. R. G et R. Livine, **Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right** , The Quarterly Journal of Economics, Oxford University , England, Volume 108, Issue 3, August 1993 .
- 33) María Jesús Freire-Serén, **Human capital accumulation and economic growth**, Investigaciones Economicas, Fundación SEPI Quintana, Spanish Economic Association ,Vol 25, Issue 03, Spain, September 2001.
- 34) Mohamed Abdelbasset Chemingui, **What Macroeconomics Factors Explain Algeria's Poor Economic Growth Performance**, Background Paper for the GDN Global Research Project on explaining Growth in Developing Countries: The Case of Algeria, January 2003: http://depot.gdnet.org/gdnshare/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Algeria_growth_final.pdf (03/11/2012)
- 35) MUHAMMAD AFZAL et al, **OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach**, Pakistan Economic and Social Review, Vol: 51, N:01, Summer 2013,
- 36) Nacer Bernou - Marcelline Grondin, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Économique (G.A.T.E), Université Lumière LYON 2 , France ,DOCUMENTS DE TRAVAIL No. 01-12 ,2001

- 37) NOUMAN UMAR, **What is Globazation of Production ?**,
- 38) Paul Michael Romer, **Endogenous Technological Change**, University of Chicago Press, Journal of Political Economy, Issue 5, Vol 98, USA, October,1990
- 39) Philippe Aghion - Peter Howitt; **ENDOGENOUS GROWTH THEORY** ;The MIT Press; Cambridge, Massachusetts, England ,1997
- 40) Rangarajan K. Sundaram, **Derivatives in Financial Market Development**, Working paper of The International Growth Centre (IGC), February 2013
<http://www.theigc.org/sites/default/files/Rangarajan%20Sundaram%20Final.pdf> (10/07/2013)
- 41) ROSS LIVINE et al, **Financial intermediation and growth Causality and causes**, Journal of Monetary Economics 46 (2000), Elsevier Publisher, USA
- 42) ROSS LIVINE, **Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda**, Journal of Economic Literature, American Economic Association, USA ,Vol. XXXV; (June 1997)
- 43) Shantayanan Devarajan et al, **The Composition of Public Expenditures and Economic Growth**, Journal of Monetary Economics , Vol 37, Issue 02, Elsevier, USA, April 1996
- 44) Simplicio A, Asongu, **Finance and growth: Schumpeter might be wrong in our era New evidence from Meta-analysis**, working paper, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2011
- 45) Sun Eae Chun et al, **The Impact of Strengthened Basel III Banking Regulation on Lending Spreads :Comparisons across Countries and Business Models** ,Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, , March 2012
- 46) TAPEN SINHA, **The Role of Final Intermediation in Economic Growth: SCHUMPETER REVISITED**, Spellbound Publishers, Rohtak, India, 2001.
- 47) Valerie R. Bencivenga; Bruce D. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, The Review of Economic Studies, Oxford University , England,Vol. 58, No. 2. Apr. 1991\
. <https://www.blurtit.com/q339850.html> (10/ 07/ 2013).

iii. The reports:

- 1) International Monetary Fund, **WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS**, World Economic Outlook , U.S.A, April 2014
- 2) United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD), **World Investment Report 2013**, United Nations, 2013